

CDIP/13/13

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 10 نوفمبر 2014

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثالثة عشرة

جنيف، من 19 إلى 23 مايو 2014

التقرير

الذي اعتمدته اللجنة

1. عُقدت الدورة الثالثة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في الفترة الممتدة من 19 إلى 31 مايو 2014.
2. وحضر الدورة ممثلون للدول التالية: الجزائر، وأندورا، وأنغولا، والأرجنتين، وأستراليا، والنمسا، وجزر البهاما وبنغلاديش، وبيلا روس، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، والبرازيل، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوت ديفوار، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والدايمرك، وجيبوتي، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، ومصر، والسلفادور، وفرنسا، وجورجيا، وألمانيا، وغانا، واليونان، وغواتيمالا، وغينيا، والكرسي الرسولي، وهنغاريا، والهند، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والعراق، وإيرلندا، وإيطاليا، واليابان، والأردن، وكازاخستان، وكينيا، ولاتفيا، ولوكسمبرغ، ومدغشقر، وماليزيا، ومالطة، والمكسيك، وموناكو، والمغرب، وموزامبيق، وميانمار، وهولندا، وعمان، وباكستان، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وبولندا، والبرتغال، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، ورواندا، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وسلوفاكيا، والسنغال، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، وسري لانكا، والسودان، وسويسرا، وتايلند، وتوغو، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وتركيا، والمملكة المتحدة، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروغواي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، واليمن، وزمبابوي (91).
3. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقب: المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO)، والاتحاد الأفريقي (AU)، ومنظمة المنطقة الأوروبية الآسيوية (EAPO)، والاتحاد الأوروبي (EU)، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية (OIF)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، وأمانة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى (SIECA)، ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC) (8).
4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية بصفة مراقب: ائتلاف المجتمع المدني (CSC)، وكومونيا، والمجلس الوطني للنهوض بالموسيقى التقليدية في الكونغو (CNPMTIC)، والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)، وغرفة

التجارة الدولية (ICC)، والاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF)، والجمعية الدولية لتطوير الملكية الفكرية (ADALPI)، والمؤسسة الدولية لايتكولوجيا المعرفة (KEI)، ومنظمة الشبكة الدولية للبيانات الجغرافية (ORIGIN) (9).

5. وتولى رئاسة الدورة السفير محمد سياد دواليه، الممثل الدائم لجيبوتي.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

6. رحب المدير العام بالوفود المشاركة في الدورة الثالثة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأشار إلى اكتظاظ جدول الأعمال بعدد كبير من البنود الهامة المطروحة للمناقشة والاتفاق. أولاً، وضع المسات الأخيرة على مواصفات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. إذ لن تتم المراجعة إلا بعد وضع المواصفات. ثانياً، قرار الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية والملكية الفكرية. فقد طلبت الجمعية العامة السنة الماضية، من لجنة التنمية والملكية الفكرية مناقشة قضيتين: تنفيذ آليات التعاون وتنفيذ ولاية اللجنة، والرجوع للجمعية بتقريرين عنها. ولن تحال هذه القضايا إلى الجمعية العامة حتى تتفق اللجنة على توصيات تكون أساساً لقرار تتخذه الجمعية العامة. وأجل المؤتمر ولم يعقد السنة الماضية بسبب عدم التوافق على قائمة المتحدثين. لذا أوصى المدير العام اللجنة بوضع قائمة نهائية. رابعاً، مواصلة النقاش حول المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. خامساً، النقاش حول مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف، وقد قامت الأمانة بعدة أنشطة في هذا المجال. وستناقش اللجنة جميع البنود السابقة. ويضاف إلى البنود الخمسة السابقة خمسة تقارير تقييمية لمشاريع مكتملة من ضمن جدول أعمال التنمية، وثمانية دراسات قدمت للجنة، مما يجعل جدول الأعمال طويلاً ويستوجب مراعاة الفعالية. وحث المدير العام الوفود على التركيز على تحقيق النتائج. إذ لم يُحقق مؤخراً أي إنجاز بسبب الخلافات على نقاط من بينها بعض بنود اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، والدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم، ومعظم العمل الذي قيم به الأسبوع الماضي ضمن اللجنة المعنية بمعايير الويبو. ودعا المدير العام الوفود إلى البحث عن سبل لكسر عقبة الخلافات. وأوصى اللجنة بتحقيق توافق على البنود المستعصية. فكثير من البنود السابقة غير مهمة مقارنة بما يجري في العالم، ومن ضمنها مواصفات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وقائمة المتحدثين في المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية، فهذه بنود لا ينبغي الاختلاف عليها. لذا دعا المدير العام اللجنة للتركيز على الوصول إلى اتفاق خلال الدورة وحث على تقديم بعض التنازلات بهذا الصدد. ثم انتقل المدير العام إلى البند الثاني على جدول الأعمال وهو انتخاب أعضاء المكتب.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء المكتب

7. رشّح وفد كينيا متحدًا بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، السفير محمد سياد دواليه، الممثل الدائم لجيبوتي ليعاد انتخابه كرئيس.
8. وأيد وفد أوروغواي متحدًا باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الترشيح.
9. وأعلن المدير العام إعادة انتخاب السفير محمد سياد دواليه كرئيس، نظراً إلى عدم وجود أية اعتراضات، ودعا السفير دواليه ليتراأس الدورة.
10. وصرّح الرئيس أن التوافق هو الأساس. وعملت اللجنة بعناية منذ عام 2007 على تنفيذ التوصيات الخمس وأربعون لجدول أعمال التنمية. وأثمرت الجهود المشتركة نتائج مهمة وملموسة. بيد أن بعض المجالات تطلبت عملاً أكثر. وتراكت القضايا نتيجة لضيق الوقت في الدورات السابقة. ولهذا طلب الرئيس تعاون كل الوفود من أجل مشاركة بناة ومن أجل اتخاذ قرارات في المسائل التي تعيق مسارات الدول في الويبو. وستتناول الدورة مسألة هامة أراد الرئيس تخصيص وقت كاف لها

حسبما قررت اللجنة في دورتها الثانية عشرة، وهي مسألة مواصفات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وتضمنت لأحة المواضيع المهمة الأخرى المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية، وقرار الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية والملكية الفكرية، والمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، ومواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف. وحثّ الرئيس الوفود على تعزيز جهودها و حسن نواياها بغية التوصل إلى اتفاق على كل القضايا السابقة. إذ ينبغي على اللجنة أن تكسر حاجز الخلافات كما أشار المدير العام. وكان الجدول الزمني لأعمال الدورة متوفراً في مركز خدمات الوثائق. وتمنى الرئيس موافقة الوفود على توزيع العمل الذي اقترحه. ونُشر الدليل بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو الذي عرض في الدورة الثانية عشرة (الوثيقة CDIP/12/7) ضمن كتيب بناء على طلب الدول الأعضاء، وأُتيح في مركز خدمات الوثائق. وبالنسبة لعملية تحضير الملخص الذي يعده الرئيس فستبقى على حالها. وستعمم الأمانة فقرة قرار بعد انتهاء النقاش على الوثيقة. ويتألف الملخص من هذه الفقرات حصراً ليكون مختصراً وفي صلب الموضوع. ولن تضاف إليه أيّ نقاط جديدة إلا إذا كانت شديدة الأهمية. وفي النهاية، تمتى الرئيس للجنة دورة ناجحة ومنتجة، وانتقل بعدها إلى البند الثالث على جدول الأعمال المتعلق باعتماد جدول الأعمال.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

11. طلب وفد كينيا متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الإفريقية نقل بعض بنود إلى مقدمة جدول الأعمال، إذ يمكن مناقشة مسائل: مواصفات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، والمؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية، والمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، وقرار الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية والملكية الفكرية بعد تقرير المدير العام. أما البنود الأخرى كالتقارير التقييم والدراسات فيمكن التطرق إليها في مرحلة لاحقة.
12. واستعلم الرئيس عن إمكانية اعتماد مشروع جدول الأعمال. وأعطيت اللجنة فرصة العودة لتعليقات الوفد الكيني بعد مناقشة الجدول الزمني.
13. وأعلن وفد كينيا متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الإفريقية بإمكانية اعتماد جدول الأعمال مع التذكير بتفضيله نقل بعض البنود إلى مقدمة جدول الأعمال لمناقشتها في البداية.
14. واشترك وفد اليابان متحدثاً بالنيابة عن المجموعة باء، مع الرأي القائل بأن مواصفات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية مسألة بالغة الأهمية تواجهها اللجنة وينبغي التعاطي معها في مرحلة مبكرة من الاجتماع. وأشار الوفد إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين و الذي ينص على أنّ اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ووفقاً لاختصاصها تضطلع بمسؤولية مراقبة وتقييم ومناقشة وتقديم تقارير عن تنفيذ كل التوصيات المعتمدة. كما يشير القرار إلى أنّ ما سبق ينبغي أن يمثل أول بند موضوعي على جدول أعمال اللجنة.
15. واقترح الرئيس اعتماد جدول الأعمال، ويمكن للجنة مناقشة توزيع العمل في مرحلة لاحقة. واعتمد جدول الأعمال نظراً لعدم وجود أي اعتراض. ثم دعا الرئيس المدير العام بسبب ارتباط الأخير بالتزامات أخرى لتقديم تقريره عن تنفيذ جدول أعمال التنمية (الوثيقة CDIP/13/2).

البند 6 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه

النظر في الوثيقة CDIP/13/2 - تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية

16. قدم المدير العام تقريره، وسعى فيه إلى تقديم نظرة شاملة عن كيفية تنفيذ المنظمة لتوصيات جدول أعمال التنمية خلال الأشهر الاثني عشر المنصرمة. وأشار إلى خمسة مجالات في هذا السياق. أولها أنّ اللجنة والمنظمة والأمانة لاقت نجاحاً في مجال مشاريع جدول أعمال التنمية. ومع نهاية عام 2013 وافقت الدول الأعضاء على 28 مشروعاً. ووصل تقدير الموارد المالية الموافق عليها لتنفيذ هذه المشاريع إلى الحين 26,536,000 فرنك سويسري. وقد وافقت اللجنة وقيمت منها 14 مشروعاً، أسفرت بدورها عن ثلاثة مشاريع مرحلة ثانية. وأسهمت هذه المشاريع قبل كل شيء في تقوية بناء الكفاءات المحلية والمراجع التعليمية الإضافية ومنها الأكاديميات الوطنية الناشئة للملكية الفكرية. كما أسهم برنامج النفاذ إلى البحث لأغراض التطوير والابتكار، وبرنامج النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات، و تقارير واقع البراءات، في تحسين النفاذ إلى معلومات وبيانات قيمة ينتجها نظام الملكية الفكرية. وبينت هذه البرامج كمّ الذكاء الاقتصاديّ القيم الذي تم تطويره كمنتج ثانوي لنظام الملكية الفكرية. وأفضت هذه المشاريع إلى فهم أعمق للعلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وجاءت بعض الدراسات التي أجراها مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين في هذا المجال بنتائج مثيرة للاهتمام. وقبيل الشروع بهذه الدراسات أبدى المدير العام تشككه من إمكانية استخلاص معلومات مفيدة من بعضها، مثل الدراسات حول هجرة الأدمغة والاقتصاد غير الرسمي. فجاءت المعلومات المهمة المستخلصة لتثبتت بطلان هذه الشكوك. ثانياً، فيما يخص مجال الدعم التقني والقانوني للدول الأعضاء، انصبّ التركيز على تنمية استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية في الدول الراغبة، والمساعدة في تحديث مكاتب الملكية الفكرية على المستوى الوطني في مجال تكنولوجيا المعلومات، والقيام بتدابير مثل إنشاء قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية وقاعدة بيانات قائمة الخبراء الاستشاريين بهدف زيادة الشفافية في تنفيذ المساعدة التقنية من قبل الأمانة، وسعيًا لتقديم المساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسة العامة إلى الدول الأعضاء عند الطلب، ومن ضمنها تنفيذ معاهدي بيجين ومراكش المعتمدين مؤخراً. ثالثاً، قامت الـويو بعدد من الأنشطة خلال السنة الماضية بخصوص مواطن مرونة نظام الملكية الفكرية. ومن ضمنها الندوة الإقليمية التي عقدت في أفريقيا الجنوبية في يناير 2013، ودراسة حالة عن أهمية مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً قدمت في الاجتماع الأقليمي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والذي عقد في مصر في مايو 2013. وبناءً على طلب الدول الأعضاء، قدمت وثيقة وقائع حول التنفيذ العملي لمواطن المرونة فيما يخص قابلية منح براءات اختراع للنباتات والاختراعات المتعلقة بالبرمجيات على المستوى الوطني إلى اللجنة. رابعاً، فيما يتعلق بتعاون الـويو مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الأخرى، أشارت الدول الاعضاء إلى رغبتها بمتابعة دقيقة لنشاطات الأمانة في هذا المجال. كما ساهمت الـويو العام الماضي بعدة عمليات متعددة الأطراف وبالأخص تلك المتعلقة بإطار التنمية لما بعد 2015، وفرقة العمل المفتوحة حول أهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر ريو+20. وتابعت الـويو تعاونها الوثيق مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية خصوصاً فيما يتعلق بتقاطع مجالات الاختراع والصحة والتجارة من وجهة نظر المنظمة. وتبع عن هذا التعاون دراسة ثلاثية بشأن تشجيع الوصول إلى التكنولوجيات الطبية والابتكار، لاقت قبولاً ممتازاً. كما انخرطت الـويو بنشاط في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في جنيف صيف 2013. وأطلقت الـويو مع الأمين العام السيد بان كي مون المؤشر العالمي للابتكار لسنة 2013 خلال الجلسة العامة الافتتاحية للمجلس المذكور الصيف الفائت. وأخيراً، أشار المدير العام إلى مكان من الفعالية والكفاءة والنزاهة ضمن الأمانة. إذ أدمج نظام شامل لأخلاقيات المهنة ضمن أنشطة المنظمة كنتيجة لبرنامج التقييم الاستراتيجي. وختاماً، قال المدير العام إن المنظمة أحرزت تقدماً جيداً بشكل عام، وتطلع إلى استمرار هذا التقدم خلال الاثني عشر شهراً القادمة.

17. وأعلم الرئيس الوفود بأنه سيتاح لها التعليق على التقرير لاحقاً في الجلسة. ثم انتقل إلى البند الرابع على جدول الأعمال والمتعلق باعتماد مشروع تقرير الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية والملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/12/12 Prov.).

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة الثانية عشرة للجنة

النظر في الوثيقة CDIP/12/12 Prov - مشروع التقرير

18. صرح الرئيس بأن التقرير اعتمد، إذ لم ترد مشاركات من الحضور. ودعا بعد ذلك اللجنة للنظر في توزيع العمل، آخذاً في الاعتبار أن المقيمين الذين طُلب منهم التحدث عن تقارير التقييم لن يتسنى وجودهم بعد صباح اليوم التالي.
19. وتحدث وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية، وشدد على أن قضايا حاسمة ينبغي أن تحظى بالأولوية. وقال إن المجموعة تود في هذا الصدد أن يناقش اختصاص المراجعة المستقلة في مطلع الدورة قبل أن ينقضي الوقت دونما التوصل إلى اتفاق. وكان من المفترض أن تبدأ المراجعة المستقلة في نهاية الثنائية الماضية، لكنها لم تبدأ جراء الاختلاف على الاختصاص. فقد تأخرت بحسب الولاية الصادرة عن الجمعية العامة في عام 2010. وسيلزم الحصول على ما يكفي من الوقت لمناقشة العناصر المهمة من أجل اعتماد الاختصاص للسماح ببدء المراجعة دون مزيد من التأخير. لذلك، تود المجموعة تناول هذه القضية في بداية الجلسة.
20. واستفسر الرئيس عما إذا كان هناك اعتراضات على الاقتراح المقدم من وفد كينيا، آخذاً في الاعتبار المشاركة المقدمة من وفد اليابان.
21. وساند وفد اليابان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة بآراء، رؤية مفادها أن من الأهمية بمكان وضع الاختصاص في صيغته النهائية. وأعرب عن تقدير المجموعة لإدراك الرئيس للقضية التي أثارها سابقاً. وصرح بأن من المهم النظر أيضاً في وجود مُقيمي المشروع. وإذا ما أُعيد جدول بند جدول الأعمال بشأن تقارير التقييم، فربما تضاف تكاليف، ينبغي تلافياها. وعليه، تطلب المجموعة من الأمانة تخصيص وقت لهذا البند من جدول الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار وجود المقيمين.
22. وأخطر الرئيس اللجنة بأنه تشاور مع الأمانة. وكان من رأيها أنه إذا ما قدمت الوفود بيانات عامة قصيرة ونظرت بإيجاز في تقرير المدير العام، فإنه بوسع اللجنة البدء في مناقشة الاختصاص في ذلك اليوم وسيكفل حضور المقيمين كما هو مخطط. واتفق على هذا، بحيث لم يعترض الحضور.

البند 5 من جدول الأعمال: بيانات عامة

23. تحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأشار إلى أن جدول الأعمال ينطوي على بعض القضايا المهمة للغاية كما كان الحال في الدورات السابقة. وهي قضايا محممة بالنسبة للدول الأعضاء والمنظمة، وأحدها تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وسعى التقرير لأن يقدم موجزا عن تنفيذ الويبو لتوصيات جدول أعمال التنمية في برامجها وأنشطتها. وأعربت المجموعة عن تقديرها لعرض أعمال التنمية الحقيقية التي أنجزت في هيئات الويبو المختلفة وللتأكيد على مواصلة الجهود الرامية إلى تعميم توصيات جدول أعمال التنمية في برامج مختلفة، على النحو الذي وافقت عليه لجنة البرنامج والميزانية. وفي هذا الصدد، تسلم المجموعة أيضاً بالمساهمات المهمة للمدير العام وإدارة الويبو تجاه هذه العملية المتواصلة وتعتقد الأمل على أن تكمل المراجعة المستقلة هذه الجهود. وصرح الوفد بأن البرامج والأنشطة التي تنفذ من خلالها توصيات جدول أعمال التنمية محممة. بيد أن المخراط الدول الأعضاء مهم أيضاً. ومضى يقول إن المجموعة تتوقع أن يُتخذ قرار بشأن اختصاص المراجعة المستقلة في أقرب وقت ممكن مع تخصيص وقت كافٍ للتشاور بشأن هذا الأمر. وأضاف أن تقارير تقييم المشروعات التي اعتمدها لجنة التنمية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية محممة للغاية بالنسبة إلى المساعي التي ستبذل في المستقبل فيما يخص تنفيذ جدول أعمال التنمية ككل والانتفاع بالملكية الفكرية لفائدة البلدان النامية وخاصة البلدان الأقل نمواً. وستساعد المشروعات الجديدة والمراحل الثانية من المشروعات المكتملة بنجاح في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وسيقدم أعضاؤها مداخلات خلال المناقشات بشأن المشروعات وبنود جدول الأعمال. وأردف قائلاً إن الدول الأعضاء

وافقت بالإجماع على آلية التنسيق لتعزيز تنسيق أفضل وفعال فيما بين لجان الويبو المختلفة في مجال أنشطة التنمية. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة أن هذه الأمور لم تسوّ بعد فيما يخص لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو وهما لجنتان مهمتان جداً لتحقيق أهداف جدول أعمال التنمية. وأردف قائلاً إن المجموعة تعقد الأمل على أن تصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضية العالقة منذ أمد. واستدرك قائلاً إن المساعدة التقنية قدمت إلى البلدان لدعمها في إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه، فإن تقديم مساعدة الويبو التقنية ينبغي أن يكون موجهاً نحو التنمية على المستوى الأمثل. وفي هذا الصدد، ثمة مجال لمزيد من التحسين. واستطرد قائلاً إن المجموعة ترغب في أن تكون المساعدة التقنية مدفوعة بالطلب وشفافة. ولا ينبغي أن تركز تركيزاً شديداً على الإنفاذ. وصرح بأن المجموعة تعقد أملها على أن تحقق المناقشة بشأن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو التوحيد، والتنظيم الأفضل، والوضوح للعمليات والممارسات الحالية. وراح الوفد يقول إن حقبة الأهداف الإنمائية للمستدامة للأمم المتحدة لما بعد عام 2015 و جدول أعمال الويبو بشأن التنمية لما بعد عام 2015. الخاصة بالأهداف الإنمائية المستدامة للأمم المتحدة لما بعد عام 2015 و جدول أعمال الويبو بشأن التنمية لما بعد عام 2015. وأفاد بأن المجموعة ترى أن نظام الملكية الفكرية أداة تمكن الناس في كل البلدان من إضافة قيمة لعملياتهم الإنتاجية والابتكارية والإبداعية والتسويقية. وفي هذا السياق، سيقتى أعضاء المجموعة منخرطين انخراطاً إيجابياً في كل المفاوضات القادمة. وأعلن عن تأكيد المجموعة دعمها للرئيس، وعقدها الأمل على أن تتمكن اللجنة من كسر حلقة الاختلاف خلال الدورة، كما أوضح المدير العام.

24. وأشار وفد كينيا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى أن اعتماد توصيات جدول أعمال التنمية البالغ عددها 45 توصية في عام 2007 كان علامة بارزة على الطريق نحو جعل نظام الملكية الفكرية يعمل من أجل المبتكرين وكذلك الجمهور، واضعاً التنمية صميم التوصيات وكدليل تسترشد به أنشطة الويبو وأعمالها. وفي هذا الصدد، قررت الجمعية العامة في عام 2010 إنشاء آلية تنسيق لتوجه تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وأبلغت أجهزة الويبو المعنية بأن تدرج في تقاريرها السنوية المقدمة للجمعيات، وصفاً لمساهماتها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة. لذا، فإن المجموعة يساورها عميق القلق إزاء محاولات بعض الدول الأعضاء إعادة تعريف ولاية جدول أعمال التنمية وإعاقة تعميمه على جميع أعمال الويبو وأنشطتها. وأفاد بأن المجموعة تقول إن أنشطة اللجنة المعنية بمعايير الويبو تندرج تحت لواء البرنامج 12 من البرنامج والميزانية للثنائية 2014/2015. وتشير إلى أن اللجنة المعنية بمعايير الويبو تسهم في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ويشير نص البرنامج 12 إلى التوصيتين 30 و31 خاصة. وعلاوة على ذلك، أعلن صراحة في البرنامج والميزانية للفترة 2014/2015 أن توصيات جدول أعمال التنمية استمرت في تقديم التوجيه لأنشطة التنمية الخاصة التي تنجزها الويبو وأن الروابط مع التوصيات الخاصة بجدول أعمال التنمية استمرت في الانعكاس في كل نصوص البرامج بشكل كبير. ومضى يقول إن حصة التنمية من الميزانية لكل برنامج كانت واضحة أيضاً. ولم يكن بوسع المجموعة التأكد من مصدر سوء التفاهم الذي ثار بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية في كل أعمال الويبو وأنشطتها والمحاولات الظاهرة لإعفاء بعض اللجان من القرار الذي اتخذته الجمعية العامة. وأردف قائلاً إن المجموعة تشير أيضاً مع القلق، إلى الإشارة الواردة في تقرير المدير العام المقدم إلى اللجنة بأن مستقبل جدول أعمال التنمية في أيد الدول الأعضاء وأن الأمانة ستواصل تسهيل إجراء حوار بناء بشأن السبل التي تسهم بها الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف قائلاً إن المجموعة لا تفهم المغزى الكامل من هذا الدافع. وإن الأمانة منوطة بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية الذي اعتمده الجمعية العامة في عام 2007. وانتقل إلى الحديث عن جدول الأعمال وذُكر بأن قرار الجمعية العامة في عام 2010 بشأن آلية التنسيق طلب من اللجنة أن تضطلع بمراجعة مستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في نهاية الثنائية 2012/2013. وقال إن المراجعة محورية إذ إنها توفر معلومات للجنة بشأن ما إذا كانت الدول الأعضاء والمنظمة على المسار الصحيح من منظور تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وبشأن سبل تعزيز التنفيذ. وأردف قائلاً إن المراجعة تكتسي المزيد من المحورية في ضوء الاختلافات المتزايدة بشأن فهم وتفسير ما ينبغي أن يتضمنه التنفيذ والنتائج المتوقعة. لذلك، ترحب المجموعة بقرار تقديم مناقشة الاختصاص. وتعقد الأمل على أن يُعتمد الاختصاص خلال الدورة لإتاحة بدء المراجعة دون مزيد من التأخير. وصرح بأن المجموعة تلاحظ أيضاً أن هناك قضايا أخرى مهمة بحاجة للاتفاق عليها، بما في ذلك تلك المرتبطة بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو والاقتراح المشترك

المقدم من مجموعة البلدان الأفريقية وأهداف جدول أعمال التنمية بشأن هذا الموضوع. وتعتقد المجموعة الأمل على أن هذه القضايا من الممكن أيضاً أن تأخذ أولوية في جدول الأعمال لإتاحة ما يكفي من الوقت للنظر فيها. وستنخرط المجموعة على نحو بناء في المناقشات خلال الدورة.

25. وصرح وفد الجمهورية التشيكية، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بأن اللجنة منتدى مناسب للدول الأعضاء لتشارك الخبرة التقنية في مجالي الملكية الفكرية والتنمية المتراپطين. وقال إن المجموعة تتابع بعناية عملية المراجعة الخاصة بتنفيذ جدول أعمال التنمية، وتشمل المراجعة أنشطة من قبيل إنشاء اختصاص للمراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية والمناقشة المتواصلة بشأن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية. وأردف قائلاً إن نتائج المراجعة ينبغي أن تمكن الوفود من الحصول على دليل واضح بشأن المنافع، والفاعلية، والجودة والاستدامة لمشاريع التنمية المعنية والاقتراحات الاستراتيجية المرتبطة بإطار جدول أعمال التنمية القادم. وأضاف أن المجموعة مستعدة لمناقشة موضوعات وعناصر أخرى مهمة، وبخاصة تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية، ومواطن المرونة المتعلقة ببراءات الاختراع في الإطار القانوني المتعدد الأطراف، والاقتراح المعدل بشأن إضافة أنشطة جديدة ممكنة للويبو تتعلق بالانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية واقتراح مشروع عن الملكية الفكرية والسياحة: دعم الأهداف الإنمائية والحفاظ على التراث الثقافي. وصرح بأن المجموعة تتطلع خصوصاً إلى مناقشة الاقتراح الخاص بالملكية الفكرية والسياحة الذي قدمه وفد مصر في الدورة الماضية. وتولي انتباهاً أيضاً لأمر أخرى بشأن جدول الأعمال الخاص بالدورة وتدعم استمرار عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فيما يخص تلك الأمور بصفة مؤقتة. وأفاد بأن المجموعة تؤكد أن من اللازم الانتهاء من مناقشة أساليب آلية التنسيق لجدول أعمال التنمية بغية ضمان استمرار العمل الأساسي للجنة في ظل روح التعاون المتبادل، والمسؤولية والفاعلية القصوى.

26. وصرح وفد الصين بأن الويبو اضطلعت بجزء كبير من العمل من أجل دمج وتعميم توصيات جدول أعمال التنمية في أنشطتها، بما في ذلك تنفيذ 29 مشروعاً من مشروعات جدول أعمال التنمية واعتماد معاهدي بيجين ومراكش. وأعرب الوفد عن تقديره للإسهام المهم الذي قدمه المدير العام وفريقه في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن الصين شاركت في عام 2013 مجدداً في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وشمل ذلك المشاركة في مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية واطلعت ببحوث فيما يخص الدراسة المتعلقة بدور البراءات في استراتيجيات الأعمال: بحث بشأن دوافع الشركات الصينية لحماية اختراعاتها براءات وتنفيذها وتصنيعها للبراءات. كما شاركت في اجتماع الخبراء المعني بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وصرح بأن اللجنة أمامها الكثير من العمل. وعقد الوفد الأمل على أن كل الأطراف ستبدي مرونة وانفتاحاً وتعاوناً خلال المناقشات. وأعرب عن استعداده لمناقشة القضايا مع دول أعضاء أخرى بإرشاد من الرئيس من أجل نجاح الدورة.

27. وأشار وفد اليابان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة بآء، إلى أن مشروع جدول الأعمال يحتوي على بنود كثيرة ومثقل بالبنود بشكل واضح. وقال إن المجموعة تعرب عن تقديرها البالغ لبرنامج عمل الرئيس وعن استعداده لاتباعه. وأضاف أن المجموعة تحث كل الدول الأعضاء على أن تبدي الكفاءة والانضباط بغية التعامل بنجاح مع أكثر عدد ممكن من القضايا، حسبما اقترحت الأمانة في الجلسة الإعلامية التي سبقت دورة اللجنة الحالية. واستدرك قائلاً إنه كان لزاماً على اللجنة أن تتهيأ لعملها كل يوم في السادسة مساءً بما في ذلك اليوم الأخير من الدورة. وقال إنه ينبغي إحالة القضايا غير المحسومة إلى الدورة القادمة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة ترتيب العمل بشكل مناسب ومراعاة عدد القضايا التي تعالج في كل دورة، كما يجب موازنة أعمال التطوير الخاصة بالويبو في سياق الويبو ككل. وصرح بأن المجموعة تشري إلى بعض القضايا منحتة التعليقات المفصلة على كل بند من جدول الأعمال جانباً ومحفوظة للحق في التعليق في مرحلة لاحقة. والتفت الوفد إلى اختصاص المراجعة المستقلة الخاصة بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وقال إن المجموعة تقر بضرورة إنهاء العمل على صياغة النصوص في هذه الدورة. وصرح بأن المجموعة ملتزمة بالمشاركة في هذا العمل بروح تعاونية بناءة لإنجاز الهدف الذي كلفت بإنجازه الجمعية العامة. وأضاف أن المجموعة تحب بتقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية الذي أشار صراحة

إلى أن أنشطة الويبو ذات الصلة، بما في ذلك المساعدة التقنية، نُفذت بنجاح في هيئات الويبو المعنية. وصرح بأن المجموعة تسلم بأهمية القرار ذي التاريخ الطويل والمعقد للجمعية العامة للويبو بشأن الأمور المرتبط باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والمؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية. وأفاد بأن المجموعة مستعدة للانخراط في تلك المناقشات بروح بناءة ويحدوها أمل في أن تتمكن اللجنة من إنجاز بعض التقدم في ظل الوقت المخصص، وترحب بالموضوعات محل النقاش في الاجتماع، بما في ذلك الاقتراحات الجديدة، والدراسات، وتقارير تقييم المشروع. وقال إن المجموعة تؤكد للرئيس أنه بمقدوره أن يعتمد على الروح البناءة وعلى الدعم المقدم من الوفود خلال الدورة.

28. وصرح وفد أوروغواي، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بأن المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية مهمة لتقييم عمل الويبو وتحديد ما يمكن تحسينه. وقال إن مناقشة اختصاص المراجعة حاسمة. وأفاد بأن مشروع الوثيقة المقدم من النائب السابق للرئيس إلى الدول الأعضاء خلال الأسابيع القليلة الماضية يعد أساساً سليماً لمواصلة المناقشات. وأردف قائلاً إن المجموعة تعقد أملها على أن المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية سينعقد في المستقبل القريب. وأضاف أن التداير الثلاثة الأولى فيما يخص المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية (الوثيقة CDIP/8/INF/1) تسير في الاتجاه الصحيح. واستطرد قائلاً إن المجموعة يحدوها أمل في أن تستمر العملية مع اعتماد التداير في مجالات أخرى تحددها المراجعة. وراح يقول إن تنفيذ المشروعات ينبغي أن ينجز بطريقة كاملة وشاملة من أجل مصلحة كل الدول الأعضاء. وإن كان أي مشروع فعلاً فذلك إذا استعين بالحد الأمثل من الموارد والجهود. وصرح بأن المجموعة تؤكد للرئيس التزامها المتفاني ودعمها المتواصل.

29. وصرح وفد سري لانكا بأن بيانه سيلقى بالنيابة عن مجموعة الخمسة عشر، وهي مجموعة من البلدان النامية على مستوى القمة تضم 17 دولة عضو. وأنشئت المجموعة في عام 1989 ومن ضمن أهدافها الاستفادة من الإمكانيات الهائلة للحوار بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بغية دعم وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الأهداف المشتركة والقدرات المعززة. وفي عالم متغير غدا فيه اقتصاد المعرفة مكوناً حيوياً للاقتصاد العالمي، تعد الملكية الفكرية عاملاً رئيسياً للنمو والتنمية. وفي هذا السياق، غدت الويبو محوراً مهماً للنظام الاقتصادي العالمي. وبالنسبة إلى البلدان النامية، سيكون هذا العامل وجيهاً جداً إذا ما أسهمت الملكية الفكرية في تعزيز التقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجميع. وأضاف أن الملكية الفكرية بوسعها في الحقيقة أن تكون عاملاً رئيسياً في تقوية التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الابتكار وتسهيل النفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا. وبوسع الويبو أن تضطلع بدور أعظم في تعميق فهم سياسات وقوانين الملكية الفكرية واعتمادها في الدول الأعضاء، واحترام حظوظها المختلفة من التنمية وكذا تعزيز المرونة في السياسات العامة في مجالات الملكية الفكرية. وراح يقول إن اعتماد جدول أعمال التنمية خطوة مهمة من ناحية تحقيق تطورات البلدان النامية إلى نظام دولي للملكية الفكرية يستجيب لاحتياجاتها. وصرح بأن جدول أعمال التنمية يقر بضرورة مراجعة عمل الويبو وإعادة توجيهه لضمان أن نظام الملكية الفكرية الفكرية أكثر شمولاً وتوجهاً نحو التنمية. وأردف قائلاً إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تضطلع بدور مهم في تنسيق تنفيذ جدول الأعمال والترويج له ومراقبته. كما تساعد على الحفاظ على المناقشات عالية المستوى بشأن التوصيات البالغ عددها 45 توصية التي اعتمدها الجمعية العامة في عام 2007. واستدرك قائلاً إن أنشطة الويبو ينبغي أن تكون داعمة للأهداف الإنمائية الجديدة المتفق عليها داخل منظومة الأمم المتحدة. وعليه، فإن الويبو مطالبة بأن تضطلع بدور استباقي لدعم القدرات الوطنية والعلمية والتكنولوجية، وتعزيز النفاذ إلى المعرفة واستطلاع كل الآليات الممكنة للابتكار بغية تعزيز التنمية على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، ينبغي للويبو أن تعزز قيادة الأعضاء لعملياتها. وأبدى الوفد ترحيبه بتقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن تنفيذ جدول أعمال التنمية أمر ضروري ومستمر. وصرح بأن العمل لم ينته بعد في الويبو من أجل إحداث التغيير المطلوب في المنظمة، والأهم هو إنجاز النتائج بشأن تنفيذ التوصيات البالغ عددها 45 توصية على نحو فعال. ومضى يقول إنه قد اتفق على أن إكمال مشروع ما من جدول أعمال التنمية لا يعني الانتهاء من تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية الوجيهة. وفي هذا السياق، ستكون التوصيات الرئيسية هي دعم نهج كلي نحو التنمية والملكية الفكرية؛ وتحديد الإجراءات المحددة والملموسة الضرورية لتنفيذ التوصيات المتفق عليها في جدول أعمال التنمية نصاً وروحاً؛ وتطوير ودعم النهج

الكلبي نحو التنمية والملكية الفكرية من خلال السياسات الوطنية المتسقة. وظل الوفد على اقتناعه بأن الويبو ينبغي أن تواصل تنفيذ أنشطة متوازنة موجهة نحو التنمية. وأعرب عن التزامه بالعمل عن كثب مع الدول الأعضاء والأمانة لإنجاز هذا الهدف. وتمنى للجنة وافر النجاح في عملها.

30. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ورحب باعتماد جدول الأعمال. وقال إن المجموعة تحيط علماً بتقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية، ومحتوياته وبالطريقة التي صيغ بها. وقال إنه يدعم الاضطلاع بالمراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بغية تحديد ما إذ كانت الدول الأعضاء والمنظمة تتحرك في الاتجاه الصحيح وتمضي في المسار الصحيح. وستسهم المراجعة وتوصياتها في إجراء تقييم شامل وكامل لمدى تناول توصيات جدول أعمال التنمية برمتها من كل الجوانب الخاصة بأنشطة الويبو وعملها. وأكد الوفد استماعه لبيانات المجموعات المختلفة. وقال إن المجموعات تعبر عن عزمها على وضع الاختصاص في صيغته النهائية بغية البدء في العمل بشأن المراجعة بأسرع ما يمكن. وصرح بأن من الضروري أيضاً تعزيز آلية التنسيق وزيادة تمكينها للإشراف على تميم جدول أعمال التنمية في كل أعمال الويبو وأنشطتها الوجيهة. وستقدم المجموعة مزيداً من التعليقات المفصلة بشأن بنود أخرى من جدول الأعمال حينما يأتي دورها.

31. وذكر وفد اليونان، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أنه من الجلي أن لدى اللجنة جدول أعمال كبير سيتطلب عملاً مكثفاً وتعاوناً ومرونة لضمان اكتمال كل شيء ضمن الوقت الضيق. ووفقاً لذلك، دعوا الرئيس أن يضمن اكتمال العمل ضمن الإطار الزمني المخطط له. والتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بقوة بمواصلة العمل بطريقة إيجابية وتعاونية. وفيما يتعلق بالعمل المقبل، أعربوا عن استعدادهم للقيام بمناقشة بناءة حول الطرق الممكنة لتحسين عمل اللجنة لصالح كافة الوفود.

32. وأيد وفد إندونيسيا البيانين الذين ألقاهما وفدا مصر وبنجلاديش باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ على التوالي. وأحاط الوفد علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، كما ورد في تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية. ويرغب الوفد في أن يضع المدير العام رؤيته لكي يتم تنفيذ وتعميم جدول أعمال التنمية بفعالية أكبر. وليست الويبو مجرد منظمة موجهة نحو الملكية الفكرية. بل ينبغي أن تكون أيضاً منظمة الملكية الفكرية الموجهة نحو التنمية. وقد قامت الويبو بعدد من الأنشطة لدعم تنمية الملكية الفكرية في إندونيسيا. وقامت بتنظيم المساعدة التقنية، والدعم التشريعي والتعاون على شكل تدريب وندوات واجتماعات ومؤتمرات بشكل منتظم. وساعدت مساعدة الويبو لإندونيسيا فيما يخص نظام الويبو لأتمتة الملكية الصناعية على تحقيق نظام إداري للملكية الفكرية أكثر فعالية وكفاءة وعلى تقديم خدمة أفضل لتسجيل حقوق الملكية الفكرية. وأعربت عن أملها من إمكانية تعزيز التعاون بين الويبو وإندونيسيا بشكل أكبر في المستقبل. وقد تم تنفيذ العديد من برامج إنفاذ القانون والوعي بشأن الملكية الفكرية في إندونيسيا. وكانت ملتزمة بحماية حقوق الملكية الفكرية وكذلك منع انتهاك حقوق الملكية الفكرية ومعالجتها. وأيد الوفد دور اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في عمليات وضع المعايير، بما في ذلك عمل لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في صياغة نظام قانوني فريد من نوعه لتوفير الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وشدد الوفد على أنه من المهم وضع التنمية في قلب المفاوضات لضمان نتائج مجدية. وحث اللجنة على الإسراع في الانتهاء من الاختصاصات للاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب عن أمله في أن يقدم الاستعراض بعض التوصيات للتنفيذ الكامل لكافة توصيات جدول أعمال التنمية. وينبغي أن يهدف الاستعراض إلى تميم جدول أعمال التنمية في كافة أعمال الويبو.

33. وشاطر وفد باكستان رأي بيان وفد مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة جدول أعمال التنمية. ولم تكن الملكية الفكرية والتنمية نشاطاً منعزلاً بل كانت جزءاً لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية الدولي. لذا، كانت أيضاً جزءاً لا يتجزأ من جميع جوانب عمل الويبو. وكانت هناك حاجة إلى نظام عادل ومنصف للملكية الفكرية يدرك تماماً الحاجة لتحقيق التوازن بين المصلحة العامة والحقوق الخاصة. ولا ينبغي أن يركز فقط على التنفيذ، ولكن أيضاً على احترام أشكال مرونة الملكية الفكرية

مثل الاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف، وتوفير ضمانات كافية ضد التملك غير المشروع للأصول التقليدية للبلدان النامية. ويتطلب ذلك تنفيذ وتعميم جدول أعمال التنمية بشكل فعال. لذلك، ينبغي التعجيل للانتهاء من وضع الاختصاصات للقيام باستعراض مستقل، موضوعي وقوي وشامل، لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأن الاقتراح المشترك بين مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية في هذا الصدد. وبشأن المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية، ذكر الوفد أنه من المهم تبادل الأفكار والتوصل إلى توافق للآراء بشأن قضايا الملكية الفكرية القابلة للجدال. ولكي يكون منتجاً، يجب أن يعكس اختيار الموضوعات والمتحدثين والمحكمين قضايا وثيقة الصلة بمجال الملكية الفكرية، وخاصة التحديات التي تواجه البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وكان هناك حاجة إلى نهج متوازن. ويجب أن تسلط الموضوعات الضوء ليس فقط على الجوانب الإيجابية للملكية الفكرية للتنمية ولكن أيضاً على العوائق التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية التي انبثقت من نظام الملكية الفكرية وكيف يمكن إزالتها. وعلاوة على ذلك، وباعتبارها دولة نامية، كانت المساعدة التقنية ذات أهمية كبيرة لباكستان. وكانت مساعدة الويبو التقنية بحاجة إلى أن تكون موجهة نحو التنمية وأن تستجيب لأولويات واحتياجات البلدان النامية من أجل أن تكون فعالة. ولذلك، علق الوفد أهمية كبيرة على الاستعراض الخارجي. وكان أداة مفيدة لتقييم فعالية وتأثير وكفاءة ووجاهة أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تكون هناك مناقشات تركز على هذا الموضوع بناءً على اقتراح مشترك من قبل مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية خلال الدورة. وتطلع إلى إجراء مناقشات منتجة وجلسة مثمرة.

34. واعترف وفد جمهورية كوريا أن لجنة التنمية أحرزت تقدماً جيداً في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في السنوات القليلة الماضية. وقدم الوفد بعض التعليقات في هذا الصدد. أولاً، ينبغي تعزيز التنمية المستدامة في البلدان المستفيدة من خلال تعظيم أثر مشاريع جدول أعمال التنمية من خلال تدابير المتابعة. وقد تأسست اللجنة من أجل تنفيذ جدول أعمال التنمية. ويمكن أن تساهم الشراكة القوية بين الأمانة والدول الأعضاء في تحقيق أهداف الويبو في التعاون من أجل التنمية. ثانياً، أصبحت الملكية الفكرية محرك النمو الاقتصادي في العصر الحديث. لذا، فهم الوفد أهمية تنفيذ المشاريع التي تعتمد على معلومات الملكية الفكرية لتعزيز النمو المستدام والمتوازن بين البلدان المتقدمة والنامية. وكان من الضروري أيضاً زيادة الوعي العام بشأن استراتيجيات الملكية الفكرية من أجل تنفيذ هذه المشاريع بنجاح. ولم ينته تنفيذ توصية جدول أعمال التنمية عندما تم الانتهاء من مشروع معين. وينبغي اتخاذ تدابير المتابعة لضمان النمو المستدام في المستقبل. ثالثاً، فيما يتعلق بمناقشة أنشطة الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية، كانت هناك حاجة إلى اتباع نهج متوازن وبتأ لتحقيق أقصى قدر من النتائج. وينبغي مواصلة تعزيز نوعية أنشطة الويبو لصالح الدول الأعضاء فيها. ولذلك، ينبغي للويبو والدول الأعضاء فيها المشاركة في تنفيذ أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بجميع أنشطة المساعدة القائمة المتعلقة بالملكية الفكرية. وأخيراً، شدد الوفد على أن التنمية كانت مفيدة للجميع فقد عملت على تحسين الهيكل الاقتصادي للبلد والظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكانه. وتشرح دراسات إفرادية مثل تلك الموجودة في قطاع تشغيل المعادن غير الرسمي في كينيا، والأعشاب الطبية التقليدية في غانا، والشركات غير الرسمية المصنعة لمنتجات العناية الشخصية والمنزلية في جنوب أفريقيا الكثير في هذا الصدد. واعترف الوفد بأهمية العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. وسيواصل الإدلاء ببيانات بثناء حول قضايا فردية خلال الدورة.

35. وأيد وفد تايلند البيانين الذين ألقاهما وفدا بنغلاديش ومصر بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة جدول أعمال التنمية على التوالي. وأعاد الوفد تأييده لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره التام للمقترحات الموجودة في التقارير المرحلية المقدمة في دورة لجنة التنمية الأخيرة. كما أعرب عن تقديره لتقديم تقارير التقييم خلال الدورة. ورحب بشكل خاص بنجاح المشروع بشأن الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً الذي اختتم عام 2013. وكانت تايلاند واحدة من البلدان الثلاثة الرائدة وكانت على استعداد لتقاسم خبراتها مع الدول الأخرى. وأشار الوفد إلى الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وذكر أنه كان حاسماً. وأعرب عن أمله في اختيار الخبراء المناسبين، وخاصة في مجال التنمية الاقتصادية. وكان من الضروري أن يتم اختيار الخبراء المناسبين وأن تكون لديهم الخبرة والمعرفة والفهم الضروريين للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وتوقع أن

تنعكس هذه المتطلبات الهامة في الاختصاصات. ومع ذلك، فإنه كان منفتحاً حول ما إذا كان ينبغي أم لا أن يكون هناك توازن في اختيار الخبراء من البلدان النامية والمتقدمة. وأخيراً، أعاد الوفد التأكيد على دعم العمل والالتزام به بطريقة بناءة لضمان أن تُحرز اللجنة تقدماً كبيراً.

36. وأيد وفد ماليزيا البيانيين الذين ألقاهما وفدا بنغلاديش ومصر بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة جدول أعمال التنمية على التوالي. كما أيد البيان الذي ألقاه وفد سري لانكا نيابة عن البلدان الخمسة عشر. وأيدت ماليزيا الرأي القائل بأن الملكية الفكرية لا ينبغي أن يُنظر إليها على أنها غاية في حد ذاتها، وإنما كوسيلة لخدمة أهداف التنمية الأوسع نطاقاً والمساهمة في تحقيقها. وفي هذا الصدد، قدمت لجنة التنمية المنتدى الضروري للمناقشة أثناء أدائها دور مهم جداً للتأكد من أن جدول أعمال التنمية تم تعميمه على كل عمل الويبو من خلال آليات وطرائق التنسيق والرصد والتقييم ورفع التقارير. وشدد الوفد على حاجة الويبو للاستمرار في ضمان التنفيذ الفعال لتوصيات جدول أعمال التنمية. وأثنى على الويبو لتنفيذ مختلف المشاريع التي وافقت عليها لجنة التنمية. ويجب أن يكون هناك تقييم سليم وموضوعي للمشاريع المنفذة بالنسبة لتوصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تشارك الدول الأعضاء في المناقشات بشكل بناء وإيجابي. وبشأن الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، ينبغي للجنة أن تحاول التوصل إلى توافق في الآراء حول الصيغة النهائية للاختصاصات ومنهجية الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وينبغي على اللجنة أيضاً محاولة معالجة مسألة اختيار خبراء مستقلين للملكية الفكرية والتنمية من شأنهم أن يقوموا بإجراء الاستعراض. وفي هذا الصدد، دعا الوفد الدول الأعضاء إلى دعم الاقتراح المشترك لمجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية بشأن الأهداف والنطاق والمنهجية واختيار خبراء الملكية الفكرية والتنمية للاستعراض. وعلاوة على ذلك، ساهمت المساعدة التقنية بالابتكار والنمو الاقتصادي، وخاصة في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، تطلع الوفد أن تقوم اللجنة بالتقدم في مناقشاتها بشأن مسألة المساعدة التقنية في مجال التعاون من أجل التنمية. وينبغي للدول الأعضاء النظر في استخدام الاقتراح المشترك من المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية كأساس لمناقشة هذه المسألة. وأعرب الوفد عن تطلعه لمناقشات بناءة مع الدول الأعضاء خلال الدورة.

37. وذكر وفد البرازيل أن ثراء جدول الأعمال كان دليلاً لا جدال فيه على الأهمية المتزايدة للجنة. وكان هذا العام علامة بارزة في عملية تحديد التنمية كمبدأ توجيهي لجميع الأعمال المنجزة في المنظمة. وأطلقت مجموعة من البلدان، بما في ذلك البرازيل، النقاش حول جدول أعمال التنمية قبل عشر سنوات. وعلى الرغم من أن هذا اليوم هو الذكرى العاشرة، كانت هناك حاجة لوجود كلمة الحرص. ولم تكن التوصيات البالغ عددها 45 توصية أهدافاً يمكن اعتبارها منجزة في نقطة معينة، وإنما عمل جارٍ. وقبل كل شيء، كان يجب تغيير العقلية بسبب إحراز تقدم في التنفيذ. وكما ذكر تقرير المدير العام بشكل صحيح، فعلى الرغم من إحراز تقدم في هذه العملية، كان من المهم عدم فقدان التركيز على حقيقة أنه أشار فقط إلى أنه كان على الطريق الصحيح. وشدد الوفد على أهمية إنشاء الاختصاصات للاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ولا يمكن التقليل من أهمية هذه العملية. وكان من الضروري الحصول على مساهمات من خبراء مستقلين بشأن العمل المنجز وما يمكن تحسينه. وفي هذا الصدد، أعاد الوفد تأكيد التزامه بوضع مبادئ توجيهية للاستعراض وأمل أن تتمكن اللجنة من الموافقة على نص لبدء العملية في الوقت المناسب. وخلال الدورة، ستكون هناك فرصة لتلقي المعلومات عن أنشطة شعبة الملكية الفكرية والتحديات العالمية. وكانت البلدان النامية قد طلبت جلسة إعلامية من أجل معرفة المزيد عن أنشطة وأهداف مشروعات الويبو. ومن دون توفر معلومات عن أنشطة الويبو، لا يمكن للدول الأعضاء تقديم توجيهات بشأن كيفية تنفيذ وتحسين تقديم الخدمات. وأبدى الوفد استعداداً للمشاركة في مناقشات بشأن برنامجي WIPO GREEN و WIPO Re:search، وأمل أن يصبحا ممارسة عادية في المنظمة. وبالإضافة إلى تقارير تقييم المشاريع ومقترحات المشاريع الجديدة، شملت الدورة أيضاً مسائل أخرى هامة كانت قد نوقشت لفترة من الوقت. وتأمّلت الوفود في العثور على حل لهذه المسائل خلال الدورة للمساعدة على خلق زخم جيد للمناقشات الأخرى في الويبو. وكان أحد الموضوعات المؤتمّر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وكان من المفترض أن يُعقد الحدث العام الماضي. وأعرب الوفد عن أمله في العثور على أرضية

مشتركة من أجل ألا يُؤجل الحدث أكثر. وكانت القضية المعلقة الأخرى هي الرابط بين عمل هيئات الويبو وآليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم ورفع التقارير. وفي هذا الصدد، توقع الوفد مناقشة طويلة طال انتظارها والتي استندت فقط على الحقائق وأسس العمل التي وضعتها الجمعية العامة. وأعرب عن تطلعه لإجراء مناقشات مثمرة وبتاءة خلال الدورة.

البند 6 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه (مستأنف)

النظر في الوثيقة CDIP/13/2 - تقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية (يتبع)

38. دعا الرئيس الدول الأعضاء للنظر في التقرير الذي عرضه المدير العام في وقت سابق.

39. وأشار وفد جمهورية التشيك، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إلى النتائج الإيجابية للعام الماضي والتقدم الكبير الذي أحرز في المنظمة على مدى السنوات الخمس الماضية. ولاحظ الفريق أنه تمت الموافقة على 28 مشروعاً بحلول نهاية عام 2013، وتنفيذ 33 توصية من جدول أعمال التنمية. وبلغت الموارد المالية التقديرية المعتمدة حتى تاريخه لتنفيذ هذه المشاريع أكثر من 26 مليون فرنك سويسري. وكان من الضروري للدول الأعضاء تطوير الخبرات المناسبة في مجال الملكية الفكرية من أجل السعي نحو اقتصاد ناجح ومبتكر. ولذلك، أيدت المجموعة بشكل كامل المشاريع التي تركز على تدريب مختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك مدراء الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومسؤولي مكاتب الملكية، وصانعي السياسات، والباحثين وغيرهم. وكان تطوير أنظمة إدارة الملكية الفكرية للجامعات من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا محط اهتمام خاص. وفيما يتعلق بأشطة الويبو في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اعتبرت المجموعة أنها فعالة وأنها تروج التنمية. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أنه يجب إنشاء البنية التحتية بطريقة استراتيجية، مع مراعاة استدامتها وصيانتها طويلة الأمد. كما دعمت المجموعة مشاركة الويبو مع مختلف أصحاب المصالح، وبخاصة مع غيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المختلفة. وينبغي مواصلة تقييم وتعزيز تقييم مشاريع جدول أعمال التنمية بعد تنفيذها. ويجب تبسيط وتوضيح نظام الحصول على ردود الأفعال من الدول الأعضاء المشاركة والدروس المستفادة وجمع أفضل الممارسات. وبالإضافة إلى ذلك، كان من المهم جداً لمشاريع المساعدة التقنية أن تكون قائمة على الطلب ومصممة خصيصاً للظروف في البلد المتلقي. ويجب أن تركز على تعاون وثيق بين الأمانة والدول الأعضاء المعنية. وقد أعربت المجموعة عن رضاها بشأن التقدم الذي أحرزته الويبو في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

40. ورحب وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة بآء، بالطبيعة الشاملة لتقرير المدير العام. فقد عرض النقاط البارزة بخصوص تنفيذ جدول أعمال التنمية على الأنشطة العادية لبرنامج الويبو وهيئات الويبو المعنية. ووصف أيضاً أهم التطورات في تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية. وأشار التقرير بوضوح إلى أن جدول أعمال التنمية سبق تنفيذه بنجاح في أنشطة الويبو في هذا المجال من خلال تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المعنية. ويتضح من التقرير أن آلية التنسيق قد جرى تنفيذها بطريقة ناجحة وشاملة تماشياً مع قرار الجمعية العامة. وأعربت المجموعة عن اعتقادها الشديد أن الأنشطة المتصلة بالتنمية المستقبلية في الويبو يجب أن تكون مبنية على أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الأعمال المنجزة في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، كان لا بد من الاسترشاد بالهدف الشامل للمنظمة لتعزيز حماية الملكية الفكرية.

41. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن تقرير المدير العام بين بوضوح مدى ما حققته الويبو منذ اعتماد توصيات جدول أعمال التنمية. فقد حققت الويبو تقدماً كبيراً في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وعلى الرغم من أن الوفد قد تكون له بعض المخاوف حول كفاءة واستدامة بعض أنشطة الويبو لتنفيذ التوصيات، كان انطباعه العام أن الأنشطة كان لها تأثير كبير على الملكية الفكرية والتنمية في البلدان التي نُفذت فيها. ففي الواقع، سلط التقرير الضوء على العديد من التطورات الإيجابية في العام الماضي. ويستحق العديد منها، على وجه الخصوص، اهتماماً خاصاً. وكان الأول إتمام المشروع الخاص بالنفوذ إلى قواعد البيانات المتخصصة ودعمه. وأعرب الوفد عن سروره من إدراج أنشطة المشروع في عمل الويبو المستمر من خلال

إدراج هذه الخدمات كجزء من البرنامج 14 بشأن خدمات النفاذ إلى المعلومات والمعرفة، وربطها بمشاريع أخرى للجنة التنمية على المستوى الوطني. وكان هناك برنامج على المستوى الوطني وكان له أثر إيجابي كبير وهو مراكز تطوير التكنولوجيا ودعم الابتكار. وأشار التقرير إلى أنه تم تأسيس 39 مركزاً لتطوير التكنولوجيا ودعم الابتكار حتى الآن. وخلال مناقشات لجنة التنمية، قال عدد من الدول الأعضاء من البلدان النامية إن بناء مراكز دعم الابتكار الوطنية والمحلية كمراكز للمعلومات ومساعدة للمخترعين كان له أثر كبير على الابتكار في بلدانهم. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن سروره بأن المواد التي يمكن النفاذ إليها للمجلات العلمية والتقنية استمرت في الازدياد في قاعدة بيانات النفاذ إلى الأبحاث لأغراض التطوير والابتكار وقاعدة بيانات النفاذ إلى المعلومات المتخصصة. وسلط الوفد الضوء على إنشاء أكاديميات وطنية جديدة للملكية الفكرية التي شملت أربع مؤسسات وطنية للتدريب على الملكية الفكرية في كولومبيا وجمهورية الدومينيكان وبيرو وتونس. وفهم أن الترتيبات للأكاديميات الوطنية في مصر وإثيوبيا كانت أيضاً جارية. وذكر الوفد أن هذه الأنواع من المشاريع العملية التي لها تأثير عالمي حقيقي على الملكية الفكرية والتنمية هي أنواع الأنشطة التي ترغب أن تقوم اللجنة بمناقشتها وتنفيذها. وكانت مشاريع عملية ذات تأثير عالمي حقيقي على الملكية الفكرية والتنمية. وبعد الابتعاد عن التفاصيل، ذكر الوفد أن التقرير أوضح أن اللجنة أحرزت تقدماً كبيراً منذ أن وافقت الجمعية العامة على إنشائها في أكتوبر 2007. وبعد ست سنوات، تمت الموافقة على 28 مشروعاً لجدول أعمال التنمية بميزانية تزيد عن 26 مليون فرنك سويسري. وشعر العالم أجمع بالأثر العملي لهذه الأنشطة. وتطلع للحصول على المزيد من التقارير من المدير العام.

42. ورحب وفد البرازيل بحقيقة أن المدير العام قد قدم، للمرة الخامسة، تحديثاً للإجراءات التي اتخذتها الويبو لتنفيذ جدول أعمال التنمية في جميع هيئاتها. فقد ساعد ذلك على تعزيز عملية عقلية موجهة نحو التنمية فيما يتعلق بجميع الأعمال المنجزة في المنظمة، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة بشأن آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم ورفع التقارير. ووافق الوفد مع المدير العام أنه تم إحراز تقدم مطرد منذ إطلاق جدول أعمال التنمية عام 2007 بسبب التحولات الإيجابية في الويبو. وقد استفاد من ذلك الدول الأعضاء، وأصحاب حقوق الملكية الفكرية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الأخرى. وعندما أصبحت أكثر شفافية ومراعاة لمصالح مختلف الفاعلين المهتمين بالملكية الفكرية والمتأثرين بها، عززت المنظمة دورها باعتبارها المنتدى الرئيسي للمناقشات والمفاوضات في هذا المجال. ومع ذلك، ما تزال عدة جوانب من جدول أعمال التنمية بحاجة إلى مزيد من التحسين. وآلية التنسيق واحدة منها. وعلى الرغم من أن الجمعية العامة كانت واضحة تماماً في تعليماتها لتنفيذ الآلية، فشلت الدول الأعضاء في تنفيذ بعضها. وكانت العقبات التي حالت دون بداية الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في الوقت المناسب أمثلة جيدة عن تلك الإخفاقات. كما تخلفت الدول الأعضاء في مجالات أخرى أيضاً من حيث متابعة التزاماتها التي اتخذتها منذ أربع سنوات. وفيما يتعلق بالنقطة التي أثارها المدير العام في الفقرة 14 من التقرير بشأن مساهمة منبر أصحاب المصلحة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، كان لا بد من القيام ببعض التوضيحات. وفي هذا المجال، ينبغي إيلاء الأولوية لتنفيذ معاهدة مراكش بدلاً من منبر أصحاب المصلحة. وكانت المعاهدة نتيجة للمناقشات المكثفة بين الدول الأعضاء. وتم التوقيع عليها كحل فعال ومتوازن لتيسير وصول المكفوفين أو ضعيفي البصر إلى الأعمال المنشورة. وحول التعاون بين الويبو والمنظمات الدولية الأخرى، رحب الوفد بإنشاء هذه القناة لأنها فتحت آفاقاً لإجراء تقييم أوسع لتأثير الملكية الفكرية على مجالات أخرى تتعلق بالمصلحة العامة. ومع ذلك، ولأغراض الشفافية، أكد الوفد على الحاجة لمزيد من المعلومات بشأن طريقة القيام بالتعاون. وقد تابع، باهتمام، تطورات مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - بناء الحلول، المشار إليه في الفقرة 46 من تقرير المدير العام. وكانت ردود الفعل من الخبراء البرازيليين التي أعقبت مشاورات أمريكا اللاتينية والكاريبي إيجابية جداً. وذكروا أن المناقشات كانت مثمرة، وقد انعكست التوصيات التي قدمها جميع الخبراء الذين شاركوا في المشاورات في الوثيقة النهائية لهذا الحدث.

43. وأشار وفد مصر أيضاً أنه تم إطلاق المناقشات بشأن جدول أعمال التنمية منذ عشر سنوات. وكان جدول أعمال التنمية عمل جارٍ ويجب أن يبقى على هذا النحو. وتسلط المعلومات في تقرير المدير العام الكثير من الضوء على الأنشطة والأعمال التي تقوم بها الويبو وفقاً لولايتها لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ومع ذلك، يجب على اللجنة ألا تغفل فيما يتعلق

بجدول أعمال تنمية شامل للويبو. ولدى تقييم المشاريع التي كانت الدول الأعضاء مستفيدة فيها، كانت هناك حاجة لتقييم إلى أي مدى أدت هذه إلى الصورة العامة لمنظمة بشأن الملكية الفكرية موجهة نحو التنمية. ولا ينبغي أن تضع الصورة الشاملة، على الرغم من أن المشاريع أشارت لبعض النجاح والالتزام من قبل الأمانة لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وكانت مصر أحد المستفيدين من بعض تلك المشاريع. وتعترم البقاء في قائمة البلدان المستفيدة وفقاً لآرائها ووجهات نظرها حول كيفية ربط الملكية الفكرية والتنمية، والحاجة إلى خلق توازن بين المصلحة العامة والحقوق الاستثنائية لأصحاب الحقوق والمبتكرين وأولئك الذين سعوا لحماية الملكية الفكرية. ويجب أن يوجه هذا التوازن نحو التنمية. وستطلب مصر مساعدة الويبو في هذا السياق. وأشار الوفد إلى بيانه العام نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية وأكد أن تقرير المدير العام يعكس الحاجة إلى إجراء تقييم شامل لكيفية اتجاه المنظمة نحو التنمية بدلاً من الحماية الحصرية للملكية الفكرية.

44. وعبر وفد اليابان عن سروره لملاحظة أن 29 مشروعاً تمت الموافقة عليها وتم تنفيذ أغلبية كبيرة من توصيات جدول أعمال التنمية بطريقة شاملة. ومثل الدول الأعضاء الأخرى، علقت اليابان أهمية كبيرة على أنشطة جدول أعمال التنمية. وشملت المساعدة التقنية وبناء القدرات. وقد قدمت مساعدات مختلفة من خلال الصناديق الاستثنائية اليابانية مع الويبو فيما يتعلق بتلك الأنشطة. وكان أحد هذه الصناديق للدول الأعضاء في أفريقيا والبلدان الأقل نمواً. وهناك صندوق آخر للدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وشملت أنشطة الصناديق الاستثنائية، على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية، تنظيم الندوات وحلقات العمل والدورات التدريبية وبعثات خبراء استشاريين، ومنح دراسية على المدى الطويل وترجمة بعض مواد الويبو المختارة. ومن خلال هذه القنوات، دعمت اليابان عدداً من المشاريع والأنشطة التي تديرها الويبو. كما شاركت خبرتها في استخدام الملكية الفكرية لخلق الثروة، وتعزيز القدرة التنافسية وتشجيع التنمية الاقتصادية. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ أن تحسين أنظمة الملكية الفكرية من شأنه أن يحرك التنمية الاقتصادية المستمرة ذاتياً في البلدان النامية ويساهم في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن تكون مساهمة الويبو في هذا النوع من التنمية القائمة على تنفيذ جدول أعمال التنمية في هذا الاتجاه، مع الأخذ في الاعتبار الهدف المنصوص عليه في المادة 3 من اتفاقية الويبو. وكانت اليابان ملتزمة بقوة بتنفيذ جدول أعمال التنمية، كما يتجلى في الزيادة الكبيرة لمساهماتها في الصناديق الاستثنائية منذ العام الماضي على الرغم من الوضع الاقتصادي الحالي الصعب.

45. ولاحظ وفد اليونان، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أن تقرير المدير العام يوفر تقيماً شاملاً للأعمال التي أنجزتها الويبو في عام 2013 لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وقد رحبوا بالتقييم الإيجابي للأعمال التي اضطلعت بها الويبو لتنفيذ جدول أعمال التنمية والجهود المبذولة من قبل المدير العام وموظفيه لتحقيق الأهداف للعام السابق كما أقرتها الدول الأعضاء. وأعربوا عن سرورهم لملاحظة أن 28 مشروعاً، ينفذ 33 توصية من جدول أعمال التنمية، تمت الموافقة عليهم. وتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء إلى التقارير المقبلة من المدير العام وإلى مواصلة العمل داخل اللجنة.

46. وأشار وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى استمرار تعميم توصيات جدول أعمال التنمية في عمل وأنشطة الويبو. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. كما أشار إلى عدد المشاريع التي تم الاضطلاع بها حتى الآن في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ولاحظ كذلك أن النهج القائم على المشاريع هو إحدى الآليات فقط لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ولم تكن بالتأكيد الوحيدة. وفي هذا الصدد، ما يهم أكثر في التحليل النهائي، لم يكن عدد المشاريع التي تم تنفيذها، بل كيف تم تعميم التوصيات في عمل الويبو على المدى الطويل. وكررت المجموعة قلقها المذكور في بيانها العام من أن مستقبل جدول أعمال التنمية وضع في أيدي الدول الأعضاء. وتود أن يقوم المدير العام بتوضيح ما يعنيه ذلك وأن يصف رؤيته في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية على المدى الطويل.

47. ووجد وفد شيلي أن تقرير المدير العام شامل. فقد قدم تقيماً للأعمال التي قامت بها الويبو لتنفيذ جدول أعمال التنمية في عام 2013. وأشار الوفد عن ارتياحه أنه تم تقديم تقرير سنة بعد سنة. وكان من المهم جداً بالنسبة للدول الأعضاء أن يتم إطلاعهم على الأنشطة. وفيما يتعلق بتعميم جدول أعمال التنمية في عمل هيئات الويبو، ذكر الوفد أن التحسينات يمكن

أن نلاحظها من خلال آلية التنسيق وغيرها من الوسائل. ومع ذلك، ظل تعميم جدول أعمال التنمية عمل جارٍ. ويجب أن تكون اعتبارات التنمية بشكل دائم في عقلية الأمانة والدول الأعضاء من أجل أن تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عمل الويبو. وفيما يتعلق بالمشاريع، أعرب الوفد عن سروره أنه تمت الموافقة على 29 مشروعاً حتى الآن. وقد استفادت شيلي من بعضها. وكان المشروع بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مثلاً عليها. ووافق الوفد أن المشاريع ينبغي أن تؤدي إلى نتائج محددة للدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، أكد الوفد أن تنفيذ جدول أعمال التنمية لم ينته مع تنفيذ هذه المشاريع.

48. وأيد وفد جمهورية إيران الإسلامية البيانين الذين ألقاهما وفدا بنغلاديش ومصر بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة جدول أعمال التنمية على التوالي. كما ضم الوفد أيضاً تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سري لانكا نيابة عن البلدان الخمسة عشر. وفي السنوات الأخيرة، أحرزت لجنة التنمية تقدماً جيداً في تنفيذ بعض أجزاء جدول أعمال التنمية. وتم تحقيق بعض النتائج الملموسة. وأكد الوفد أن تقرير المدير العام كان تقييماً ذاتياً قامت به الأمانة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ وتعميم جدول أعمال التنمية. وعلى هذا النحو، كانت هناك حاجة ماسة لإجراء تقييم مستقل لتقييم تنفيذ جدول أعمال التنمية في عمل الويبو وأنشطتها. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتم الانتهاء من الاختصاصات للاستعراض المستقل خلال الدورة لكي يبدأ الاستعراض في أقرب وقت ممكن للوفاء بقرار الجمعية العامة لعام 2010. ويتعين على الاستعراض ألا يعالج فقط المساعدة التقنية ولكن يجب أن يغطي جميع جوانب عمل الويبو في تنفيذ جدول أعمال التنمية، بما في ذلك عمل لجنة التنمية، وعمل الأمانة بشأن أنشطة جدول أعمال التنمية التي تتم الاضطلاع بها، والأنشطة المخطط لها، وجوانب جدول أعمال التنمية التي لم تتم معالجتها وغيرها.

49. ودعم وفد جنوب أفريقيا البيان الذي ألقاه وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأحاط الوفد علماً بتقرير المدير العام ومحتوياته. وأكد أن الجانب الأكثر أهمية كان تعميم التنمية داخل المنظمة. ولم يكن للتنمية أي جدول زمني. بل كانت عملية مستمرة. وكان للمشاريع جداول زمنية ونهاية. فما يحدث بعد انتهاء المشروع كان أكثر أهمية. ولذلك، ينبغي أن يكون التركيز أكثر على التعميم داخل المنظمة. وسيقدم الاستعراض المستقل بعض الإجابات على أسئلة متعلقة بفعالية النهج القائم على المشاريع لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وما يمكن أن تقوم به المنظمة أكثر لتنفيذ تلك التوصيات. ويود الوفد أيضاً أن يقدم المدير العام والأمانة رؤيتهما للكيفية التي يفهمان فيها التنفيذ المستقبلي لجدول أعمال التنمية. واتفق مع وفد شيلي أن الهدف النهائي هو أن تكون التنمية جزءاً لا يتجزأ من عمل المنظمة. وعلى الرغم من اضطلاع الوفد بالمشاريع وأهميتها، كان هذا هو الهدف الأكثر أهمية.

50. ودعا الرئيس الأمانة للرد على أسئلة الوفود وتعليقاتها.

51. ووجدت الأمانة (السيد أونياما) أن الكثير من التعليقات إيجابية ومشجعة. فقد أظهرت بوضوح أن عمل المنظمة في هذا المجال يؤتي ثماره. وكانت تستجيب لرؤية الدول الأعضاء فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية. وبخصوص تعميم التنمية، أشارت وفود البرازيل ومصر وجنوب أفريقيا وشيلي وغيرها إلى أن المشاريع لم تكن غايات في حد ذاتها ولم تحقق بالضرورة الهدف الرئيسي لجدول أعمال التنمية الذي كان تعميم التنمية في المنظمة. وذكر أن تعميم التنمية عملية مستمرة. وأشار البعض أيضاً إلى أن التعميم ينبغي النظر إليه ضمن سياق الأمانة وكذلك العضوية. وقد وافقت الأمانة تماماً على ذلك وشاطرت هذا الرأي. وكانت هذه عملية مستمرة. وكما هو مبين في تقرير المدير العام، فقد تم وضع الآليات داخل الأمانة وبرنامج التقييم الاستراتيجي لإضفاء الطابع المؤسسي على تعميم جدول أعمال التنمية. واتفقت الأمانة مع الرأي أن الاستعراض المستقل هو في غاية الأهمية، ومن شأنه أن يوفر فرصة لإجراء تقييم مستقل لما تقوم به المنظمة، ولفحص خارطة الطريق ولرؤية إلى أي مدى كانت المنظمة تحقق الأهداف التي وضعتها وفيما إذا كانت تتحرك في الاتجاه الصحيح. وبالتالي، فإن الأمانة ستدعم بالتأكيد الدول الأعضاء في تحقيق توافق في الآراء بشأن كيفية البدء ووضع إجراءات الاستعراض المستقل. كما أشارت الأمانة إلى أن عدداً من الوفود قد طلبت أيضاً وجهة نظرها بشأن جدول أعمال التنمية. وكان هذا صعباً لأن جدول أعمال التنمية كان للدول الأعضاء والأمانة موجودة لديهم في تحقيق رؤيتهم بشأن جدول أعمال التنمية. ففي الواقع، أشارت التعليقات التي أدلت

بها بعض الوفود إلى وجهة نظرهم بشأن جدول أعمال التنمية، بما في ذلك ماذا يعني التعميم وما الذي كان من المفترض أن يحققه. وقد دعمت الأمانة تماماً تلك الرؤية. وكان واجبها أخذ توجيهات الدول الأعضاء وضمان أن يتفق عملها مع رؤية دول الأعضاء هذه. وأشارت الأمانة إلى المسألة المتعلقة بمبر أصحاب المصلحة وذكرت أن القطاع الذي يتعامل مع تنفيذ معاهدة مراكش يمكن أن يتناولها في وقت لاحق.

52. وختم الرئيس المناقشات بشأن هذا البند بسبب عدم وجود ملاحظات إضافية من الوفود. ودعا اللجنة للنظر في الاختصاصات للاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

البند 7 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة

اختصاصات الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية

53. أشار الرئيس إلى أن آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم ورفع التقارير وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الـ 39 في سبتمبر 2010. وتضمن القرار ما يلي، "الطلب من لجنة التنمية بالقيام باستعراض مستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في نهاية فترة السنتين 2012-2013. وبعد النظر في ذلك الاستعراض، يجوز للجنة التنمية اتخاذ قرار بشأن القيام باستعراض آخر. وستتولى لجنة التنمية مهمة الموافقة على اختصاصات الاستعراض واختيار خبراء مستقلين متخصصين في الملكية الفكرية والتنمية." وقد ناقشت اللجنة هذه المسألة في دورتها الـ 11 وأخذت علماً بالاقترح المشترك من المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية بشأن الاختصاصات ومنهجية الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقد تمت مناقشة الاختصاصات مرة أخرى خلال الدورة الـ 12. كما عقدت أربع دورات صياغة غير رسمية، حيث تمّ التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خلفية وغرض ونطاق الاستعراض. وقررت اللجنة ما يلي، "ناقشت اللجنة الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية كما هو مطلوب في آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم ورفع التقارير (المرفق الثاني من الوثيقة WO/GA/39/7). وقررت اللجنة مواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة في دورتها الـ 13، وسيتم تخصيص الوقت الكافي لوضع الصيغة النهائية للاختصاصات. ولهذا الغرض، دعيت الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقات قبل نهاية يناير 2014. وطلبت لجنة التنمية من الرئيس إعداد مشروع اختصاصات على أساس التوافق الذي تمّ التوصل إليه خلال المفاوضات غير الرسمية المعقودة أثناء الدورة الثانية عشرة، والتعليقات الواردة، ومساهمة الأمانة في الميزانية والجدول الزمني. كما طلبت لجنة التنمية من رئيس اللجنة عقد اجتماع تشاوري غير رسمي لمناقشة مشروع الاختصاصات قبل الدورة الـ 13". وعقدت الجلسة غير الرسمية استناداً إلى مشروع الاختصاصات للاستعراض الذي حضرته نائبة رئيس اللجنة سابقاً. وقد دعاها الرئيس لإبلاغ اللجنة بالتطورات فيما يتعلق بهذه القضية.

54. وأبلغت نائبة رئيس اللجنة سابقاً اللجنة أنه لا يمكن ترشيحها كنائبة رئيس بسبب التزامات أخرى لديها. ولكنها أعربت عن استعدادها لدعم وتسهيل عمل اللجنة خلال الدورة وأن تكون بمثابة نائبة مؤقتة للرئيس إذا لم تكن هناك ترشيحات أخرى. ولجأت إلى الاختصاصات للاستعراض المستقل. وقد عقد اجتماع غير رسمي في 24 أبريل. وتمّ تقديم مشروع الرئيس بشأن الاختصاصات إلى الوفود ومنسقي المجموعات الإقليمية. وكانت هناك مناقشة عامة جداً بشأن هيكل مشروع الرئيس ومبادئه العامة خلال الدورة غير الرسمية. ولوحظ أنه ينبغي على لجنة التنمية أن تنظر بتفاصيل المشروع بدقة في دورتها الـ 13. وأخذت صياغة الوثيقة في الحسبان مقترحات وتعليقات المجموعات الإقليمية، بما في ذلك المقترحات المقدمة من المجموعة الأفريقية، ومجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة باء. وبُذلت الجهود للتوفيق بينها ولإعداد مشروع متوازن من شأنه معالجة جميع الاعتبارات المختلفة. وكان هناك الكثير من المجالات حيث كانت تعليقات المجموعات الإقليمية متوافقة مع بعضها البعض. وأعربت عن اعتقادها من أن المشروع كان محايداً ومتوازناً تماماً. وأعربت عن أملها أنه سيسمح للدول الأعضاء من التوصل إلى توافق في الآراء. وأثيرت قضية خلال الدورة غير الرسمية بشأن الميزانية. ولم تشمل الزيارات الميدانية من قبل الخبراء والمقيمين. واعتبرت المجموعات والدول الأعضاء الزيارات الميدانية جزءاً هاماً جداً من منهجية

الاستعراض. وهكذا، تم الاتفاق على أن تُدرج الزيارات الميدانية في الميزانية لهذه الاختصاصات المعينة. وقد فهِمت في السابق أن خلفية وغرض ونطاق الاستعراض كانت قد تمت الموافقة عليهم بالفعل إلى حد كبير خلال جلسة لجنة التنمية السابقة. وقد ذُكر ذلك خلال الاجتماع غير الرسمي. ومع ذلك، أصرت بعض الدول الأعضاء أنه لا تزال لديها تعليقات واقتراحات بشأن الصياغة. فعلى سبيل المثال، فإن القضية المتعلقة باستخدام عبارة "عمل الويبو" مقابل "نشاط الويبو" أثّرت مرة أخرى خلال الجلسة غير الرسمية. وأعربت عن أملها في أن يتم معالجة ذلك وحله. ذلك أن خلفية وغرض ونطاق الاستعراض ليست مجالات صعبة للغاية. وشمل المشروع الأسئلة الرئيسية التي يتعين أن يعالجها الخبراء. وفي هذا الصدد، تم التوفيق بين الاقتراحات التي قدمتها المجموعات عندما تعلق الأمر بمعالجة مسائل مثل الأهمية والتأثير والفعالية والكفاءة والاستدامة. وتعامل المشروع مع المنهجية التي شملت أيضاً المجالات المذكورة في مقترحات وتعليقات مختلف الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية. وتم ذكر الزيارات الميدانية في المنهجية، مع مراعاة الضائقة المالية التي اتسمت بها الميزانية. وتم الاتفاق على الصياغة في المشاورات غير الرسمية خلال دورة لجنة التنمية السابقة. وستضاف الزيارات الميدانية لمشروع الموازنة. وعلى الرغم من أن هذه كانت مكلفة، أصرت الدول الأعضاء أنها تشكل جانباً هاماً من المنهجية. وكان هناك توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وتضمن المشروع فصلاً فرعياً بشأن فريق الاستعراض. ويجب على الدول الأعضاء اتخاذ قرار بشأن عملية اختيار أعضاء الفريق، بما في ذلك ما إذا كان يجب تطبيق إجراءات الويبو المعتادة لاختيار الخبراء والمستشارين وإذا ما كان ينبغي استشارة الدول الأعضاء. ولم يتم الاتفاق على عملية الاختيار خلال الدورة غير الرسمية. وأثّرت أسئلة حول العملية وعن تكوين فريق الاستعراض. وتم الاتفاق، نوعاً ما، من أن يتكون الفريق من 3 خبراء - مقيّم رئيسي واثنين من الخبراء الميدانيين الآخرين في مجال الملكية الفكرية والتنمية. وقد أدرجت هذه الاعتبارات أيضاً في المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية. كما تناول المشروع النتائج. وتضمن التقرير الأولي الذي سينتجه الخبراء. وظلت مسألة من الذي يكون مسؤولاً عن قبول التقرير مفتوحة. وكانت الدول الأعضاء هي التي ستناقش هذه المسألة وتوافق عليها. وركز المشروع على متطلبات التقرير، بما في ذلك عدد الكلمات، والطول، والهيكل، والملخص التنفيذي وعناصر أخرى تدرج عادة في مثل هذا التقرير. وتضمن المشروع قسماً عن الميزانية للاستعراض. وكما ذكر سابقاً، سوف تضاف زيارات ميدانية على مشروع الميزانية. وتعامل المشروع أيضاً مع الرصد. ويجب إطلاع الأمانة بشأن التقدم المحرز في الاستعراض على أساس منتظم. وينبغي وضع الصيغة النهائية لمشروع التقرير ضمن الجدول الزمني المطلوب. وأبرزت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أن عملية الاستعراض طويلة. وبدأت بالتعاقد مع الخبراء الاستشاريين. وستستغرق كامل عملية الاستعراض سنة واحدة على الأقل لكي تكتمل. وعلى هذا النحو، حثت الوفود على إحراز تقدم جيد بشأن المشروع أثناء الدورة وربما الاتفاق على الاختصاصات من أجل البدء بالعملية في أقرب وقت ممكن وألا تخضع لمزيد من التأخير. وقالت إنها تتطلع لتعاون الدول الأعضاء لتحقيق التوافق في الآراء. وكانت مستعدة لتسهيل العملية ودعم الوفود في هذا الصدد.

55. وكرر الرئيس أن المرونة والحلول الوسطى مطلوبة لوضع الصيغة النهائية للاختصاصات. وتساءل عما إذا كانت الدول الأعضاء ترغب في مواصلة المناقشات بشأن الاختصاصات في إطار غير رسمي أو في الجلسة العامة بعد ظهر ذلك اليوم.

56. وذكر وفد كينيا، متحدثاً باسم مجموعة البلدان الأفريقية، أن المشروع المنقح لم يُوقر للدول الأعضاء وأنهم بحاجة لدراسة المشروع. وكانت أفضل طريقة للمضي قدماً هي المشاركة في مشاورات غير رسمية من أجل البدء بعملية الصياغة.

57. ولم ينكر وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، أن جلسة صياغة غير رسمية ستكون مفيدة. ومع ذلك، كانت الجلسة العامة مهمة أيضاً للوفود لعرض مواقفهم ووجهات نظرهم وآرائهم بشأن هذه القضايا. وبالتالي، ينبغي أن تستخدم الجلسة العامة والشكل غير الرسمي للصياغة بطريقة متوازنة. وفي هذا السياق، قدمت المجموعة ووجهات نظرها العامة بشأن هذه المسألة. وحاول نص المشروع أن يعكس التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء وتحقيق توازن في هذا الصدد. ويمكن أن يكون أساساً جيداً لمواصلة العمل خلال الدورة، على الرغم من أنه لا يزال هناك عدد غير قليل من النقاط التي يتعين حلها. وخلال المشاورات غير الرسمية في أبريل، شاركت المجموعة رأياً أنه من المهم إدراج الزيارات الميدانية في الاختصاصات. وينبغي أن يتم هذا في حدود موارد الميزانية المخصصة. وينبغي أن يعكس الاستعراض آراء المستفيدين المباشرين من المساعدة

التقنية وبناء القدرات، وهم الزملاء في العواصم. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة مناسبة لغرض تحديد أفضل الممارسات والتحديات العملية. وكان من الجيد أن يكون لدى الدول الأعضاء تفاهم مشترك حول هذه النقطة قبل الدورة. وكان يجب مواصلة العمل وإبقاء الزخم من أجل تحقيق الهدف. وعبرت المجموعة عن رأيها من ضرورة وضع الصيغة النهائية للاختصاصات في الدورة للسماح بإجراء الاستعراض في الوقت المناسب من أجل تحديد أفضل الممارسات والتحديات وأوجه القصور والفرص في أنشطة الويبو لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وبالتالي، ينبغي إعطاء الأولوية لهذا البند ضمن البنود المدرجة في الدورة. وينبغي تخصيص كمية كافية ومناسبة من الوقت لمناقشته. وكرر الفريق التزامه بالاشتراك في العملية بهدف وضع الصيغة النهائية للاختصاصات أثناء الدورة. وذكرت المجموعة، مع احتفاظها بحق الإدلاء بتعليقات أكثر تفصيلاً في وقت لاحق، بعض المبادئ الشاملة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى صياغة الاختصاصات. أولاً، ينبغي أن تقتصر محتويات الاختصاصات على العناصر العملية والتي يمكن أن يستخدمها في الواقع المراجعون لدى قيامهم بعملهم. وكان من المهم التفكير بوظيفة الاختصاصات في عملية الاستعراض وكيف يمكن أن تتحقق بكفاءة وفعالية. فالمناقشات الفلسفية التي تتجاوز ذلك قد تسبب تحويلات غير ضرورية من شأنها أن تطيل المناقشات بدلاً من تسهيل العملية. ثانياً، يجب دعم جميع نتائج عملية الاستعراض بالحقائق، وبدليل مباشر أو غير مباشر ومنطوق وموثق جيداً. ويجب أن يظهر هذا المبدأ الشامل بوضوح في الاختصاصات للتأكد من استرشاد المراجعين بهذا المبدأ واتخاذهم الإجراء المناسب. ثالثاً، يجب أن تكون اللغة في الاختصاصات دقيقة ومتسقة. وأشارت الجمعية العامة بوضوح أن الاستعراض كان عن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وفي هذا الصدد، كان موضوع الاستعراض أنشطة الويبو المتخذة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وليس عمل الويبو. وينبغي أن تنعكس هذه النقطة في الاختصاصات بطريقة متناسقة. وأخيراً وليس آخراً، ينبغي دائماً الأخذ في الحسبان أن عمل الويبو يسترشد بالمبدأ الشامل لحماية الملكية الفكرية. وكان يجب أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار حسب الأصول في تكوين فريق الاستعراض. ووصفت المادة 3 من اتفاقية الويبو أهداف المنظمة، أي حماية الملكية الفكرية. وأكدت المجموعة للرئيس التزامها البناء والمطلع إلى المستقبل في هذه العملية.

58. وأشار الرئيس إلى طلب وفد كينيا للحصول على نسخة من المشروع المنقح وذكر أن هناك نسخة واحدة فقط من المشروع. وقد تم تقاسمها مع منسقي المجموعات في الدورة غير الرسمية الأخيرة وأشار إليها في البيانات العامة كأساس سليم لمواصلة النقاش. وكما أبرزت نائبة رئيس اللجنة سابقاً، فقد أحرز بعض التقدم الملموس. وتمكنت الدول الأعضاء من التوفيق بين بعض الخلافات بشأن قضايا رئيسية. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به.

59. وعبر وفد الجمهورية التشيكية، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن انفتاحه لأشكال مختلفة من العمل. وكانت الجلسة العامة الرسمية عنصراً هاماً. وكانت المجموعة تدرك الأسباب الاستراتيجية وراء الاستعراض المستقل. ومن أجل أن يكون مفيداً للمنظمة وأصحاب المصلحة الآخرين، يجب تحديد الشكل والنطاق المتوقع للنتائج بوضوح لتأمين القيمة المضافة للتقرير ولتجنب الازدواجية مع الدراسات السابقة. وتضمن ذلك الاختيار الدقيق للخبراء المستقلين الذين سيشكلون فريق الاستعراض. وينبغي أن يتم اختيارهم طبقاً للإجراءات المعمول بها في الويبو، أي عن طريق لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وستبقى المجموعة يفتحة أثناء عملية الاستعراض. وكانت هناك حاجة لضمان القيام بالاستعراض بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وينبغي أن يوفر حقيقة ونتائج مبنية على الأدلة بشأن أي استراتيجيات أخرى يمكن البناء عليها.

60. وفهم وفد جنوب أفريقيا أن ما تم الاتفاق عليه في المشاورات سينعكس في مشروع منقح يقدم إلى لجنة التنمية. وبالتالي، تساءل الوفد ما إذا كان ذلك متاحاً. فعلى سبيل المثال، كان هناك اتفاق بشأن الزيارات الميدانية. وطلب من الأمانة إدراجها في الميزانية المنقحة. وتم التوصل إلى اتفاق مبدئي أيضاً على قضايا أخرى في المشاورات غير الرسمية. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من أن الاستعراض كان من المفروض أن يكون مستقلاً، يبدو أن بعض التعليقات أشارت إلى التحرك نحو إدارة المراجعين بشكل مفضل. ولا ينبغي للدول الأعضاء أن تحكم مسبقاً على النتيجة. ويجب أن يتم إعطائهم المجال لأداء عملهم في بيئة تسمح لهم بتقديم شيء مفيد. وبالتالي، لن تتم مساعدة المراجعين إذا حددت الاختصاصات أن

توصياتها يجب أن تكون مستندة على الوقائع وهلم جرا. وإذا توفرت للمراجعين اختصاصات ملموسة، سيتمكنون من الحصول على نتيجة فعالة من شأنها أن تساعد المنظمة. وسيقدم الوفد المزيد من التعليقات في هذا الصدد. وقد استند الاستعراض على قرار اتخذته الجمعية العامة عام 2010. وأعرب الوفد عن شكوكه بشأن الإشارة السابقة لاتفاقية الوبو. وكان هناك قرار صدر من الجمعية العامة عام 2007 بشأن توصيات جدول أعمال التنمية التي سنتنفذها المنظمة. كما صدر قرار عام 2010 لإجراء استعراض مستقل. وينبغي القيام به بهذه الروح. وكانت هذه هي آراء الوفد الأولية.

61. وذكرت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أنه لم يتم الاتفاق خلال الدورة غير الرسمية على تقديم مشروع منقح في دورة لجنة التنمية. وتم الاتفاق على طرح التنازلات أثناء الدورة. ومع ذلك، وبدعم من الأمانة، يمكن تنقيح المشروع بعد استراحة الغداء ليشمل الزيارات الميدانية. وكان يتعين على اللجنة أن توافق على ذلك بما أنه كان عنصراً إضافياً لكي يُدرج في الميزانية التي ستزيد. وكان من المطلوب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المراجعة. ويمكن تنقيح المشروع ليعكس الزيارات الميدانية إذا تمكنت الأمانة من المساعدة. وسيتم عندئذ توزيع المشروع المنقح في وقت لاحق من اليوم.

62. ودعم وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، تنقيح المشروع. وقد طُلب إجراء تحديث عن المشروع لتسهيل العمل. وستقدم المجموعة المزيد من التعليقات في مرحلة لاحقة.

63. ورأى وفد البرازيل أنه تم إحراز بعض التقدم في الاجتماع غير الرسمي الأخير. ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلاً. وبالتالي، حث الوفد الدول الأعضاء على العمل بطريقة بناء وعدم العودة إلى القضايا التي تم اتخاذ قرار بشأنها. وسيدلي الوفد بتعليقات أخرى في الوقت المناسب، وستتعلق البعض منها بالمواضيع التي أثارها المجموعة باء. وأشار الوفد أن المبادئ نوقشت على نطاق واسع في الاجتماع الأخير. ويجب على الدول الأعضاء البدء بمعالجة النقاط التي ذكرتها نائبة رئيس اللجنة سابقاً إذا أرادت الاستمرار في التحرك. وإلا، فستدور في حلقات مفرغة وبعض النقاط التي تم الاتفاق عليها ستتم إعادة مناقشتها، ولكن يكون ذلك مثيراً.

64. وأشار وفد مصر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، إلى أن وفد البرازيل قد غطى تقريباً جميع النقاط التي كان يريد إثارتها. وتود المجموعة أن يتم تقديم مشروع منقح بما أنه ما يزال العمل بشأن الاختصاصات جار.

65. وطلب وفد بنغلاديش، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، أن يتم إرسال المشروع المنقح أيضاً إلى المنسقين الإقليميين لكي يُعمم على الفور. ولم يحضر العديد من الأعضاء الجلسة العامة.

66. وشاطر وفد اليونان، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، البيانين الذين ألقاهما وفدا اليابان وجمهورية التشيك باسم المجموعة باء ومجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، على التوالي. واحتفظوا بحقهم في الإدلاء بالمزيد من التعليقات في مرحلة لاحقة.

67. وأشار وفد ألمانيا إلى البيان الذي ألقاه وفد البرازيل ويود أن يعرف ما الذي تم الاتفاق عليه.

68. وأشار وفد البرازيل إلى الدورة الماضية. وذكرت بعض الوفود أنه تم تحقيق بعض التقدم. وفي تلك اللحظة، اعتقد الوفد بوجود اتفاق بشأن غرض ونطاق الاستعراض. وكان ذلك أكبر إنجاز للجنة التنمية بعد أسبوع من المناقشات. وكانت هناك أيضاً مناقشات حول المبادئ. وفي آخر اجتماع للجنة التنمية، نوقشت المبادئ الشاملة والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالاستعراضات. وانعكست هذه الجوانب من المناقشة في الوثيقة. وقد طلب الوفد فقط أن يتم الحفاظ على التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه والبناء على ما تم الاتفاق عليه في الدورة الأخيرة.

69. وأشار وفد ألمانيا أن وفد البرازيل أشار إلى آخر دورة للجنة التنمية.

70. واستفسر الرئيس ما إذا كان هناك توافق في الآراء للنظر في مشروع منقح ليتم توزيعه بعد ظهر ذلك اليوم استناداً إلى القرارات التي تم التوصل إليها في الجلسة غير الرسمية.
71. وأراد وفد ألمانيا أن يكون دقيقاً. ورأى أنه تم التوصل إلى الإجماع بشأن الزيارات الميدانية ولكن لم يتخذ أي قرار.
72. وذكر الرئيس أن الأسئلة المفتوحة ستبقى وأمل أن يتم حلها أثناء الدورة. وتم الاتفاق على النظر في مشروع منقح نظراً لعدم وجود اعتراضات من الوفود. وذكر الرئيس الدول الأعضاء بترشيح نائب لرئيس اللجنة ليتولى مسؤولية نائبة رئيس اللجنة سابقاً لأنها ذكرت أنها لن تكون قادرة على الاستمرار في هذا العمل.
73. واستأنفت نائبة رئيس اللجنة سابقاً المناقشات بشأن الاختصاصات على أساس المشروع المنقح الذي عُقد مؤخراً على الدول الأعضاء. وجرى توفير نسخ أيضاً خارج الغرفة. وأبلغت اللجنة أنها كانت مكلفة من الرئيس لقيادة المناقشات بشأن الوثيقة. واقترحت أن تتم مناقشة الوثيقة فقرة فقرة بدءاً بالخلفية. وهذه الأحكام كررت فقط قرار الجمعية العامة بشأن التوصيات. وتم الاتفاق عليها إلى حد كبير من قبل الدول الأعضاء أثناء المشاورات غير الرسمية خلال الدورة الأخيرة للجنة التنمية.
74. وسعى وفد البرازيل للحصول على توضيحات بشأن هذه العملية. وتساءل ما إذا كانت مناقشة فقرة فقرة ستجرى في الجلسة العامة أو في المناقشات غير الرسمية. وفي آخر مناسبة، كانت الدول الأعضاء في مجموعة صغيرة وكان التقدم بطيئاً جداً.
75. وقالت نائبة رئيس اللجنة سابقاً إن الجلسة العامة يمكن أن تناقش الأحكام التي لم تكن مثيرة للجدل ويسهل الاتفاق بشأنها. وسيتم عقد جلسة غير رسمية حول بعض القضايا العالقة التي كانت إما مثيرة للجدل أو ليس من السهل الاتفاق بشأنها. على سبيل المثال، إذا لم تكن هناك تعليقات أو اعتراضات على الأحكام بشأن المعلومات الأساسية، سيعتبر كما لو أنه تم اعتمادها. وستنقل اللجنة بعد ذلك إلى الفقرة. وإذا كانت هناك أحكام معقدة أو يصعب على الدول الأعضاء اعتمادها والاتفاق بشأنها، فسيتم تناولها في الجلسة غير الرسمية.
76. وصرح وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، أن الفقرة الأولى جيدة. فقد تمت بالفعل الموافقة عليها في جلسة لجنة التنمية الأخيرة. ففي الفقرة الثانية، كرر الفريق أن محتويات الاختصاصات يجب أن تقتصر على العناصر العملية التي يمكن أن تكون في الواقع مفيدة للمراجعين لدى قيامهم بعملهم. ومن هذا المنظور، كانت الفقرة الثانية مختلفة تماماً عن هذا الغرض وينبغي حذفها. وكان محتوى الفقرة الثانية مختلفاً قليلاً أيضاً عما قرره الجمعية العامة. وعلى أي حال، ينبغي حذفها لتجنب مناقشة فلسفية ستسبب فقط تحويلات غير ضرورية من شأنها أن تطيل المناقشات بدلاً من تسهيل العملية.
77. وأشار وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى هذه العملية. وذكرت المجموعة أنه تم تعميم النص المنقح منذ بضع دقائق. وبالتالي، ينبغي أن يُسمح للمجموعات بالتلاقي قبل مناقشة المشروع فقرة فقرة. ومع العملية الحالية، واجهت الدول الأعضاء خطر العودة في اليوم التالي لمناقشة كل شيء تقريباً. وبالتالي، فإن أفضل طريقة للمضي قدماً هو إتاحة الوقت للمجموعات لإعادة النظر في النص الجديد قبل العودة لمناقشته بشكل غير رسمي.
78. وأوضحت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أن الفرق الوحيد بين هذا النص والنص الذي جرى تعميمه في الجلسة غير الرسمية كان إضافة بند واحد في الميزانية. وأعربت عن اعتقادها أنه سيتحقق المزيد من التقدم إذا نُقش النص في الجلسة العامة. وكانت قد تمت الموافقة على الفقرة الأولى ولن تتغير. واقترحت الاستمرار في هذه العملية وأكدت أن الفرق الوحيد مع النص الأصلي هو إضافة بند واحد في الميزانية. وحثت اللجنة على مواصلة هذا المنطلق والاتفاق على أكبر عدد ممكن من

الفقرات. وستتم مناقشة الفقرات العالقة الباقية أثناء المشاورات غير الرسمية. وأعربت عن أملها في أن تتقبل الدول الأعضاء ذلك.

79. وذكر وفد مصر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، أنه كان يريد أن يطلب نفس طلب وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ويمكن أن تتلاقى المجموعات لإلقاء نظرة سريعة على النص وتجنب الدخول في الحجج الفلسفية في المناقشات. وقد ذكرت مجموعة بالفعل أنها لا تريد أن يحدث ذلك في هذه الغرفة.

80. وصرحت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أن اللجنة يمكن أن تستمع إلى تعليقات الدول الأعضاء بشأن أحكام مختلفة. ويمكن بعدها للدول العودة إلى مجموعاتها لمناقشة وصياغة المواقف الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، طلبت المجموعة باء حذف الفقرة الثانية. ويمكن للدول الأعضاء الأخرى العودة إلى مجموعاتها واتخاذ قرار بشأن كيفية الرد على الطلب. وتساءلت ما إذا كان هذا الإجراء مقبولاً وأشارت إلى أنه لم تكن هناك اعتراضات على هذا الاقتراح.

81. وأثار وفد البرازيل ثلاث نقاط، واحدة على الإجراء واثنين على الجوهر. أولاً، رأى الوفد أنه يمكن الاتفاق على أن المجموعة الأفريقية قد طلبت فترة من الوقت بما أن الوفود توقعت رؤية النص الجديد. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد لماذا لم يُقدّم النص المنقح من قبل. وذكر أنه تم الاتفاق على ذلك بعد الاجتماع غير الرسمي الأخير في أبريل. وكان ذلك سيسمح للدول الأعضاء من البدء. والآن يحتاجون إلى الوقت. وعلى الرغم من عدم وجود أي تغييرات، كان من المتوقع ظهور نص منقح جديد. ثانياً، تساءل الوفد ما الذي تغير فعلاً منذ الاجتماع الأخير لأنه خلال الاجتماع الذي دام ساعتين إلى ثلاث ساعات في شهر أبريل، تمت مناقشة العديد من أجزاء النص ولم تُذكر الفقرة الثانية أبداً، ولم يذكر أي جزء منها. وبالتالي، تساءل الوفد ما الذي تغير فعلاً منذ ذلك الحين لكي ترغب المجموعة باء بحذف الفقرة بأكملها. وكان التغيير هيكلياً تقريباً حيث أن الفقرة تتبع المنطق من الفقرة الأولى. ثالثاً، ذكر الوفد أنه عندما نوقشت المبادئ، ذكر أن الوثيقة ينبغي أن تستند إلى الوقائع. وفي هذا الصدد، لم يكن هناك شيء في الفقرة لم يستند إلى الوقائع. وبالتالي، فإنه لا ينبغي حذفها أو حتى تغييرها.

82. ولم ترغب نائبة رئيس اللجنة سابقاً الخوض في موضوع لماذا لم يُعمم النص من أجل الإسراع في المناقشة. وكما ذكرنا، كان النص المنقح مطابقاً تقريباً للنص السابق. وكان الفرق الوحيد إضافة بند واحد في الميزانية. واقترحت أن تواصل اللجنة مناقشة النص. وفهمت طلب المجموعة باء لحذف الفقرة الثانية لأنها تعتقد أن هذه الفقرة لا تعكس الحقائق بشكل صحيح. وكان وفد البرازيل ضد الحذف. ورأى أن الفقرة تعكس الحقائق.

83. ودعم وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، اقتراح نائبة رئيس اللجنة سابقاً بشأن هذا الإجراء. وفيما يتعلق بطلبها لحذف الفقرة المذكورة، ذكرت المجموعة أنها اقترحت الحذف أثناء المشاورات غير الرسمية. والحقيقة المجسدة في الفقرة الثانية كانت مختلفة قليلاً عن قرار الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر في بيان سابق لها، يجب أن تقتصر محتويات الاختصاصات على العناصر العملية التي يمكن أن تكون في الواقع مفيدة للمراجعين عند إجراء عملهم. ومن هذا المنظور، لم تكن الفقرة الثانية عنصراً عملياً يمكن أن يكون في الواقع مفيداً للمراجعين. وبالتالي، كان هناك سبب ثانٍ أكثر عمومية وراء اقتراحها لحذف الفقرة الثانية.

84. وأشارت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أنه لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن الفقرة الثانية. واقترحت عرض الموضوع على المشاورات غير الرسمية. وتمت الموافقة على ذلك نظراً لعدم وجود اعتراضات من الوفود. وذكرت أن الفقرة الأولى لن تتغير بما أن هناك توافق في الآراء بشأنها. ودعت اللجنة إلى النظر في الفقرة بشأن غرض الاستعراض ونطاقه.

85. وأشار وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، إلى عبارة "عمل الوبيو" التي استُخدمت في الفقرة والكثير غيرها. وكررت المجموعة أن اللغة المستخدمة في الاختصاصات يجب أن تكون دقيقة ومتسقة. ويشير التفويض الذي منحه الجمعية العامة بوضوح أن الاستعراض كان بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وبالتالي، كان موضوع الاستعراض هو أنشطة

الويبو المتخذة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ولا ينبغي أن تذهب إلى أبعد من ذلك. وفي هذا الصدد، فإن عبارة "عمل الويبو" قد تعطي الانطباع أن موضوع هذا الاستعراض سوف يتجاوز التفويض. وهكذا، فضلت المجموعة بشدة استخدام عبارة "أنشطة الويبو المتخذة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية" بدلاً من عبارة "عمل الويبو"، في هذه الفقرة وفي أماكن أخرى من الاختصاصات. ورأت المجموعة أن عبارة "أنشطة الويبو المتخذة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية" كانت تُستخدم أيضاً في الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية. وبالتالي، تعتقد المجموعة أن اقتراحها يمكن أن يستوعب مشاغل ومصالح مختلف المجموعات.

86. وصرحت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أن كلمة "العمل" ستوضع ضمن قوسين مربعين. وتساءلت ما إذا كانت المجموعة باء قد قبلت بقية النص.

87. وكرر وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، اقتراحه باستخدام عبارة "أنشطة الويبو المتخذة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية" بدلاً من عبارة "عمل الويبو". وكانت بقية الفقرة على ما يرام.

88. واستجاب وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، على التغيير المقترح من قبل المجموعة باء. وكان واضحاً أن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية لم يكن معزولاً عن العمل العام للويبو. وكانت الفكرة الرئيسية إحداث توازن بين حقوق أصحاب الحقوق والمصلحة العامة. وتطلب ذلك إدماج الاعتبارات التنموية في عمل الويبو. ولذلك، لم يركز التنفيذ على الأنشطة فقط. وكان النهج القائم على المشاريع الذي استُخدم في الماضي لتنفيذ التوصيات مجرد طريقة واحدة للقيام بذلك. وينبغي أن يكون التركيز الرئيسي على جعل جدول أعمال التنمية جزءاً لا يتجزأ مما تفعله الويبو اليوم وغداً وفي المستقبل المنظور. ولم يبنه تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية عندما تم الانتهاء من المشاريع. ولم يكن هذه هو الغرض. وكان الغرض ضمان أنه في نهاية اليوم، تصبح اعتبارات التنمية جزءاً لا يتجزأ مما تفعله الويبو على أساس يومي. لذا، طلبت المجموعة أن تعيد المجموعة باء النظر في موقفها. وإذا ركز الاستعراض فقط على الأنشطة، لن تكون هناك حاجة إلى ذلك. ولن يخدم ذلك أي غرض على الإطلاق. وإذا كانت اللجنة تريد حقاً شيء من شأنه أن يفيد المنظمة والدول الأعضاء، يجب أن ينظر الاستعراض في جوانب أخرى من عمل الويبو. وإلا لن يكون هناك أي فرق بين الاستعراض وما تم القيام به بالفعل في المشاريع التي تم تنفيذها. وبالتالي، فإن المجموعة ترغب في الحفاظ على عمل الويبو باعتباره جوهر الاستعراض.

89. وتساءلت نائبة رئيس اللجنة سابقاً ما إذا كانت كلمة "عمل" تكتسي أهمية بالغة للمجموعة الأفريقية.

90. وقال وفد كينيا، متحدثاً باسم مجموعة البلدان الأفريقية، إن "عمل الويبو" كان يكتسي أهمية بالغة للاستعراض. وقد تعذر تغيير الكلمة. ولم تتمكن المجموعة من فعل أكثر من ذلك.

91. وحثت نائبة رئيس اللجنة سابقاً المجموعة باء على دراسة ومناقشة الوضع بين أعضائها بعد انتهاء الدورة. وكان عمل الويبو يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمجموعة الأفريقية. وكانت هذه مسألة حيوية بالنسبة لهم.

92. وطلب وفد البرازيل من المجموعة باء توضيح اقتراحها. وذكر الوفد أنه كان هناك نقاش طويل جداً بشأن غرض الاستعراض ونطاقه في الدورة الأخيرة. وأرادت البلدان النامية عموماً أن تذكر عبارة "استعراض التنفيذ" بينما أراد آخرون مناقشة كلمة "أنشطة". وتم التوصل إلى حل وسط من خلال استخدام عبارة "عمل الويبو". وفي الملخص الذي قدمه الرئيس للدورة الأخيرة، فوضت الرئاسة بإعداد مشروع اختصاصات على أساس التوافق في الآراء الذي تحقق خلال المفاوضات غير الرسمية. وبالتالي، تساءل الوفد ما إذا كانت اللغة المتعلقة بغرض الاستعراض ونطاقه قد أدرجت وفقاً لذلك. وأشار الوفد إلى أن اللغة كانت في الواقع حلاً وسطاً وتم التوصل إلى اتفاق في الآراء في الدورة الأخيرة.

93. وشارك وفد مصر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وجهات نظر المجموعة الأفريقية بشأن هذه المسألة. وأكست كلمة "عمل" أهمية بالغة. ولم يقبل أي تغيير في اللغة للتقليل أو الحد من منظور جدول أعمال التنمية إلى المساعدة التقنية فقط. ولم يكن هذا هو الغرض من جدول أعمال التنمية في المقام الأول.

94. وأشارت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أن الوضع كان واضحاً تماماً. وحثت الدول الأعضاء على مناقشة الأمر فيما بينها. وأكست هذه المسألة أهمية بالغة بالنسبة للمجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية.

95. واقترح وفد إكوادور إزالة كلمة "عمل" وعدم استبدالها. وقد يحل ذلك المشكلة.

96. ودعم وفد جمهورية إيران الإسلامية تدخل وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ويجب الاحتفاظ بكلمة "عمل" لأنها مهمة. وأشار الوفد من جديد أن نطاق الاستعراض ينبغي أن يشمل جميع جوانب عمل الويبو في تنفيذ جدول أعمال التنمية، بما في ذلك عمل لجنة التنمية؛ وعمل الأمانة على جدول أعمال التنمية؛ والأنشطة التي تم اتخاذها؛ والأنشطة المخططة؛ وجوانب جدول أعمال التنمية التي لم تتم معالجتها.

97. وأشار وفد الهند أيضاً إلى المناقشات المطولة التي جرت في الاجتماع غير الرسمي في الدورة الأخيرة. وكان هناك نوع من التوافق في الآراء بشأن غرض الاستعراض ونطاقه. وبالتالي، لم يوافق الوفد على اقتراح المجموعة بآء بحذف الفقرة الثانية. واللغة الموافق عليها ليس فيها أي ضرر. وأشار الوفد أنه كان هناك سابقاً نص طويل تحت الفقرة. وبعد ذلك، تم الاتفاق على نص موجز بجملة واحدة فقط. وفيما يتعلق بعمل الويبو، أكد الوفد أن الاستعراض تم تفويضه من قبل الجمعية العامة من خلال قرارها عام 2010. وتضمن ما يلي، "أن يطلب إلى لجنة التنمية إجراء استعراض مستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية". ولم يتحدث عن مشاريع أو أنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تصنيف التوصيات الـ 45 لجدول أعمال التنمية تحت فئات مختلفة. فعلى سبيل المثال، كانت الفئة ألف بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات، وكانت الفئة بء بشأن وضع المعايير، والمرونة والسياسة العامة والملك العام. وبالتالي، كان أوسع بكثير من مجرد الأنشطة المتعلقة بالمشروع. فعلى سبيل المثال، تناول كيف ينبغي إجراء أنشطة وضع القواعد في جميع لجان الويبو وفي كل عمل الويبو. وبالتالي، كان أوسع بكثير مما أكدت عليه المجموعة بء. ولهذا السبب فإن التغيير الذي اقترحت لم يكن مناسباً. وبدلاً من ذلك، سيتم استبدال اللغة بعبارة أوسع لضمان أن تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية سُدَّرج بشكل مناسب. وذكر الوفد أنه سيكون من المناسب إجراء مشاورات غير رسمية لوضع الصيغة النهائية للاختصاصات. وقد يوفر المزيد من الاقتراحات في المشاورات.

98. وقالت نائبة رئيس اللجنة سابقاً إن المناقشة كانت على العناصر الحاسمة التي ينبغي أن تناقش ضمن المجموعات. وكان واضحاً أن الإشارة إلى عمل الويبو اكتست أهمية بالغة للمجموعة الأفريقية، ومجموعة جدول أعمال التنمية وعدد من الوفود. وطلبت من الوفود الامتناع عن الإدلاء بمزيد من التعليقات بشأن هذه المسألة. ولاحظت أن هناك مجموعة واحدة فقط اعترضت على الصياغة. وبالتالي، حبذا لو استطاعت مناقشة القضية بين أعضائها. وسيتم تناول الموضوع في المشاورات غير الرسمية.

99. وصرح وفد اندونيسيا أنه يفضل استخدام كلمة "عمل" بما أنها أوسع من كلمة "أنشطة". فقد كانت الأنشطة والمشاريع جزءاً من العمل فقط. وكما ذكر وفد الهند، ينبغي إجراء الاستعراض بطريقة شاملة. وينبغي أن يشمل وضع المعايير وجوانب أخرى. وأيد الوفد فكرة عملية غير رسمية. وكان هذا منطقي إذ كانت هناك حاجة للمزيد من الوقت لقراءة المشروع الذي تم تعميمه مؤخراً فقط.

100. ويرغب وفد أوروغواي، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أن تشرح المجموعة بء لماذا ترغب استبدال كلمة "عمل". وستحتاج المجموعة لمناقشة ذلك. وشمل قرار الجمعية العامة عام 2010 ما يلي، "إن هدف جدول أعمال التنمية هو ضمان أن تشكل اعتبارات التنمية جزءاً لا يتجزأ من عمل الويبو". وقد استخدمت هذه الجملة أيضاً في

صفحة ويب جدول أعمال التنمية للويبو. وفي حال وافقت الوفود على طلب المجموعة بء، يجب تغيير لغة القرار وصفحة الويب.

101. وكررت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أن الإشارة إلى عمل الويبو في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية كان دقيقاً وليس واسعاً جداً. وبالتالي، تساءلت ما إذا كانت المجموعة بء يمكن أن تظهر مرونة أو إذا كانت بحاجة إلى وقت لمناقشته ذلك داخل المجموعة.

102. وصرح فد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة بء، أنه ستتم مناقشة مزيد من التفاصيل أثناء دورة الصياغة غير الرسمية. ومع ذلك، فإنه يود أن يؤكد أن القضية اكتست أهمية قصوى بالنسبة للمجموعة. ويمكن أن تعكس عبارة "أنشطة متخذة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية" التفويض بطريقة أكثر دقة. وكان يجب أن تنعكس تعليمات التفويض وليس ما تريد المجموعات القيام به. وكان لا بد من وضع ذلك في عين الاعتبار. وقد تحدث مناقشة تفصيلية أخرى أثناء المشاورات غير الرسمية في مرحلة لاحقة.

103. وقالت نائبة رئيس اللجنة سابقاً إن المسألة ستناقش في المشاورات غير الرسمية. وستحتاج المجموعة بء إلى شرح إلى أي مدى ألحق عمل الويبو في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية الضرر بالمصالح الوطنية لأعضائها ومدى أهمية ذلك للمجموعة. وفهمت إنه أمر حيوي لمجموعة جدول أعمال التنمية وللمجموعة الأفريقية. ودعت اللجنة إلى الانتقال إلى الأسئلة الرئيسية التي يجب أن يتناولها الاستعراض. وتساءلت ما إذا كانت المفاهيم المتعلقة بالأهمية والأثر والفعالية والكفاءة والاستدامة مقبولة عموماً لدى الوفود. وقد ذكرت هذه العناصر في تعليقات ومقترحات المجموعات الإقليمية. وستتم مناقشة الصياغة خلال دورة الصياغة.

104. وقدم وفد مصر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، بعض التعليقات العامة على المسائل التي سيتناولها الاستعراض. وبالنسبة للأهمية، تعتقد المجموعة أن هناك تساؤلات حول المستفيدين ومعايير اختيارهم ومقاييس هذه العملية. ويمكن العثور على اللغة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالأثر، أبرزت المجموعة أنه يغطي كلاً من أثر التنفيذ على كل حالة على حدة والأثر على المنظور الشامل وتوجه الويبو وعملها في المستقبل، سواء كان حقاً متجهاً نحو التنمية أو لا يزال يهتم فقط بحماية أصحاب حقوق الملكية الفكرية. واحتفظت المجموعة بالحق في إجراء المزيد من التعليقات في مرحلة لاحقة.

105. وأشار وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى الأسئلة الخمسة التي ينبغي معالجتها. وستدلي المجموعة بتعليقات محددة بشأنها خلال المشاورات غير الرسمية. وبشكل عام، يمكن أن توافق المجموعة على إدراج تلك العناصر.

106. وذكر وفد الهند أنه سيدلي بتعليقات محددة بشأن كل من المجالات الخمسة في المشاورات غير الرسمية. وبشكل عام، يمكن أن يوافق على إدراج تلك العناصر في الفقرة الفرعية.

107. وأكد وفد المملكة المتحدة لنائبة رئيس اللجنة سابقاً التزامه بالعمل بشكل بئء في هذا الموضوع. وينبغي تجنب الازدواجية في العمل. وكان انطباعه بأن ما قيل في الجلسة العامة سيتكرر أثناء المشاورات غير الرسمية. وقد فهم الوفد المنهجية. ومع ذلك، يتعين على الوفود أن يقتصر على جملة واحدة بشأن ما إذا كانوا موافقين أو غير موافقين ومن ثم المضي قدماً. وكان للوفد تعليقات حول الأسئلة الرئيسية التي سيتم تناولها. ولم يكن متأكداً ما إذا كان من المفيد عرضها بما أنه سيتم ذكرها مرة أخرى أثناء المشاورات غير الرسمية. وقد أنفق الكثير من الوقت على كلمة "عمل". وكان من الواضح أن بعض الوفود لم تستطع قبول أن الآخرين يريدون استخدام مصطلحات أخرى. وهكذا، عندما سألت نائبة رئيس اللجنة سابقاً مدى أهمية هذه الكلمة للبعض، يجب سؤال الوفود الأخرى أيضاً مدى أهمية استخدام كلمة "أنشطة" من أجل أن يكون النهج متوازناً وأن نرى كيف يمكن للوفود أن تجتمع في منتصف الطريق. كما استفسر الوفد متى تود نائبة رئيس اللجنة سابقاً تقديم رأيها بشأن الأسئلة الرئيسية.

108. وذكرت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أن عملية الصياغة سوف تتم أثناء المشاورات غير الرسمية. وأرادت فقط سماع التعليقات العامة للوفود بشأن القضايا من أجل إيجاد السبل لتحقيق توافق في الآراء بشأنها. وكان يمكن مناقشة المسائل التي هناك خلاف بشأنها داخل المجموعات قبل أن يتم تناولها في المشاورات غير الرسمية.

109. وقدم وفد المملكة المتحدة تعليقات عامة على هذا القسم. وفيما يتعلق بالكفاءة والفعالية، يود الوفد أيضاً أن يقوم الاستعراض بمعالجة أفضل الممارسات والدروس المستفادة كجزء من هذه العملية. وبشأن الملائمة، رأى الوفد أن هناك حاجة لمعالجة ما إذا كانت الأنشطة ملائمة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وكانت هناك حاجة لتوجيهات واضحة بشأن عما كان يجب أن يعالجه الاستعراض. ولا يجب أن يكون واسعاً جداً لأن النتيجة ستكون مهمة جداً للدول الأعضاء. ويجب أن تكون هناك نتيجة قصيرة وموجزة يمكن أن يفهمها الجميع وتستخدم في الممارسة في المستقبل. وسيناقش الوفد هذه الأمور أثناء المشاورات غير الرسمية.

110. وكان لوفد إندونيسيا تعليقات كثيرة بشأن مشروع الاختصاصات. ومع ذلك، أراد فقط التأكيد من جديد على موقفه في الوقت الحاضر. وفي بيانه العام، أشار الوفد إلى حل أو طريق إلى الأمام بشأن كيفية تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وفي هذا الصدد، كانت هناك مسألة بالنسبة للحل أو الطريق إلى الأمام لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية لم تنعكس في الاختصاصات.

111. والتفتت نائبة رئيس اللجنة سابقاً إلى قسم منهجية الاستعراض. وقد نوقش هذا الأمر في الدورات غير الرسمية في الدورة الـ 12 للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأعربت عن اعتقادها أن القسم أخذ بجميع العناصر التي طرحتها الوفود فيما يتعلق بالمنهجية.

112. وذكر وفد الهند أنه أثناء المناقشات بشأن المنهجية خلال الدورة الأخيرة، تمت الإشارة إلى فكرة إجراء مقابلات مع أصحاب المصالح الآخرين. وكان من بينهم المنظمات غير الحكومية وغيرهم ممن شاركوا في عملية جدول أعمال التنمية، وليس بالضرورة في تنفيذ مشروع الويبو، والذي شاركوا أيضاً في أنشطة في لجان الويبو الأخرى، وليس فقط في لجنة التنمية. وكانت لجان أخرى معنية أيضاً. ويود الوفد إضافة هذا الجانب. ويود أن يذكر القسم أن المدخلات من مختلف أصحاب المصالح يمكن أن تجمع من خلال وسائل مثل البريد الإلكتروني. وقيل كثيراً أن آراء أصحاب المصالح الآخرين كانت أيضاً مهمة ويجب أن يتم ذكر ذلك.

113. وقالت نائبة رئيس اللجنة سابقاً إن هذا القسم أشار إلى الدول الأعضاء وموظفي الويبو والمستفيدين. وقد نوقشت هذه المسألة من قبل، وكان هناك توافق عام في الآراء لضم الدول الأعضاء وموظفي الويبو والمستفيدين بصفة عامة. ويمكن أن تجرى العناصر التي أدرجت ضمن المنهجية بشكل إلكتروني، بما في ذلك المسوحات والمقابلات. ويمكن إعطاء بعض الحرية للخبراء لتحديد طريقة الاتصال حسب الحاجة. ومع ذلك، كان يجب أن تقرر الدول الأعضاء الصياغة الدقيقة وما إذا كان مطلوباً وجود لغة دقيقة بالنسبة للاتصالات الإلكترونية. وسوف يستخدم هذا النوع من الاتصالات على نطاق واسع خلال الاستعراض.

114. وأشار وفد مصر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، إلى التعليقات التي أدلى بها وفد الهند بشأن توسيع الاستعراض لأصحاب المصالح الآخرين. وتم استخدام كلمة "المستفيدين" للإشارة إلى المستفيدين من نظام الملكية الفكرية، بما في ذلك الدول وأصحاب الحقوق. وبالتالي، استخدمت في سياق محدود. وكما ذكر وفد الهند، ستستفيد العملية من الاستماع إلى آراء الآخرين مثل المنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث الذين شاركوا في التقييم الشامل لعمل الويبو فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية من منظور خارجي.

115. وعاد وفد المملكة المتحدة إلى قضية الأسئلة الرئيسية. وأشار إلى الفقرة الأخيرة بعد الأسئلة الخمسة واقترح أن يتم استبدال كلمة "يجب" بكلمة "يجوز". وبالنسبة للوفد، كان هذا الجزء من الفقرة مهماً للغاية وسيحدث فرقاً في الاستعراض. وكان الاستعراض أساساً حول تحديد التحديات والفجوات والفرص عند الحاجة. وبالتالي، ينبغي إعطاء المراجعين بعض المرونة في هذا الصدد. ويود أن يتم ذكر ذلك في هذا القسم.
116. وطلبت نائبة رئيس اللجنة سابقاً من وفد المملكة المتحدة توضيح موقفه. وتشير الفقرة إلى التوصيات التي سيضعها الاستشاريون. وتساءلت عما إذا كان الوفد قد اعترض على وضع التوصيات أو إذا كان ينبغي أن يكون ذلك اختيارياً.
117. وذكر وفد المملكة المتحدة أن القسم لم يكن بشأن النتائج. وأشار الوفد إلى ما ينبغي تحديده في القسم بشأن المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها. ولم يشير إلى التوصيات مقابل النتائج الأخرى. ويود الوفد ضم اقتراحه في هذا القسم. ولم يتناول السؤال الذي طرحته نائبة رئيس اللجنة سابقاً.
118. وأشار وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى الاقتراح المقدم من وفد المملكة المتحدة. وكان من الأهمية بمكان أن يقدم الخبراء اقتراحات ملموسة بشأن الكيفية التي ينظرون فيها إلى تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وكان من المهم جداً تلقي اقتراحاتهم عما ينبغي القيام به بشأن عملية التنفيذ. وفيما يتعلق بالمنهجية، ذكر الفريق أنه تم الاتفاق أثناء المشاورات غير الرسمية الأخيرة أن الزيارات الميدانية كانت ضرورية من حيث التحقق من صحة أو محاولة التأكد من الفوائد المتأتية من تنفيذ مختلف الأنشطة والتوصيات. وكان النص الحالي محمداً بعض الشيء. وبدا أنه يخسر بعض من تلك الأهمية إذ أنه ذكر أن الزيارات الميدانية تُعتبر ضرورية، مع مراعاة القيود على الميزانية. وبالتالي، فإن المجموعة ترغب أن يعكس القسم المنفتح وجهة النظر من أن الزيارات الميدانية جزء لا يتجزأ من عملية الاستعراض. كما ينبغي مراجعته ليعكس ما ورد على لسان وفد الهند ووفد مصر بشأن إشراك أصحاب المصالح الآخرين الذين يمكن أيضاً أن يدلوا برأيهم حول كيفية رؤيتهم لعملية التنفيذ.
119. وأعربت نائبة رئيس اللجنة سابقاً عن اعتقادها أن عبارة "مع مراعاة القيود على الميزانية" قد تم الاتفاق عليها إلى حد كبير في الجلسة السابقة. ويجب أن تتجنب الوفود العودة إليها بما أن الزيارات الميدانية قد أُدرجت الآن ضمن بنود الميزانية وكانت مكلفة للغاية. وسيتم القيام بالزيارات الميدانية. وبالتالي، ربما يتم قبول اللغة. وتم إدراج خمس بعثات كـمبلغ إجمالي مقطوع ضمن الميزانية.
120. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى التغيير الذي اقترحه وفد المملكة المتحدة. وقد دُفع أجر للمراجعين لإجراء الاستعراض والتوصل إلى اقتراحات حول كيفية تحسين تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ولن تكون هناك حاجة لإنفاق هذا المبلغ الكبير من المال لو لم يُطلب منهم إيجاد اقتراحات. وبالتالي، لم يكن من الضروري تغيير الكلمة من "يجب" إلى "يجوز". ولم يكن الوفد يعرف ما المقصود بالإشارة إلى القيود على الميزانية حيث أن الأمانة قد أوضحت أنه كانت هناك موارد كافية لإجراء الاستعراض.
121. وذكرت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أن الميزانية كانت مقيدة بمعنى أنها كانت واردة في الاختصاصات. وكان مفيداً للخبراء أن يضعوا نصب أعينهم أنه كانت هنالك بعض القيود فيما يتعلق بالزيارات الميدانية. فبعض الزيارات قد تُستبدل باجتماعات عبر الهاتف، والاتصالات الإلكترونية وهلم جرا. ومع ذلك، فإنه ينبغي أن نضع نصب أعيننا أن الميزانية تضمنت خمس مهمات بتكلفة قدرها 40 000 فرنك سويسري.
122. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى البيان الذي ألقاه وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأشار إلى أن هناك على ما يبدو توافق في الآراء حول فكرة الزيارات الميدانية. وفي روح التوافق، قد يكون الطريق للتقدم في إزالة عبارة

"حسبما يروونه ضرورياً" من المشروع الحالي. وأشار الوفد إلى التعليقات التي أدلى بها وفد جنوب أفريقيا. وإذا كانت هناك مخاوف فيما يتعلق بعبارة "القيود على الميزانية"، فإن النص يمكن أن يقول "مع وضع نصب أعيننا الميزانية المخصصة".

123. ورأت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أن اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يراعي بعض الانشغالات. ويمكن أن يوفر نقطة عبور وسوف يتم تداوله أثناء المشاورات غير الرسمية.

124. وأشار وفد مصر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، إلى الاقتراح المقدم من وفد المملكة المتحدة. وستناقش المجموعة هذه المسألة بين أعضائها. ومع ذلك، يرغب في أن تخرج توصيات من هذه العملية بما أنها كانت الطريق للتقدم. ويمكن أن توضع الفقرة أو الجملة في مكان آخر. وستناقش المجموعة ذلك أيضاً. وأشارت إلى الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن اللغة البديلة. وستقوم المجموعة بمناقشته. ومع ذلك، فإنها ترغب في معرفة ما إذا كان قد تم تخصيص ميزانية. ورغم أن هذا كان مجرد مشروع للنص، أرادت المجموعة التأكد من أنه عندما يحين الوقت لتخصيص الميزانية، لن تضع اللجنة قيوداً على الميزانية.

125. وأشارت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أن الفقرة يمكن أن تنقل تحت النتائج. ويمكن أن يكون ذلك أيضاً نقطة عبور.

126. وصرح وفد الكاميرون أن كلمات مثل "حسبما يروونه ضرورياً" و"يجوز" كانت ضد الطبيعة التعاقدية للاختصاصات. وكان يتوقع الحصول على بعض النتائج. لذا، لم يكن من المناسب إدخال لغة مشروطة.

127. وقدم وفد شيلي ملاحظة عامة. وكانت عملية وضع الصيغة النهائية للاختصاصات مهمة جداً. وكان من المهم أيضاً أن تتم في الوقت المناسب قبل نهاية الأسبوع. وسيدلي الوفد بتعليقات محددة بشأن المشروع في الجلسة غير الرسمية. وربما سيتكرر ما قيل في الجلسة العامة في تلك المشاورات. واستناداً إلى الخبرة السابقة في لجان الويبو، ينبغي أن تحاول الدول الأعضاء الحد من النقاش قدر الإمكان حتى تتمكن من التحرك بأسرع وقت ممكن إلى المشاورات غير الرسمية لمحاولة حل هذه القضايا قبل نهاية الأسبوع. وكان الوفد يحاول تجنب الإدلاء بتعليقات محددة في الوقت الحاضر لأن تقديمها خلال المشاورات غير الرسمية سيكون أكثر فعالية. وأمل أن تفعل الوفود الأخرى الشيء نفسه.

128. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى اقتراحه لتغيير كلمة "يجب"، وذكر أنه ربما كان أكثر تفاعلاً بشأن عمل الويبو. ولا يعني هذا بالضرورة أنه ستحدث تحسينات. فقد كانت الويبو تقوم بالعديد من الأنشطة الجيدة. وينبغي الاعتراف بذلك. وفضل الوفد استخدام كلمة "يجوز" لأنه لا ينبغي تقديم الاقتراحات لمجرد تقديمها. وكان الجميع في المنظمة قد مر بتجربة التقارير المطولة مع العديد من التوصيات التي لا يمكن لأحد أن يستفيد منها أو يمارسها. وبالتالي، كان من المهم جداً ألا تُطلب الاقتراحات لمجرد طلبها. وكان هناك حاجة إلى أن نكون واضحين. وستتم مناقشة النتائج في وقت لاحق. وفي هذه المرحلة، المسألة التي ينبغي معالجتها هي تحديد التحديات والثغرات والفرص. ولن يتحدث الوفد عن النتائج. وفيما يتعلق بالمنهجية، وكما ذكر في المشاورات غير الرسمية، أيد الوفد بقوة الزيارات الميدانية وسيشجع المراجعين على القيام بها كجزء من منهجية الاستعراض. ويمكن أن تكون مفيدة للغاية. وكانت هناك بعض الاقتراحات لإيجاد حل وسط. ويمكن أن يكون الوفد مرناً أيضاً. وبمقتضى مخصصات الميزانية الحالية، يمكن استخدام بعض الإيداع لإيجاد مزيد من الأموال للزيارات الميدانية من أجل مراعاة انشغالات جميع الأطراف بشأن هذه المسألة. وأكد الوفد من جديد أنه لا يريد أي ازدواجية مع التقارير السابقة. وكانت هناك العديد من التقارير في المنظمة. ويجب أن يتسم التقرير بالتركيز مع هدف واضح ودون أي ازدواجية مع التقارير السابقة.

129. وصرح وفد كينيا، متحدثاً باسم مجموعة البلدان الأفريقية، أن نجاح الاستعراض مهم جداً. ويمكن ادخار الكثير من المال إذا تم القيام به بشكل جيد. وبالتالي، يمكن تخصيص الأموال بشكل مرناً أكثر من أجل التوصل إلى شيء من شأنه أن يكون مفيداً وقد يساعد حتى في ادخار الموارد من خلال توفير المزيد من التركيز من حيث كيفية المضي قدماً بالتنفيذ.

130. واستفسرت نائبة رئيس اللجنة سابقاً ما إذا كان هناك توافق في الآراء لحذف عبارة "حسباً يروونه ضرورياً". وتمت الموافقة على ذلك نظراً لعدم وجود اعتراضات من الوفود. وستناقش التفاصيل الأخرى تحت تلك الفقرات أثناء المشاورات غير الرسمية. ودعت اللجنة إلى النظر في الفقرات بشأن فريق الاستعراض. وكان من المهم للجنة اتخاذ قرار بشأن عملية اختيار الخبراء، بما في ذلك فيما إذا ستشارك الدول الأعضاء والرئاسة في هذه العملية وإلى أي مدى. ومع ذلك، فإنه ينبغي الأخذ في الحسبان أنه يمكن تأخير العملية إذا طلب من الدول الأعضاء الموافقة على كل خطوة في اختيار الخبراء.
131. وطلب وفد أوروغواي، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، من الأمانة توضيح ما إذا كانت إجراءات الويبو المعمول بها قد شملت إشراك الدول الأعضاء في العملية.
132. وأشارت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أنه في الاجتماعات غير الرسمية، أوضحت الأمانة أنه لا توجد إجراءات معمول بها تشارك بموجبها الدول الأعضاء. ومع ذلك، كانت اللجنة في وضع يمكنها فعلاً من تحديد طريقة الاختيار. ودعت الأمانة إلى تناول هذه المسألة بالتفصيل.
133. وصرح الأمين العام (السيد بالوش) أن ما فهمته نائبة رئيس اللجنة سابقاً كان صائباً. وعلى حد ما يعلم، لم يكن هناك أسبقية حيث شاركت الدول الأعضاء في اختيار الخبراء ومنح العقود. ومع ذلك، يمكن العثور على دراسة جامعة حيث تم احترام قواعد المنظمة وكذلك قرار اللجنة من حيث اختيار الخبراء.
134. وطلب وفد جمهورية إيران الإسلامية من الأمانة توضيح ما هو المقصود بالإشارة إلى إجراءات الويبو المعمول بها.
135. وأشارت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أنه تمت مناقشته ذلك أثناء المشاورات غير الرسمية. وكما هو الحال في أي وكالة من وكالات الأمم المتحدة، لدى الويبو إجراءات للتعاقد مع الخبراء والاستشاريين الخارجيين.
136. وأكد الأمين العام (السيد بالوش) ذلك. واعتمد الإجراء على قيمة العقد. فعلى سبيل المثال، إذا كان أقل من 20 000 فرنك سويسري، يمكن لمدير البرنامج أن يضع قائمة مختصرة للشركات، الموردين أو الخبراء، حسب الاقتضاء. ويمكن توثيق إيجابيات وسلبيات ذلك. وسيتمثل مدير البرنامج المسؤولية ويمكنه المضي قدماً في توظيف، في هذه الحالة، خدمات الخبراء. وإذا كانت القيمة بين 20 000 و 50 000 فرنك سويسري، سيتم اتباع إجراء مختلف. وإذا كانت القيمة أكثر من 50 000 فرنك سويسري، سيُطبق إجراء آخر. وإذا لزم الأمر، يمكن دعوة مدير شعبة المشتريات لتقديم مزيد من التفاصيل بشأن الإجراءات.
137. وصرح وفد مصر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، أن معايير الخبراء أنفسهم قد تتطلب أيضاً استعراضاً حيث أن اللغة الحالية تركز أكثر على تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، بدلاً من الملكية الفكرية والتنمية.
138. وسينظر وفد شيلي للحصول على المعلومات التي تقدمها الأمانة قبل التوصل إلى استنتاج بشأن هذه المسألة. وكانت هناك إجراءات متبعة لاختيار الاستشاريين لإجراء دراسات لمختلف لجان الويبو. وبموجب تلك الإجراءات، كانت الأمانة تختار الاستشاريين. وأراد الوفد أن يفهم لماذا كان من الضروري أن تتم استشارة الدول الأعضاء في اختيار الخبراء لإجراء الاستعراض. ويود أن يفهم أيضاً لماذا ينبغي أن يُعامل الاستعراض بشكل مختلف عن غيره من الدراسات التي أُجريت في الماضي للجنة وللجان الويبو الأخرى.
139. واستفسرت نائبة رئيس اللجنة سابقاً حول ما إذا كان يمكن أن توافق الدول الأعضاء على إدراج نقطة بعد كلمة "إجراءات" والسماح للأمانة بمتابعة إجراءاتها المعمول بها لاختيار الاستشاريين أو إذا كان إشراك الدول الأعضاء في هذه العملية أمر يكتسي أهمية بالغة.

140. وصرح وفد جنوب أفريقيا أن هناك حاجة إلى الأخذ في الحسبان التفويض والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة عام 2010 والذي تضمن ما يلي، "ستتولى لجنة التنمية مهمة الموافقة على الاختصاصات واختيار خبراء مستقلين متخصصين في الملكية الفكرية والتنمية". وشملت اللجنة الدول الأعضاء. وبالتالي، يجب إيجاد طريقة لمشاركة الدول الأعضاء.

141. وصرحت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أنه يمكن أيضاً أن يُفسر أن لجنة البيئة ستقرر على طريقة الاختيار. وبعبارة أخرى، يمكن للجنة البيئة اتخاذ قرار بشأن مشاركتها في عملية الاختيار.

142. وأشار وفد جنوب أفريقيا أن جملة "ستتولى لجنة التنمية مهمة الموافقة على الاختصاصات واختيار خبراء مستقلين متخصصين في الملكية الفكرية والتنمية" تعني أن هناك دور للدول الأعضاء في اختيار خبراء مستقلين في مجال الملكية الفكرية وإنشاء الاختصاصات.

143. وأشار وفد الكاميرون إلى كلمة "و / أو" في القسم. وستحتاج اللجنة أن تقرر كلمة منهما. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه سيكون من الحكمة تحديد فريق المراجعة وفقاً للإجراءات المعمول بها وعدم جعل العملية أكثر عبثاً.

144. وطلب وفد جمهورية إيران الإسلامية من الأمانة شرح إجراءات الويبو المعمول بها لاختيار الخبراء. وأيد الوفد الإبقاء على العبارة بين قوسين بما أنه سيتم تحديد فريق الاستعراض بالتشاور مع الدول الأعضاء.

145. وشرح وفد جنوب أفريقيا أنه أشار إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة إذ أرادت بعض الوفود أن تعرف لماذا يجب التحايل على القواعد المعمول بها. ولن يتم التحايل على القواعد أو تغييرها. ويقول التفويض الذي منحه الجمعية العامة بوضوح إن لجنة التنمية يجب أن تقرر بشأن الخبراء المستقلين.

146. وصرح وفد مصر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، أنه سينتظر للحصول على المعلومات التي تقدمها الأمانة. وقد يكون هناك اختلاف في التفسير. وسينتظر في الأمر. ومع ذلك، لا يعتقد أن هناك مثل هذه الفجوة في تفسير القرار الذي اتخذته الجمعية العامة. ومشيراً إلى السؤال الذي طرحه وفد شيلي عن السبب في أن العملية مختلفة عن عمليات أخرى، صرحت المجموعة أن العملية كان لها طابع عالمي أكثر فيما يتعلق بعمل الويبو. وبالتالي، ربما هناك حاجة إلى معاملة خاصة في عملية الاختيار. ولم تكن هذه الدراسة عادية.

147. وسينتظر وفد أوروغواي، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، المعلومات التي ستقدمها الأمانة. ويمكن إدراج نقطة بعد كلمة "إجراءات" لعدة أسباب. وقد فهم التفويض والتعليقات التي أدلى بها وفد جنوب أفريقيا. وكانت الأمانة تقوم دائماً بعملية التعاقد. ولم تشترك اللجنة أبداً في هذه الأنشطة. ولو كان يجب أن تشارك اللجنة في اختيار الخبراء أو تقييم مهاراتهم، سيكون هناك تداعيات على الجدول الزمني. وكان من المتوقع أن يكتمل الاستعراض خلال سنة واحدة. وقد لا يحدث ذلك. وعلى الرغم من أنها ستنتظر المعلومات التي ستقدمها الأمانة، أيدت المجموعة الاقتراح بإنهاء الجملة بنقطة بعد كلمة "إجراءات".

148. وأشار وفد الجمهورية التشيكية، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، أنه يفضل استخدام الإجراءات المعمول بها. لذلك، أيدت المجموعة الاقتراح بوضع نقطة بعد كلمة "الإجراءات"، وحذف الجملة التي كانت بين قوسين. وكانت تعلم بشأن التفويض وكانت الإجراءات المعمول تُمثّل تماماً به. وذكرت المجموعة طلبات عدد من الوفود والمدير العام في تسريع العملية. وبناء على الخبرة السابقة، فإن إشراك الدول الأعضاء في عمليات الاختيار قد يؤخر الأنشطة بدلاً من أن يسرعها.

149. وفضل وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، الحفاظ على اللغة الحالية الآن والتفكير في الأمر في وقت لاحق للتأكد من أنه يوفر التوازن المناسب بين الإجراءات المعمول بها والتفويض الممنوح من قبل الجمعية العامة.

150. ودعت نائبة رئيس اللجنة سابقاً الأمانة لتوضيح الإجراءات بشأن التعاقد مع الاستشاريين.
151. وأشارت الأمانة (السيدة بيسيير) أن اللجنة سعت لتعيين خبراء من الأفراد وليس الشركات. واستند تعيين الأفراد في الويبو على تعليمات المكتب الذي نص على عمليات اختيار مختلفة اعتماداً على قيمة العقد. وفي حالة الاختصاصات للاستعراض، كان المبلغ بين 20 000 و50 000 فرنك سويسري. ويكون الإجراء المطبق هو طلب العرض، الذي كان بسيطاً وغير رسمي. وتم إرسال الاختصاصات للخبراء الذين كان من المحتمل أن يهتموا بالقيام بهذه المهمة. وقد تم ذلك من أجل الحصول على العروض لتقديم الخدمات والسير الذاتية. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تكون هناك ثلاثة عروض على الأقل. وبعد ذلك، كان من المطلوب القيام باختيار كل وظيفة. وغالباً ما يفعل ذلك مدير البرنامج وزملائه أو مديرة البرنامج وزملائها. ويجب تقديم وثائق مكتوبة بشأن أسباب اختيار خبير معين. واستناداً إلى الوثائق، ستمنح الإدارة العقد إلى الشخص أو الأشخاص المختارين. وبالتالي، كان الإجراء بسيطاً نسبياً لتلك المبالغ. ومع ذلك، لم يكن هناك شيء يمنع تطبيق إجراءات أكثر رسمية، إذا لزم الأمر. ويمكن أن تتضمن نشر الاختصاصات. وكان الإجراء الموضح سابقاً الحد الأدنى المقبول. وسيكون ذلك كافياً لاحترام القواعد الداخلية للويبو.
152. وصرحت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أن المسألة سيتم تناولها أثناء المشاورات غير الرسمية بسبب عدم وجود اتفاق. وأبرزت أن مشروع النص يشترط أن يكون فريق المراجعة مؤلفاً من ثلاثة خبراء. وقد قدمت جماعات إقليمية متنوعة اقتراحات بشأن المعارف والمهارات المطلوبة من الخبراء وما هو العدد الذي ينبغي تعيينه. ووضع مشروع الاختصاصات ميزانية لثلاثة خبراء. وشمل ذلك مقيم رئيسي وخبيرين في الملكية الفكرية والتنمية من ذوي الخبرة في هذا المجال.
153. وصرح وفد كينيا، متحدثاً باسم مجموعة البلدان الأفريقية، أن مشروع النص أشار إلى أن أعضاء فريق المراجعة يجب أن يكونوا على دراية بتفويض الويبو وأن تكون لهم خبرة في تقديم أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات في البلدان النامية. وكما ذكر وفد مصر، تجاوز الاستعراض تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. وسينظر إلى عمل الويبو بطريقة شاملة من حيث تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وبالتالي، فإن التجربة المذكورة قد تكون عاملاً مقيداً إذا ما أعطيت لها أهمية من حيث اختيار الخبراء. ويجب أن تكون للخبراء خبرة واسعة في مجالات التنمية والاقتصاد والملكية الفكرية. وبعد ذلك يمكن الجمع بين الخبرة لدراسة تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بشكل شامل وتأثير الأنشطة أو العمل على التنفيذ الشامل للتوصيات. وبالتالي، ستكون هناك حاجة لبعض التعديلات لتعكس الهدف المراد تحقيقه لدى نهاية الاستعراض. وبالنسبة لعدد الخبراء، سلطت المجموعة الضوء على الدراسات التي أجريت منذ عام 2008. وقد جرى تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية منذ فترة طويلة جداً. وتساءلت المجموعة ما إذا كان من الممكن لشخصين والخبير الرئيسي القيام بالعمل المطلوب والذي شمل أيضاً زيارات ميدانية، دون زيادة لا داعي لها لطول الاستعراض. وهكذا، أرادت المجموعة أيضاً أن تنظر إلى الأرقام في المشاورات غير الرسمية ومناقشة كيفية التعامل مع هذه القضية بأفضل طريقة ممكنة لتحقيق الهدف المشار إليه.
154. وصرح وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، أنه يوافق على التكوين العام لفريق الاستعراض، وبشكل خاص مقيم رئيسي واثنين من الخبراء. ومع ذلك، كان لديه تعليقات بشأن أحكام مشروع الاختصاصات فيما يتعلق بخبرة الخبيرين. وأشارت المجموعة أن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم من خلال التعاون بين الدول، وعند الحاجة، بالتعاون مع أي منظمة دولية أخرى. وعلى الرغم من حقيقة أن جدول أعمال التنمية اعتمد عام 2007، فإنه لم يستبدل هدف المنظمة الشامل. وينبغي تنفيذ جدول أعمال التنمية في إطار هذا الهدف. ومن هذا المنطلق، أعربت المجموعة عن اعتقادها الراسخ أن خبرة الخبيرين ينبغي أن تشمل الإلمام بتفويض المنظمة أو هدفها.
155. وصرح وفد الجمهورية التشيكية، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، أن المعارف والمعارف الواردة في الفقرة ومراعاة المبادئ التوجيهية في سياسة التقييم للويبو تكتسي أهمية بالغة. ولذلك، ترغب المجموعة في استبدال كلمة "ينبغي" بكلمة "سوف" في كل تلك الفقرة ليعني ذلك أن هذه كانت شروطاً.

156. وقدم وفد اليونان، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، تعليقاً عاماً. وأشار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن المدير العام قدم عدة تقارير بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. واستنتجوا أن الأمانة واصلت بطريقة تدريجية، ووفقاً لقرارات جمعية من الدول الأعضاء. كما لاحظوا أنه تم القيام بتقييمات مستقلة فيما يتعلق بعدد كبير من مشاريع التنمية. وهذا ما قادهم إلى الاستنتاج بأن الاستعراض المستقل لا يجب أن يكون عملية شاقة. وينبغي أن يكون قصيراً وموجزاً. وينبغي للاختصاصات أن تتيح دراسة فعالة وواقعية. وبشأن الإجراء، طلب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من الأمانة إعداد جدول زمني منقح لدورة لجنة التنمية الحالية لتسهيل العمل، ولكي يكتمل العمل في غضون الإطار الزمني المخطط له.

157. وأشار وفد الهند إلى المقترحات المقدمة من المجموعة باء وجمهورية التشيك. ويود أن يعرف معايير تحديد ما إذا كان الخبر على دراية بتفويض الويبو ومن الذي يقرر ذلك.

158. وافترضت نائبة رئيس اللجنة سابقاً أن الإلمام سيحدد وفقاً لتجربة خير معين أو خبرة معينة، سواء كان له أو لها صلات مع الويبو في الماضي، وفيما إذا قام أو قامت بعمل استشاري للويبو، إلخ. وتحتاج اللجنة أن توافق على من الذي سيتخذ هذا القرار. وأنهت نائبة رئيس اللجنة سابقاً المناقشة العامة على مشروع الرئاسة المنقح. وسيُعقد اجتماع غير رسمي بشأن الاختصاصات في اليوم التالي.

البند 6 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه (مستأنف)

النظر في وثيقة لجنة التنمية CDIP/13/6 - التقرير التقييمي لمشروع الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة

159. ذكر الرئيس أن المشروع بشأن الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة تمت الموافقة عليه في الدورة 7 للجنة التنمية. وتمّ تنفيذه على مدى 18 شهراً، من يناير 2012 حتى يونيو 2013. وكان يتألف من نشاطين، وهما عملية مسح جغرافي بشأن تدفقات المهاجرين والابتكار، وعقد حلقة عمل للخبراء بشأن هجرة العمال أصحاب المعارف. وقد تمّ تقييم المشروع من قبل مقيم مستقل. ودعا الرئيس المستشار إلى تقديم تقريره.

160. وقدم المستشار (السيد أوغادا) لمحة عامة عن التقرير. وكانت مدة المشروع 18 شهراً. وتمّ تنفيذه من يناير 2012 حتى يونيو 2013. وكان يهدف مشروع جدول أعمال التنمية هذا إلى معالجة التوصيتين 39 و40. وتآلف المشروع من نشاطين. النشاط الأول عبارة عن مشروع بحث يرمي إلى تسخير المعلومات الواردة في طلبات البراءات والمتعلقة بجنسية المخترعين ومكان إقامتهم من أجل إجراء مسح جغرافي لهجرة العلماء. وأما النشاط الثاني، فهو عقد حلقة عمل للخبراء من الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية المهتمة وصناع السياسات بهدف وضع برنامج للبحث بشأن الملكية الفكرية والهجرة والتدفقات المعرفية المرتبطة بها. وتآلف المشروع من هدفين رئيسيين. الأول هو المساهمة في إذكاء الوعي بالصلات بين الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة في صفوف صناع السياسات وفهمها فهماً أفضل. والهدف الثاني هو وضع برنامج مستنير للبحث بشأن الملكية الفكرية والهجرة وتدفقات المعارف المتصلة بها، لتوفير الأساس لدراسات مستقبلية بشأن هذا الموضوع. وتمّ تعيين مستشار لتقييم المشروع بعد استكمال بنجاح. واستغرقت عملية التقييم حوالي ثلاثة أشهر. واستند التقييم إلى المعايير التالية: تصميم المشروع وإدارته، والفعالية، والاستدامة، وتنفيذ التوصيتين 39 و40. وأسفر التقييم عن تسع نتائج في هذه المجالات. أولاً، أظهر التقييم كفاءة وثيقة المشروع كدليل توجيهي لتنفيذ المشروع وتقييم النتائج التي تحققت. وقد تمّ القيام بالنشاطين الرئيسيين للمشروع بنجاح دون أي تنقيح لوثيقة المشروع. ثانياً، كانت أدوات الرصد المستخدمة والتقييم الذاتي وإعداد التقارير للمشروع كافية ومفيدة لتوفير المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ المشروع. وتنص وثيقة المشروع على إعداد تقرير مرحلي عند نصف المدة بعد تسعة أشهر من إطلاق المشروع؛ وتقرير استعراض نهائي عن المشروع بعد استكمال المشروع؛ وتقرير بشأن المسح الجغرافي وتقرير آخر بشأن حلقة العمل. وباستثناء التقرير النهائي، فقد أعدت جميع

التقارير الأخرى في وقتها المحدد. وبما أن هذه التقارير كانت كافية، لم يكن هناك ضرورة لتقديم تقرير نهائي. ثالثاً، كان مستوى مساهمة الكيانات الأخرى داخل الأمانة في حده الأدنى. إلا أن ذلك لم يؤثر سلباً على المشروع ذلك أن تجميع معلومات قاعدة البيانات وتحليل تدفقات الهجرة تطلبت مهارات متاحة فقط في شعبة الاقتصاد والإحصاء. رابعاً، لم يحدث الخطران المتوقعان في وثيقة المشروع. كان الخطر الأول فيما إذا كانت المعلومات بشأن جنسية المخترعين ومكان إقامتهم والواردة في الطلبات المودعة بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات كافية لتنفيذ المشروع البحثي. وكان الخطر الآخر حقيقة أن نجاح حلقة العمل يتوقف على المشاركة النشطة للمنظمات الدولية الأخرى وخبراء الهجرة. وتوصل التقييم إلى أن المعلومات المتعلقة بجنسية المخترعين ومكان إقامتهم كانت متاحة لنسبة 80.6٪ من المخترعين في طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وكانت مشاركة المنظمات الدولية وخبراء الهجرة في حلقة العمل عالية جداً. فقد حضرها ممثلو ثماني منظمات دولية و13 جامعة ومؤسسة بحثية. وعليه، لم يحدث الخطران المتوقعان. خامساً، أخذ المشروع في الاعتبار الاتجاهات والتكنولوجيات الجديدة، وغيرها من القوى الخارجية لأن المشروع بذاته كان معنياً بمجال الأبحاث وتبادل المعلومات المتعلقة بتدفقات هجرة المخترعين. سادساً، كان المشروع مفيداً جداً في المساهمة في إدكاء الوعي بالصلات بين الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة في صفوف صناع السياسات وفهمها أفضل. وقد تحقق ذلك من خلال توليد معارف جديدة حول هذا الموضوع؛ المناقشات وتبادل المعلومات أثناء حلقة عمل الخبراء؛ نشر استنتاجات مشروع البحث؛ وعرض استنتاجات البحث في الندوات والمؤتمرات. سابعاً، كان المشروع فعالاً إلى حد ما في وضع برنامج مستنير للبحث بشأن الملكية الفكرية والهجرة وتدفقات المعارف المتصلة بها، لتوفير الأساس لدراسات مستقبلية بشأن هذا الموضوع. ثامناً، كانت هنالك فرص كبيرة للاستدامة لأن هناك مؤشرات قوية تدل على استمرار الويبو وغيرها في العمل على هذا الموضوع. واستند هذا على اهتمام أوساط البحث باستمرار العمل في هذا الموضوع؛ ردود فعل أوساط البحث على الإنترنت في وسائل الإعلام الشبكية في أعقاب نشر مشروع البحث؛ وإمكانية الاستفادة الويبو من البيانات المحصول عليها بشأن الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة. وأخيراً، ساهم المشروع في تنفيذ التوصيتين 39 و40. وساهم مشروع البحث حول الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة في تنفيذ التوصية 39، في حين ساهمت المشاركة النشطة لوكالات الأمم المتحدة في حلقة عمل الخبراء في تحقيق التوصية 40.

161. واستمر المستشار من خلال تقديم ثمانية استنتاجات في تقريره بناءً على هذه النتائج التسعة. أولاً، نُفذ المشروع بنجاح وفقاً لوثيقة المشروع. ثانياً، كانت وثيقة المشروع كافية لتوجيه ومراقبة تنفيذ المشروع وتقييم النتائج المحققة. ثالثاً، بناءً على تصميم المشروع، كانت مشاركة الشعب الأخرى في الويبو محدودة لأن تنفيذ المشروع تطلب خبرات ومهارات متخصصة لم تكن متاحة سوى في شعبة الاقتصاد والإحصاء. رابعاً، نقطة القوة الرئيسية في منهجية هذا المشروع هي استخدام بيانات معاهدة البراءات عن جنسية المخترعين ومكان إقامتهم. ومع ذلك، قد يعد التغيير في تشريع الولايات المتحدة بشأن البراءات الذي أنهى شرط جنسية المخترع ومكان إقامته ضربة قاسية لاستمرار تطبيق المنهجية على الدراسات المستقبلية، وخصوصاً الأبحاث والدراسات المتعلقة بالولايات المتحدة. خامساً، ساهم المشروع في إدكاء الوعي بالصلات بين الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة وفهمها أفضل. سادساً، على الرغم من أن عناصر برنامج البحث التي صاغها المشاركون في حلقة العمل عامة في طبيعتها، يمكن أن تتبلور عدة مواضيع بشأن الأبحاث. سابعاً، هناك اهتمام كاف لمواصلة البحث في مجال الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة سواء من طرف الويبو أو أوساط البحث. ومع ذلك، ومن أجل تعزيز الاستدامة، ينبغي للويبو دعم نشاط الأبحاث المستمرة بشأن الموضوع: دعم تكوين الكفاءات للباحثين من البلدان النامية عبر مشروعات مشتركة؛ تخصيص مزيد من الموارد لتوفير خدمات تمكن من الاستجابة للطلبات المتزايدة على قواعد البيانات المعتمدة استناداً إلى نتائج مشروع البحث؛ تنظيم حلقات عمل وندوات إضافية لتعميم نتائج مشروع البحث؛ ودعم إعداد عدد أكبر من المنشورات. وأخيراً، على الرغم من أن المشروع قد ساهم في تنفيذ التوصية 39 من جدول أعمال التنمية، ستكون هناك حاجة لمزيد من الدراسات من أجل أن تتحقق بشكل ملائم. واستناداً إلى هذه النتائج، قدم التقييم ثلاث توصيات. أولاً، أن تدعم لجنة التنمية استمرار البحث في مجال الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة، لا سيما أسباب ونتائج هجرة العمال ذوي المهارات؛ استخدام الأسماء الشخصية والعائلية من أجل تمييز المخترعين وأصولهم المهاجرة؛ استقصاءات حول المخترعين؛ واستقصاءات حول المهاجرين العائدين ذوي المهارات العالية. ثانياً، أن تدعم أمانة الويبو البلدان الأفريقية في إجراء أبحاث يمكنها أن تؤدي إلى تنفيذ سياسات لتمكين المهاجرين، بما

فيهم المخترعين، من العودة إلى وطنهم؛ وفهم وتحسين معرفة العديد من البلدان الأفريقية بجالياتها في الخارج. ثالثاً، تعزيز استدامة البحث بشأن الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة، وينبغي للأمانة دعم مواصلة البحث في الموضوع؛ دعم تكوين الكفاءات للباحثين من البلدان النامية عبر مشروعات مشتركة؛ دعم تكوين الكفاءات للاستجابة للطلبات المتزايدة على قواعد البيانات المعدة استناداً إلى نتائج مشروع البحث؛ دعم حلقات عمل إضافية لتعميم نتائج مشروع البحث؛ ودعم إعداد عدد أكبر من المنشورات.

162. وقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية عدة تعليقات على تقرير التقييم. وقد دعم الوفد المشروع طوال مراحل تطوره. ففي نوفمبر الماضي، ألقى العديد من البيانات مشيراً إلى فائدة عملية المسح الجغرافي وقيمة حلقات عمل الخبراء التي تشهد حضوراً كبيراً، وكلاهما يدل أن عمل الويبو في مجال الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة ساهم بشكل واضح بتقديم معلومات فريدة لدراسة هجرة ذوي المهارة العالية. ووافق الوفد مع نتيجة المستشار من أن المشروع قدم مساهمة ناجحة في تحقيق توصيتي جدول أعمال التنمية 39 و40. وعلاوة على ذلك، كان في منتهى السعادة من أن مصلحة المجتمع البحثي القوية في المشروع وفرت فرصة كبيرة للاستدامة. وأشارت حقيقة أن ست منظمات دولية و13 جامعة شاركت حلقة العمل للخبراء وكان هناك اهتمام مستمر على الإنترنت إلى احتمال استمرار العمل بهذا الموضوع. وشجع الوفد شعبة الاقتصاد والإحصاء للويبو لكي تواصل إيلاء بعض الاهتمام لهذا المجال من الأبحاث في حدود الموارد المتاحة في الميزانية ومستويات التوظيف، وكلما كان ذلك ممكناً، نظراً لعبء عملها.

163. وأدلى ممثل شبكة العالم الثالث ببعض التعليقات بشأن تقرير التقييم. وتآلف التقييم فقط من استعراض مكثبي لأدبيات مرتبطة بالتقرير البحثي وحلقة العمل. ولم يستعرض الأوراق البحثية السبعة التي عرضت خلال حلقة العمل أو أي أدبيات أخرى بشأن الهجرة. وعلاوة على ذلك، لم ترد أي مدخلات من أصحاب المصالح الخارجيين الآخرين، على الرغم من أنها مفيدة لأغراض التقييم. وأشار الممثل أيضاً أن التقرير اهتم فقط بالمشروع ككل. ولم يقيّم كل نشاط من الأنشطة الفردية. فعلى سبيل المثال، لم يشمل تقيماً شاملاً للنهج الذي اتخذته الدراسة. وكان يمكن أن يكون تقييم آخر بشأن توجه ومحتوى ونتائج حلقة العمل مفيداً أيضاً. وكان أحد أهداف المشروع خلق فهم متعمق أكثر بين الروابط بين الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة. وخلص تقرير التقييم من الدراسة التي أعدتها الأمانة أن المشروع أشار إلى أن الصلات بين الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة يمكن دراستها بنجاح بناء على طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي هذا السياق، خلص إلى أن المشروع فعال ومستدام. بيد أن الدراسة لم تتناول الصلات بين الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة في حد ذاتها. ففي الواقع، بدت وكأنها سؤال منفصل. وبعبارة أخرى، كيف يمكن استخدام طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات لتوفير معلومات بشأن تدفقات الهجرة. وهذا لا ينبغي أن يؤدي تلقائياً إلى استنتاج أن هناك صلات واضحة بين الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة. وفيما يتعلق بالدراسة بشأن الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة، صرح الممثل أن بعض البحوث التي طُلب من الويبو الاضطلاع بها، على سبيل المثال، أسباب وعواقب الهجرة، قد تكون خارج تفويض المنظمة ونطاق خبرتها. وكان تفويض الويبو ضيقاً جداً وكان من الصعب أن نرى وجود صلة سببية بين الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة. وفي هذا السياق، فإن استخدام تطبيقات معاهدة التعاون بشأن البراءات لتقييم تدفقات الهجرة قد لا توفر المعلومات الكاملة حيث أن مكان إقامة وجنسية المخترعين قد لا يوفران دائماً صورة كاملة.

164. وتشجع وفد الكاميرون من السماع أن هجرة الأدمغة ساهمت في تدفق العلوم والتكنولوجيا في المجتمع العلمي. وكان الوفد ينظر دائماً إلى هذا المفهوم من زاوية مختلفة. وهكذا، ربما كان يجب أن يمضي التقرير قدماً لكي يقرر من الذي سيستفيد أو يخسر من هجرة الأدمغة. وأبرز التقرير حقيقة أن هناك دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تخلصت من شرط الجنسية للمخترعين. ويبدو أن هذا يتعارض مع التوصية للبلدان لتنفيذ سياسات لتمكين المخترعين من العودة إلى بلادهم. وحتى لو شجعوا المخترعين من العودة إلى بلادهم، فهذا لا يمكن أن يوفر حلاً تلقائياً. ومن حيث المبدأ، سعت الويبو لضمان التوزيع العادل للدراسة العملية. وبالتالي، كان يجب أن يسعى التقرير لتقديم بعض التوصيات القوية عن كيفية قيام البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، بمعالجة هذه المسألة في الواقع.

165. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن نظام البراءات الوطني الخاص بها تمت الإشارة إليه في التقييم وأيضاً من قبل وفد الكاميرون. وأوضح الوفد أن التغييرات في قانون البراءة ولوائحه في الولايات المتحدة الأمريكية يعني أنه لن تكون هناك حاجة لمعلومات مواطنة المخترع، وليس الإقامة والجنسية. وما لن يكون مطلوباً هو فقط معلومات المواطنة. وفهم الوفد أن هذا من شأنه أن يقلل من كمية المعلومات المتاحة في قاعدة بيانات معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومع ذلك، كانت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة لضمان أن عملية طلب البراءة كانت مبسطة وفعالة بأكثر قدر ممكن، والذي كان أيضاً هدفاً رئيسياً من عمل الويبو والدول الأعضاء فيها. وكانت بحاجة لضمان التبسيط وفي نفس الوقت توفير فحوص البراءات العالية الجودة. وكان إلغاء شرط جنسية المخترع جزءاً من عملية تبسيط الطلب الذي تمت دراسته بعناية.

166. وقدم وفد الجزائر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، ثلاثة تعليقات على الوثيقة. كان أول تعليق على الدراسة نفسها. وقد أدلى بتعليقات على الدراسة في الدورة الـ 12. وسجلت هذه في التقرير لتلك الدورة. ولم تجد الدراسة أي صلات واضحة بين الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة، بل قدمت فقط بعض الافتراضات. وهكذا، كانت الدراسة مفيدة من حيث توفير المعلومات، ولكن ليس من حيث فهم ما هي الصلات بين الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة. وكان التعليق الثاني بشأن التقييم. ووجد المقيم أن الدراسة لم تقدم أي توصيات بشأن المجالات المحتملة للتحقيقات المستقبلية. وأدلى المشاركون في حلقة العمل ببيانات عامة فقط تشير إلى الاتجاه الذي يمكن أن تتخذه الأبحاث. وقد صرح المقيم بذلك. إلا أنه ذكر أيضاً أن المشروع كان فعالاً إلى حد ما. ولم تتمكن المجموعة من فهم كيف قيم المقيم المشروع لكي يكون فعالاً عندما لم تُقدم توصيات في حلقة العمل. وبالتالي، ترغب المجموعة أن يشرح المقيم ما كان يعنيه عندما استخدم مصطلح "فعالاً إلى حد ما". وكان التعليق الثالث بشأن المشروع نفسه. وسيكون موضع تقدير كبير إذا تمت مناقشة نشاطات المشروع المستقبلية في إطار التوصية 39 مع الدول الأعضاء قبل تنفيذها، بما أنهم لم يعرفوا ما هي الإجراءات التي ستخضعها الأمانة في هذا الصدد. وترغب المجموعة في معرفة ما الذي ستقوم به الأمانة في هذا المجال.

167. واستفسر وفد الهند فيما إذا كانت الدراسة تناولت الهجرة بشأن المجالات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا. وكان هناك افتراض ضمني في الدراسة هو أن وجود تكنولوجيات ومرافق أفضل يعتبر عوامل للهجرة. ويود الوفد معرفة نمط الهجرة في المجالات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا وما إذا توفرت في الدراسة.

168. وأشار وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى مسألة الاستدامة. وكان أحد المكونات الرئيسية المعلومات التي تم الحصول عليها من بيانات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعلى هذا النحو، ترغب المجموعة في معرفة كيف يمكن للمقيم أن يستخلص أن المشروع يمكن أن يكون مستداماً، نظراً للتغيير في قانون البراءة ولوائحه في الولايات المتحدة الأمريكية الذي ألغى شرط جنسية المخترع. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أكبر الدول في إيداع براءات الاختراع في العالم. وبالتالي، قد لا يكون جزء كبير من المعلومات متاحاً للاستخدام في المستقبل. ومن حيث استخدام طلبات البراءات كمصدر للبيانات، لم يودع كافة العمال المهاجرين المهرة طلبات البراءات. على سبيل المثال، انتهى المطاف ببعضهم إلى العمل في المنظمات والمؤسسات البحثية، وقد لا يودعون طلب البراءة أبداً. وبالتالي، ترغب المجموعة في معرفة مدى تنبؤ النهج من حيث تحديد المسح جغرافي لتدفقات الهجرة على أساس الملكية الفكرية والقيام به حقاً.

169. ودعا الرئيس المستشار للرد على أسئلة وتعليقات الوفود.

170. وأشار المستشار (السيد أوغادا) أن الوثيقة قيد المناقشة كانت عبارة عن تقرير تقييم لمشروع تم الاضطلاع به. وتم إنجاز تقرير منفصل عن المشروع البحثي وعرضه على لجنة التنمية. وتم تقديم تقرير عن حلقة العمل أيضاً إلى اللجنة. ووردت معظم الأسئلة المطروحة في تلك التقارير الأخرى. وأشار المستشار إلى مسألة الاستدامة. وقد استندت الدراسات السابقة على التعدادات التي أجريت كل عشر سنوات. واستندت البيانات على التمايز التقريبي للمهارة ولم تركز على المخترعين. وبالتالي، قدم المشروع منهجية أفضل لإجراء مثل هذه الدراسات. وكان الجانب السلبي الوحيد هو التغييرات في

اللوائح المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فإن المعلومات التي كانت متاحة حتى عام 2012 لا تزال متاحة. وبالتالي، لا يزال من الممكن إجراء دراسات حول هذا الموضوع بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 2012. وكانت هناك بلدان أخرى تُطبّق فيها هذه المنهجية. لذلك، من حيث البحوث، فإن المنهجية وحقيقة أن البيانات ستكون متاحة تشير بوضوح أن الاستدامة ستعزز. وأشار المستشار إلى تعليقات ممثل شبكة العالم الثالث، وذكر أن التقييم لم يكن على الأنشطة الفردية. فقد درس التقييم الصورة الكاملة. ونظر إلى الأمور بمجموعها، وفقاً للاختصاصات. وأشار المستشار إلى التعليق الذي أدلى به وفد الجزائر والذي يبيّن أن المشروع كان فعالاً في تحقيق الأهداف. وأكد المستشار أن للمشروع هدفين. الأول هو المساهمة في إذكاء الوعي وفهم أفضل بشأن الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة. والهدف الثاني هو وضع برنامج مستنير لجدول أعمال البحث. وأصدرت حلقة العمل بياناً عاماً بشأن الاتجاه الذي يمكن أن تتخذه الأبحاث. ومع ذلك، يمكن أن تتبلور العديد من الموضوعات البحثية من البيان. وفي هذا الصدد، ذُكرت أربعة مواضيع في تقرير التقييم. وأشار وفد الكاميرون لمسألة من الذين استفادوا أو خسروا من هجرة الأدمغة. وكانت هذه المسألة مهمة. ولهذا السبب إحدى المجالات الموصى بها لإجراء المزيد من الدراسات كانت مسألة كيف يمكن للبلدان وضع سياسات لجذب المخترعين للعودة إلى بلدانهم الأصلية. وقد اتضحت قضية الفوائد فيما يتعلق ببلدان الوطن والبلدان المستقبلية في تقرير المشروع البحثي.

171. وختم الرئيس المناقشات بشأن التقرير نظراً لعدم وجود ملاحظات أخرى من الوفود.

النظر في وثيقة لجنة التنمية 13/3 - التقرير التقييمي عن مشروع الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً

172. افتتح الرئيس المناقشات بشأن التقرير التقييمي عن مشروع الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وذكر أنه تمت الموافقة على المشروع في الدورة 5 للجنة. وكان المشروع يتألف من ثلاثة عناصر هي: البحث وإعداد استراتيجيات الملكية الفكرية؛ وتكوين الكفاءات؛ وإذكاء الوعي. ونُفذ المشروع في بنما وتايلند وأوغندا. وقام بتقييمه مقيم مستقل. ودعا الرئيس المستشار لعرض التقرير.

173. ووفر المستشار (السيد أونيل) لمحة عامة عن النتائج الرئيسية والاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير التقييم. وبدأ بتقديم ملخص عن 21 نتيجة تضمنها التقرير. ووجد التقييم أن الويبو استكملت بنجاح الخطوات التحضيرية اللازمة، وبشكل خاص إعداد استراتيجيات الملكية الفكرية وتكوين الكفاءات لكل المشروعات الفرعية التسعة. وسارت ثلاثة من هذه المشروعات بشكل حسن في مرحلة التنفيذ، لا سيما وأن هناك عناصر أخرى كان ينبغي توفرها لكي تُطرح توسيمات في السوق. وكانت وتيرة التقدم في مشاريع أخرى أبطأ. فقد ظهرت فيها مشكلات تتعلق بعدم وجود مدير للمشروع على مستوى البلد والمشروع الفرعي، وعدم وجود شركاء ملائمين ينفون حس الملكية، وعدم فهم دور الويبو. وتم القيام بتسجيلات الملكية الفكرية في البلدان الثلاثة نتيجة للمشروع. وكانت معالجة هذه التسجيلات تجربة إيجابية لمكاتب الملكية الفكرية الوطنية. وفي بعض الحالات، كانت هذه أول مرة يقوم بها المكتب بمعالجة طلب لنوع خاص من الملكية الفكرية. ومع ذلك، فإن تعزيز القدرة لا يمكن أن يتم إلا بمعالجة تسجيلات أكثر. وعقد مؤتمر دولي حول موضوع الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال والمجتمعات المحلية في جمهورية كوريا في أبريل 2013 لإذكاء الوعي. وحضر المؤتمر حوالي 200 مشارك من 18 بلداً. وكان في رأي المشاركين نافعاً جداً في تسهيل تبادل المعارف والخبرات بشأن الملكية الفكرية والتوسيم. وكان أول تجمع دولي من هذا النوع حول هذا الموضوع. وتم إنتاج سلسلة من أفلام الفيديو الوثائقية أيضاً لإذكاء الوعي. وطلب من الويبو إصدار ورقة عمل بعنوان "إطار عمل للملكية الفكرية وتوسيم المنشأ: دعم الأعمال المحلية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً" لتوثيق تجارب المشروع وتحديد المبادئ التوجيهية المنهجية لمشاريع مستقبلية من هذا النوع. وكانت ورقة العمل لا تزال في شكل مسودة وقت التقييم. وتوجد لدى المشروعات الفرعية التسعة إمكانية المساهمة في الاستدامة طويلة الأجل للملكية الفكرية وتوسيم المنتجات داخل المجتمعات المعنية. إلا أنه لما كان يجب على ستة من المشروعات الفرعية التسعة أن تقوم بالتنفيذ الكامل لاستراتيجيات الملكية الفكرية والتوسيم، كانت استدامتها محط تساؤل. وسوف تعتمد

الاستدامة على إيجاد الدعم لهذه المشروعات لتستمر. وضمن الويبو، كانت هناك زيادة في الطلب على دعم مشاريع الملكية الفكرية والتوسيم من الدول الأعضاء. وهذا العام، أنشأت الويبو فريقاً عاملاً على مستوى المنظمة لاستعراض وتحديد دعم الويبو لهذه المشروعات. وتضمن تقرير التقييم خمسة استنتاجات. أولاً، كانت إدارة المشروع تمثل تحدياً نظراً لنطاقه الواسع وأهدافه الطموحة والموارد المحدودة المتاحة للويبو. وكان تحدياً للويبو لإدارة المشاريع على مستوى المجتمعات نظراً لعدم حضورها بشكل دائم أو لعدم وجود شركاء وطنيين لديهم القدرة على القيام بهذا التنسيق. وكان استخدام الملكية الفكرية لطرح توسيمات في السوق بشكل ناجح يعتمد إلى حد كبير على عوامل خارجية خارجة عن سيطرة الويبو، لا سيما تحديد المنتج وجرده، وحشد أصحاب المصلحة، وتكوين الكفاءات، والاستراتيجيات التسويقية والاستدامة المالية. وأدت مشاركة موظفي الويبو وشركائها والتزامهم بالتغلب على هذه التحديات وتقديم الدعم فيما يتجاوز عنصر الملكية الفكرية إلى التنفيذ الناجح للمشروع. وقد استحق هذا الجهد الثناء. ولكنه يشير أيضاً إلى أن نجاح مثل هذه المشروعات يتطلب دعم العناصر الأخرى التي يقع معظمها خارج نطاق صلاحيات الويبو والمكاتب الوطنية للملكية الفكرية. ثانياً، لعب المشروع دوراً فعالاً في إعداد استراتيجيات الملكية الفكرية على مستوى المجتمع المحلي وفي تجاوز الأهداف المحددة لتسجيلات الملكية الفكرية. وكان الهدف ستة تسجيلات وتم تحقيق ثمانية. وتمكنت الويبو من إثبات أهمية حقوق الملكية الفكرية في تطوير الأعمال للمجتمعات. إلا أن عدد المجتمعات التي تمكنت من تحقيق الاستفادة الكاملة من هذا في حدود الإطار الزمني للمشروع وطرح توسيمات جديدة في السوق كان ثلاثة من تسعة مجتمعات. لكن نظراً للتحديات المذكورة أعلاه، فإن هذا في حد ذاته ينبغي اعتباره نجاحاً. ثالثاً، تمكن المشروع من المساهمة في تحقيق تجارب إيجابية لدى ثلاثة مكاتب معنية من المكاتب الوطنية للملكية الفكرية. إلا أنه أظهر أن هذه المكاتب الوطنية للملكية الفكرية لديها حالياً قدرة محدودة على المشاركة في مثل هذه المشروعات وإدارتها على مستوى المجتمعات. وكان هذا أمر يمكن فهمه نظراً إلى أن هذه المكاتب لديها دون شك أولويات أعلى، وقد لا تمثل المشروعات على مستوى المجتمعات أهمية كبيرة في الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. وإذا كان من المرغوب لهذه المشروعات أن تعتبر من أولويات المكاتب الوطنية للملكية الفكرية في المستقبل، فإن قدرة المكاتب على إدارتها ودعمها يجب أن تخضع للمراجعة. رابعاً، نجح المشروع في إذكاء الوعي بالمساهمة المحتملة للملكية الفكرية في التوسيم للمجتمعات. ووضع إطار العمل كان جديراً بالثناء من حيث أنه استخدم خبرة المشروع لإنتاج مبادئ توجيهية عملية ومحددة للعمل المقبل في هذا المجال. وأخيراً، سيكون من المؤسف ألا يوجد الدعم لاستكمال المشروعات الفرعية أو على الأقل لتوفير المتابعة اللازمة لتشجيع التقدم. وعلى المستوى الأوسع نطاقاً، تنظر الويبو حالياً في دعمها للدول الأعضاء فيما يتعلق بمشروعات الملكية الفكرية والتوسيم. وينبغي أن تكون نتائج هذا التقييم نافعة لهذا الغرض. وتضمن التقرير خمس توصيات لكي تنظر لجنة التنمية فيها. أولاً، فيما يتعلق بالمشروعات المستقبلية من هذا النوع على مستوى المجتمعات، كان يجب على الأمانة أن تنظر فيما إذا كانت في الوضع الأمثل الذي يؤهلها لإدارة هذه المشروعات، وأن تنظر، إذا كان الأمر كذلك، في استخدام أساليب بديلة لإدارة المشروعات. وقد تشمل، على سبيل المثال، التعاقد من الباطن مع شركاء منفذين موجودين في البلدان المعنية أو توسيع نطاق مديري المشروعات داخل بلد ما مع التحديد الواضح لأدوار ومسؤوليات الشركاء الرئيسيين. ثانياً، فيما يتعلق بالمشروعات المستقبلية من هذا النوع على مستوى المجتمعات، يوصى بأن تحدد أمانة الويبو بدرجة أكبر مدى مشاركتها ودعمها أثناء مرحلة التنفيذ. ثالثاً، فيما يتعلق بالدول الأعضاء المهتمة بتطوير مشروعات الملكية الفكرية والتوسيم على مستوى المجتمعات، يوصى بأن تستثمر هذه الدول في تنمية قدرة مكاتبها الوطنية للملكية الفكرية على دعم مثل هذه المشروعات وأن تكون موجودة في الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية على النحو الملائم. رابعاً، يوصى بأن تقدم الأمانة والدول الأعضاء الدعم لإطار الملكية الفكرية والتوسيم وتعمل على تعزيزه بهدف تحفيز مزيد من الوعي وتطبيق الإطار. وأخيراً، يوصى بأن تواصل الأمانة تقديم الدعم للمشروعات الفرعية التسعة في مرحلة تنفيذها عام 2014 من خلال الدعم الموجه وزيارات المتابعة من موظفي الويبو أو الخبراء الخارجيين، مع تقييد الدعم بتحديد استراتيجية للخروج من أجل التسليم للدول الأعضاء؛ ويمكن أن تنظر الويبو في دراسة أكثر تعمقاً لأثر المشروع. ويمكن أن يأخذ الفريق العامل المعني بالملكية الفكرية والتوسيم على مستوى المنظمة في الاعتبار نتائج هذا التقرير واستنتاجاته.

174. ورحب وفد جمهورية كوريا بإنجاز المشروع بنجاح والذي وافقت عليه لجنة التنمية بمبادرة من جمهورية كوريا عام 2010. وتحققت النتائج المثمرة للمشروع بدعم من الدول الأعضاء والأمانة. وأمل الوفد من أن الخبرات والممارسات في البلدان الرائدة الثلاثة، وهي بنما وتايلاند وأوغندا سيتم توسيعها لغيرها من الدول الأعضاء التي ترغب في تكيفها مع ظروفها الخاصة. وعلى النحو الموصى به في التقرير، ولمشايخ مستقبلية من هذا النوع، لا سيما على مستوى المجتمعات، كان لا بد للأمانة أن تنظر فيما إذا كانت في الوضع الأمثل الذي يؤهلها لإدارة هذه المشروعات، وأن تنظر، إذا كان الأمر كذلك، في استخدام أساليب بديلة لإدارة المشروعات، مثل التعاقد من الباطن مع شركاء منفيذين موجودين في البلدان المعنية أو توسيع نطاق مديري المشروعات داخل بلد ما مع التحديد الواضح لأدوار ومسؤوليات الشركاء الرئيسيين.

175. وعلق وفد اليابان أهمية كبيرة على عمليات التقييم التي مكنت الأمانة من الاستفادة الكاملة من الدروس المستفادة لدى صياغة خطط العمل للمشاريع المستقبلية. ولذلك، أعرب الوفد عن تقديره للتقييم الذي قام به المستشار. ومن حيث نتائج وتوصيات التقرير، يجب إعطاء أهمية أكبر للتوصيتين 1 و2 المرتبطتين بأساليب الإدارة ودور الويبو في مشاريع من هذا النوع. ويجري تنفيذ المشاريع التي كانت مشابهة في طبيعتها مثل المشروع الرائد بشأن الملكية الفكرية وإدارة التصميم لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، الذي اعتمد في الدورة الأخيرة للجنة. وقد تحدث صعوبات مماثلة في تنفيذ خطة عملها. وبالتالي، يتوقع الوفد أن تعالج الأمانة هذه التوصيات بشكل مناسب في المشاريع المستقبلية والحالية.

176. ووجد وفد السلفادور أن للتقرير قيمة كبيرة. ويمكن استخدام المشروع كنقطة مرجعية لطلب وطني ملموس للتعاون. وكان التقرير أيضاً مفيداً بما أن بنا كانت واحدة من البلدان المختارة للمشروع الرائد. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن نتائج التقييم لم تكن إيجابية جداً. ومع ذلك، نُظر إلى المشروع بشكل إيجابي من قبل الدول النامية مثل السلفادور، لأنها كانت تحاول تكرار المشروع على المستوى الوطني. وأشار الوفد إلى الفقرة 14 من التقرير ويود أن يقدم المستشار مزيداً من التفاصيل على ما يلي، "كانت إدارة المشروع تمثل تحدياً نظراً لنطاقه الواسع وأهدافه الطموحة والموارد المحدودة المتاحة للويبو". ولا يبدو أن المشكلة هي البلدان المستفيدة ولكن طريقة إدارة وتنفيذ المشروع. وكان المشروع مهماً جداً للسلفادور وسيستخدم كنقطة مرجعية.

177. ويعتقد وفد باراغواي أن هذه التقارير أظهرت كيف يمكن لجدول أعمال التنمية أن يعمل ويأمل أن تؤخذ الاستنتاجات الواردة في تقرير التقييم في الاعتبار. وينبغي توفير الأموال اللازمة للاستجابة لطلبات مشاريع مستقبلية من هذا النوع. وأعرب الوفد عن أمله في نشر الوثيقة المعنونة، "إطار عمل للملكية الفكرية وتوسيم المنشأ: دعم الأعمال المحلية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً" قريباً من أجل إطلاع سلطاتها على العناصر الضرورية اللازمة لإطلاق مثل هذه المشاريع. وسيكون من المناسب أيضاً أن تقوم الأمانة بتنظيم حلقة عمل أو حدث لتوفير المعلومات بشأن النتائج الملموسة للمشروع والصعوبات التي يمكن أن تنشأ في تنفيذ مثل هذه المشاريع.

178. وقدم ممثل شبكة العالم الثالث بعض التعليقات بشأن التقرير. أولاً، كان يمكن تعزيز المنهجية أكثر عن طريق شمل وجهات نظر أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من القيام بمقابلة 11 موظفاً من الويبو، أجريت مقابلات مع ثلاثة مستشارين فقط من الدول التي تم تنفيذ المشروع فيها. ولم تتم مقابلة ممثلين عن مكاتب الملكية الفكرية الوطنية في أوغندا وبنما وتايلاند، والمنتجين المحليين مثل المزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة. وكان يمكن أن يكون ذلك مفيداً جداً لأغراض التقييم. ثانياً، أظهر المشروع أن توسيم الملكية الفكرية في حد ذاته لا يكفي للحصول على نتائج تجارية ناجحة. وكان هذا واضحاً من التقييم. فالعديد من العوامل الأخرى مثل تحديد المنتجات، وتعبئة أصحاب المصالح، واستراتيجيات التسويق والاستدامة المالية لعبت أدواراً مهمة جداً. وبعد عامين ونصف من الأنشطة، وتوظيف الخبراء الدوليين والوطنيين، وصلت ثلاث منتجات فقط إلى السوق. وفيما يتعلق بتلك المنتجات، لم يوفر تقرير التقييم أية معلومات عن الفوائد التي تعود على المجتمعات المعنية، وكيف ساهم ذلك في التنمية. وكان يمكن استكشاف هذا المجال في التقييم. ثالثاً، اعتبر تقرير التقييم أن تسجيلات الملكية الفكرية التي قام المشروع بتسهيلها تعتبر نتيجة ناجحة. وفي هذا السياق، كان من

الجدير بالذكر أن تسجيل مثل هذه الأنواع من الملكية الفكرية والحفاظ عليها أدى إلى تكاليف كبيرة. وما لم يتمكن الكيان من تسويق العلامة التجارية، وتوليد الأرباح، لم يعتبر مجرد تسجيل علامة تجارية معينة أو مؤشر جغرافي في حد ذاته نجاحاً. وعلى هذه الخلفية ونظراً للتحديات العديدة التي تواجهها البلدان النامية، يجب أن تكون الويبو في وضع يمكنها من مساعدة البلدان على التغلب على مختلف العقبات من أجل دفعها لتوليد منافع من الملكية الفكرية. والا، لن يكون للملكية الفكرية أي استخدام في سياق الظروف التي سادت في معظم البلدان النامية. وأشار الممثل إلى التوصية 10 من جدول أعمال التنمية بشأن بناء القدرات لجعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية وتعزيز التوازن العادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. ولم تكن هناك أي إشارة في تقرير التقييم من أن أنشطة الويبو في بناء القدرات تناولت الجانب الأخير من توصية جدول أعمال التنمية هذه. وكان يمكن أن يكون ذلك مفيداً جداً. وعلاوة على ذلك، لم يجري التقييم تقييماً نوعياً لمحتويات وتوجه المؤتمر الذي عقد في جمهورية كوريا. وكان توفر قائمة للمتحدثين وجدول أعمال المؤتمر سيساعد. وسيكون من المفيد إذا أتيح ذلك على موقع الويبو الإلكتروني.

179. ورأى وفد المكسيك أن تقرير التقييم أشار إلى نتائج هامة. ودرس التنفيذ العملي للمشروع في البلدان الرائدة. وأعرب الوفد عن تقديره للاستنتاجات بشأن المخاطر والمشاكل المرتبطة بإدارة هذه المشاريع وآثارها على البلدان. وكانت كافة المشاريع بحاجة لفحص من الناحية العملية من أجل تنفيذ المشاريع المستقبلية بنجاح. والتمس الوفد توضيحاً من الأمانة بشأن اختيار البلدان للمشروع. وأنتجت المجتمعات المحلية في المكسيك مجموعة متنوعة من المنتجات. وإذا كان للمشروع أن يستمر، ستكون المكسيك محفزة للمشاركة في المشروع من أجل أن تقوم تلك المجتمعات بتنفيذه.

180. وطلب وفد غواتيمالا من المستشار التوسع بشأن توصية الويبو للنظر في دراسة أكثر تعمقاً حول تأثير المشروع.

181. ودعا الرئيس المستشار للرد على أسئلة وتعليقات الوفود.

182. وأشار المستشار (السيد أونيل) إلى سؤال من وفد السلفادور. وكانت التحديات التي يواجهها المشروع داخلية وخارجية على حد سواء. وترتبط التحديات الداخلية بالموارد التي توفرها الويبو للمشروع. وقد أدارت المشروع إحدى الموظفات الفتيات مستخدمة 50٪ من وقتها. وقد ساعدتها في ذلك مساعدة المشروع لمدة 16 شهراً مستخدمة 50٪ من وقتها. وكانت موارد الموظفين المخصصة للمشروع محدودة نوعاً ما، نظراً لطموحات المشروع الواسعة. ومثل كل مشاريع التنمية الأخرى، كان هناك أيضاً العديد من التحديات على مستوى المجتمع المحلي. وكما ذكر آنفاً، فإن تطوير عنصر الملكية الفكرية كان فقط عاملاً واحداً من حيث جلب العلامة التجارية إلى السوق. وحدد المشروع هذه العناصر، وشجع في المشاريع الفرعية التعاون والدعم اللازمين لدمجهم. وقد أحرزت ثلاثة مشاريع فرعية تقدماً جيداً أثناء مرحلة التنفيذ. ومع ذلك فإن العوامل الداخلية والخارجية صعبت الأمور أكثر بالنسبة للمجتمعات الستة الأخرى. وشملت هذه عدم وجود مدير للمشروع على مستوى البلد والمشروع الفرعي، وعدم القدرة على دعم المجتمعات المحلية في جوانب أخرى من طرح التوسيمات في السوق. وأشار المستشار إلى تعليقات ممثل شبكة العالم الثالث، وأشار أنهم تعلقوا بشكل أساسي بأوجه القصور في التقييم. ووافق على أغلب التعليقات. وكانت ردود الفعل الواردة من المجتمعات ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية محدودة. وبذلت جهود لإقامة اتصال وإقامة المقابلات عن بعد ولكن لم يكن ذلك ممكناً ضمن الإطار الزمني المعين. ولم يكن من الممكن إجراء تقييمات في الموقع من خلال الزيارات الميدانية بسبب القيود المفروضة على الميزانية. وفي هذا الصدد، وافق المستشار أن التقرير لم يتحدث عن الفوائد من وجهة نظر المجتمع. ولم يكن هناك تفاعل مباشر مع المجتمعات المعنية. وفي هذا الصدد، كانت إحدى التوصيات الواردة في التقرير إجراء دراسة أكثر تعمقاً على مستوى المجتمع المحلي بشأن أثر المشروع. وتساءل ممثل شبكة العالم الثالث عما إذا كان يمكن اعتبار عدد تسجيلات الملكية الفكرية كإنجاز. وتم تعيين ذلك كمؤشر في الوثائق من أجل التقرير. وعلى الرغم من أن لديها بعض الأهمية كمؤشر، يمكن أيضاً القول إن تسجيلات الملكية الفكرية يجب أن يتم الحفاظ عليها، وسوف يعتمد الكثير على كيفية استخدامها. وكانت هذه نقطة جيدة. ومع ذلك، تجاوز ذلك ما يمكن عمله ضمن التقييم. وأشار المستشار إلى سؤال وفد غواتيمالا بشأن الدراسة المتعمقة. ونظراً للقيود التي ذكرت فيما يخص التقييم، أوصي بأن الويبو يمكن

أن تنظر في دراسة أكثر تعمقاً لتأثير المشروع، ربما من خلال مؤسسة طرف ثالث. وستشمل الدراسة التقييم في الموقع بشأن تأثير المشروع على مستوى المجتمع المحلي. وقد يكون ذلك مفيداً جداً، وخصوصاً لأنه المشروع الرائد الأول في هذا المجال. وفضلاً عن نشر وثيقة إطارية، ستساعد الدراسة المتعمقة الدول الأعضاء الأخرى على الاستفادة من الخبرات المكتسبة في إطار المشروع.

183. وأشارت الأمانة (السيدة توسو) إلى سؤال وفد المكسيك بشأن اختيار البلدان الرائدة. وتضمنت الاعتبارات التوازن الجغرافي وطلبات الدول للمشاركة في المشروع التجريبي. وأجري أيضاً تحليل للبلدان التي استفادت بالفعل من مشاريع جدول أعمال التنمية الأخرى. وجاء الاختيار بالتشاور الوثيق مع المكاتب الإقليمية، استناداً إلى تحليل الطلبات المقدمة إلى مكاتب التعاون التقني. وذكرت الأمانة، بشأن نشر الوثيقة الإطارية، أنه يجري وضع الصيغة النهائية للنص وسيتم نشره في وقت لاحق هذا العام. وكان هناك طلب للوثيقة وسيتم إتاحتها. واستجابة لطلب المزيد من المعلومات حول المؤتمر الذي عقد في جمهورية كوريا، ذكرت الأمانة أن لديها كافة الوثائق. ويمكن تقديم المعلومات المتاحة على موقعها على الإنترنت. وبسؤال الفوائد التي تعود على المجتمعات، ذكرت الأمانة أن المجتمعات قد بدأت للتو بتنفيذ استراتيجيات أكثر شمولاً للتسويق والتوسيم. ومع ذلك، وعلى النحو الموصى به في التقرير، سيكون من المفيد جداً إجراء دراسة لتوثيق المنافع المكتسبة. وكان مكون الملكية الفكرية عنصراً واحداً فقط من بيئة معقدة للغاية تنطوي على عناصر أخرى. وكان هذا يتماشى مع إحدى نتائج التقييم. وكما هو مذكور في التقرير، كانت عناصر أخرى مثل استراتيجيات التسويق، والاستدامة المالية وتحديد المنتجات عناصر هامة أيضاً لجلب المنتج إلى الأسواق. وفي هذا الصدد، تم إنشاء صلات قوية مع منظمات دولية أخرى للتدخل في هذه العملية. وكان حشد المنظمات الأخرى نتيجة ملموسة لذلك. وكانت الأمانة تدرك الحاجة إلى النظر في مجمل المشاريع المستقبلية من هذا النوع. وستكون الويبو مسؤولة عن عنصر الملكية الفكرية وستعمل مع المنظمات فيما يتعلق بالمجالات الهامة الأخرى. وتقاسمت تلك المنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة نفس الفهم. وكان هذا نتيجة هامة للمشروع.

184. وصرح وفد السلفادور أن الأمانة قد أكدت للتو القيمة التي أضافها المشروع. وشجعت القيمة الذاتية للمشروع البلاد على مواصلة مشروعها الوطني.

185. وختم الرئيس مناقشة التقرير بسبب عدم وجود تعليقات أخرى من الوفود. ودعا اللجنة إلى النظر في تقرير تقييم مشروع تعزيز التعاون حول الملكية الفكرية والتنمية فيما بين بلدان الجنوب من بلدان نامية وبلدان أقل نمواً.

النظر في وثيقة لجنة التنمية - 13/4 /تقرير تقييم مشروع تعزيز التعاون حول الملكية الفكرية والتنمية فيما بين بلدان الجنوب من بلدان نامية وبلدان أقل نمواً

186. أشار الرئيس إلى أن لجنة التنمية وافقت خلال دورتها السابعة على مشروع تعزيز التعاون حول الملكية الفكرية والتنمية فيما بين بلدان الجنوب من بلدان نامية وبلدان أقل نمواً. وتم تنفيذ المشروع من الفترة بين يناير 2012 إلى ديسمبر 2013 لمدة 24 شهراً. وتضمنت النواتج الرئيسية تنظيم مؤتمرات أقاليميين ومؤتمرات سنويين، وإنشاء أدوات قائمة على الويب لتبادل المعلومات والربط الشبكي، إضافة إلى تعيين مسؤول اتصال للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل الأمانة. وتم تقييم المشروع من قبل مقيمين مستقلين. ودعا الرئيس المقيمين إلى تقديم تقريرهم.

187. وعرض المستشار الأول (السيد موسونغو) الجزء الأول من تقرير التقييم. وتضمنت الوثيقة أيضاً على ملخص عملي وملاحق قدمت معلومات إضافية عن المشروع والتقرير. وكان الهدف من التقييم هو تقديم تقييم شامل عما إذا حقق المشروع أهدافه المرجوة. وبالتالي، لم يقيم أنشطة محددة. وتم إجراء التقييم وفقاً لسياسة الويبو بشأن التقييم. واستند إلى أربعة معايير رئيسية، وهي الأهمية والكفاءة والفعالية والاستدامة. وتضمنت المنهجية مراجعة مكتبية لوثائق المشروع والوثائق الأخرى المنتجة ضمن المشروع، فضلاً عن المقابلات الفردية ومقابلات مجموعات الاتصال والملاحظة المباشرة. وكان للتقييم بعض القيود. فالأدوات القائمة على الويب والتي وضعت في إطار المشروع لا تزال تخضع لعملية صقل وقت التقييم لتتماشى

تماماً مع موقع الويبو الإلكتروني الجديد. ولذلك، لم تتوفر بعد الإحصاءات عن استخدامها. ولم يكن ممكناً أيضاً الحصول على تقييم بشأن استخدام تلك الوظائف. وجرى التقييم فور انتهاء المشروع. وستحتاج ترجمة المخرجات إلى نتائج محددة في سياق أهداف المشروع إلى وقت. وبالتالي، لا يمكن للمقيم تقييم نتائج المشروع ونتائج مستوى التأثير والمنافع العامة على المدى الطويل.

188. وعرض المستشار الاستنتاجات الرئيسية للتقييم. أولاً، جاء المشروع في الوقت المناسب، وكان ذا أهمية فائقة للأولويات الدولية، والدول الأعضاء، والمستفيدين المباشرين. وعلى الرغم من أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجري في الويبو، كانت هذه أول مرة تتم معالجته من خلال مشروع معين. وقد جلب التركيز المطلوب وسلط الضوء على أهمية هذه المسألة داخل المنظمة. وأبرز جميع أصحاب المصلحة داخل وخارج الويبو أهمية المؤتمرات والموضوعات التي يتم تناولها. ثانياً، أوجه القصور في منطق المشروع تنجم جزئياً عن التفاوض بشأن نواتج مُحدّدة في إطار اللجنة ثم مواءمة هذه النواتج مع شتى توصيات جدول أعمال التنمية. وتطبيق الأدوات القياسية لتخطيط المشاريع في مرحلة التصميم يترك مجالاً للتحسين، بما في ذلك تطبيق الميزنة القائمة على النتائج. وتفاوضت الدول الأعضاء بشأن مخرجات المشروع في إطار اللجنة بدلاً من تحديدها استناداً إلى ما سيلزم لتحقيق النتائج المتوقعة وبلوغ أهداف الدول الأعضاء، ويُعزى ذلك جزئياً إلى ضرورة الاتفاق على حل وسط مقبول. وحُدّدت النتائج المتوقعة بعد وضع قائمة بأنشطة مُحدّدة، وربطها بالتوصيات الحالية لجدول أعمال التنمية. ولذلك فإن العلاقة السببية بين النواتج والنتائج كانت ضعيفة. وربما تُفسّر عملية الإعداد أيضاً سبب العجز الواضح عن تحقيق أهداف نواتج المشروع في الإطار الزمني المُحدّد. ثالثاً، كانت إدارة المشروع جيدة. وجرى بانتظام رصد التنفيذ وجودة النواتج. واستُخدمت الموارد استخداماً اقتصادياً. وتم استخدام 63٪ فقط من ميزانية المشروع. وقدم المشروع بوجه عام النوع الصحيح من الدعم بالطريقة الصحيحة، وحقّق أهدافه على مستوى النواتج. وكان من السابق لأوانه تقييم نتائج المشروع. وعلى الرغم من أنه لم يكن من الممكن تقييم استخدام وتأثير الأدوات القائمة على الويب، كان لديهم الكثير من الوعود من حيث ما يمكن تحقيقه. وقد أنفق 3.9٪ فقط من الميزانية على تلك الأدوات. وعبر المشروع، شاركت الويبو بنشاط في شتى أحداث التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي نُظمت داخل إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمرات الرفيعة المستوى بشأن التعاون بين بلدان الجنوب. وجرى الحفاظ على العلاقات غير الرسمية مع المنظمات الأخرى. وأخيراً، تتطلب الاستدامة الطويلة الأمد للنتائج الأولية تعميم التعاون بين بلدان الجنوب في جميع أنشطة الويبو، ووظيفة تنسيق ودعم مخصّصة. وتتطلب استدامة الأدوات القائمة على الويب بوصفها منصة لتبادل المعلومات أن تُصقل بناءً على الآراء والتعليقات وأن يُروّج لها بين المستخدمين المحتملين.

189. وعرض المستشار الثاني (السيد كيلر) التوصيات الواردة في التقرير. وكانت التوصية 1 للدول الأعضاء والأمانة. وكانت بشأن تعميم التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه جزءاً منتظماً من أنشطة الويبو. وفي هذا الصدد، يمكن أن تُعدّ الأمانة خارطة طريق، لتنظر فيها الدول الأعضاء، لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره استراتيجية تنفيذ لإتمام النهج الحالية؛ وأن تنظر في إيجاد وظيفة تنسيق مخصّصة تُنسيق أيضاً مع المنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وفي إضفاء الطابع الرسمي على التعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكانت التوصية 2 للجنة التنمية للموافقة على تمديد المشروع لمدة سنة واحدة من أجل صقل جميع الأدوات القائمة على الويب بناءً على تعقيبات المستخدمين، والترويج لها بين المستخدمين المحتملين وجمع المعلومات لقواعد البيانات؛ تخطيط الأنشطة الحالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل الويبو، ودراسة الممارسات الجيدة داخل منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛ والاستمرار في المشاركة بنشاط في شتى مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأوصي أيضاً أن تقوم لجنة التنمية بالموافقة على استخدام أموال المشروع المتبقية والتمويل الإضافي للمحافظة على موارد الموظفين الحالية من أجل فترة التمديد. وكانت التوصية 3 إلى الدول الأعضاء، ومديري المشاريع، وشعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، وشعبة تخطيط الموارد وإدارة البرامج والأداء بشأن تخطيط المشاريع. وينبغي تعزيز مراقبة جودة المشاريع في مرحلة التصميم على نحو يضمن تطبيق الأدوات الحالية لتخطيط المشاريع تطبيقاً صحيحاً. وكانت التوصية رقم 4 إلى لجنة التنمية ومديري المشاريع وشعبة تنسيق جدول أعمال

التنمية وإلى القطاعات المعنية بتكوين الكفاءات التقنية. وكانت بشأن تنظيم المؤتمرات. وينبغي أن تُركِّز المؤتمرات على عدد محدود من الموضوعات التي يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً من أجل تلبية حاجة المشاركين ذوي الخبرة في مجالات مُحدَّدة تتعلق بالملكية الفكرية. وعند تنظيم المؤتمرات في أعقاب اجتماعات الجمعية العامة أو اجتماعات اللجنة، ينبغي الترويج بعناية بين ميزة تحقيق وفورات في التكاليف والعيب المتمثل في عدم الوصول إلى المشاركين المناسبين. وكانت التوصية رقم 5 إلى لجنة التنمية، ومديري المشاريع وشعبة تنسيق جدول أعمال التنمية. وكانت بشأن قائمة الخبراء الاستشاريين. ويمكن إدراج الخبراء الذين لم يعملوا مع الويبو من قبل ولكن لديهم الخبرة اللازمة في قائمة الخبراء الاستشاريين. ويمكن إجراء تقييم منهجي لأداء الخبراء الاستشاريين الخارجيين وإتاحة المعلومات ذات الصلة لجميع الموظفين.

190. ووجد وفد السلفادور أن تقرير التقييم إيجابي. وشجع على استمرار المشروع. وأيد الوفد توصية للأمانة العامة لإعداد خارطة طريق لتعميم التعاون بين بلدان الجنوب. وكان هذا في غاية الأهمية وينبغي أن تنظر اللجنة فيه. كما أعرب الوفد عن تأييده لتوصية إتاحة المعلومات للجمهور، كما تقوم به منظمة التجارة العالمية.

191. وتابع وفد البرازيل المشروع باهتمام كبير. واستضافت البرازيل أحد الاجتماعات الإقليمية وكانت النتائج إيجابية للغاية. ووفرت فرصة للمشاركين لتبادل الأفكار. وأعربت البرازيل عن اعتقادها الراسخ في حماية التعاون بين بلدان الجنوب، وخاصة في مجال الملكية الفكرية. ولهذا السبب، وقعت البرازيل وثيقة مع الويبو خصصت فيها مليون دولار أمريكي للأنشطة ثلاثية الأطراف من هذا النوع. وفيما يتعلق بتوصيات التقرير، أيد الوفد المقترحات بتوسيع المشروع لإنشاء وظيفة تنسيق مخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإنشاء خارطة طريق يمكن أن تشجع المبادرات وتشجع الأنشطة جنباً إلى جنب مع منظمات أخرى التي كان لها خبرة في مثل هذه الأنشطة. وعلى النحو المقترح في التقرير، فإن دراسة الممارسات الجيدة لوكالات الأمم المتحدة من حيث التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يكون وسيلة مفيدة للويبو لتحديد الأولويات في هذا المجال. ولا ينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب كبديل للأنشطة التقليدية بين الشمال والجنوب. وكان التعاون بين بلدان الجنوب مكماً بمعنى أنه زاد من كفاءة الإجراءات ككل. وسمح بتبادل الأفكار والخبرات بين البلدان ذات الحقائق الاجتماعية والاقتصادية الماثلة في بحثها عن حلول للتحديات المشتركة.

192. وصرح وفد شيلي أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب كان جزءاً من سياسات مكتب الملكية الصناعية الخاص بها ولعب دوراً هاماً في أنشطته. فعلى سبيل المثال، في السنوات الأخيرة، قدم المساعدة التقنية لمكاتب أخرى في أمريكا اللاتينية. كما أيد المكتب نقل التكنولوجيا من خلال الأدوات التي وضعها. والتفت الوفد إلى تقرير التقييم وأبرز بعض العناصر الهامة. وبشأن التوصية 1، وافق الوفد على أن تقوم الأمانة بإعداد خارطة طريق لتعميم التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره استراتيجية تنفيذ لإتمام النهج الحالية. وكان من المهم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يُدمج في عمل الويبو. وغالباً ما يقال أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يكون أكثر فعالية. ويمكن أن يكون أقل تكلفة من الناحية المالية. وكانت فكرة إنشاء وظيفة تنسيق مُخصَّصة داخل الويبو للتنسيق مع المنظمات الأخرى داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة مهمة جداً وينبغي تنفيذها. وكانت التوصية 2 بتمديد المشروع لمدة سنة واحدة من أجل صقل جميع الأدوات القائمة على الويبو وتخطيط الأنشطة الحالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل الويبو هامة أيضاً. ومن حيث المبدأ، يرغب الوفد أن يتم تنفيذ المشاريع ضمن الإطار الزمني المعين. ومع ذلك، في هذه الحالة، كان من المهم اعتماد التوصية. وكانت المعلومات المرتكزة على شبكة الإنترنت حاسمة، ولا ينبغي أن تُترك ناقصة. وكانت التوصية 5 بشأن تنظيم المؤتمرات لتلبية احتياجات المشاركين ذوي الخبرة في مجالات مُحدَّدة تتعلق بالملكية الفكرية هامة وينبغي فحصها. وينبغي الترويج بعناية بين ميزة تحقيق وفورات في التكاليف والعيب المتمثل في عدم الوصول إلى المشاركين المناسبين. وكان ذلك ضرورياً لتحقيق أهداف المؤتمرات.

193. ويرغب وفد مصر في أن يظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب على جدول أعمال اللجنة كجزء من عمل الويبو. وأقر الوفد نتائج تقرير التقييم ودعم توصياته. وفيما يتعلق بالتوصية 1، أيد الوفد إنشاء خارطة طريق لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره استراتيجية تنفيذ لإتمام النهج. وردد الوفد التعليق الذي أدلى به وفد البرازيل أن التعاون فيما بين بلدان

الجنوب يكمل التعاون بين الشمال والجنوب، ولم يكن بديلاً عنه. وكان أداة للدول لتبادل الخبرات والدروس المستفادة، وتكييفها حسب احتياجاتهم. كما أيد الوفد التوصية 2 بشأن تمديد المشروع لسنة واحدة. وسيساعد ذلك على سد الثغرات الموجودة فيما يتعلق بقواعد البيانات وغيرها من القضايا التي أثرت في التقرير فيما يتعلق بالأدوات القائمة على شبكة الإنترنت وغيرها من الأنشطة داخل الويبو. وسيساعد التمديد على ملء هذه الثغرات وتزويد اللجنة بصورة أوضح عن الكيفية التي ينبغي أن يتم بها العمل. التوصية 3 بشأن مراقبة الجودة في مرحلة تصميم المشاريع يجب أن تساعد على تعزيز كفاءة وفعالية المشاريع بصفة عامة. التوصية رقم 4 أشارت إلى المؤتمرات والحاجة إلى التركيز على عدد محدود من المواضيع. ويمكن ربط هذا بمسألة مراقبة الجودة بما أنه كانت هناك حاجة إلى مناقشات مركزة لتحقيق نتائج ملموسة. وأيد الوفد مناقشات مركزة أكثر. ولوحظ أن محتوى المؤتمرات لم يتم تقييمه في التقييم. وكانت التوصية 5 بشأن قائمة الخبراء الاستشاريين. وصرح الوفد أن الوقت قد حان لكي توسع الويبو قائمة الخبراء الاستشاريين. ويجب أن يتم توسيع النطاق من حيث جلب خبراء لتوفير الخبرات والمساعدة في مجال عمل الويبو وأنشطتها فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية وغيرها من المجالات. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن مصر قد توسع خبرتها إلى دول أخرى مثل تلك الموجودة في المنطقة العربية التي قد تتطلب مثل هذه الخبرة، لم يكن خبراءها على القائمة. وبالتالي، كان لا بد من القيام بشيء في هذا الصدد. واستضافت مصر اجتماعاً حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مايو 2013 وبقيت ملتزمة بالقضية.

194. وأشار وفد الهند أن وفد البرازيل ووفد مصر تحدثا بالفعل بالتفصيل عن أهمية النتائج الواردة في تقرير التقييم. وأيد الوفد معظم التوصيات الواردة في التقرير، بما في ذلك إعداد خارطة الطريق. وسيتم تقاسم ذلك مع الدول الأعضاء لكي يشاركوا الأمانة في وضع خارطة الطريق. كما أيد الوفد التوصية بتمديد المشروع لسنة واحدة لملء الثغرات التي تم تحديدها من قبل الخبراء. كما وافق على توصية الويبو، بصفتها عضواً في أسرة الأمم المتحدة، لتشارك بشكل أكثر نشاطاً في الأنشطة المشتركة فيما بين بلدان الجنوب. وفي المناقشات بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، أعلن أن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر حيوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي ستوضع صيغتها النهائية ويتم اعتمادها. وسيكون دور الويبو عندئذ مهماً جداً. ورحب الوفد بالتقرير ودعم نتائجه. وأشار الوفد إلى الشواغل التي أعربت عنها بعض الوفود بشأن قائمة الخبراء الاستشاريين. وكانت القائمة بحاجة إلى توسيع. ولا ينبغي أن تقتصر على الاستشاريين المنتظمين. وينبغي أن تشمل أيضاً الأفراد الآخرين ممن لديهم وجهة نظر مختلفة أو أوسع بشأن التنمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

195. وقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية تعليقات على عدد من التوصيات المحددة. وأشار إلى أن التوصية 1 في تقرير التقييم تبين أن الأمانة أعدت خارطة طريق لتعميم التعاون بين بلدان الجنوب كاستراتيجية تنفيذ لاستكمال النهج القائمة. ووافق الوفد على أن هذا يمكن أن يكون ممارسة مفيدة، وكما ذكرت من قبل وفود البرازيل ومصر وشيلي، فإن التركيز هو على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعميمهم كاستراتيجية تنفيذ استكمالاً للنهج القائمة، وهي التعاون بين الشمال والجنوب حيث تم استخدامها. ومن المهم أن نتذكر أنه سيكون هناك جوانب أنشطة الويبو حيث لا يحدث أي تحديد للشمال أو الجنوب. ومع ذلك، في الأماكن التي شهدت التعاون بين الشمال والجنوب والمساعدة التقنية، ينبغي إدراج التعاون بين بلدان الجنوب. وشدد الوفد أيضاً على أن التعاون جنوب جنوب، كما هو موضح في منظومة الأمم المتحدة، يشمل أيضاً التعاون الثلاثي الذي يعرف بأنه التعاون الذي تعمل فيه البلدان المانحة التقليدية والمنظمات المتعددة الأطراف على تسهيل المبادرات فيما بين بلدان الجنوب من خلال توفير التمويل والتدريب والإدارة والنظم التكنولوجية وأشكال أخرى من الدعم. واقترح الوفد أن جهود الويبو في المستقبل في مجال التعاون جنوب جنوب يمكن أن تشمل أيضاً النظر في التعاون الثلاثي. ونوقشت مسألة نقطة الاتصال داخل الأمانة بصورة مطولة من قبل اللجنة في مايو 2011. ولا يعتقد الوفد أنه ينبغي إنشاء منصب إضافي لملء دور نقطة الاتصال، فإنه يؤكد مواصلة الأمانة على أداء على هذا الدور. ورأى الوفد قيمة وجود بعض التركيز على هذا داخل الأمانة. وبالمثل، فإن إضفاء الطابع الرسمي على التعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNOSSC)، كما هو مقترح في التوصية 1 (ب)، هو أمر يمكن اتباعه على غرار الطريقة التي تعمل بها الويبو لزيادة المشاركة مع الهيئات الأخرى للأمم المتحدة على نطاق المنظومة. وأشار الوفد إلى التوصية 2 بشأن تمديد المشروع. وفي حين

أن الوفد لا يدعم تمويلًا إضافيًا لتمديد المشروع، فإن من الواضح أن العمل الهام إضافي ويمكن أن يتم في حدود الموارد المتاحة في الميزانية، على وجه الخصوص، مع التركيز على تعزيز الأدوات القائمة على شبكة الإنترنت وتنقيحها واستكمالها. وأشار إلى أن الأدوات القائمة على شبكة الإنترنت للمشروع ذات قيمة محتملة كبيرة وأنها تتيح مناهج ذات كفاءة عالية لتعزيز تبادل المعلومات والوصول إلى المعرفة. وعلاوة على ذلك، حتى الآن، لم تكلف سوى 3.9٪ من ميزانية المشروع. يبدو أن القضية الرئيسية هي أنها لم تشغل لفترة طويلة بما فيه الكفاية ليتم تعميمها بشكل كافٍ وتلقي الردود التي من شأنها المساعدة على صقل الأدوات. سيكون المزيد من العمل في هذا المجال ذا قيمة كبيرة. وباستخدام 37٪ المتبقية من ميزانية المشروع الأصلي، يجب أن تكون الأمانة قادرة على القيام بعمل كبير في هذا المجال. وأشار الوفد إلى التوصية رقم 4 بشأن المؤتمرات. وفيما يتعلق بتنظيم المؤتمرات، أدلى الخبير الاستشاري في تعليق مفيد على ضرورة موازنة فورات في التكاليف بنوعية المشاركين الذين يتم التوصل إليهم. ووافق الوفد أن هناك قيمة كبيرة في الوصول إلى أصحاب المصلحة الإقليميين وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية وأصحاب الأعمال الصغيرة وأصحاب حقوق الملكية الفكرية وصناع القرار الحكوميين وهلم جرا، وكثير منهم لا يمكن الوصول إليهم إلا عندما تنظم المؤتمرات خارج جنيف. ثم يستطيعون بعد ذلك أن يعملوا مع مناقشة قضايا الملكية الفكرية التي تؤثر فيهم فعلا. ومن ناحية أخرى، فإن القصد من الاجتماعات في جنيف هو استكمال الاجتماعات الإقليمية وتوفير قدر معين من المعلومات لأولئك الذين هم في جنيف. ولوحظ أنهم النسبة لهذا المشروع فيما بين بلدان الجنوب، فإن مديري المشاريع نقلوا المؤتمر الثاني المنظم في جنيف لكي يكون متاخما لاجتماع اللجنة حيث يصبح من الأنسب إبلاغ الخبراء في هذا الشأن. وأخيرا، أشار الوفد إلى قائمة الاستشاريين. وتجري مناقشة هذه المسألة بتعمق في سياق النقاش حول استعراض المساعدة التقنية. ورأى الوفد أن تلك المناقشة هي السياق الأنسب لمبحث المسألة، حيث يجري النظر في المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو بأكملها. ومع ذلك، فإنه أحاط علما بالشواغل التي أثرت التي تخص مشروع جنوب جنوب تحدا.

196. ووافق وفد بيرو على أن خارطة الطريق مهمة. وهناك أيضا حاجة إلى وضع الأهداف والغايات لكل اجتماع ومتابعة العناصر المذكورة في تلك الاجتماعات. وشاركت بيرو في الاجتماعين المنعقدتين. وتطرق لبعض التجارب واستفاد من تجارب الدول الأخرى. وأيد الوفد اقتراح إنشاء وظيفة مخصصة للتنسيق داخل الأمانة. وقال إن التعاون جنوب جنوب ضروري للغاية وإن الجمعية العامة للأمم المتحدة ذكرت هذا كتوصية ذات أولوية لجميع هيئات الأمم المتحدة. لهذه الأسباب، أيد الوفد الاقتراح والتوصيات الواردة في تقرير التقييم.

197. وأشار وفد المكسيك إلى استنتاج أنه من السابق لأوانه تقييم نتائج المشروع. وفي هذا الصدد، يود الوفد أن يشرح المقيمون لأي مدة ينبغي تنفيذ المشروع من أجل التمكن من تقييم نتائجه.

198. وقال وفد كينيا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مهم جدا، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وهناك الكثير من التعلم الذي يمكن تحقيقه داخل وفيما بين البلدان النامية. وأشار إلى نتائج هذا المشروع، فقال إن الدول الأعضاء وافقت على النتائج قبل استكمال نموذج إدارة المشروع وإدماج في توصيات جدول أعمال التنمية. وهذا الاستنتاج ذو صلة. وهناك حاجة للجنة للنظر في ما إذا كان هذا النهج من شأنه أن يساعد حقا على تحقيق الهدف النهائي لتحقيق التوازن في نظام الملكية الفكرية من أجل أن تسخير لخدمة أصحاب الحقوق والمصلحة العامة. وهذا ينطبق على تعميم التعاون بين بلدان الجنوب وغير ذلك من الأنشطة. وينبغي للدول الأعضاء أن تضع ذلك في اعتبارها. وقال إن المجموعة تدعم توصية تعميم التعاون بين بلدان الجنوب في إطار عمل الويبو. ويمكن أن تقطع شوطا طويلا من حيث الجهود المبذولة لتحقيق بعض الأهداف من توصيات جدول أعمال التنمية. وتدعم المجموعة أيضا إنشاء وظيفة التنسيق داخل الويبو وتوسيع قائمة الخبراء الاستشاريين لتشمل المزيد من الأفراد مع الخبرات المتنوعة للعمل في هذا المجال.

199. وأعرب وفد الكاميرون عن تقديره للمشروع. وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز وتطوير أنظمة الملكية الفكرية يساعد الباحثين في بلدان الجنوب على الحصول على حماية الملكية الفكرية لأبحاثهم. ولم يكن من السهل دائما أن توضع إجراءات لحماية الملكية الفكرية. وبعض البلدان في جنوب لها اقتصادات أكثر تقدما بالمقارنة مع غيرها. ومن شأن

تعزيز هذا التعاون تمكين أقل البلدان نموا من الحصول على المساعدة من البلدان الأكثر تقدما في الجنوب. وأشار الوفد إلى الاستنتاج الثالث في تقرير التقييم حيث ذكر أن المؤتمرات كانت النهج الأولي الصحيح لتوفير الرؤية وتعزيز الوعي حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشار إلى أن جوانب معينة غالبا ما تهمل في المناقشة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكر على سبيل المثال، أن هناك باحثين مستقلين في بلدان مثل الكاميرون، والمؤتمرات أو المعلومات على شبكة الإنترنت لا تكون كافية للوصول إليهم ومساعدتهم على فهم أنه من الممكن الحصول على حماية الملكية الفكرية لنتائج أبحاثهم. وربما ينبغي النظر في جوانب أكثر عملية. وعلى سبيل المثال، الجميع له جهاز راديو في أفريقيا. ومن الممكن أيضا تبادل المراسلات الخطية بين المؤسسات. وفهم الوفد أن المؤتمرات لا يحضرها الجميع دائما. وربما كان الإنترنت وسيلة أفضل لتقريب الناس. ومع ذلك، ليس بالضرورة حلا سحريا للجميع. والمقيمون لهذا المشروع بحاجة إلى أن يراعوا واقع كيفية توصيل المعلومات. وربما كانت هناك حاجة إلى التفكير في وسيلة لكثير من بلدان مختلفة من الجنوب لتصبح أكثر دراية بمثل هذه المشاريع.

200. وذكر وفد سري لانكا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مهم جدا. وكان الأساس الذي بموجبه تم إنشاء G-15. وينبغي أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة لتطوير شركات هامة واستراتيجية لتعزيز النمو المستدام والمساهمة في تنمية البلدان. ورحب الوفد بتوصيات التقرير، وخاصة التوصية 1 على إعداد خارطة طريق وإنشاء وظيفة تنسيق مخصصة لتعميم التعاون جنوب جنوب. وردد الوفد التصريحات التي أدلى بها وفدا مصر والهند لدعم تمديد المشروع لسنة واحدة. وأخيرا، أكد الوفد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يلعب دورا هاما في تحقيق الأهداف المحددة في التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية. وأعرب عن أمله في يستخدم التعاون فيما بين بلدان الجنوب كأداة لتطوير أنظمة الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا نظرا للظروف والتحديات الخاصة التي تواجهها.

201. وأبرز ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) عددا من العناصر التي يمكن أن تعزز التقييم. وذكر على سبيل المثال، أن تقرير التقييم لا يعالج مساهمة المشروع في توصيات جدول أعمال التنمية التي تخصه، وهي التوصيات 1 و10 و11 و13 و19 و25 و32. وقال إنها هي أساس المشروع. وكان من المفيد تقييم كيفية تنفيذها. وكما ذكر من قبل وفد مصر، فإن تقرير التقييم لا يتضمن تقييما نوعيا للمحتوى الذي نوقش في المؤتمرات. وكان يمكن أن يكون ذلك مناسبا من حيث محاولة معرفة كيف حقق المشروع أهدافه وساهم في توصيات جدول أعمال التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقرير لم يتضمن تقييم نوعي المعلومات حول مشاركة الويبو في مجال التعاون جنوب جنوب. كما لم يشمل، من وجهة نظر التنمية، تقييما نوعيا لمشاركة الويبو في تنظيم أحداث مختلفة في إطار الأمم المتحدة. كان يمكن أن يكون ذلك مفيدا. وذكر المقيمون أنهم لم يجروا تقييما لأنشطة محددة. بيد أن المزيد من التحليل النوعي كان سيفيد في هذا الصدد. وكما ذكر عدد من الوفود، تضمنت مخرجات المشروع تعيين نقطة اتصال في الأمانة. وتم تعيين نقطة اتصال ولكن فقط بصفة مؤقتة. ولاحظ أن تقرير التقييم لا يقدم أي تفسير لماذا لم يكن على أساس دائم. كان يمكن أن يكون هذا أيضا مفيدا للغاية. وأشار تقرير التقييم إلى أن العناصر المتوقعة في المشروع لم تنفذ كلها تنفيذا كاملا. وبالتالي، لم يكن قادرا على تقييم العناصر الرئيسية للمشروع مثل الأدوات القائمة على الإنترنت. وفي هذا السياق، أوصى الممثل أن بتنقيح تقرير التقييم ليشمل تقييما للأدوات على شبكة الإنترنت بمجرد الانتهاء من تلك العناصر وتلقي ردود الفعل. وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير التقييم، من السبل الجيدة إلى الأمام توسيع المشروع، كما ذكر عدد من الوفود. وهذا من شأنه إعطاء الويبو الوقت الكافي لتنفيذ الأدوات على شبكة الإنترنت وتنقيحها، والحصول على ردود والقيام بمزيد من العمل على IP-TAD وقائمة الاستشاريين والصفحة الإلكترونية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والبوابة التفاعلية على الإنترنت. وخلال هذا الوقت، يمكن أيضا أن تنشأ بشكل دائم نقطة اتصال تعنى بالتعاون بين بلدان الجنوب.

202. ودعا الرئيس الاستشاريين للرد على الأسئلة المطروحة والتعليقات المقدمة من الحضور.

203. وأشار المستشار (السيد موسونغو) أن معظم التعليقات والاقتراحات كانت حول كيفية المضي قدما. وقال إن الدول الأعضاء هذ التي تناقش أي توصيات ينبغي متابعتها. وأشار إلى سؤال من وفد المكسيك على تقييم نتائج المشروع، فقال إنه

عندما أجري التقييم، كان المقيّمون غير قادرين على تقييم أثر المشروع على المدى الطويل. وذكر على سبيل المثال، مدى استخدام المعلومات المكتسبة من المشاركين في المؤتمر، أو مدى استخدام الأدوات القائمة على شبكة الإنترنت وكيف عادت بالفائدة على الناس. وفي مرحلة لاحقة، على سبيل المثال، من المتوقع في التقييم الخاص بجدول أعمال التنمية ككل، قد يكون من الممكن آنذاك تقييم وقعه على المدى الطويل. ولم يكن الجدول الزمني للمشروع مسألة مطروحة. ولم يمكن تقييم النتائج أو الآثار على أرض الواقع مباشرة بعد المشروع. وكان التقييم مجرد لقطة في وقت محدد. وفي مرحلة لاحقة، قد يكون من الممكن فهم القضايا على نحو أعمق من ذلك بكثير. وأشار المستشار إلى التعليقات التي أدلى بها ممثل شبكة العالم الثالث. وقال انه لا يفهم ما يعني الممثل عندما يستخدم مصطلح "التقييم النوعي". وتضمنت المنهجية المستخدمة في التقييم تقيماً كميًا وتقيماً نوعياً. ولفهم أهمية هذا المؤتمر، فإن التقييم النوعي يعني النظر إلى ما قدم، ولكن الأهم من ذلك، ينبغي التحدث مع المشاركين في المؤتمر لفهم مدى تقديرهم للمؤتمر وللمواد وللفرصة التي أتاحت لهم. وكما هو مبين في التقرير، تطرق المقيّمون إلى مجموعة واسعة من الأشخاص في جنيف وفي العواصم ممن شاركوا في الأنشطة المختلفة لفهم وجهات نظرهم على ما انبثق عن المؤتمر وعمّا إذا كان يجري استخدام هذه المعلومات. وكان هذا التقييم النوعي بدلا من إحصاء عدد المؤتمرات التي انعقدت. فذلك هو التقييم الكمي. وفيما يخص نقطة الاتصال، ذكر المستشار أن المشروع محدود الزمن، ويمكن تعيين نقطة اتصال فقط في سياق المشروع. ولذلك أوصي الأمانة بالنظر في كيفية السير قدما بالتعاون جنوب جنوب. ومجرد تعيين نقطة اتصال قد لا يحقق الأهداف في هذا الصدد.

204. ولاحظ المستشار (السيد كيلر) أن العديد من الوفود قد ذكر بحق أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا ينبغي أن يحل محل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي التقليدي. وقال إنه يعتقد أن مستقبل التعاون الإيمائي هو مزيج من هذا التعاون تبعا لمتطلبات محددة ونوع المشروع. وأشار إلى الفقرة 36 من التقرير. وذكر بعض الدراسات الفردية في هذا الصدد، بما في ذلك الدراسة الفردية المذكورة في التقرير.

205. وأغلق الرئيس باب النقاش بشأن التقرير نظرا لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. ودعا اللجنة إلى النظر في تقرير التقييم الذاتي بشأن مشروع البراءات والملك العام.

النظر في الوثيقة CDIP/13/7 - مشروع البراءات والملك العام: تقرير التقييم الذاتي

206. أشار الرئيس إلى أن اللجنة قد وافقت المشروع خلال دورتها السابعة. وكانت مدة المشروع 15 شهرا. وبدأ التنفيذ في يناير 2012. ويتألف المشروع من دراسة المستوى الجزئي حول البراءات والملك العام وتم تقديمه في الدورة الثانية عشرة للجنة. وقام مدير المشروع بإعداد تقرير التقييم الذاتي للمشروع. ودعا الأمانة إلى تقديم التقرير.

207. وقدمت الأمانة (السيدة مياموتو) التقرير. ووصفت مشروع البراءات والملك العام في الوثيقة CDIP/7/5 Rev. ووفقا لوثيقة المشروع، تم إعداد تقرير التقييم الذاتي النهائي، ووصف مخرجات المشروع الرئيسية وعرض التقييم النهائي للإنجازات المشروع. ويتألف المشروع من دراسة المستوى الجزئي حول البراءات والملك العام. وكان الهدف من المشروع هو تعزيز فهم تأثير ممارسات شركات معينة في مجال البراءات في الملك العام والدور المهم لملك عام غزير ومفتوح. وأعدّ الدراسة مجموعة من الخبراء الخارجيين بقيادة البروفيسور جيمس كوني من كلية كيلوغ للإدارة. وقدمت خلال الدورة الأخيرة للجنة في نوفمبر 2013. وفقا لوثيقة المشروع، ألحقت تعليقات من الأعضاء والمراقبين للجنة للدراسة باللغة الأصلية. وأعدّ مواصفات الدراسة وفقا لوثيقة المشروع. وشملت الدراسة محتويات المطلوبة في المواصفات. وتأخر الانتهاء من الدراسة بخمسة أشهر بسبب فترة الإعداد الأطول التي استغرقها المؤلفون المطلوبة. وكان من المفترض أن ينقذ المشروع في 15 شهرا، ولكنه أتم في 23 شهرا. وهكذا، تبين أن حتى المشاريع المباشرة مثل هذا تتطلب وقتا كافيا من أجل ضمان مخرجات ذات جودة عالية. وقد أجرى المشروع في حدود الميزانية. ونظم حدث جانبي خلال الدورة الأخيرة للجنة لدعم أهداف المشروع. ونظرا لضيق الوقت المتاح أثناء الجلسة العامة للجنة، قدم الحدث الجانبي فرصة للمؤلفين لعرض نتائج الدراسة إلى الدول الأعضاء بشكل أفضل.

وسهل أيضا مناقشات أخرى حول الدراسة. وهناك عبرة في هذا الصدد. وكان من المهم توفير فرصة إضافية لتعزيز ومناقشة محتويات الدراسة من خلال حدث جانبي أو أي محفل آخر. وأشارت ردود فعل الدول الأعضاء إلى أن الدراسة أسهمت عموما بشكل إيجابي في تحقيق هدف المشروع. وهذا لا يعني أن الدول الأعضاء اتفقت مع بعضها على كل نتائج الدراسة. على العكس من ذلك، أعرب عن آراء مختلفة خلال المناقشات التي دارت في جلسة اللجنة السابقة. وساهمت تلك الآراء ووجهات النظر في تعزيز فهم القضايا المشمولة في الدراسة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن كمية من ردود الفعل وردت في الدراسة قد لا تكون كافية لإعداد أي تقييم إحصائي مفيد. وبالتالي، يمكن أن يكون هناك المزيد من ردود الفعل من الدول الأعضاء.

208. ورحب وفد السلفادور بالوثيقة. وقال إن المشروع ممدد إلى 23 شهرا حتى يمكن للدول الأعضاء أن تواصل المساهمة بشكل إيجابي في المشروع. واعتبر الوثيقة أداة مفيدة لمكتب السلفادور للملكية الصناعية وللمفاوضين حول هذا الموضوع. كما هو متوقع، قدمت الدراسة ثروة من المعلومات حول هذا الموضوع.

209. وذكر وفد باكستان أنه يبدو أن العلاقة بين البراءات والابتكار وملك عام متاح للعموم معقدة جدا. وتفترق البلدان النامية إلى الخبرة التقنية. ومن هنا، لم تتمكن من الاستخدام الفعال للاختراعات التي هي في الملك العام في ولايتها القضائية. وقد شدد بقوة على أهمية وجود الملك العام المتاح والنقل السريع للتكنولوجيا المحمية ببراءة إلى الملك العام. ولتحقيق هذا الهدف، فقد حددت بعض المجالات التي تتطلب العمل. أولا، ينبغي لفاحصي البراءات تشديد التدقيق في طلبات البراءات التي تبدو واسعة. وقال إن المطالب الأوسع تشكل المزيد من المخاطر من حيث انتهاك البراءات والتناقض. ولذلك، ينبغي لمكاتب البراءات أن تبني استراتيجية لعدم السماح بالمطال الواسعة النطاق. وثانيا، تقدم بعض الجهات اعتراضات لأسباب تافهة لتأخير معالجة طلبات البراءات. وفي هذا الصدد، ينبغي لمكاتب البراءات إدخال أسس صارمة لتقديم الاعتراضات ضد طلبات البراءات المقبولة. وثالثا، القضاء في البلدان النامية مثل باكستان ليس على دراية جيدة بالملكية الفكرية أو نظام البراءات. وتستغرق دعوى التعدي على البراءات سنوات لتسويتها. وعلى هذا النحو، يجب أن يكون إلغاء أو إبطال البراءات الممنوحة قائما على أسباب متينة وأدلة ثابتة. وتعترم باكستان إنشاء محاكم للملكية الفكرية في المستقبل القريب. وأعرب الوفد عن أمله في أن يسهل ذلك التسوية السريعة لحالات انتهاك البراءات.

210. وأكد وفد شيلي أن الملك العام أداة للحفاظ على التوازن في نظام الملكية الفكرية. وهو بالتالي مهم جدا. وهذه الدراسات مهمة لجميع الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى التوصية 20 من جدول أعمال التنمية الرامية إلى تعزيز أنشطة وضع القواعد والمعايير المرتبطة بالملكية الفكرية ودعمها ملك عام متين في الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن المشروع لم ينظر في العديد من جوانب الملك العام، لم يكن بالضرورة من الأنشطة التي تروج لوضع المعايير على النحو المذكور في التوصية 20. وينبغي أن يستمر العمل في هذا المجال، لأن المشروع لم يشمل بالضرورة نطاق التوصية 16 أو التوصية 20 اللتين تدعوان الأمانة والدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات محددة بشأن تعزيز أنشطة وضع المعايير.

211. وأشار ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) إلى خلاصة الأمانة بأن كمية من ردود الفعل الواردة من الدول الأعضاء على الدراسة عند تقديمها إلى اللجنة قد لا تكون كافية لإجراء أي تقييم إحصائي مفيد. وفي هذا السياق، قال إن وسيلة جيدة إلى الأمام إتاحة وقت إضافي للدول الأعضاء والمراقبين وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تقديم ملاحظات مكتوبة على الدراسة. وهذا من شأنه تمكين التقييم المناسب للمشروع، بما في ذلك إجراء تقييم مستقل.

212. وذكر وفد الهند أنه من غير الواضح كيف تساهم كيانات البراءات والكيانات غير الممارسة في الملك العام طالما أن المعلومات المضمنة في وثائق البراءات السلمية لا يمكن الاستفادة منها بالجمان. وقال إن الدراسة تفترض أن البلدان النامية يمكن أن تستخدم بنجاح الاختراع في أسواقها لاكتساب ميزة تنافسية في تطوير تحسينات والتصدير إلى البلدان المتقدمة.

وهذا الافتراض تبسيطي نسبيا. وعلاوة على ذلك، فإن أغلب البراءات المتخلى عنها ليس فيها الكثير من الإمكانيات التجارية. وبالتالي، تساءل الوفد إلى أي مدى تساهم حقا في إثراء الملك العام.

213. وأشار وفد الكاميرون إلى أن التوصية 20 من جدول أعمال التنمية، وقال إن البراءات تؤدي دورا هاما في تنمية البلدان. والملك العام مصدر هام من مصادر المعلومات التقنية. وبالتالي، ينبغي أن يكون هناك بعض التركيز الإضافي على خلق القدرات التقنية في البلدان النامية. والبلدان الأفريقية مثل الكاميرون تحتاج إلى قدرات تقنية لاستخدام المعلومات في الملك العام.

214. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على تعليقات الحضور.

215. وأشارت الأمانة (السيدة مياموتو) إلى الاستفادة من الملك العام من قبل البلدان النامية، ولا سيما تلك التي تتطلب أكثر قدرة تقنية لاستخدامها. وقد نوقش هذا الأمر في الدورة السابقة للجنة مع مؤلف الدراسة. واعترفت بالتحديات التي تواجهها البلدان المفتقرة إلى الموارد للاستفادة من المعلومات في الملك العام. وأبرزت الدراسة أهمية المعلومات المنشورة في الملك العام من خلال نظام البراءات عندما تكون البراءة صالحة وعند انتهائها. وبرز ذلك أيضا أيضا في الدراسة الأخرى المتعلقة بالبراءات والملك العام التي أعدت في سياق المشروع على الملكية الفكرية والملك العام. ونشر المعلومات من خلال نظام البراءات، والإفصاح عن المعلومات، وكيف يمكن للجمهور الوصول إلى هذه المعلومات كلها قضايا ذات الصلة بالملك العام. وقد نوقشت أيضا في سائر هيئات الويبو.

البند 7 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (مستأنف)

النظر في الوثائق التالية:

دراسة قطرية متعلقة بالابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي: طب الأعشاب الطبية في غانا

دراسة قطرية متعلقة بالابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي: قطاع تشغيل المعادن غير الرسمي في كينيا

دراسة قطرية متعلقة بالابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي: الشركات غير الرسمية المصنعة لمنتجات العناية الشخصية والمنزلية في جنوب أفريقيا

216. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الدراسات القطرية الثلاث على الابتكار، والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي.

217. وبدأت الأمانة (السيد فنسنت ونش) بتقديم المشروع بشأن الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي الذي يتعلق بتنفيذ التوصية 34 من جدول أعمال التنمية. وقالت إن الابتكار مهم بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية. وأقر المشروع من البداية بانتشار لاقتصاد غير رسمي كعنصر هيكلي في أنظمة الابتكار في البلدان النامية. وأقر أيضا بمساهمات هامة من الاقتصاد غير الرسمي في العمالة والنمو في البلدان النامية. وأخيرا اعترف المشروع، إلى حد ما، بالإبداع والبراءة التي تجري في الاقتصاد الرسمي. ومع ذلك، فإن القليل معروف حول كيفية حدوث الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي وتحويل الأصول غير الملموسة إلى أصول نقدية. واسترشد المشروع بثلاثة أسئلة أساسية، هي كيفية حدوث الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي؛ كيفية تحويل الفوائد إلى أصول نقدية؛ وكيف يتم امتلاك الأصول غير المادية. وطلبت الدول الأعضاء أيضا بتوصيات السياسات لتشجيع الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي. وحدد للمشروع اثنان من النواتج الرئيسية، أي دراسة مفاهيمية واحدة وثلاث دراسات حالة قطرية. وقدمت الدراسة النظرية في الدورة الحادية عشرة للجنة. وستعرض دراسات الحالة (حول ثلاث بلدان) في هذه الدورة. وشملت الأدوية العشبية التقليدية في غانا، قطاع المعادن غير الرسمي في كينيا، والشركات غير رسمية المصنعة للمنتجات المنزلية ومنتجات العناية الشخصية في جنوب أفريقيا. ومن المعترزم تنظيم حدث جانبي

حول الدراسات في فترة ما بعد الظهر. ونظر المشروع في جانب من جوانب الابتكار الذي لم يسبق استكشافها على نطاق واسع. وكانت هذه أول دراسة قطرية شاملة عن القطاع غير المنظم. وعمل على هذا المشروع خبراء في المجالات الثلاثة المختلفة، وهي الابتكار، والاقتصاد غير الرسمي والملكية الفكرية. كما يدعم المشروع الجهود الرامية إلى قياس الابتكار. على الرغم من أن العديد من المنظمات عملت على قياس الابتكار، هناك القليل في هذا الجانب بالذات. ومن المأمول أن يمكن المشروع من التأثير على جدول أعمال تلك المنظمات فيما يتعلق بهذا المجال. وتوهت الأمانة بما ورد في التمهيد لآخر توقعات الابتكار الأفريقية، إذ اعترفت المؤلفون بأن الطبقات المقبلة ينبغي أن تنظر في الاقتصاد غير الرسمي. وتأمل الأمانة في أن إطار السياسة العامة المطور كسأهمة في صنع سياسة الابتكار في البلدان النامية سيكون مفيداً.

218. وقدّم المستشار (السيد إيسيجي) الدراسة القطرية حول الأدوية العشبية التقليدية في غانا. وقال انه يعتقد أن هذه الدراسة تسهم في فهم الصلات بين الملكية الفكرية والابتكار في القطاع غير المنظم. وقطاع الأدوية العشبية التقليدية هام في نظام تقديم الرعاية الصحية في غانا. وسعت الدراسة إلى التعرف على الجهات الفاعلة الحاسمة وفهم الحوافر والمثبطات أمام الابتكار في هذا القطاع. كما تطرقت إلى ما إذا كان نظام الملكية الفكرية في غانا يسهل الابتكار في هذا القطاع وكيف يمكن تعزيزه. واجتاز قطاع الأدوية العشبية التقليدية القطاعات الرسمية وغير الرسمية. وهناك الكثير من الابتكار فيما يتعلق بالمنتجات، وكذلك عمليات التصنيع. ودفعت اللوائح والسياسات ممارسي الطب التقليدي على الابتكار وتحقيق قيمة أعلى في الأسواق. وتطرق المستشار لنتائج الدراسة وقدم بعض النقاط البارزة. وهذه سيتم مناقشتها بالتفصيل خلال الحدث الجانبي في فترة ما بعد الظهر. ويجتمع ممارسو الطب التقليدي في جمعيات وهم على اتصال مع وزارة الصحة، والهيئات التنظيمية والمؤسسات البحثية. وأخذت الابتكارات مكانتها من خلال هذه الاتصالات. وحوافز الابتكار هي تلك السياسات التي وضعتها مؤسسات السياسة العامة، وتحديدًا وزارة التجارة. واللوائح تمكن ممارسي الطب التقليدي من استنباط المنتجات التي تلبي متطلبات ومعايير محددة. ولا تمارس الملكية الفكرية بطريقة رسمية، على سبيل المثال، من خلال البراءات والعلامات التجارية. بل وتمارس بطريقة تناسب البيئة ولها علاقة بالسرية. والسرية تمكن الطبيب التقليدي من ضمان أنه يمتلك المعرفة التي كانت أساسية لمنتجاته. ومع ذلك، تدل الابتكارات التي لوحظت على إلى إمكانيات الملكية الفكرية في توسيع نطاق الأنشطة. ويمكن اعتبار هذا الجانب أبعد من ذلك. واقتصرت الدراسة على قطاع الطب التقليدي. ويمكن استخلاص دروس أخرى من قطاعات أخرى. ولم يكن من الممكن إعداد دراسة أكثر تفصيلاً على قطاع الأدوية العشبية التقليدية نظراً لضيق الوقت.

219. وقدّمت المستشارة (السيدة كيرم-مبولا) دراسة حالة عن المصنعين غير رسميين للمنتجات المنزلية ومنتجات العناية الشخصية في جنوب أفريقيا. وفي هذا السياق، حددت الدراسة المنتجات المبتكرة والخدمات والعمليات التي أنتجت في الاقتصاد غير الرسمي. واعتمدت الدراسة أسلوباً منهجياً لدراسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية المطوّرة حول المنتجات المنزلية ومنتجات العناية الشخصية، واستكشاف هذه الأنشطة كجزء من النظام الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي الأوسع الذي يعمل فيه المصنعون غير الرسميون. وعن طريق تعيين نظام الابتكار المحيط بهم، حددت الدراسة الجهات الفاعلة الرئيسية التي تتألف منها سلسلة الإنتاج لمنتجات المنزل والعناية الشخصية (بما في ذلك الموردين الرسميين وغير الرسميين، والمصنعين والموزعين أو تجار التجزئة غير الرسميين)، وكذلك مجموعة من المنظمات التعليمية والتدريبية، منظمات التمويل والحكومة والهيئات التنظيمية والمنظمات المعرفة ونقل التكنولوجيا والهيئات التمثيلية لقطاع الأعمال. وضمن نظام الابتكار، حاولت الدراسة فهم آليات اعتماد المعرفة وكيفية استخدامها، ودور الملكية الفكرية، والتداعيات السياسية المحتملة. وتندرج منتجات المنزل والعناية الشخصية ضمن قطاع المواد الكيماوية عموماً. وهي تشمل منتجات مثل مستحضرات التجميل والعلطور والمرطبات، العناية بالشعر، المنظفات الصناعية ومنتجات التنظيف. وبالتالي، فإن القطاع متنوع جداً. وأجريت مقابلات منظمة لعينة من الشركات المصنعة غير رسمية تشارك مباشرة في تصنيع منتجات المنزل والعناية الشخصية في مقاطعتين في جنوب أفريقيا. واستخدمت أدوات المسح لهذه الشركات المصنعة. وأجريت مقابلات مع المنظمات غير الرسمية التعليمية والتدريبية ومنظمات التمويل، والحكومة والهيئات التنظيمية ومنظمات المعرفة ونقل التكنولوجيا والهيئات التمثيلية لقطاع

الأعمال. ووجدت الدراسة أن الشركات المصنعة غير رسمية لا تعمل في عزلة. وتتفاعل في مراحل مختلفة من الإنتاج مع طائفة من الجهات الفاعلة، على شكل التفاعلات والسلوك الإبداعي، وطبيعة الابتكارات والأفضليات من حيث تبادل المعرفة والاستيلاء. وكشفت الدراسة عن صلات أوسع مع نظام الابتكار ونوعية هذه التفاعلات وهي حاسمة من حيث فهم الابتكار واعتماد المعرفة. وهناك قدر كبير من الابتكار فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات. ومعظم الابتكارات تراكمية وليست جديدة على العالم. وهي جديد للشركة وجديدة للسياق الذي تعمل فيه. ومعظم الابتكارات هي تفاعلية بمعنى أنها وضعت استجابة للاحتياجات الخاصة للعملاء. ووجدت الدراسة أيضا أن أصحاب المشاريع يتكثرون عادة كرد فعل لشيء بدلا من استباقه. ومع ذلك، هناك أمثلة من الابتكارات الاستباقية حيث يصل المصنعون غير الرسميون إلى قاعدة أوسع من الزبائن باستخدام مجموعة من الآليات مثل تطوير المنتجات التي تستهدف جماعات عرقية محددة. والابتكارات هي تعاونية أساسا لأن المصنعين غير الرسميين عادة ما يفتقرون إلى الموارد اللازمة للاستثمار في البحث والتطوير، ويعتمدون على تقاسم الموارد في الترتيبات التعاونية في مراحل مختلفة من عملية الإنتاج. وتظهر الابتكارات نتيجة للتعاون. ووجدت الدراسة أن الآليات الرسمية لامتلاك المعرفة لا تستخدم بشكل شائع. كان هذا على غرار ما وجد في غانا فيما يتعلق بقطاع الطب التقليدي. وهناك استخدام واسع للآليات شبه الرسمية وغير الرسمية لامتلاك المعرفة مثل السرية وتقسيم العمل الاستراتيجي. وتكتسي المؤسسات غير الرسمية وقواعد التشغيل أهمية في توجيه السلوك حول تبادل المعارف وامتلأها. والتفاعلات مع نظام الابتكار الأوسع من العوامل الرئيسية للتطوير والتميز. أما المصنعون غير الرسميين الذين يعملون في معزل عن نظام الابتكار الأوسع فغالبا ما يتركوا جانبا. وأما أولئك الذين يسعون بشكل استباقي إلى التفاعل مع نظام الابتكار الأوسع فهم أميل للابتكار ولهم موقف مختلف تجاه اعتماد المعرفة. وأخيرا، كشفت الدراسة عن انعدام الطلاع على الإطار التنظيمي للملكية الفكرية. وبالتالي، قد تكون هناك حاجة لتقريب إطار الملكية الفكرية إلى الواقع وإلى المعوقات التي يعاني منها صغار المصنعين، ومعظمهم غير رسميين في سياق البلدان الأفريقية التي شملتها الدراسة. ويدعو ذلك إلى اتباع عملية تشاورية منتظمة.

220. واقترحت الأمانة (السيد ونش فنسنت) أن تُستعرض الدراسة الكينية خلال حدث جانبي بشأن الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي. وتم الاتفاق على ذلك نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور.

البند 6 من جدول الأعمال: رصد، وتقييم ومناقشة وتقرير عن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية (المستأنفة)

النظر في الوثيقة CDIP/13/5 - التقرير التقييمي لمشروع الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي

221. دعا الرئيس المقيم لتقديم التقرير التقييمي لمشروع الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي.

222. وصرح المستشار (السيدة أوستن) أن أهداف تقييم كانت في المقام الأول للتعلم من تجربة خلال تنفيذ المشروع وتقديم أدلة المعلومات القائمة لدعم عملية صنع القرار في اللجنة ل. في هذا الصدد، كان من الضروري لفهم ما عملت بشكل جيد ضمن مشروع وما لم بتقييم إطار المشروع تصميم وإدارة المشروع، والنتائج والاستدامة. كانت منهجية لتقييم موحدة إلى حد ما. وشملت مقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من فريق المشروع، والولايات أمانة الويو والأعضاء؛ مراجعة الوثائق الداخلية والخارجية الرئيسية؛ ودمج التغذية المرتدة من الأمانة في تقرير التقييم النهائي. المشروع يهدف لتوفير فهم أفضل لكيفية حدوث الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي. وشملت دراسة مفاهيمية وثلاث دراسات الحالة القطرية (غانا وكينيا وجنوب أفريقيا). تم تنفيذ المشروع تحت إشراف مدير المشروع من شعبة الاقتصاد والاحصائيات. تمت الموافقة عليه في نيسان بدأ تنفيذ 2010. في يناير كانون الثاني عام 2012، واكتمل بحلول نهاية العام الماضي. تحولت استشاري لنتائج التقييم. على تصميم المشاريع وإدارتها، بدأ التقييم في ثمانية مجالات محددة وكان هناك ستة النتائج الرئيسية. أولا، إنشاء فريق الخبراء غير الرسمية، استنادا إلى الخبرة المطلوبة للمساعدة في توجيه دراسات الحالة وكذلك المشروع ككل، مهم ويسمح لتبادل الأفكار حول الموضوعات وتصميم المشروع. كان للمجموعة الآن حصة في المشروع. ثانيا، نهج المشروع الشامل، التي تنطوي

على إحالة منتظمة إلى الدول الأعضاء لضمان تفسير مناسب للتوصية؛ تطوير دراسة مفاهيمية للمساعدة في توجيه دراسات الحالة القطرية. عقد ورشة عمل مبدئية لضمان تطبيق الأساليب المنهجية متماسكة من خلال تنفيذ المشروع؛ وكان التوجيه المستمر من فريق خبراء غير رسمية قيمة للغاية في ضمان تصميم المشروع وإدارة العمليات قوية ومتناسكة. ثالثاً، كانت صياغة التوصية 34 من جدول أعمال التنمية ليس بالضرورة مفيدة في توفير التوجيه لفريق إدارة المشروع على كيفية تنفيذ المشروع الذي سترد على التوصية. كان التركيز والاتجاه الموضوعي الذي كان من المتوقع أن يتخذ المشروع ليس واضحاً من التوصية وحده، ونتيجة لذلك كان من الضروري لفريق المشروع لصياغة ورقة غير رسمية للتأكد من أن كان هناك اتفاق على اتجاه المشروع. رابعاً، كان إنشاء فريق عمل من الخبراء تتكون من ممثلين عن مجموعة واسعة من المنظمات لتوفير مدخلات طوال عمر المشروع جزءاً أساسياً من نجاحها. خامساً، تم تنفيذ المشروع في حدود الميزانية مع التأخير في التنفيذ الطفيفة من أجل وضع المسات الأخيرة على دراسات الحالة القطرية. وأخيراً، كانت ميزانية لمشروع والابتكرو والمتطورة وهذا واحد محدودة. وهذا قد وقفت في طريق بسلاسة بما يضمن مشاركة الخطوات المقبلة على المستوى القطري وعلى نطاق أوسع داخل الأكاديمية، والسياسات والأوساط السياسية. بدأ أيضاً في تقييم فعالية المشروع وكانت هناك أربع نتائج رئيسية حول ذلك. أولاً، ضمان أن الدراسة النظرية بمثابة الأساس لثلاث دراسات قطرية مع السماح في الوقت نفسه لردود الفعل من تلك الدراسات في دراسة مفاهيمية، سمح لتلخ المعلومات بين الدراسات المختلفة، مما يعزز كل منهم. الثانية، فإنه من السابق لأوانه قياس مدى الكامل لكيفية فعال كان المشروع من حيث المساهمة في زيادة الوعي بالملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي بين واضعي السياسات. قد يكون مثل هذا التقييم أكثر جدوى إذا ما تم نشر النتائج المستخلصة من دراسات الحالة. ثالثاً، كان هناك عدم وضوح بشأن الخطوات المقبلة للمشروع، إن وجدت. تم تسليم مخرجات المشروع. قد تم الوفاء بالتوصية وتنفيذ العمل التأسيسي للخروج ولكن ما إذا كان وكيف سيتم استمرار هذا العمل الرائد واضح. وأخيراً، اعتبر اختيار فريق استشاري من الخبراء والفرق والمؤسسات المعنية في دراسات الحالة القطرية دراسة حالة قطرية لتكون ناجحة. ساهم في تحقيق أهداف التوصية وضمان المشروع وتم حقن نتائجها في المحافل الأكاديمية والسياسية ذات الصلة. على الاستدامة، كان هناك عدم وضوح حول ما إذا كان أو كيف ستواصل الويبو العمل بدأ من خلال مشروع. هذا، إلى حد ما، كان في أيدي الدول الأعضاء. وتبذل بعض الجهود الخارجية لضمان الاستدامة. على سبيل المثال، من خلال مشروع ربط حيث كان يجري البحث التكميلي بها. قدمت الدراسة النظرية أيضاً السياسة المبدئية والاقتراحات الإحصائية التي قد تسمح للعمل أن يستمر. وكان المشروع زرعت بذور اللازمة لكسب انتباه الأكاديميين وصانعي السياسات. بدأ العديد من المشاركين في المشروع، بما في ذلك مجموعة استشارية من الخبراء، خططت أيضاً لمواصلة العمل في المشروع. وبالتالي، كانت هناك عناصر الاستدامة. وكان المشروع وضعت بعض الأسس الأساسية. من أجل ضمان بمواصلة تعزيز المحتملين للعمل، هناك حاجة للحصول على تأكيد من الدول الأعضاء أن المشروع يسير في الاتجاه الصحيح من أجل أن تأخذها إلى الخطوات التالية. إن تسلسل المراحل المختلفة للمشروع كانت حاسمة في ضمان مخرجات المشروع ناجحة، خاصة وأن التنسيق عبر البلاد معقد للغاية ويتطلب نهج متنسق. عقد المشروع أيضاً سمح للتعاون الوثيق بين الدول الأعضاء والأمانة وفريق المشروع مناقشات وثيقة ليس فقط مع الدول الأعضاء التي استضافت دراسات الحالة ولكن أيضاً مع اللجنة لضمان أن اتجاه المشروع كان مناسباً. وأخيراً، على الرغم من أن ميزانية المشروع كانت محدودة، حيث سمحت لبعض البحوث ذات مصداقية التي كانت المغامرة، محورية وفريدة من نوعها في الطبيعة.

223. وأشار وفد كينيا إلى التوصية 3 من تقرير التقييم. لوحظ أن بعض الدول الأعضاء لم حقا شاركت في الدراسة. ولذلك، كانت هناك شكوك حول استدامة المشروع. وأشار الوفد إلى المقابلات التي أجراها المقيم التي أدرجت في الصفحة 36 من التقرير. أي من الدول التي استضافت المشروع أو حتى تمت مقابلتهم مكاتب الملكية الفكرية ذات الصلة لتقييم أهمية واستدامة أو فعالية المشروع. وهكذا، فإن الوفد يود منسق المشروع أو المقيم لتوضيح مدى قدرة البلدان ومكاتب الملكية الفكرية ذات الصلة قد تشارك، وإذا كان قد تقاسم المعلومات في تلك البلدان من أجل الاستدامة. وكان الوفد الانطباع الذي أجري المشروع في جنيف. إلى علمها، لم يكن هناك اتصال في كينيا.

224. أدلى وفد اليونان، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بتعليقات على تقارير التقييم الوارد في الوثائق CDIP/13/13، CDIP/13/14، CDIP/13/5، CDIP/13/6، CDIP/13/7. رحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالتقييمات الخارجية فيما يتعلق مشروع بشأن الملكية الفكرية والعلامات التجارية المنتجة لتطوير الأعمال في البلدان النامية والأقل نمواً، مشروع بشأن الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي، ومشروع بشأن الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة. كما رحب بتقرير التقييم الذاتي للمشروع بشأن البراءات والملك العام. أنها توفر فرصة ثمينة لتقييم المشاريع المنجزة. وكانت تقارير التقييم أدوات مفيدة لدفع التحسينات وتحديد أوجه القصور التي ينبغي تجنبها في المشاريع المستقبلية. وأشار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى مداخلاتهم السابقة في تسليط الضوء على أهمية الفعالية والكفاءة والشفافية في إدارة المشاريع. بالإضافة إلى هذه الجوانب، يجب أن تكون متكاملة لتقييم الأثر والاستدامة للمشاريع منهجية في تطوير وتنفيذ المشاريع. على الرغم من أنها كان من دواعي سرورنا أن نرى توصيات واضحة، حثوا الويبو للتأكد من أن تركزت أنشطة التنمية المستقبلية على تلك المجالات التي كلف بها وكان لخبرة فنية مناسبة. ولفتت الانتباه إلى الدروس المستفادة في تقرير التقييم لمشروع بشأن الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وتقرير التقييم لمشروع بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، حيث سلط الضوء على أن نطاق وطموحات مشروع يجب أن يكون ضيقاً واقعية. ينبغي أن تعكس هذه الموارد الويبو. ومن الضروري لهذا المشروع أن يكون مخرجات يمكن التحقق منها بشكل موضوعي. وأشار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى مشروع بشأن الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي، وذكر أن الأبحاث التي أجرتها الويبو سليم علمياً وكسر آفاقاً جديدة في مجالات ذات أهمية عالية لأصحاب المصلحة والدول الأعضاء. وخلص تقرير التقييم أن هذا النهج والنتائج ينبغي السعي فيما يتعلق بمشاريع الويبو الأخرى. كان واحداً من التحديات الرئيسية المحددة في التقارير عدم وجود خطوط واضحة للمسؤولية وإدارة المشاريع على المستوى القطري. وحث الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الويبو للنظر في ما الدروس التي تعلمتها في التصدي لهذه القضايا واستكشاف سبل لضمان تحسين الإشراف المشروع وبالتعاون مع الخبراء الوطنيين المعنيين. وحثوا الأمانة ألا يغيب عن بالنا من الدروس الهامة المستخلصة لأنها ستكون حاسمة لضمان فعالية وكفاءة في المشاريع المستقبلية.

225. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه كان داعماً للمشروع المقترح منذ إنشائها وجدت قيمة في الدراسة النظرية التي عرضت مايو 2013 في دورة اللجنة الحادية عشرة. كان من دواعي سرورنا أن نلاحظ أن المستشار تحديد العديد من الطرق التي كان من المرجح أن يكون لها تأثير مستدام في المستقبل والعمل على هذا المشروع. على وجه التحديد، وقالت أنها الإشارة إلى أن العمل المنجز سمحت لتسليط الضوء على المشروع ومخرجاته مع مجموعة متهمة من الخبراء في هذا المجال، والمشروع قد ولدت أدلة موثوق بها لهؤلاء الخبراء وغيرهم للاستخدام، وإشراك هذه المجموعة من كان من المرجح أن تسهم في ضمان استدامة العمل الذي نفذه خبراء. كان هذا العمل المثير وتطور مثير أن الويبو قد تمكنت من تقديم إشراك هؤلاء الخبراء الخارجيين ومثيرة للاهتمام لهم في هذا العمل. وأشار الوفد إلى توصية 1. في حين أنه اتفق مع مزيد من تعزيز ونشر مخرجات المشروع، اقترح الوفد أن أي عمل إضافي في الويبو أن تضطلع بها رئيس الخبراء الاقتصاديين وموظفيه ضمن الميزانيات القائمة أو بدعم من الدول الأعضاء التي ترغب في تطبيق نهج الإطار والمنهجي لدراسة القطاع غير الرسمي معين داخل بلدهم. وبالنظر إلى أن إطاراً ومنهجية أنشئت وتم تطوير الكفاءات المؤكدة، مثل إدارة ناجحة في الغالب الافتراضية للمشروع، الذي أشار المستشار أنه يعمل بشكل جيد على الرغم من الانتشار العالمي من الخبراء المعنيين، ربما يمكن أن تتابع العمل الإضافي في البلدان المهتمة بتكلفة منخفضة نسبياً. وفيما يتعلق بالتوصية 2، شجع الوفد بلدان دراسات الحالة الثلاث للعمل مع الأمانة لتحديد المؤسسات والجهات الراعية أو المنظمات داخل بلدانهم التي يمكن أن تساعد في رصد المستقبلي للقطاعات غير الرسمية التي تمت دراستها. كان هذا العمل جيد جداً وأنها ستستفيد من يجري على الرغم من استمرار هذا النوع من المشاركة النشطة على الأرض. في هذا الصدد، وأيد أيضاً المشاعر في التوصية 3 أن معلومات ومخرجات من دراسات الحالة الثلاث بلد ينبغي أن تعمم على نطاق واسع داخل هذه البلدان بقدر الإمكان. ويشار إلى هذا أيضاً من وفد كينيا. التوصية 3 نصحت بأن الدول الأعضاء المعنية الأخرى يمكن قياس أهمية دراسات الحالة لقطاعات داخل بلدانهم وتعزيز

دراسات مماثلة محليا. ورأى أن الشركات مع المؤسسات الأكاديمية المحلية يمكن أن توفر المدخلات والخبرات المحلية وكذلك بناء القدرات المحلية لهذا النوع من الأبحاث الاقتصادية. وتضمنت التوصية رقم 5 ورشة عمل النهائية للمشروع. في هذا الصدد، كان من دواعي سروري الوفد أن مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين سيتم عقد بالضبط هذا النوع من ورشة عمل خلال استراحة الغداء. ومن شأن عرضا عن الاقتصاد غير الرسمي تتم خلال ورشة العمل.

226. وذكر ممثل شبكة العالم الثالث أن النظر في التقرير قد يكون سابقا لأوانه كما قد تم لتو قدم دراسات قطرية إلى اللجنة. كان ينبغي النظر في التقرير بعد أن ناقش الدراسات القطرية. وعندئذ يمكن إدراج التعليقات المتلقاة. ثم أشار الممثل إلى بعض عناصر التقرير. وكانت الدراسات الفردية لا المقررة ولم يكن هناك أي تقييم ورشة العمل. المقيم مقابلات ستة موظفي الويبو، خمسة مندوبين مقرها جنيف وثلاثة من أعضاء فريق المشروع. بيد أن تقرير التقييم لا تنص صراحة على آراء أولئك الذين تمت مقابلتهم. وذكر أن المقابلات "ستركز على جمع البيانات النوعية". ومع ذلك، لم يفهم ما هي البيانات النوعية كانت تستخدم في التقييم. أجريت مقابلات مع ممثلين من البرازيل وجيبوتي والسنغال والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، تمت دراسة أيا من تلك البلدان في سياق المشروع. كان يمكن أن يكون مفيدا لمقابلة ممثلين من الدول التي شاركت في المشروع نفسه، فضلا عن الخبراء الخارجيين الذين لم يكونوا بالضرورة جزءا من فريق المشروع.

227. واستأنف الرئيس المناقشات بشأن تقرير التقييم. وأعرب عن أمله في الحدث الجانبي الذي عقد خلال استراحة الغداء كان مفيدا ودعا الأمانة للرد على أسئلة وتعليقات من الحضور.

228. وأشارت الأمانة (السيد فنسنت ونش) لإشراك الدول الأعضاء في المشروع. عندما تم اختيار البلدان الأفريقية الثلاثة، وأعطيت الكثير من الاهتمام لإشراكهم في العملية وأيضا في ورش العمل المحلية التي جرت. تم إرسال دراسة قطرية منتظمة إلى مختلف الوزارات. وشارك بعض المندوبين أيضا في بعض حلقات العمل. كان من المهم بالنسبة إلى إجراء الدراسات القطرية من جانب خبراء مستقلين. ومع ذلك، كانت هناك تبادلات مع السلطات الوطنية من أجل الحصول على ملاحظاتهم. أشارت الأمانة إلى النقطة التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل. على الرغم من أن المشروع قد انتهت، يمكن إجراء مزيد من العمل التحليلي على أساس الإطار والدراسات القطرية، على النحو الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية. في هذا الصدد، اقترحت الأمانة ثلاثة مجالات للعمل في المستقبل. أولا، العمل التحليلي يمكن متابعتها. ان الخبراء الذين تم اختيارهم وجمعت لهذا المشروع الاستمرار في متابعة هذا تيار العمل خارج الويبو. قد جلبت القضية اهتمام الدوائر السياسية الابتكار على الصعيد الوطني والدولي. أيضا سيكون من المثير للاهتمام متابعة تطبيق الإطار في قطاعات وبلدان أخرى. هناك حاجة لاختبار ما إذا كانت الدروس الناتجة قابلة للتطبيق عموما. الثانية، وقد وضعت إطارا واسعا ومفصلا السياسة. صناع السياسة يمكن اختبار الإطار في بلدانهم وتوفير التغذية المرتدة على المجالات التي يجب تحسينها. وأخيرا، كانت مصممة معظم مقاييس الابتكار الابتكار في البلدان المرتفعة الدخل. كان إنفاق البحث والتطوير مثال على ذلك. كما استغرق الابتكار أيضا في الاقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية، ينبغي تكيف مجموعة من مقاييس القياس لتعكس هذا. شملت الدراسات بعض المقترحات. ومن المأمول أن أولئك الذين يعملون على مقاييس الابتكار، بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية واليونسكو والويبو، أن تأخذ هذه التوصيات على متنها وحملها أكثر من ذلك.

229. وأغلق الرئيس المناقشات بشأن المشروع بعينه وأنه لم تكن هناك تعليقات أخرى من الحضور. ودعا اللجنة للنظر في قرار الجمعية العامة بشأن المسائل ذات الصلة باللجنة.

البند 7 من جدول الأعمال: النظر في برنامج عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (المستأنفة)

النظر في الوثيقة CDIP/12/5 - قرار الجمعية العامة لليوبو بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية والملكية الفكرية

230. أشار الرئيس إلى أن الجمعية العامة اتخذت قرارا بشأن المسائل المتعلقة باللجنة في دورتها 43 في 2013. اللجنة ناقشت المسألة في دورتها الثانية عشرة وقررت مواصلة المناقشة في الدورة الحالية، بهدف إبلاغ ذهابا و تقديم توصيات بشأن تنفيذ ولاية اللجنة وآليات التنسيق للجمعية العامة في 2014. ودعا اللجنة لاستئناف المناقشات بشأن هذه المسألة.

231. وأعرب وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، عن تقديره للجهود التي تبذلها مجموعة جدول أعمال التنمية لمراجعة اقتراحها. ومع ذلك، أكد الفريق أيضا تعليقاتها الأولية اللجنة في الدورة الماضية. الوثيقة (CDIP/12/11) المقدمة في تلك الدورة لم تقدم أي منطلق جديد لتبرير ضرورة لهذا البند الجديد في جدول الأعمال. وقال إن المجموعة لا تنوي تكرار موقفها بالتفصيل. فإنه لا يزال مقتنعا بأن دور العام للجنة هو مناقشة قضايا محددة بشأن الملكية الفكرية والتنمية. الذي أنجز فعلا دون بند جدول الأعمال المقترح الجديد. وتشمل الأمثلة التحضير للمؤتمرات و / أو ندوات حول الملكية الفكرية والتنمية، ومساهمة اليوبو في الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة الذي أشار أيضا إلى اللجنة في الوثيقة CDIP/12/11 كسبب لتبرير ضرورة لهذا البند الجديد في جدول الأعمال. فإن اللجنة مواصلة التنفيذ الكامل للولاية الممنوحة من قبل الجمعية العامة في عام 2007 مما يعكس ومواصلة مناقشة قضايا محددة فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. فيما يتعلق آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير، يعتقد أن المجموعة كانت الهيئات ذات الصلة ليست كل هيئات اليوبو. كان ذلك واضحا وضوح الشمس من اللغة. تقرر ارتباط كل هيئة من تلقاء نفسه.

232. وقال وفد الجمهورية التشيكية، متحدثا باسم مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق، إنه لا يزال مقتنعا بأن الهدف العام من اللجنة هو مناقشة القضايا الوحيدة المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. كانت اليوبو منظمة يحركها الأعضاء. نظامها الداخلي قدمت لإتاحة الفرصة لمناقشة القضايا الملموسة فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية على أساس مخصص. على سبيل المثال، قامت المجموعة كرست اهتمامها إلى الملكية الفكرية والمسائل ذات الصلة بالتنمية الواردة في وثائق اللجنة مثل الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي، وهجرة الأدمغة، الملك العام وغيرها. ينبغي مواصلة عمل اللجنة بشأن المسائل ذات الصلة على أساس مخصص. ساهم النهج المخصص لتبسيط جهود اللجنة في مجال الملكية الفكرية والتنمية- المسائل ذات الصلة وتجنب أي ازدواجية في عملها. كانت المجموعة مستعدة لمناقشة أي قضية تتعلق بالملكية الفكرية من قبل ولاية اللجنة في هذا الصدد تغطيتها. العروض المقدمة خلال دورات اللجنة، وضعت الدراسات المتخصصة للجنة، وكانت الأحداث الجانبية ذات الصلة واجتماعات الخبراء بشأن الملكية الفكرية والمسائل المتعلقة بالتنمية أمثلة قيمة طرائق للتعامل مع القضايا ذات الصلة بالتنمية في اليوبو. مع الأخذ بعين الاعتبار جميع تلك الجوانب، تمكن الفريق مقتنعا بأن الركن الثالث من ولاية اللجنة كان يجري الوفاء بها. فضل الفريق لاختتام المناقشة حول هذه القضية في الدورة الحالية. فيما يخص آلية التنسيق، اعتبر فريق من اللجنة أن تكون المحفل المناسب للدول الأعضاء لتبادل الخبرات في مجال الشاملة الملكية الفكرية والتنمية. ينبغي أن تظل اللجنة الهيئة الأكثر مناسبة داخل اليوبو لمناقشة القضايا المعقدة المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. يجب أن تبقى هذه المقاربة الأكثر فعالية للدول الأعضاء والمنظمة وأصحاب المصلحة الآخرين. كانت هيئات اليوبو نفسها مؤهلة للنظر في ما إذا كانت أو لم تكن ذات الصلة من حيث تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. في هذا السياق، ذكر الفريق أن قرار الجمعية العامة بشأن آلية التنسيق المشار إليها "ذات الصلة" وليس إلى "جميع" الهيئات. أشار المرجعية بوضوح وجود هيئات اليوبو غير الحكومية ذات الصلة فيما يتعلق توصيات جدول أعمال التنمية. لذلك، حافظت المجموعة على موقفها بأن اللجان فقط المكرسة لقضايا الملكية الفكرية الموضوعية كانت ذات الصلة، وهي لجنة الإنفاذ، لجنة العلامات، لجنة البراءات، لجنة المعارف. ولم نعتبر لجنة الميزانية ولجنة المعايير لتكون ذات صلة لنفس السبب.

233. وأعرب وفد الهند عن تأييده الكامل للتصريحات التي أدلت بها بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الدورة الثانية عشرة. ورأى جازماً أن ما ذكر في وقت سابق أن يتم تناولها عن العمل في اللجنة.

234. وأشار وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى مسألة ما إذا كان ينبغي أن تكون بعض اللجان معفاة من آلية التنسيق. كما جاء في بيان عام يوم الاثنين، انخفض لجنة المعايير تحت البرنامج 12 من البرنامج والميزانية لفترة السنتين 2015/2014. وأشار بوضوح تحت برنامج 12 أن لجنة المعايير ساهم بشكل مباشر في تنفيذ التوصيات 13 و31 من جدول أعمال التنمية. وهكذا، بالفعل بذلت الروابط من الأمانة وفقاً لتعليمات من الدول الأعضاء لتعميم تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في جميع الويبو الهيئات والعمل. لذا، الرأي الذي أن بعض اللجان يجب أن تعفى من كان تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية تناقض. كان عمل لجنة المعايير على المعايير وكان من المفترض أن تساعد الدول الأعضاء تنفيذ مختلف جوانب نظام الملكية الفكرية. وبالتالي، من حيث العمل، وكانت هذه القضية فيما يتعلق بتوصيات جدول أعمال التنمية لتحقيق التوازن وتأخذ في الاعتبار الاحتياجات المختلفة للدول الأعضاء على أساس مستويات تميزها. إذا كانت الدول الأعضاء على القول انهم يريدون وضع معايير التي لم تتوافق مع توصيات جدول أعمال التنمية، فإنها أيضاً بما يعني أنهم كانوا على استعداد للالتفاف على احتياجات البلدان النامية من خلال هذه اللجان. لم يكن هناك سبب آخر لماذا يجب أن يكون هناك مثل هذا الإعفاء. وسيكون إنشاء لجان الأسبقية حيث يمكن أن يضعف أو تعزز الاتفاقات المبرمة في لجان أخرى. وأشارت المجموعة إلى تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في أنشطة وضع المعايير. ذكرت كأمثلة مجالين، وهما المعارف التقليدية، التعبير الثقافي التقليدي (أشكال التعبير الثقافي التقليدي) والموارد الوراثية. وكانت المعاهدة التي تصميم من أهمية قصوى للدول النامية. ينبغي للأنشطة وضع القواعد والمعايير تأخذ في الاعتبار مصالح كل من البلدان المتقدمة والنامية. كان هناك مسألة كيف يمكن موازنة هذه. كان هذا الجزء من توصيات جدول أعمال التنمية. عندما وضعت القواعد والبلدان قد لا تكون قادرة على ضمان يعكس مصالحهم في كل جانب من جوانب. في نهاية اليوم، كان عليهم أن ننظر إلى منظور واسع. على سبيل المثال، إذا كانت البلدان النامية غير قادرة على ديك مصالحهم غطت في المعاهدة التصميم ولكن هذه يمكن تغطيتها تحت المعارف التقليدية، يمكن أن يكون هناك توازن. كان هذا ما تحدثت عن توصيات جدول أعمال التنمية. إذا كانت اللجنة إلى القول بأن بعض اللجان التي تضع معايير لا تخضع لتوصيات جدول أعمال التنمية، فإنه سيكون أيضاً تفيد أنه عند نقطة معينة، سيكون هناك النظام الذي أعطى من جهة، واتخذت مع الآخر. سيكون ذلك غير مقبول. يجب أن تستمر اللجنة في التركيز على أن المنظمة كان لخدمة مصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة. خلاف ذلك، سيكون هناك خطر أن بعض سيتم مراقبة الآخرين لطرف حيث أنها لم تكن قادرة على المشاركة والتمتع وجبة. يجب الاعتراف بأن جميع الدول الأعضاء لها مصالح. إذا كان بعض الدول المتوقع أن تشارك الآخرين في المفاوضات بشأن القضايا التي كانت مهمة، فإنها تحتاج أيضاً إلى المشاركة بحسن نية في المفاوضات بشأن القضايا التي تم الآخرين. كانت المجموعة لن نفي مصالح الآخرين. كما أنه لا يريد أن يجرم مصالحها. يجب أن يكون هناك لجنة معفاة من توصيات جدول أعمال التنمية. كانت القضية للتأكد من أن الملكية الفكرية عمل لجميع البلدان في مستوى تميزها. يجب أن تعمل من أجل تلك على أعلى المستويات فضلا عن تلك التي في أدنى المستويات. يجب احترام هذه الحدود.

235. وقال وفد مصر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، إنه يعتقد أنه لا يمكن أن يكون أكثر بلاغة من وفد كينيا حول السبب وراء مناقشة قرار الجمعية العامة. وقال إن البعض قد يميل إلى نسيان لماذا أنشئت اللجنة ولماذا تم اعتماد توصيات جدول أعمال التنمية بعد عملية صعبة جدا شملت أكثر من ثلاث سنوات من المفاوضات. وقال إن ذلك حدث نتيجة دفع عدد من الدول الأعضاء من أجل إعادة توجيه عمل الويبو، فأفاد من كانوا مترددين في البداية للدخول في العملية للدخول في المسار وطرح وثائق ومقترحات لإنشاء جدول أعمال التنمية. وفضلوا المشاركة فيه من البقاء خارجه. هكذا، تريد المجموعة أن يعمل الكل على تحقيق ولاية اللجنة. وضمن ولاية اللجنة الحاجة إلى لإلقاء نظرة بانورامية على كافة جوانب العمل وسير عمل الويبو، وكيف يتم ذلك نحو التنمية وإلى أي مدى تم توجيهه نحو التنمية. وتضمنت الولاية النظر في كيفية عمل الأمانة والأنشطة وهيئات وضع المعايير، وكيف تم تقديم المساعدة التقنية وهلم جرا. وقد تم تحديد ذلك تحت فئات مختلفة.

وإذا تم نقص في تنفيذ بعض الجوانب، ينبغي لجميع أعضاء اللجنة تحمّل الفشل في تحقيق الولاية والوفاء بها. وقال إن الركن الثالث من ولاية اللجنة ضرورة مناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وربطها بجميع أعمال المنظمة. وطلبت الجمعية العامة من اللجنة أن تقدم تقريراً في عام 2014 عن تنفيذ ولاية اللجنة وتنفيذ آليات التنسيق. والإبلاغ يقتضي المواد حتى لا يكون فشلاً. وقال إن المجموعة لا تعتقد أن الوفود تريد الإبلاغ عن فشل بعد فشل إلى الجمعية العامة لأن ذلك يعني أن عمل المنظمة محتمل لأنه لا يمكن إجراء مناقشة رزينة حول مصالح الدول الأعضاء. كما ذكر وفد كينيا، لن يتم استبعاد الموضوعات من المناقشة، ويمكن توفير المدخلات من قبل جميع الدول الأعضاء للنقاش ويمكن تحديد الأولويات. بيد أن الطريق المسدود لا يخدم مصلحة أي شخص في المنظمة.

236. وذكر وفد بنغلاديش، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أنه لم يكن لديهم موقف موحد من هذه المسألة بالذات. ومع ذلك، فإن معظم أعضائه اعتبر لجنة المعايير ولجنة الميزانية أن تكون اللجان المختصة لآلية التنسيق.

237. وضمّ وفد البرازيل صوته إلى التصريحات التي أدلى بها مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. وأشار الوفد إلى العديد من التداخلات الأولية وأكد أن جدول أعمال التنمية كان أكثر من مجرد واحد أو اثنين أنشطة المنظمة. كما جاء في تدخل سابق لها، كان من المفترض أن جدول أعمال التنمية لتغيير طريقة عمل المنظمة. وبالتالي، لم يكن من الممكن تحديد اللجان التي ينبغي أن تتبع ما تم الاتفاق عليه قبل أربع سنوات. وتناولت المناقشات في لجنة المعايير جوانب وأجزاء من ولاية مختلفة، ولا سيما الأجزاء حول المساعدة التقنية، ولكن لا تقتصر على ذلك. كما ذكر من قبل المجموعة الأفريقية، وكان وضع المعايير الفنية لتأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات التنمية بين البلدان. في هذا المعنى، لم يكن من الممكن تحديد اللجان التي ينبغي أن تتبع ما تم الاتفاق عليه. كانت اللغة في قرار الجمعية العامة واضح جداً عندما ذكر أن جميع اللجان وقفت على قدم المساواة. يجب أن توجه اللجنة في مناقشتها لهذا الموضوع.

238. وقال فد اليونان، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إنه أخذ علماً بقرار الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة باللجنة. وقال إن الويبو حققت تقدماً كبيراً في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، كما أبرزت عدة مرات من قبل المدير العام. بحكم التعريف، وكان الهدف الأساسي للجنة لمناقشة الملكية الفكرية والتنمية. وقد نجحت في القيام بذلك. في هذا الصدد، سلمت اللجنة بشكل كامل على ولايتها. وفيما يتعلق بآلية التنسيق والكثير من الوقت أنفق من قبل اللجنة وغيرها من الهيئات لمناقشة تنفيذ هذه الآلية. عرف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيها أن وجود تفسيرات مختلفة حول معنى مصطلح "الهيئات المعنية في الويبو". وأكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه موقفهم بأن هيئات الويبو يجب أنفسهم تحديد ما إذا كانت ذات الصلة لغرض آلية التنسيق. وأشاروا إلى أن مناقشة مطولة حول هذا الموضوع سوف يستغرق وقتاً طويلاً بعيداً عن المزيد من المناقشات ملموسة وذات مغزى على مشاريع اللجنة.

239. ووضم فد جمهورية إيران الإسلامية صوته للبيان الذي أدلى به وفد مصر نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. كما أنه يؤيد تماماً البيان الذي أدلى به وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. أثار وفد مخاوفها فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن آلية التنسيق. إن آلية تم الاتفاق من قبل جميع الدول الأعضاء على تعزيز التنسيق بين لجان الويبو المختلفة في مجال الأنشطة الإنمائية. على سبيل المبدأ، ينبغي أن يكون جدول أعمال التنمية في صلب جميع أنشطة الويبو. تأسست آلية التنسيق لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في 2010. يجب على توصيات جدول أعمال التنمية يكون جزءاً لا يتجزأ من عمل جميع هيئات الويبو، بما في ذلك لجنة المعايير ولجنة الميزانية. ومع ذلك، لم تحل القرار بشأن آلية التنسيق فيما يتعلق بلجنة الميزانية ولجنة المعايير. كانت هذه اللجان مهمة جداً لتحقيق أهداف جدول أعمال التنمية. أعرب عن أمله في أن تتم تسوية هذه القضايا من أجل حل الجمود. لم تعليقات الدول الأعضاء لا تعبر عن قرار الجمعية العامة. يجب أن تشارك الأمانة واللجان في إعداد التقارير الموضوعية والتحليلية على مساهمة كل لجنة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وفقاً للولاية الممنوحة من قبل الجمعية العامة.

240. وقال وفد كينيا، متحدًا باسم مجموعة البلدان الأفريقية إنه من الواضح جدا أن لجنة المعايير كانت هيئة الويبو ذات الصلة من حيث تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. يجب أن تكون كل لجنة قادرا أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة بشأن الإجراءات الرامية إلى تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. إذا لجنة يعتقد انه لم يسهم، ينبغي أن أقول ذلك. لا يمكن ذكر أن اللجنة المعنية لم يلعب دورا في التنفيذ. تغيير الأنشطة مع الوقت. قد تنطوي أنشطتها المستقبلية تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. كان عمل اللجان ليست ساكنة، وأضيفت أفكار جديدة دائما الى طاولة المفاوضات. لن يكون هناك أفكار جديدة في المستقبل. إذا تم إدخال الإعفاء الشامل، فإن ذلك يعني أن اللجنة المعنية ليس لديها دور تلعبه في المستقبل حتى لو كان قد تنطوي أنشطتها المستقبلية تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وبالتالي، هناك حاجة للتمييز بين ما كان حاليا على الطاولة وما يمكن القيام به في المدى الطويل. والمنظمة لا تصل للطى اليوم. ستكون هناك بنود جديدة إلى جدول الأعمال مع تقدم الوقت. وأضاف أن التنمية عملية مستمرة. كانت التنمية لا نهاية. الدول المتقدمة نفسها لا تزال تتطور. كان تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية عملية مستمرة. أن الأنشطة تتغير عندما وضعت أفكارا جديدة على الطاولة. ولذلك، ينبغي أن يكون هناك لجنة يعنى من تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. إذا ذكرت لجنة أنه لم يكن لديهم أي شيء أن يقدم تقريرا في سنة ما من شأنه أن يكون على ما يرام. مع ذلك، أنه كان مختلفا عن القول أنه لا ينبغي الإبلاغ عنها. يمكن أن يكون تقرير سلبي أو إيجابي. يمكن للجنة حكومية أنه لم تنفذ توصيات جدول أعمال التنمية تلك السنة بسبب عمله لم تسمح له بذلك، ولكن كل اللجان يجب أن تتوافق مع آلية الإبلاغ.

241. وقال وفد مصر، متحدًا باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، إنه يؤيد التعليقات التي أدلى بها وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وقال عندما اكتشفت فجوة في تنفيذ واحدة من ركائز ولاية اللجنة، تم تقديم طلب إلى الجمعية العامة للحصول على قرار آخر لتعزيز هذا الدور على نحو لازم لجميع الهيئات العاملة في الويبو. تم تأسيس آلية التنسيق في عام 2010 بموجب قرار الجمعية العامة الذي نص صراحة على أن دورها هو الإشراف أو النظر في كيفية تعميم جدول أعمال التنمية يمكن في جميع هيئات الويبو، ورصد وتقييم تنفيذ التوصيات. وجميع يعني كل شيء. ولا يجوز استثناء هيئة هنا أو هيئة هناك. وقال إن المجموعة لا ترغب في طرح التجارب المؤلمة. ومع ذلك، في الأسبوع الماضي، كانت الدول الأعضاء غير قادرة على التوصل إلى توافق في لجنة المعايير بسبب الخلاف حول هذه القضية. وضع المعايير هو جزء من أنشطة التقنين. وكان وضع المعايير واحدا من مجموعات من توصيات جدول أعمال التنمية. وبالتالي، فهو متصل بالتنمية. وتخصيص الميزانية وتحديد كيف ستنفق على البرامج الفردية وهل يتم توجيه ذلك نحو العمل الموجهة نحو التنمية يجعله متعلق بالتنمية. وهكذا، فإن التفسير الذي تم توفيره فيما يتعلق بالنهج الانتقائي من حيث الهيئات التي ينبغي أن تشارك ليس مقنعا. وقال إن المجموعة لا ترغب في مزيد من الإسهاب في هذه المسألة لأنه كان واضحا جدا.

242. وقال وفد جنوب أفريقيا إنه يتفق تماما مع التصريحات التي أدلى بها وفود من كينيا ومصر، نيابة عن المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية على التوالي. فإنه لا أريد أن أكرر ما قيل بالفعل. كانت اللجنة قد تم مناقشة هذه القضية لا يقل عن سبع جلسات. جعل الجمعية العامة قرارا في عام 2010 بشأن آلية التنسيق. كان السؤال عما إذا كان يجري تنفيذ القرار بشكل كامل. كان الجواب لا. ينبغي للجنة ثم تسأل نفسها لماذا لم ينفذ القرار بالكامل. انها ليست فقط حول لجنة المعايير ولجنة الميزانية. نفذت جميع اللجان الأخرى قرار على أساس مخصص. في كل دورة سبقت الجمعية العامة، كان مجموعة جدول أعمال التنمية لطلب بند في جدول الأعمال لتقييم مدى مساهمة هذه اللجنة خاصة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. كان الشيء الذي اضطر إلى أن يطلب. هذا يشير الى ان قرار الجمعية العامة لم تنفذ بالكامل. كان ليصل إلى الدول الأعضاء للوصول إلى النقطة التي ستبدأ احترام قرارات الجمعية العامة. كان مطلوبا من اللجنة تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. إذا كان ليصل إلى الوفد، فإنه يوصي بأن جميع اللجان تقريرا عن مساهمتها في توصيات جدول أعمال التنمية. كانت اللجنة الهيئة الرئيسية المكلفة من قبل الجمعية العامة للتنسيق مع هيئات الويبو الأخرى بشأن قضايا الملكية الفكرية والتنمية. والجمعية العامة قد رفض التوصية وأخذه إلى لجان مختلفة. ومع ذلك، كان هناك حاجة لإرسال رسالة قوية إلى الجمعية العامة أنه عندما طلبت اللجنة أن تفعل أشياء معينة، تحترم اللجنة تلك القرارات وتنفيذها لهم. ويمكن القيام بذلك من خلال

التوصية إلى الجمعية العامة أن جميع اللجان يجب أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة بشأن مساهماتها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية منها.

243. وذكر وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، أن قرار الجمعية العامة الأول على آلية التنسيق لم تعليمات إلى جميع لجان الويبو أن يقدم تقريراً عن تنفيذ إلى الجمعية العامة. عبارة "جميع لجان الويبو" كان يستخدم مرة واحدة في الفقرة (ج) في الديباجة. انها تتميز فقط العلاقة بين جميع لجان الويبو والجمعية العامة. ذلك يعني أن اللجنة لم تتغلب على جميع اللجان الأخرى، ويجب أن تعامل جميع اللجان بطريقة متساوية. ولم يكن أكثر من ذلك. أما بالنسبة لآلية الإبلاغ ملموسة، تضمن القرار ما يلي: "للإرشاد الهيئات المعنية في الويبو أن تدرج في تقريرها السنوي للجمعيات وصفا لإسهامها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المعنية". كان هذا هو الجزء الذي كلف الهيئات المعنية في الويبو أن تقدم تقريراً عن مساهماتها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وهكذا، في هذا الجزء، ذكر قرار الجمعية العامة "الهيئات المعنية في الويبو" وليس كل هيئات الويبو. كان ارتباط مع آلية التنسيق وتوصيات جدول أعمال التنمية يقرره هيئات الويبو المعنية نفسها. ينبغي أن تؤخذ في ولاية لجنة بعين الاعتبار وليس البرنامج ككل والتي تضمنت تلك اللجنة. وهذا ينطبق عند النظر في مدى ملاءمتها للجنة المعايير بالنسبة لآلية التنسيق. على الرغم من أن أنشطة اللجنة سوف تتطور، فإن التطور يكون في حدود ولايته. وهكذا، إذا كانت ولايته لا تتصل توصيات جدول أعمال التنمية وآلية التنسيق، وكانت أنشطة تلك اللجنة خارج نطاق آلية التنسيق وتوصيات جدول أعمال التنمية. فإن ذلك لا تزال القضية إلا إذا تم تغيير ولاية تلك اللجنة. وهكذا، واصل الفريق للاعتقاد بأن لجنة المعايير ولجنة الميزانية ليس لديه ارتباط مع آلية التنسيق و جدول أعمال التنمية.

244. وذكر وفد شيلي أن البلد قد شارك بنشاط في عملية جدول أعمال التنمية منذ بدايتها. كان من دعاة التوصيات التي كانت جزءاً لا يتجزأ من عمل اللجنة. ينتمي إلى جدول أعمال التنمية لجميع الدول الأعضاء، وينبغي أن يتم العمل بها بدقة. وأعرب الوفد عن قلقه بشأن مستوى المناقشات حول آلية التنسيق. ظلت مواقف بعض الوفود جامدة. أنها لم تتغير منذ أربع سنوات. هذا وقد تضرر ليس فقط ولكن اللجنة المنظمة برمتها. وكانت مناقشة آلية التنسيق واللجان التي يطبق عليها مهمة جداً. ومع ذلك، فإنه يفتقر إلى الجوهر. وأشار الوفد عمل على معاهدة مراكش. وتضمنت مناقشة حول تطوير وتنفيذ جدول أعمال التنمية. في تلك المناقشة، كانت الدول الأعضاء قد تمكنت من تحقيق تقدم في الجوهر. كانت معاهدة أهم بكثير من التقرير المقدم من لجنة إلى الجمعية العامة على مساهماتها في توصيات جدول أعمال التنمية منها. وحث الوفد اللجنة على التركيز على الجوهر وليس على القضايا الصياغة التحريرية. ان لجنة المعايير لم تناقش بشكل جوهري التنمية. وبالتالي، تساءل الوفد ما يمكن تلك اللجنة تقريراً عن. وحث الوفود على المشاركة في مناقشة الصادقة وليس أكرر المواقف التي كانت معروفة جيداً للجميع. كانت شيلي حوالي 12,000 كم من جنيف. الوفد لا يمكن أن يسمح الوضع ليستمردون الإعراب عن قلقها. وناشدة جميع الوفود في محاولة لايجاد حل. ان نتائج المناقشة تؤثر على المنظمة بأكملها.

245. وأيد وفد أوروغواي، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، البيان الذي أدلى به وفد شيلي. كانت المجموعة بقلق بالغ إزاء المناقشات في اللجان بشأن هذه المسألة. تفتقر إلى المناقشات التي دارت في لجنة الحوار كما تم المواقف المعروفة مجرد مجدداً. واصلت هذا لسنوات. كانت المناقشة في الطريق الخطأ ويمكن أن تشمل المنظمة بأكملها. ناشدت المجموعة لجميع الوفود والمجموعات الإقليمية للاستماع والمشاركة. ينبغي عليهم تجنب تكرار ما كان يعرف أنها لن تؤدي إلى أي شيء. سيتأثر الجميع. كانت القضية الحقيقية التنمية والقضايا السياسية التي لا يجوز المتعلقة بالتنمية. حث الفريق جميع الوفود على التركيز ومحاولة التوصل إلى حل.

246. وقال وفد فنزويلا إنه يؤيد التصريحات التي أدلى بها وفد شيلي وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ساعدت المجموعة دائماً لإيجاد حل. وكانت فنزويلا أيضاً عضو في أصدقاء التنمية. لو كان ذلك الجرم المهمة في هذا الموضوع منذ عام 2005. مشاركة البلدان المتقدمة يمكن أن تساعد على تحقيق التقدم. وكانت قضية التنمية للجميع. ان المناقشات الفارغة لا تؤدي إلى أي شيء. ينبغي أن تركز اللجنة على الجوهر.

247. وطلب وفد الهند الأمانة وصف الخلفية لهذه المسألة لأن بعض أعضاء قد لا تكون على علم بجميع الحقائق. من شأنه أن يساعد على توضيح أي سوء فهم أو سوء تفسير لما تقرر في الماضي.

248. وردت الأمانة (السيد بالوش) على طلب وفد الهند. وأشارت إلى أن اللجنة التفاوض واعتمدت آلية التنسيق في 2010. كانت هناك عدة عناصر. كان واحدا من العناصر التي جميع هيئات الويبو ذات الصلة أن تقدم تقريرا إلى الجمعية العامة للويبو بشأن أنشطتها المتصلة بتنفيذ جدول أعمال التنمية. هناك تفسيرات مختلفة من التعبير، "الهيئات المعنية في الويبو"، من بين الوفود. الذي خلق الارتباك منذ اعتماد آلية التنسيق. وقد نوقشت هذه المسألة من قبل الجمعية العامة في العام الماضي. كان قراره قبل اللجنة. طلب إلى اللجنة لمناقشة القضية وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة. كانت تلك القضية واحدة. تتعلق المسألة الثانية اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية أن الركن الثالث من ولاية اللجنة ينبغي أن تكون جزءا من بنود جدول أعمال اللجنة الدائمة. تم تقديم اقتراح من وفد البرازيل، نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، في الدورة السادسة للجنة (الوثيقة CDIP/6/12 Rev.). كان هناك عدم الاتفاق على هذه المسألة. ومع ذلك، كان مطلوبا من الأمانة أن تواصل إدراجه في جدول الأعمال. أدرج هذه المسألة أيضا في قرار الدورة الأخيرة للجمعية العامة. وطلب إلى اللجنة لمناقشة هذه المسائل اثنين، وتقديم توصياتها إلى الجمعية هذا العام. كان من المفترض أن تناقش هذا في الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة، والعودة إلى الجمعية العامة مع اقتراح بشأن كيفية المضي قدما في هاتين المسألتين لأنها أُحيلت إلى اللجنة.

249. وأشار وفد كينيا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، إلى التفسير الذي قدمته الأمانة. وكان واضحا أن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية كان من المفترض أن يتم التنسيق من خلال آلية التنسيق. وكانت قضية لجميع هيئات الويبو المعنية لتقديم تقرير عن أنشطتها المتعلقة بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. لا ينبغي أن يكون الإبلاغ الصعب إن توصيات جدول أعمال التنمية بمثابة دليل للمساعدة في معايرة العمل في الويبو من أجل نظام الملكية الفكرية للعمل لجميع البلدان. كل عام، وينبغي أن تكون قادرة على توفير الجمعية العامة تقريرا عن الكيفية التي أخذت بعين الاعتبار توصيات جدول أعمال التنمية في عملهم جميع اللجان. ربما كانت اللجنة تحاول مناقشة الكيفية التي ينبغي أن يتم ذلك التقرير، سواء من خلال بند في جدول الأعمال بشأن هذا الموضوع أو بإعطاء تعليمات إلى الأمانة أن تعد تقريرا عن كيف ساهمت الأنشطة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ويمكن مناقشة ذلك التقرير من قبل الدول الأعضاء. مساهمة في الأساس يعني أنه عندما تم تنفيذ العمل، فإنه أخذ في الاعتبار توصيات جدول أعمال التنمية. هناك جانبان. يمكن للجنة حكومية أن على نشاط معين، بدا في الكيفية التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار توصيات جدول أعمال التنمية لكن لم يكن ناجحا بسبب أن النشاط المعني نموذجيا. ومع ذلك، يمكن أيضا ذكر أن هذه الاعتبارات يمكن أن يعوض في لجنة أخرى. على سبيل المثال، في حالة وجود قانون نموذجي، الاعتبارات في لجان أخرى يمكن أن يجعل معايير أكثر قبولا أو أسهل في التنفيذ. وهكذا، كانت المجموعة تبحث في مستويات مختلفة من التقارير. انها تبحث في الويبو ككل. قبل القيام بذلك، ينبغي أن يكون من السهل جدا أن تأخذ بعين الاعتبار ما حدث في جميع اللجان لتحقيق هذا التوازن. وبالتالي، كان قضية بسيطة عن الكيفية التي يمكن أن توضع آلية التبليغ، سواء الأمانة أن تعد تقريرا عن الأنشطة التي يمكن مناقشتها من قبل الدول الأعضاء وإحالتها إلى الجمعية العامة، أو إذا كان ينبغي وضع بند في جدول الأعمال بشأن هذا الموضوع. يعتقد الفريق بأن النقاش كان حقا على الكيفية التي ينبغي أن يتم الإبلاغ. الوفود مجرد اختلف على الطريق هذا ينبغي القيام. وكان الفريق المقترح بند في جدول الأعمال بشأن مساهمة كل لجنة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية كما أدخلت أي آلية أخرى بشأن تقديم التقارير. ومع ذلك، يمكن أن تكون هناك طريقة أخرى للقيام بذلك. يمكن من الأمانة إعداد تقرير واقعي على الأنشطة التي نفذت لتعميم أو تأخذ بعين الاعتبار توصيات جدول أعمال التنمية. يمكن مناقشته من قبل الدول الأعضاء قبل إحالتها إلى الجمعية العامة. التقارير يمكن أن يكون بهذه البساطة.

250. وقال وفد تايلند إنه يؤيد التصريحات التي أدلى بها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية وفود شيلي وفنزويلا. وأعرب عن قلق الوفد أن المناقشات محددة بشأن الملكية الفكرية والقضايا المتعلقة بالتنمية لم يحدث. وقد تحقق التقدم المحرز في تنفيذ الركائز الأولين من ولاية اللجنة ل. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للتحسين. كما ذكر من قبل وفد مصر في اليوم السابق، يجب أن تكون اللجنة أكثر انخراطا في تحقيق الركيزة الثالثة المتفق عليها ولاية اللجنة ل. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن

دعمه الكامل لاقتراح وفد البرازيل، نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، لإنشاء عنصر جديد دائم في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. التحضيرات للمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية يجب أن تناقش في إطار هذا البند الجديد في جدول الأعمال الدائمة. وحث الوفد الذين عارضوا الاقتراح لإيداء المرونة. وطلب إلى اللجنة لإنشاء عنصر معين من جدول الأعمال بشأن هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة.

251. وأشار وفد اليابان، متحدًا باسم المجموعة باء، إلى آلية التنسيق وذكر أن التفسير الموضوعي لكلمة "ذات الصلة" كان واضحًا جدًا. كان معنى كلمة "ذات الصلة" مختلف تمامًا عن كلمة "جميع". إن آلية التنسيق عملت بشكل جيد، وذلك تمسحياً مع قرار الجمعية العامة في 2010. في بند جدول الأعمال الجديد المقترح، ذكرت المجموعة أنها قد استنفدت وتعليقاتها لا أريد أن أكررها. يعتقد أن المجموعة بقوة أن أي إجراء آخر من شأنه أن يكون ضرورياً بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وسلطت الضوء على التعليق الذي أدلى به رئيس الجمعية العامة أن اللجنة لا ينبغي جلب القضايا العالقة إلى الجمعية التي من شأنها أن تترك فقط لأنها مثقلة. كان على اللجنة أن يكون حذراً حول ذلك.

252. وقال وفد جنوب أفريقيا إنه فهم أنه طلب من اللجنة تقديم توصيات إلى الجمعية العامة. وبالتالي، فإنه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن أن تترك هذه المسألة دون اتخاذ أي إجراء. كان على اللجنة تقديم توصية حتى لو لم يكن هناك اتفاق. توصية يمكن أن يذكر أنه لا يوجد اتفاق وينبغي أن الجمعية العامة نظر في ما يمكن عمله. ومع ذلك، لا يمكن أن تترك القضية دون اتخاذ أي إجراء مثل الجمعية العامة طلبت بوضوح لجنة لتقديم توصيات وتقديم تقرير عن مناقشاتها.

253. وذكر وفد اليابان، متحدًا باسم المجموعة باء، أن اللجنة يمكن تقديم توصية مفادها أن إجراءات أخرى لن يكون من الضروري في هذه القضية. تفهم المجموعة بوضوح أن الجمعية العامة قد أصدرت تعليماته للجنة لمناقشة الموضوع وتقديم التوصيات. وقال إن المجموعة لا أذكر أن اللجنة لا ينبغي تقديم توصيات. كان على اللجنة تقديم توصية. كان تمسحياً مع قرار الجمعية العامة. ومع ذلك، يمكن للتوصية أن يكون أي إجراء آخر من شأنه أن يكون ضرورياً.

254. وأشار وفد كينيا، متحدًا باسم المجموعة الأفريقية، إلى تعليق المجموعة باء أن اللجنة لا ينبغي اتخاذ أي إجراءات إضافية بشأن هذه المسألة. ذكر الفريق الجمود بشأن هذا البند في الأسبوع السابق. أحيل آلية التنسيق لفي المناقشات غير الرسمية. وأشار إلى أن الوفود الاتصال عواصمهم لمعرفة ما إذا كان يمكن أن تكون هناك مرونة في هاتين الكلمتين. كان ذلك مفاجأة حيث لن تكون هناك حاجة مزيد من المرونة السياسية عندما تم الاتفاق على الأمور في الجمعية العامة. وكانت الدول الأعضاء اتخذ قرار. وكانت هذه المسألة الهامة كما منعت التقدم في السنوات الأربع الماضية. مشيراً إلى أن إجراءات أخرى لن تكون هناك حاجة أيضاً يعني أن لا ينبغي أن يكون هناك أي إجراء آخر في اللجان الأخرى حيث كان هناك خلاف. عمل تلك اللجان يجب أن يتوقف. إذا كان هذا هو القصد، والعمل والغرض من منظمة يجري تقليصها. يمكن أن يكون هناك نقطة حيث كان الدول الأعضاء أن تقرر ما إذا كانت الويبو ذات الصلة حقا من حيث تلبية احتياجاتهم إذا تعذر حل القضايا من خلال المناقشة والاتفاق بشأن المضي قدما لما فيه مصلحة الجميع. وكانت القضية الرئيسية كيف يمكن للبلدان النامية والمتقدمة يمكن أن تجعل عمل الويبو لجميع من لهم. إذا كانت الامور لا يمكن أن تتحرك إلى الأمام لأن المجموعة لم يتفق مع موقف مجموعة أخرى، ذلك يعني أن هناك أي اعتبار لموقف المجموعة الأخرى. كان هذا مسألة خطيرة جدا. كان مطلوباً طرف آخر من أجل التفاوض في أي منظمة. إذا كان طرف يتفاوض مع نفسه، لن تكون هناك حاجة لطرف آخر. هناك حاجة إلى العودة إلى أساسيات التفاوض. أنها تتطلب الأخذ والعطاء، وكذلك التفاهم المتبادل. تم إنشاء نظام متعدد الأطراف لتمكين البلدان من مناقشة والاتفاق على الأمور. على الرغم من أن المواقف اختلفت، لا بد من إيجاد حل. كان لدى المجموعة نية لإغلاق الويبو. ورأى أن كان القصد من التعليقات التي أدلى بها المجموعة باء عندما ذكر المجموعة باء أن هناك حاجة إلى أي إجراء آخر، ويمكن أن تفعل شيئاً في الأسبوع السابق، فإنه ذكر في الأساس أنها مستعدة لإغلاق متجر إذا كانت الدول الأعضاء لا يمكن أن توافق مع بعضها البعض. يعتقد أن المجموعة كانت المنظمة ونظام الملكية الفكرية اسعة بما

يكفي لاستيعاب مصالح الدول المتقدمة والنامية. لم تكن هناك قيود. ان الدول المتقدمة لا تكون أسوأ حالا إذا حصلت البلدان النامية شيء في ذلك اليوم. لقد كانت مسألة توازن.

255. وقال وفد جنوب أفريقيا إنه يتفق تماما مع البيان الذي أدلى به وفد كينيا. لا يمكن للجنة أن أذكر أن أي إجراء آخر يحتاج إلى اتخاذها. لم تتمكن من القيام بعملها في الأسبوع السابق بسبب هذه المسألة لجنة المعايير. وهكذا، عندما صرح بأن المجموعة باء أي إجراء آخر يتعين اتخاذها، فإنه ينطوي أيضا أن لجنة المعايير لا ينبغي الانعقاد. وذكر أن المجموعة باء آلية التنسيق قد تعمل بشكل جيد. ومع ذلك، أكد الوفد أنه حتى في لجان أخرى، ويجري تنفيذ آلية التنسيق بطريقة مخصصة. وبالتالي، لم أفهم كيف الآلية تعمل بشكل جيد. حاجة اللجنة إلى تقديم توصية. يمكن أن نقول إن لم يكن هناك اتفاق والتأكيد على أن الجمعية العامة يجب تقديم التوجيه إلى لجنة آلية التنسيق كما كانت الجمعية أعلى هيئة صنع القرار وافق عليه آلية التنسيق في 2010. لن يكون من الخطأ أن تفعل ذلك. ومع ذلك، فإنه لن يكون من المقبول القول بأن أي إجراء آخر يتعين اتخاذها.

256. وأشار وفد الكاميرون إلى أن النقاش على ما يبدو معزولا عن الحوار العالمي بشأن التنمية. وقدم جدول الأعمال الفكرية لأن الدول الأعضاء الاعتراف بأن الملكية الفكرية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في التنمية العالمية. التي استمرت لتكون الأساس المنطقي. محاذاة وفد الأفكار مع الآراء التي أعربت عنها الوفود من كينيا وجنوب أفريقيا. كان هناك اثنين من القضايا. والمعنية أولا الأسئلة الموضوعية التي أثارها المجموعة باء على مسألة الهيئات ذات الصلة. والثاني على الإجراء. وطرح سؤال من وفد كينيا بشأن ما إذا كان ينبغي تقديم تقرير من الأمانة أو إذا الهيئات ذات الصلة المعنية أن الجدول فعلا تقاريرها الخاصة عن مساهمات كل منها لتنفيذ جدول أعمال التنمية. إذا ذكرت المجموعة باء التي ينبغي أن يكون هناك أي إجراء آخر، كان مجرد وجهة نظر تلك الوفود. لم يكن القرار الذي اتخذته اللجنة. وبالتالي، قد يكون من المفيد الحصول على آراء الوفود الأخرى بشأن ما إذا كان أو لا ينبغي أن يكون هناك مزيد من العمل. ينبغي للجنة أن لا يكون مشغولا للغاية مع وجهة نظر المجموعة باء. وعلى الرغم من احترام وجهة نظرها، لم يكن قرارا. ينبغي دائما أن يوضع في الاعتبار أن اللجنة كانت جزءا من النقاش العالمي بشأن الكيفية التي يمكن للملكية الفكرية المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كان المقصود تحقيقها لمعالجة المسائل المتعلقة البشرية جمعاء. وكان الهدف من جدول أعمال اللجنة للاستفادة جميع البلدان.

257. وذكر وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، أنه كان مجرد موقف المجموعة باء أي إجراء آخر من شأنه أن يكون مطلوبا في هذه المسألة في اللجنة. أن الفريق لم تعلن أنها لن تشارك في المفاوضات بروح بناءة وإيجابية. يجب على كل لجنة أن تقرر على أهميته فيما يتعلق بتوصيات جدول أعمال التنمية وآلية التنسيق. لذا، لم لا مزيد من العمل من قبل اللجنة حول هذه المسألة لا يعني أن لجنة المعايير ستعلق. ولجنة المعايير قد تقرر على أهميته وأنه كان سيناريو مختلف تماما. يجب أن لا تكون مشوهة تلك الحقيقة. كانت الدول الأعضاء أن يسألوا أنفسهم ما منعت من القيام لجنة المعايير العمل التقني تمشيا مع ولايتها الأساسية.

258. وأشار وفد فنزويلا لقرار الجمعية العامة بشأن آلية التنسيق وذكر أن المناقشة يجب أن لا تركز على كلمة "ذات الصلة". وكانت صلة ليست دائما. ولذلك، فإن ارتباط الهيئات أنفسهم لا ينبغي النظر فيها. يجب أن تبنى لجنة المعايير جدول أعماله الأسبوع الماضي وناقش البند 4 الواردة فيها. يجب أن يتم الإبلاغ عن النتيجة. ينبغي لجميع اللجان تقاريرها حول ما إذا كان أو لم يجرز تقدم بشأن قضايا معينة، بغض النظر عن وجود أو عدم لجنة كانت نفسها ذات الصلة، وأهمية لم تستمر عبر الزمن.

259. وقال وفد السلفادور إنه يعتقد أن المناقشة ليست ذاهبة في أي اتجاه. اقترح الوفد أن يتم ترك معلقا. الرئاسة قد عقد اجتماع مع منسقي المجموعات لمناقشة هذه المسألة. ربما شيء إيجابي يمكن أن تنشأ عن ذلك. كانت اللجنة لا الهيئة المختصة لتفسير القرار الذي اتخذته الجمعية العامة. وقال إن الدورة لا يكون ممثرا إذا تم متابعة هذه المناقشة.

260. وأشار وفد كينيا، متحدًا باسم المجموعة الأفريقية، إلى قرار الجمعية العامة بشأن آلية التنسيق ولفت الانتباه إلى ما يلي: "إن الجمعية العامة تقرر اعتماد مبادئ آلية التنسيق اللجنتية التالية". جاء ذلك في مستهل هذا القرار. ولذلك، كان ليصل إلى اللجنة لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان أو لم يكن هيئة ذات الصلة. كما أوعز القرار هيئات الويبو ذات الصلة لتحديد الطرق التي يجري تعميم توصيات جدول أعمال التنمية في عملهم وحثهم على تنفيذ التوصيات وفقاً لذلك. لجنة لا يمكن أن توعم نفسها. وبالنظر إلى أن هناك آلية التنسيق ولجنة العامة لتنسيق تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، كان يصل إلى اللجنة لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت أو لم تكن لجنة ذات الصلة. إذا قررت اللجنة أن لجنة خاصة كانت ذات صلة بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وكانت تلك اللجنة مسؤولة عن تقديم تقرير عندما طلب منه ذلك من قبل اللجنة. لذا، لم يكن من باب الاختيار الذاتي. لعبت اللجنة دوراً في تنسيق تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وكان هذا الدور يجب أن تحترم. ويود الفريق المجموعة بقاء لتكون مرنة في هذه المسألة في الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين المصالح. إذا تركت مسؤولية كل لجنة، فإنها يمكن القول بأن لديهم شيء تفعله مع توصيات جدول أعمال التنمية. لن يكون هناك تنفيذ وما اعتمد في عام 2007 سيكون عديم الفائدة. يعتقد الفريق بأن المسألة أفضل السبل التي يمكن أن يتم ذلك دون خلق تعليقات أو قرارات جديدة. ما تقرر كان كافياً. كان مجرد مسألة كونه مرناً ويمكن للجنة المضي قدماً. انها ليست مسألة حياة أو موت. إذا كانت لجنة لتقديم تقرير إلى الجمعية العامة، لا شيء يحدث لأي شخص لأنه سيكون مجرد تقرير.

261. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تقديره للجهود التي تبذلها وفود لشرح لماذا اللجنة لا يمكن تحقيق تقدم بشأن هذه المسألة. كان أفضل وصف الوضع الحالي به وفد شيلي في بيان افتتاحه. كان هناك الكثير من الحجج الجيدة في هذا البيان. كان يضع الوقت على المسائل الإجرائية. ينبغي أن تركز اللجنة على الجوهر. كان هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً، وليس مناقشة بنود جدول الأعمال والقضايا التي في الواقع ليست لديه أهمية للبلدان التي كانت المستفيدين من أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات. كما لفت الوفد الانتباه إلى حقيقة أن لجنة المعايير فشلت في القيام بعملها الأسبوع السابق حيث لم يكن هناك اتفاق على جدول أعماله المقترح. وكانت مجموعة بقاء لصالح جدول الأعمال ويمكن أن توافق على ذلك. ومع ذلك، كانت هناك الآخريين الذين لا يمكن أن توافق على ذلك. ولهذا السبب فشلت وهذا كان يجب أن يكون واضحاً. كان عدد قليل من القضايا لا بد من الاعتراف فيما يتعلق آلية التنسيق. يعتقد أعضاء المجموعة بقاء أن جميع لجان الويبو المعنية سقطت بالفعل في إطار آلية التنسيق. كان ذلك حقيقة. وينبغي أيضاً أن من المقبول أن الوفود المختلفة عقدت وجهات نظر مختلفة. وكانت هناك أيضاً عدة مبادئ في آلية التنسيق أن جميع الدول الأعضاء وافقت على. بعض لم يذكر، بما في ذلك مبدأ أساسي أن جميع لجان الويبو وقفت على قدم المساواة. ينبغي أن تكون اللجنة حذرين للغاية في الحفاظ على هذا المبدأ والتوازن. كان هناك أيضاً مبدأ أن آلية التنسيق ينبغي أن تستخدم في هياكل الحكم القائمة والإجراءات. وينبغي تجنب الازدواجية. وذكر القرار أيضاً أن آلية التنسيق ينبغي أن تكون مرنة والفعالية والكفاءة والشفافية وعملي. كان ذلك شيئاً أن اللجنة كان في عداد المفقودين في هذه المرحلة. ينبغي أن يكون أكثر واقعية ومحاولة إيجاد حلول في هذا الاتجاه، وليس فقط في المسائل الإجرائية. كان هناك طريق مسدود وستكون هناك حاجة أكثر من ذلك بكثير لحلها. حاجة اللجنة إلى قضاء بعض الوقت على القضايا التي يهتم بها للبلدان النامية مثل استخدام المساعدة التقنية للويبو وبناء القدرات، والسماح للخبراء التي جاءت إلى الاجتماع للتعبير عن وجهات نظرهم بشأن كيفية تنفيذ هذه الأنشطة في الميدان.

262. وأعرب وفد سويسرا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة بقاء والبيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة. يجب أن يقتصر النقاش على قرار الجمعية العامة. لا ينبغي للوفود محاولة لإعادة التفاوض النقاط التي نوقشت مطولاً عندما تأسست آلية التنسيق. وتم التفاوض على مسألة ما إذا كان ينبغي أن تكون جميع اللجان تخضع لآلية التنسيق في ذلك الوقت وتم التوصل إلى حل وسط. وكانت الآلية تنطبق إلا على الهيئات المعنية في الويبو. وقد قررت لجنة ارتباط نفسها. لم تقرر من قبل اللجنة. وأشار الوفد إلى النقطة التي أثارها وفد المملكة المتحدة أن جميع اللجان وقفت على قدم المساواة. لذا، لم يكن يصل إلى اللجنة لبت في مدى ملاءمتها لجان أخرى. ان آلية التنسيق تعمل بشكل جيد في جميع اللجان ذات الصلة. تم الحكم عليهم أن تكون ذات صلة لسنة معينة. وقد اتفق تماماً مع وفود من كينيا وفنزويلا أن الأمور لم تكن ثابتة إلى الأبد.

عندما وافقت المجموعة بآء على إدراج بند خاص في جدول الأعمال على آليات التنسيق في اللجنة الدائمة واللجنة الدائمة، ذكرت المجموعة أنه على أساس مخصص لسنة واحدة يجوز للجنة أن تقرر أنه ذات الصلة وتقديم تقرير، بينما في سنة أخرى يجوز للجنة أن تقرر أنه ليس ذي صلة ولن الإبلاغ. سيكون الاصطناعي لتشمل منهجية بند في جدول الأعمال على هذه المسألة عندما تم الاتفاق في البداية أنه يجوز للجنة أو قد لا تكون ذات صلة في سنة معينة. ينبغي للدول الأعضاء الالتزام بشروط قرار الجمعية العامة في 2010. حيث تم مناقشة مستفيضة وأنشأت بالتفصيل. كان يضع الوقت في مناقشة المسائل الإجرائية. تناقش اللجنة حرف. أليس كذلك تحقيق تقدم حول المشاريع والقضايا الموضوعية التي يهم حقاً. سيكون أفضل قرار يمكن للجنة اتخاذه يكون لنقول للجمعية العامة أنه قد ناقش هذه المسألة، والقرار الذي اتخذ في عام 2010 والطريقة التي آلية وظيفته حالياً هو الطريق الصحيح للمضي قدماً. وأشار الوفد إلى أن لجنة المعايير تضمنت بند في جدول الأعمال الأسبوع السابق حيث يمكن مناقشة هذه القضية وأهميتها للجنة المعايير. ومع ذلك، فإنه لم يكن من الممكن وفود لا يمكن أن تعتمد جدول الأعمال. قال إن الوفد لا يرى لماذا ينبغي مناقشة هذه المسألة هذا الأسبوع عندما كانت هناك فرصة للقيام بذلك في الأسبوع السابق. على الإنشاء المقترح لبند دائم في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية، ذكر الوفد أنه كان قضية الرمزية التي لم تصف إلى العمل الفعلي للجنة. لسنوات، كان وفد كررت انها وافقت على مناقشة قضايا التنمية والملكية الفكرية. كانت اللجنة قد تم القيام بذلك منذ تأسيسها. وقد تم تنفيذ الركيزة الثالثة منذ ذلك الحين. عندما كانت الوفود مقترحات محددة، وقد نوقشت هذه. كان اقتراح لمناقشة مؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية على سبيل المثال. أدرج أيضاً كبند في جدول أعمال تلك الدورة. وهكذا، إذا كان وفد اقتراحاً محدداً، يمكن إدراجها على جدول الأعمال للمناقشة. لذلك، على هذه المسألتين، فإن أفضل شيء يكون على اللجنة أن تبلغ الجمعية التي تم مناقشتها وتسويتها. سيكون ذلك أفضل بالنسبة للجنة وكذلك الجمعية.

263. وأكد وفد اليونان، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أن الهدف الأساسي للجنة هو مناقشة الملكية الفكرية والتنمية. هيئات الويبو أنفسهم يجب تحديد ما إذا كانت ذات الصلة لغرض آلية التنسيق. وفيما يتعلق بطلب بند إضافي من جدول الأعمال، رأى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أي غرض في إضافة بند على جدول الأعمال مع نفس الهدف الدقيق والتي من شأنها سوى تكرار عنوان اللجنة. ومع ذلك، كانت دائماً مفتوحة لمناقشة بنود جدول الأعمال قضايا محددة تتعلق الفردية فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لمشاريع التنمية. ومع ذلك، في بيئة متعددة الأطراف، كانت الدبلوماسية بطيئة، وكان هناك سبب لذلك. ومن هذا المنطلق، يتعين على الوفود أن يكون عملي. الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه دعمها وتأييدها لتصريحات المجموعة بآء وكذلك وفود المملكة المتحدة وسويسرا.

264. وقال وفد مصر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، إنه يعتقد أنه لا يمكن أن يكون أكثر بلاغة من وفد كينيا في شرح ما ينبغي للجنة أن تقوم به للرد على قرار الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. ومن المؤسف أن بعض التدخلات يجدها عدم احترام مصالح أغلبية الوفود في القاعة. لم يكن سوى سوء فهم أو سوء فهم أو اختلاف في تفسير ما ينبغي القيام به على أساس قرار من الجمعية العامة. كان التفسير الهادف أن كانت موجهة لتوجيه العمل الذي قامت به اللجنة والويبو، والحد من جدول أعمال التنمية في مجملها إلى مشاريع المساعدة التقنية. لم يكن هذا هو القصد من أنصار جدول أعمال التنمية. لم يكن الغرض من المناقشات في الويبو خلال السنوات العشر الأخيرة على جدول أعمال التنمية. لا يمكن للجنة الوصول إلى نتيجة بسبب عزوف بعض الوفود أن تظل ملتزمة بالعملية التي شاركت فيها طوعاً من البداية.

265. وأعرب وفد ألمانيا عن تأييده للمواقف التي عبرت عنها الوفود من اليابان والمملكة المتحدة. ولم أرى أي نقطة في إطالة المناقشة. اختلف الوفد مع استراتيجية لمناقشة أهمية آلية التنسيق في جميع اللجان الأخرى مفادها أن تلك اللجان لم تتمكن من القيام بمهامها. وذكر نص القرار على آلية التنسيق أن التنسيق من قبل اللجنة يجب تسهيل عمل اللجنة وهيئات الويبو المعنية. لن يسر لجنة العمل إذا لم يتمكنوا من الاتفاق على جدول أعماله. وحث الوفد أعضاء لأن تضع في اعتبارها مهام اللجان وعدم إرهاق لهم مناقشة حول ما إذا كانت أو لم تكن تندرج في إطار آلية التنسيق.

266. وقال وفد الهند إنه لا يريد للأمر إلى أن يتحول إلى قضية سياسية. وأشارت إلى الإحباط في الدورة الأخيرة للجنة المعايير. لكن، وكما أشار إلى ذلك وفد مصر، وكان عمل اللجنة ليس فقط على مشاريع المساعدة التقنية وبناء القدرات. كان عمل اللجنة بشأن الملكية الفكرية والتنمية، كما ذكر وفد اليونان. هو أن القضية الجوهرية، وكان واسع جدا. ولم يكن بناء القدرات والمساعدة التقنية العادل كما أكد وفد المملكة المتحدة. وكانت الهند قد دعم جدول أعمال التنمية على أساس الاعتراف الأساسي بأن حماية الملكية الفكرية ليست غاية في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق غاية. فإنه سيكون عاملا مساعدا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية المستدامة في البلدان ذات مستويات مختلفة من التنمية. اعتمدت توصيات جدول أعمال التنمية وأنشئت لجنة لتحقيق التوازن من منظور التنمية وتعاملت ولاية الويبو مع مصالح أصحاب الحقوق. ومنظومة الأمم المتحدة تناقش حاليا منصب جدول أعمال التنمية 2015 والأهداف الإنمائية الأخرى. كان النهج الحمائي أن يكون متوازنا. وكان أن زاوية المناقشات بشأن جدول أعمال التنمية، كما أكدت وفود الكاميرون. ان بعض الوفود ذكرت أنه على الرغم من اللجان ذات الصلة قد تم التبليغ في ظل آلية التنسيق، فإنها يمكن أن يكون غير ذي صلة في المستقبل لأنها قد لا تكون لها أية مادة للإبلاغ عن قضايا التنمية. قال إن الوفد لا يعتقد ذلك لأنه يعتقد أن الشواغل الإنمائية يكون في الواقع تدريجيا في المستقبل. ومن شأن ذلك أن يكون الأمر كذلك إلا إذا وقفت جميع الدول على قدم المساواة من حيث التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وحث الوفد وفود أخرى إلى اعتماد نهج مرن. ينبغي أن يكون هناك أخذ وعطاء من أجل الوصول إلى بعض وسطا وتحقيق توافق في الآراء لتحقيق ولاية الجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

267. وكرر وفد الكاميرون أن الأسئلة الموضوعية كانت تقل أهمية عن المسائل الإجرائية. كما ذكر وفد كينيا، وكانت النية لا لجعل الهيئات المعنية في الويبو مسؤولة أمام اللجنة. ألم يكن من الممكن ترك الأمر إلى كل هيئة أن تقرر ما إذا كان من المناسب لتنفيذ جدول أعمال التنمية لأن ذلك يؤدي إلى الفوضى. على سبيل الإجراء، أن اللجنة تحتاج إلى توافق على أن اللجنة لن تفرض على الهيئات ذات الصلة. تم الاعتراف بمبدأ قدم المساواة. ومع ذلك، لغرض وهدف تحقيق تنفيذ جدول أعمال التنمية، ينبغي أن يكون هناك إجراء. وكان وفد كينيا طلبت إحدى مسألة إجرائية مهم حول ما إذا كان ينبغي للأمانة أن تعد تقريرا أو إذا كل هيئة ذات الصلة بإعداد تقريرها الخاص. وكانت هذه القضية الإجرائية الرئيسية التي تتطلب قرارا من قبل اللجنة. كان هذا أهمية عن تحقيق بناء القدرات لان الجمعية العامة لن تكون قادرة على متابعة عمل اللجنة دون هذه التقارير. كانت الأسئلة لتحقيق أهداف هامة مثل هذه المسائل الإجرائية.

268. وذكر وفد زيمبابوي أنه تم الاستماع إلى نفس المواقف منذ أن بدأ 2010. أنظمة التناوب في طرح أفكار جديدة الى طاولة المفاوضات. وأشار إلى أن بعض المندوبين حضروا اجتماعات الويبو لسنوات عديدة وجهات نظرهم حول القضايا تغيرت أبدا. أصبحت بعض المندوبين المؤسسات وأنها أعاققت التقدم. البيانات التي أدلى بها وفود من اليابان والمملكة المتحدة وسويسرا أشارت إلى أنهم لا يريدون للجنة للعب دور ذي مغزى. ومع ذلك، وكما ذكر من قبل وفد مصر، فإن غالبية الوفود تود أن تفعل ذلك. وكانت مسألة كيفية المضي قدما ليس الإجرائية أو التقنية أو الموضوعية. كان عليها أن تفعل مع الإرادة السياسية. وأهمية معيار ذاتي للغاية. قال إن الوفد لا يعتقد أن اللجنة حتى يمكن أن توافق على فكرة ذات الصلة. كانت اللجنة قد تم الشروع في مناقشة افتراضية حول ما إذا كان أو لم يكن ما يسمى "لجان مساس" يجب أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة بشأن مساهمتها في تنفيذ جدول أعمال التنمية عندما لم يكن يسمح حتى تلك اللجان إلى التقرير. كانت اللجنة الحكم مسبقا على نتائج التقرير. تلك اللجان لم حتى إجراء للقيام بهذه التقارير. اقترح الوفد أن يسمح لهذه اللجان أن يقدم على أساس تجريبي لمعرفة ما إذا كان يؤثر على الهدف من عملهم. إذا كان الأمر كذلك، سيتم النظر فيه. قد يكون ذلك حلا عمليا وواقعيا. وأشار الوفد أنه عندما تمت صياغة القرار في عام 2010، أخذت قضية "قدم المساواة" على متنها وقيل أنه إذا رأى بعض اللجان التي تقدم تقاريرها إلى اللجنة أن وضعهم في وضع متدن، فإنها تقريرا إلى الجمعية العامة بدلا من ذلك. وهذا هو السبب وذكر القرار أن اللجان سوف يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة.

269. وعلق الرئيس المناقشة وذكر أنه سيواصل المشاورات مع المنسقين الإقليميين بشأن هذه المسألة.

مواصفات الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية (تابع)

270. دعا الرئيس نائب الرئيس السابق لاطلاع اللجنة على نتائج المشاورات غير الرسمية بشأن اختصاصات الاستعراض المستقل.

271. أبلغ نائب رئيس اللجنة السابق أنه تم عقد مناقشات غير رسمية في اليوم السابق على مشروع تحديث المواصفات. نوقشت وتحقق بعض التقدم الفقرات على خلفية وغرض ونطاق الاستعراض. وأشارت إلى القسم على خلفية وذكرت أنها اقترحت أن يتم إعادة صياغة لتأخذ في الاعتبار مخاوف بعض الوفود بشأن آلية التنسيق وصياغة مقرر الجمعية العامة في 2010. أرادت بعض الوفود الفقرة الثانية للاحتفاظ بها بينما البعض الآخر يود أن يتم إزالتها. كان من المفترض أن يذكر في الخلفية آلية التنسيق. على هذا النحو، فإن فقرة واحدة يذكر آلية التنسيق وسوف تعلق مرفقين من أجل الخبراء أن تكون واضحة بشأن ما هو المشار إليه. المرفق الأول أن يكون القرار بأكمله الجمعية العامة في عام 2010 على آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير. سيتضمن المرفق الثاني التوصيات 45 جدول أعمال التنمية. وأعربت عن أملها أن المجموعات الإقليمية قد أجرت مشاورات داخل مجموعاتهم والتوصل إلى اتفاق في هذا القسم. وقد بين قوسين مريضة ذلك على أمل أن يتم التوصل إلى اتفاق. كان القسم التالي على غرض ونطاق المراجعة. كان هناك قضية حاسمة بشأن المصطلحات. كان غير مقبول بالنسبة لبعض الوفود لإزالة مصطلح "عمل الويو". كان بعض الوفود الأخرى مخاوف من أن كان عام جدا، وأود أن مصطلح "أنشطة الويو" لاستخدامها بدلا من ذلك. لذلك، وقالت انها اقترحت الصياغة للنظر الوفود. وأشارت إلى أن مصطلح "عمل الويو" أن يبقى كما كان حيويا وبالغ الأهمية لعدد من الوفود. ومع ذلك، ينبغي أيضا أن يعرف هذا المصطلح في سياق الوثيقة. كانت هناك اقتراحات من بعض الوفود لإزالة كافة المصطلحات المذكورة. ومع ذلك، من شأنه أن يعقد الأمور كما كانت تستخدم في الوثيقة. هناك حاجة إلى تعريف مصطلح "عمل الويو" وربطه لتوصيات جدول أعمال التنمية من أجل أن نكون واضحين حول ما نوع العمل الذي كان يجري المشار إليها. كانت صيغة بين قوسين معقوفين. حثت الوفود للاتفاق على القسمين الأولين من مشروع المواصفات لأنه من شأنه أن يساعد في المناقشات على بقية الوثيقة. وقالت إنها لا ترغب في الحصول على المزيد من المقترحات لإعادة صياغة تلك الأجزاء لأنها ستفتح المزيد من المناقشات ويستغرق الوقت. وأعربت عن أملها أن يتم التوصل إجماع على تلك الأجزاء من أجل المضي قدما ومناقشة بقية المواصفات. وقالت إنها مستعدة لمواصلة تسهيل هذه العملية.

272. أكد وفد أوروغواي، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، مجددا أنه ملتزم بالتقدم. دعمت المجموعة على اقتراح من نائب الرئيس السابق. كان التقدم في القسمين الأولين من المواصفات مشجعة. حث الفريق الوفود أن تكون مرنة وليس محاولة لتعقيد الأمور. كان الحل المقترح وسطا سلمية لجميع الشواغل التي تم التعبير عنها. يعتقد أن المجموعة المناقشات يمكن أن يستمر على ما تبقى من النص. كانت اللجنة على المسار الصحيح.

273. وطلب وفد مصر، متحدثا باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، أن تستمر المناقشات في إطار غير رسمي كي تكون المناقشات أكثر فعالية.

274. وأشار الرئيس إلى طلب وفد مصر، واقترح استئناف المناقشات بشأن هذه المسألة في إطار غير رسمي من الساعة 16:00 حتى 18:00 ذلك اليوم. وبقس يومان فقط، وإذا استمرت المناقشات في هذه الوتيرة، لن يمكن تحقيق أي شيء.

275. وقال وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، إنه يؤيد اقتراح الرئيس.

276. وصرح الرئيس أنه تم الاتفاق على ذلك نظرا إلى عدم وجود اعتراضات من الحضور. ثم دعا اللجنة لمناقشة المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية.

المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية

277. أشار الرئيس إلى أن اللجنة ناقشت المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية لفترة طويلة جدا. كان هناك دوامة الخلافات. اعتبر مسألة تتعلق المؤتمر في الدورة 10 للجنة. عقد الرئيس أربع جلسات غير رسمية في الفترة بين الدورتين العاشرة والحادية عشرة للجنة. قررت الوفود أن المؤتمر سيعقد في 14 نوفمبر تشرين الثاني و15، 2013. الذي كان ينظر إليه باعتباره انفراجة. وقدمت نتائج هذه الاجتماعات في الدورة الحادية عشرة (CDIP/11/5). وافقت اللجنة على أن تقوم الأمانة بصياغة قائمة المتحدثين في المؤتمر. سيتم تعميمه لمنسقي المجموعات للمصادقة عليه. كان ذلك عندما نشأت المشكلة. كان هناك فرق كبير فيما يتعلق باختيار المتكلمين. واجهت الرئاسة مع الوضع حيث كان عليه أن يوصي المدير العام لتأجيل المؤتمر. وقد نوقشت هذه المسألة في جلسة ال12. قررت اللجنة مواصلة المناقشات في هذه الدورة.

278. وقال فد الجمهورية التشيكية، متحدثا باسم مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق، إنه في صالح المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية التي سيتم تنظيمها في جنيف. عموما، أيدت المجموعة مؤتمرا أكاديميا من الخبراء التي من شأنها أن تجلب نظرة أكثر تعمقا في مجال الملكية الفكرية وقضايا التنمية ذات الصلة، مع التركيز بصفة خاصة على كيف ساهمت الملكية الفكرية بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية. في الوقت نفسه، اعتبرت المجموعة أن اللجنة ليكون جعل الجسم فيما يتعلق بأنشطة الويبو في مجال الملكية الفكرية والتنمية القرار الرئيسي. كانت اللجنة قد والأمانة جهودا في التداول الاقتراح الذي يحتوي على لوحات الموضوعية وقائمة المتكلمين. وأشارت المجموعة إلى اختيار المتحدثين في المؤتمر، وذكرت أنها تفضل الأمانة لترتيب القائمة.

279. وصرح وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، أنه يشعر بخيبة أمل جدا أن المؤتمر تأجل بسبب اختلاف الآراء المقدمة في مرحلة متأخرة، على الرغم من التوصل إلى اتفاق على الموضوعات وكان على قائمة متوازنة من المتحدثين الذي أعدته الأمانة بعد سلسلة طويلة من المشاورات غير الرسمية. ان المجموعة تشارك بشكل بناء في تلك المناقشات. كرر الفريق أنه يؤيد تماما وأيدت قائمة المتحدثين التي أعدتها الأمانة. يجب أن تبقى قائمة لتجنب التدخل في ادق تفاصيل أنشطة المنظمة. وأعربت عن أملها أن العمل المتوازن الذي قامت به الأمانة من شأنه أن تحترم وتحويلها إلى نتائج ملموسة. كرر الفريق أن اللجنة تشكل المنتدى الرئيسي داخل الويبو لمناقشة المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. لذلك، ومتابعة الأنشطة قررت في دورات اللجنة ينبغي أن يتم في إطار اللجنة.

280. وأعرب وفد اليونان، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عن أملها في أن المواعيد الجديدة للمؤتمر يمكن الاتفاق. ان المؤتمر يوفر فرصة مثيرة للاهتمام للجميع للتفكير في كيف يمكن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، فضلا عن الإبداع من خلال حماية الملكية الفكرية. أكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فهمهم أن اللجنة ظلت جعل الجسم لعمل الويبو بشأن الملكية الفكرية والتنمية القرار الرئيسي. وأيدوا قائمة المتحدثين التي وضعتها الأمانة. ينبغي للويبو المضي قدما في تنظيم المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

281. وأشار وفد كينيا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، إلى خلاف على قائمة المتكلمين. ولعل أفضل طريقة للمضي قدما سيكون لعقد مشاورات غير رسمية لمحاولة حل المشكلة. كان مطلوبا في قائمة المتكلمين الذين يمكن تقديم وجهات نظر مختلفة حول قضايا الملكية الفكرية والتنمية. يجب على المتحدثين فهم القضايا التي تعاملت اللجنة مع. كان مطلوبا أن لتمكين اللجنة من الاستفادة من المؤتمر من حيث كيفية المضي قدما في تنفيذ ولايتها لمناقشة الملكية الفكرية والتنمية. وكان أن الغرض من المؤتمر. لم يتم تنظيمه فقط لوفاء بند في جدول الأعمال. هناك حاجة للجنة للمضي قدما لتم الاتفاق على أن الملكية الفكرية والتنمية مهم للمنظمة. وكانت القضية الرئيسية كيف يمكن للجنة الاستفادة من المؤتمر من حيث تعزيز ولايتها. يجب أن يكون المتحدثين السهل تحديد إذا قررت اللجنة أن المؤتمر ينبغي أن يكون بناء ومفيدا لعمله بشأن هذه القضايا. لا ينبغي أن عقد المؤتمر من أجل تحقيق هذا القرار، ولكن على أساس أن اللجنة تحاول بناء توافق في الآراء بشأن كيفية المضي قدما وبناء على

ما سبق. الرئاسة يمكن أن تعقد مشاورات غير رسمية من أجل المضي قدما في قائمة المتكلمين، بالنظر إلى أن كان هناك خلاف. فإنه أيضا تجنب إعادة فتح النقاش حول لماذا ينبغي أو لا ينبغي أن تكون هناك قائمة.

282. وأشار وفد الصين أن تم تحقيق بعض التقدم في الأعمال التحضيرية للمؤتمر. كان اجتماعا هاما ويمكن أن تساعد اللجنة لمواصلة مناقشاتها بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ومن شأن ذلك أن يساعد البلدان، ولا سيما البلدان النامية، لتعميم الملكية الفكرية. ولذلك، يأمل الوفد أن الخلافات يمكن القضاء من أجل المؤتمر الذي سيعقد في أقرب وقت ممكن. انها تأمل أيضا أن المداولات في المؤتمر من شأنه أن يساعد في تحقيق الأهداف.

283. وأشار وفد مصر، متحدثا باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، إلى أن بعض الوفود أكدت ولاية اللجنة باعتبارها الهيئة المكلفة بمناقشة الملكية الفكرية وقضايا التنمية ذات الصلة. وذلك مشجع على الرغم من أنه يبدو متعارضاً مع المواقف التي أعرب عنها بعض الوفود على نفس الولاية عند اتخاذ قرار بشأن الهيئات المعنية في الويبو ذات الصلة بجدول أعمال التنمية وتنفيذه. ويجب تنظيم مؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية يساهم في توسيع وجهات النظر بشأن القضايا التي نوقشت في اللجنة، ويساعد على الابتعاد عن أجواء الاستقطاب الذي يعوق التقدم في جميع أعمال الويبو. من أجل تحقيق هذا الهدف، يجب أن يكون هناك توازن ليس فقط في المواضيع والمواضيع الفرعية التي ستناقش في المؤتمر، ولكن أيضا في قائمة المتحدثين والعروض التي ستوجه المناقشات وتؤثر على نتائج المؤتمر. لقد تم الاتفاق على هذه القضايا. وهناك قائمة من المعايير لاختيار المتحدثين. ومع ذلك، يعتقد كل من المجموعة والمجموعة الأفريقية أن المعايير لم يتم الوفاء بها وان اللجنة الآن على خلاف حول كيفية تحديد قائمة المتكلمين. واقترح الوفد، متحدثا نيابة عن بلده مصر، أن الخيارات يجب أن يتم توسيعها كما قدمت مقترحات مع قائمة من الأسماء التي لم تقبل. والجهود المبذولة لإيجاد وسيلة للخروج من المأزق لم تستقبل استقبالا حسنا. وهكذا، ربما يمكن أن يطلب من الأمانة توسيع قائمة المتحدثين في عملية الفرز. ويمكن أن يعقد الرئيس مشاورات مع منسقي المجموعات ومحاولة تحديد أسماء من تلك القائمة على نطاق أوسع. وربما يكون ذلك خيارا ممكنا. وأكد الوفد أنه كان يفكر بصوت عال، وسوف يحتاج لتفويض من المجموعة بشأن هذا الاقتراح.

284. وذكر وفد الكاميرون أنه موضوع مهم للغاية لبلدان العالم الثالث، ولا سيما البلدان الأفريقية. وكان وفد لأقول شيئا على المتحدثين. ومع ذلك، بالنسبة لمحتوى وأهداف المؤتمر، تساءل الوفد عما إذا كان يمكن أن يتم تعيين مرافق لتمكين أكبر عدد ممكن لمتابعة المناقشات. كان من المرجح أن جميع المنظمات التي تتعامل مع الملكية الفكرية في مختلف المناطق سيحضر الموقتر. ان مثل هذه المرافق تمكن المؤتمر من الوصول إلى مختلف شرائح السكان والمساعدة في نشر المعلومات للجمهور.

285. وأشار الرئيس إلى الوثيقة CDIP/11/5 و أبرز أن صفحة الويب ستنشأ على موقع الويبو على تقديم معلومات عن المؤتمر. وقال انه لا يعرف ما اذا كان هذا رد على سؤال وفد الكاميرون. ومع ذلك، يمكن أن تؤخذ هذه المسألة في مرحلة لاحقة.

286. وذكر وفد المملكة المتحدة أنه شاركت في جميع المناقشات غير الرسمية المطولة على تنظيم المؤتمر. كانت المفاوضات شاقة وصعبة وطويلة. في نهاية المشاورات، كانت الوفود قادرة على الاتفاق على جميع الطرائق. وفقا للممارسة المعتادة، أنها كلفت الأمانة إلى اتخاذ الخطوة النهائية والمضي قدما في المؤتمر. يبدو أن بعض الوفود التي لا يمكن أن توافق على العناصر التي سبق الاتفاق عليها قبل كانوا يحاولون تأجيل المؤتمر. وأعرب الوفد عن دعمه الكامل لعقد المؤتمر. تعكس التزامها العمل والقضايا ذات الصلة إلى اللجنة. أعرب عن أمله في أن أي اتفاق سيتم التوصل إليها بشأن القضايا التي سبق الاتفاق عليه في مشاورات غير رسمية. فيما يتعلق طلبات المشاورات غير الرسمية، أكد الوفد أن هناك حاجة إلى إعطاء الأولوية كما كانت هناك العديد من القضايا المطروحة على جدول الأعمال. فإنه يفترض أن اللجنة تفضل لمعالجة القضايا العالقة التي كانت أكثر أهمية مثل مواصفات الاستعراض المستقل وترك القضايا التي تم الاتفاق على الأمانة لتنفيذها، كما فعلت في مناسبات عديدة أخرى.

287. وذكر وفد فنزويلا ان المؤتمر كان هاما من حيث معالجة قضايا التنمية داخل المنظمة. إن أسوأ شيء يمكن أن يحدث أن يكون للمؤتمر لا لتأخذ مكان. أن نتائجها ستكون مهمة للخطوات التالية التي يتعين اتخاذها في هذا المجال.
288. ويعتقد وفد ألمانيا ينبغي للجنة الموافقة على قائمة المتحدثين التي اقترحتها الأمانة. واتفق على أن القائمة التي أعدتها الأمانة سوف أيد. على الرغم من أن الوفد يجب بعض المتكلمين أكثر والبعض الآخر أقل، فإنه يمكن أن تقبل القائمة بسبب وجود نهج متوازن. وذكر وفد لو لم يكن هناك حجة واحدة ضد أي من المتحدثين في الاجتماع الأخير. ينبغي أن تواصل اللجنة جهودها لعقد المؤتمر الذي تأجل بالفعل قبل سبعة أشهر. وأعرب عن أمله أنه سيعقد هذا العام.
289. وذكر وفد ترينيداد وتوباغو أنه اتخذ أيضا في مناقشات غير رسمية بشأن المؤتمر. كل شيء تم الاتفاق باستثناء قائمة المتكلمين. وكانت القضية ذات الصلة لأن المؤتمر لا يمكن ان تتم من دون المتحدثين. وكانت هذه القضية الأكثر أهمية التي سيتم مناقشتها. كان المؤتمر الهام لترينيداد وتوباغو، وخاصة في بناء المعرفة المؤسسية البلاد على الملكية الفكرية. وأيد الوفد اقتراح وفد كينيا لمواصلة المناقشات غير الرسمية وكذلك الاقتراح الذي قدمه وفد مصر لتوسيع القائمة الحالية من المتحدثين. هذه المقترحات يمكن أن تعمل جنبا إلى جنب. كان هناك ضرورة استئناف المشاورات غير الرسمية ومعرفة ما إذا كان يمكن توسيع قائمة من أجل هذه القضية إلى حل.
290. وأشار وفد البرازيل إلى تعليق وفد كينيا التي لا ينبغي أن يتم تنظيم المؤتمر لمجرد منه. التي ينبغي النظر فيها لأن الوفود بدت حريصة على اتخاذ قرار للقيام بما كان المقترح. ومع ذلك، ينبغي للجنة أن تكون حذرين وعدم الوقوع في نفس الفخ كما في حالة البنود الأخرى. كان نطاق الملكية الفكرية والتنمية واسعة جدا. كان الدافع وراء المناقشات وكذلك المقترحات المقدمة من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق يؤيد فكرة مناقشة أكاديمية حول مساهمة الملكية الفكرية في التنمية. ومع ذلك، كان أكثر من ذلك بكثير. وهناك حاجة أيضا لمناقشة ما إذا كانت المناقشات في لجنة تعزيز التنمية. في هذا الصدد، كانت مهمة التفاصيل وأسما المتحدثين. وذكر الحاجة إلى التوازن. ومع ذلك، وذكر أيضا في اللجنة وغيرها كان هذا التوازن في عيني الناظر. كانت ملكية القائمة الهامة. في هذا السياق، أيد الوفد إجراء مزيد من المناقشات قبل الموافقة على القائمة.
291. واتفق وفد جنوب أفريقيا مع اقتراح وفد كينيا إلى عقد مشاورات غير رسمية واقتراح وفد مصر لتوسيع قائمة المتكلمين. والمجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية قدمت مقترحات للمتحدثين لاستكمال القائمة التي قدمتها الأمانة. وافقت اللجنة على أن تقوم الأمانة بتقديم قائمة إلى المنسقين الإقليميين للموافقة عليها. ومع ذلك، لا يمكن الموافقة على قائمة لأن المجموعة الأفريقية ويعتقد مجموعة جدول أعمال التنمية لم تتوازن بشكل كاف. ولذلك، فإن النقاش لن تتقدم إذا مجرد تمسك اللجنة إلى القائمة التي قدمتها الأمانة. ان قائمة أدت إلى انهيار في المناقشات. وبالتالي، توسيع قائمة يمكن أن توفر مخرجا. يمكن للأمانة أيضا أن يقترح المواعيد المحتملة للمؤتمر. التي من شأنها أن تساعد في تسريع العملية إذا تم الاتفاق على قائمة المتحدثين أثناء المشاورات.
292. وأشار الرئيس إلى الصياغة التي وافقت عليها اللجنة "تم الاتفاق على أن تتولى الأمانة وضع قائمة المتحدثين في المؤتمر، وتعميمها على مجموعة المنسقين للمصادقة عليه." تم الاتفاق على ما يلي أيضا من حيث اختيار المعايير "طلب من الأمانة تحديد المتحدثين على أساس التوازن الجغرافي والخبرة المناسبة، والتوازن في وجهات النظر".
293. واتفق وفد الولايات المتحدة الأمريكية مع التعليق الذي أدلى به وفد البرازيل كان هذا التوازن في عيني الناظر. وهذا هو السبب عهدت اللجنة هيئة محايدة، وهي الأمانة، أن يؤلف قائمة المتكلمين. وأيد الوفد تماما القائمة. كما ذكر وفد ألمانيا، فإنه يجب بعض المتكلمين أكثر والبعض الآخر أقل من ذلك. ومع ذلك، يمكن للوفد تقبل القائمة لأنه كان متوازن.

294. وأشار وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى أنه تم اعتماد الإجراء في الماضي لتجنب الجزئية والتي لا تنتهي المناقشات على قائمة المتكلمين. وبالتالي، كان من المؤسف أن كانت اللجنة في الوضع الحالي فيما يتعلق القائمة. اتفق الفريق مع التعليق الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة على أولويات الدورة. وبعد أن ناقش العديد من بنود جدول الأعمال. وينبغي أيضا وضع المسات الأخيرة على اختصاصات الاستعراض المستقل خلال الدورة. كان الوقت محدودا. كان على اللجنة لتحديد أولويات عملها خلال الدورة. فإن مجموعة عدم تكرار موقفها على لأحة المتكلمين. على الرغم من ذكر بعض الوفود أن القائمة لا تفي بالمعايير العريضة المتفق عليها من قبل الدول الأعضاء، لم أوضح تماما الأسباب. مجموعة لا يمكن أن تجد أي مبرر لعقد مشاورات غير رسمية وتوسيع قائمة المتحدثين في هذه النقطة في الوقت المناسب.

295. وقال وفد جنوب أفريقيا أنه حتى الرئيس ليقرر ما إذا كان ينبغي أن تعقد المشاورات غير الرسمية بشأن هذه المسألة. وكان قد عهد لرئاسة المداولات. لذا، كان من حقه الدعوة لمشاورات غير رسمية. وأشار إلى أن جميع الوفود التي أخذت الكلمة ذكرت أنه من المهم للمؤتمر المزمع عقده.

296. وقال الرئيس إن المشاورات غير الرسمية يمكن أن تكون مثمرة إذا عازمت الدول الأعضاء على المشاركة فيها بهدف حل المشكلة.

297. وذكر وفد الكاميرون أنه لم يطلع على القائمة. انها تتوقع القائمة لتكون متوازنة. إذا لم يكن هذا هو الحال، لن يتحقق الهدف من المؤتمر. وتتعلق قضية التنمية في جميع أنحاء العالم، يجب أن تدرج الناس من مختلف أنحاء العالم من أجل دفعهم للتعبير عن احتياجاتها الإنمائية. يجب أن تكون أساسا لاختيار المتحدثين. يجب أن تلعبه الملكية الفكرية دورا في تطوير بلد مثل الكاميرون كان مختلفا بالمقارنة مع دورها في بلدان مثل المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك، ينبغي أن يكون هناك شخص ما لتحديد وجهة نظره على التنمية. وهذا ينبغي أن يوضع في الاعتبار حتى لو تركت القضية لتقدير الرئيس. كان مطلوبا من موافقة الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة.

298. ودعا الرئيس الأمانة لوصف المعايير المستخدمة لإعداد القائمة الأصلية للمتكلمين.

299. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى المعايير المذكورة في وقت سابق من قبل الرئيس، وأكد أن هناك حاجة لاقتراح القائمة التي تم متوازنة من الناحية الجغرافية والمنظور. ومع ذلك، خلال الجلسات غير الرسمية التي عقدت بين الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة، كان هناك العديد من الاعتبارات الأخرى، بما في ذلك توافر وعدد من المتحدثين بسبب الميزانية التي كانت متاحة. لا يمكن التوسع بشكل مفرط القائمة. كانت الخيارات محدودة أيضا بسبب طلب من المتحدثين أن يكونوا خبراء في مجال الملكية الفكرية، وكذلك التنمية. وذكر أن فكرة عرض دراسات الحالة وأفضل الممارسات في الجلسات غير الرسمية. أدرج ذلك أيضا في البرنامج المؤقت للمؤتمر. إذا لزم الأمر، يمكن تعميمها البرنامج. وشملت قائمة المتحدثين. وكان وفد جنوب أفريقيا أشار بحق إلى أن الأمانة يجب أن تبدأ في النظر في مواعيد المؤتمر بسبب المطالب الملحة لخدمات المؤتمرات في الويبو كما عقدت اجتماعات عديدة كل عام. ان عملية بناء البرنامج كانت مؤلمة لأنها تتطلب النظر في توافر جميع العناصر وتقديمهم معا. تضمنين هذه الساعات، المتحدث الرئيسي، ملاحظات تمهيدية من قبل الرئيس والمدير العام وهلم جرا. في ذلك الوقت، تم الاتفاق على أن وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا سيكون المتحدث الرئيسي. وهناك حاجة للحفاظ على التوازن وأن تأخذ في الحسبان اعتبارات أخرى مثل الوقت وغيرها من القضايا. كانت تلك بعض الاعتبارات التي جمعت العام الماضي. للأسف، يمكن أن المؤتمر لم يحدث.

300. وقال وفد أوروغواي إنه يرغب في معرفة المزيد عن المشاورات غير الرسمية كما كان المنسق الإقليمي. وهي تود أن تعرف ما سوف تناقش مثل اللجنة طلبت من الأمانة أن تضع قائمة. الذي أنجز مع مراعاة المعايير المتفق عليها. وتساءل الوفد عما إذا كان من الضروري إعطاء الأمانة ولاية جديدة لإعداد قائمة أخرى وكانت معايير واضحة. كانت الأمانة قد فعلت وظيفتها. قال إن الوفد لا تعرف ما من شأنه أن يضع الأمانة في وضع أفضل لوضع قائمة أخرى.

301. ورد الرئيس على سؤال وفد أوروغواي. وأشار إلى اقتراح الأمانة لتوسيع قائمة المتكلمين واقتراح عقد مشاورات غير رسمية لمحاولة حل المشكلة. ومع ذلك، ورأت أن القائمة المقترحة من الأمانة كانت مقبولة وكانت هناك حاجة لذلك ليتم توسيع بعض الوفود الأخرى.

302. وذكر وفد كندا أن هناك حاجة لتغيير قائمة، على الأقل حتى قدمت المشاكل معها المعروفة. لم يذكر المشاكل إلا أنها لم تمثل للمعايير. ويود الوفد أن يعرف لماذا وكيف أنها لم تمثل للمعايير المتفق عليها.

303. وأشار وفد كينيا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، إلى التعليق من الأمانة أن القائمة يمكن إعادة تقديمه. من شأنه أن يكون مفيدا وبعض لم يكن لديك القائمة.

304. وقات الأمانة (السيد بالوش) إنه من الممكن تزويد الدول الأعضاء بالقائمة والبرامج التي تم وضعها في يونيو الماضي. ومع ذلك، فإنه لم يكن متأكدا إذا كان هؤلاء على القائمة سيكون تزال متاحة والمهتمين للإلقاء كلمة في المؤتمر. في هذا السياق، كانت الأمانة قد طلبت مرارا أنها تعطى المرونة لدعوة خبراء بديل ليعود إلى الدول الأعضاء للموافقة الطارئة في الحالات التي لم تكن متاحة يمكن أن يؤدي إلى عملية طويلة أخرى الخبراء. لن يتم تعميم هذه الوثيقة كوثيقة رسمية. سوف يتم ذلك بشكل غير رسمي لتجنب أي الاستدلال على أن تلك القائمة سيتم دعوة للتحدث في المؤتمر. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن بعضها قد لا تكون متاحة. في حالة أن 30٪ إلى 40٪ لم تكن متاحة، يجوز للدول الأعضاء تريد أن تقرر ما إذا كانت الأمانة ينبغي أن تعطى مرونة قال أو لو رجعت إلى الدول الأعضاء بشأن عدم توفر هؤلاء الخبراء، والتي قد يترتب طويلة أخرى العملية.

305. وأيد وفد فنزويلا البيان الذي أدلى به وفد أوروغواي. وأكد أن أسوأ شيء يمكن أن يحدث سيكون للمؤتمر لا ينعقد. ومع ذلك، لا ينبغي أن تعقد عليه فقط من أجل ذلك. لا ينبغي أن تشارك الدول الأعضاء في الجزئية. المؤتمر يمكن أن توفر منبرا لمناقشة القضايا ولرؤية الأشياء بشكل أكثر وضوحا. شرط المتكلمين الى ان خبراء في كل من التنمية والملكية الفكرية محدودة التحديد. إذا كانت المعايير التي طلبتها الدول الأعضاء للأمانة العامة لتطبيق ليست مناسبة، ربما يمكن للأمانة أن يفسر لماذا لم تكن مناسبة. إذا لم تكن متاحة المتحدثين، يمكن أن يقترح المرشحين البديل من قبل الأمانة.

النظر في الوثائق التالية:

CDIP/8/INF/1 - مراجعة خارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/9/14 - رد الإدارة على المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثيقة CDIP/8/INF/1)

CDIP/9/15 - تقرير الفريق العامل المخصص المعني بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/9/16 - اقتراح مشترك من مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية بشأن المساعدة التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/11/4 - وضع تنفيذ بعض التوصيات المستخلصة من تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

306. فتح الرئيس المناقشات بشأن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية. وأشار إلى أنه تم تنفيذ المراجعة الخارجية في سياق المشروع جدول أعمال التنمية على تعزيز الإدارة القائمة على النتائج (RBM) إطار

الويبو لدعم الرصد والتقييم للأنشطة الإنمائية. وقدم تقريراً عن المراجعة الخارجية في الدورة الثامنة للجنة (CDIP/8/INF/1). أنشأت اللجنة المخصصة-الفريق العامل إلى تحديد التوصيات الواردة في التقرير التي كانت زائدة عن الحاجة أو لم تعد ذات صلة. وقدم تقرير الفريق العامل المخصص في الدورة التاسعة للجنة (CDIP/9/15). واستجابة لطلب اللجنة، قدمت الأمانة استجابة الإدارة إلى الاستعراض الخارجي (CDIP/9/14). وتم تقديم اقتراح مشترك أيضاً من قبل مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية (CDIP/9/16). في دورته العاشرة، طلبت اللجنة من الأمانة إعداد وثيقة لتحديد التوصيات التي كانت في عملية التنفيذ وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد. تم إعداد الوثيقة CDIP/11/4 على أساس المدخلات من مختلف قطاعات الويبو. في دورتها الحادية عشرة، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تقدم تقريراً عن القضايا المذكورة في الفقرة 7 من ملخص الرئيس. في دورتها الثانية عشرة، أحاطت اللجنة علماً دليلاً على تقديم المساعدة التقنية للويبو (CDIP/12/7) والعروض على إعادة هيكلة موقع الويبو و IP-TAD.

307. وأشار وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى اقتراح مشترك مع مجموعة جدول أعمال التنمية وذكرت أنها لم تناقش رسمياً من قبل اللجنة. يعتقد الفريق بأن عمل اللجنة بشأن تنفيذ التوصيات المقترحة من قبل المقيمين سينتجز إذا مناقشات بشأن الاقتراح قد تبدأ خلال الدورة. كان الوفود الوقت للنظر في الاقتراح منذ تم إتاحتها لهم في الدورة 9 للجنة.

308. وكرر وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، موقفه الأولي أن توصيات الخبراء الاستشاريين الخارجيين لا ينبغي أن تعتبر تلقائياً إقرارها من قبل اللجنة. إذ تضع في اعتبارها التوصيات كانت قيمتها فقط تلك تصنف تحت مجموعة باء في استجابة الإدارة. كانت الأمانة بعمل ممتاز بشأن المساعدة التقنية. كما هو مبين في الوثيقة CDIP/11/4، كانت هناك تطورات هامة في اتجاه جيد. من هذا المنظور، يعتقد الفريق بأن العمل العملي والمفيد أن تقررها اللجنة، ومزيد من الملاحظات بناء على توصيات التقرير، ويمكن أن تشمل فقط تجميع لأفضل الممارسات في الويبو والمساعدة التقنية غير الويبو؛ الداخلية والتنسيق الدولي؛ وتدابير كفاءة التكاليف، كما وردت في مقترح توزيعها من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في دورة سابقة. كان اقتراح للمجموعة في الدورة العاشرة على تبادل أفضل الممارسات ذات الصلة إلى العنصر الأول من اقتراح الاتحاد الأوروبي ويمكن مواصلة النظر في هذا السياق. بناء على اقتراح مشترك من قبل مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية، ذكرت المجموعة أن بعض التوصيات التي تم تحديدها بالفعل في عملية تنفيذها الأمانة. وكان البعض الآخر غير ممكن، مع الأخذ في الاعتبار ولاية الويبو بوصفها وكالة متخصصة في مجال الملكية الفكرية. لذا، كانت المجموعة ليس في وضع يسمح لها بقبول اتخاذ مزيد من الإجراءات من قبل اللجنة على تلك العناصر. وكانت البنود الثلاثة الواردة في اقتراح الاتحاد الأوروبي عملية جداً ويمكن أن تسهم في تعزيز المساعدة التقنية في الويبو بطريقة موضوعية. كانت المجموعة ترى أن تلك القضايا كانت الوحيدة ينبغي للجنة مواصلة السعي في هذه المرحلة.

309. وضمّ وفد الولايات المتحدة الأمريكية صوته إلى التعليقات التي أدلى بها وفد اليابان باسم المجموعة باء. الوفد أن اللجنة لديها تماماً في اعتبار الاقتراح المشترك من قبل مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية طول. في دورة اللجنة الحادية عشرة، عملت اللجنة مطولاً لتحديد مجالات العمل في المستقبل حولها يمكن أن يكون هناك توافق في الآراء. في الواقع، كان واحداً من هؤلاء مجال تطوير دليل على مساعدة الويبو التقنية. قدم من قبل الأمانة والتي استعرضتها اللجنة في الدورة الثانية عشرة. طلبتها اللجنة من أجل أن تتاح مثل المواد المطبوعة. في كلمته الافتتاحية، ذكر المدير العام أن الدليل قد تم طباعتها. وكان الوفد لم يتمكن من الحصول على نسخة ومكتب المنشورات لم يكن لديك. وأعربت عن أملها أن الأمانة يمكن تحديد عدد نشره في أجل المندوبين ترغب في الحصول على نسخة.

310. وفهمت الأمانة (السيد بالوش) أن الدليل سيتاح خارج القاعة. وقلت إنها ستستفسر وتعود إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن هذه المسألة.

311. وقال وفد اليونان، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إنه لا يزال يعتقد بأن التوصيات المدرجة ضمن المجموعة باء في استجابة الإدارة تحتاج إلى مزيد من الدراسة. ينبغي أن تركز اللجنة بشأنها. في الاقتراب من المساعدة التقنية، كان قلقهم ساحق للحفاظ على النقاش جودة عالية. ولذلك، أنهم يعتقدون أن اللجنة سوف تستفيد من استعراض ومناقشة أفضل الممارسات داخل منطقة أوسع من المساعدة التقنية الملكية الفكرية، كما هو مقترح في تقرير ديرى-روكا. النقاش ينبغي أن تركز على تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الويبو والمساعدة التقنية غير الويبو وأيضاً فرصاً لتقديم العروض المشتركة على مشاريع المساعدة التقنية من البلدان النامية والمتقدمة بصرف النظر عما إذا كانت تنفذ بطريقة متعددة الأطراف أو ثنائية. بدأ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قدماً في هذه المناقشات التي من شأنها ضمان مزيد من الشفافية والمساءلة في جميع مجالات تخطيط المساعدة التقنية والتسليم.

312. وأشار وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى طلب اللجنة إلى التركيز على أفضل الممارسات وتدابير كفاءة التكاليف المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ذكرت المجموعة أن أهمية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار. ثمة حاجة للنظر في ما إذا كان تقديم المساعدة التقنية ذات الصلة لاحتياجات البلدان النامية. ينبغي التمييز بين قضية تفعل شيئاً جيداً من أن تلبية احتياجات المستفيدين. ينبغي أن تركز اللجنة على أهميتها. إذا كان شيء غير مفيد، والغرض منه لن يتحقق حتى لو كانت فعالة من حيث التكلفة و متقن. وكانت هذه القضية الرئيسية عند النظر في المساعدة التقنية والقضايا ذات الصلة مثل الخبراء المختارين للقيام بأنشطة وهم جرا. مرة واحدة فكرة الأساسية التي ينبغي معالجتها وكان من المفهوم، القضايا مثل كفاءة يمكن دراستها لاحقاً. إذا بدأت اللجنة خلال النظر في تلك القضايا الأخرى، يمكن أن يعكر خطر القضية الرئيسية التي ينبغي معالجتها.

313. وكرر وفد البرازيل أن تنفيذ جدول أعمال التنمية كان العملية. على هذا النحو، من المهم أن نواصل المضي قدماً، وتقييم التقدم في كل خطوة والمنطقة المعنية. يعتقد الوفد أن جميع الوفود قد يتفقون على أن المساعدة التقنية هي عنصر أساسي من العمل الذي تقوم به الويبو. ومع ذلك، للتأكد من أن أنشطة المساعدة التقنية التي أنجزتها الويبو تفي بالمعايير المنصوص عليها في التوصية 1 من جدول أعمال التنمية، يحتاج تنفيذ النقاط التي أثيرت في التقرير ديرى-روكا لتكون متقدمة. ورحب الوفد الخطوات الأولى التي اتخذت في هذا الاتجاه مع تنفيذ البنود ألف (2) (أ)، (1) (G، 1) (F) (أ) و (ب) في الاقتراح المشترك من قبل مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. نهج الانتقال من أبسطها إلى المهام الأكثر تفصيلاً في تنفيذ الاقتراح المشترك يمكن أن تكون فعالة طالما أنها لم تتوقف عند هذا الحد. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الهدف من المراجعة الخارجية هو ضمان أن مساعدة الويبو التقنية كانت حقاً التنمية الموجهة. لا ينبغي فقط أن يقتبس هذا في التقييم الذاتي لأنشطة المنظمة. في تقريرهم، اقترح الخبراء بعض العناصر لفهم هذا المفهوم وكذلك بعض المعايير لتحديد أي نوع من المساعدة يمكن اعتبارها موجهة نحو التنمية. هذا ينبغي أن يكون نقطة انطلاق وتوجيه للمناقشات بشأن هذا البند. في هذا السياق، حث الوفد جميع الدول الأعضاء للتفكير في اقتراح مشترك من قبل مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية والنظر فيما إذا توصيات أخرى يمكن الاتفاق.

314. وأشار وفد جنوب أفريقيا أن اللجنة لا يمكن مناقشة هذا البند من جدول الأعمال في الدورة الماضية نظراً لضيق الوقت. والمجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية في تحديد التوصيات المقترحة المشترك، بما في ذلك التوصيات ألف (3)، (2) (C، 2) (D) و (2) (E) لتنفيذ الأمانة. حددت أيضاً توصيات (1) (C) و (3) (E)، وطلب إلى الأمانة لتوفير معلومات مستكملة عن تنفيذها لهذه التوصيات. فإنها لا تزال تطلب من الأمانة للقيام بتنفيذ التوصيات الواردة في الاقتراح المشترك. فإنه لن يكون من الحكمة الدخول في مناقشة حول المساعدات غير الويبو التقنية لأن المراجعة الخارجية كانت على مساعدة الويبو التقنية. لم يكن على المساعدات غير الويبو التقنية. وحث الوفد اللجنة على التركيز على مساعدة الويبو التقنية ومواصلة مناقشة الاقتراح المشترك من المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية كما كان الاقتراح الوحيد من الدول الأعضاء التي كانت على الطاولة فيما يتعلق مواصلة تنفيذ التوصيات.

315. وقال ممثل شبكة العالم الثالث إنه يؤيد بقوة تنفيذ جميع المقترحات الواردة في الاقتراح المشترك من قبل مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. قدمت الاستعراض الخارجي نظرة نادرة على طريقة عمل مساعدة الويبو التقنية التي كانت في الماضي ظلت إلى حد كبير في الغموض. وشدد الممثل على أهمية تقديم المساعدة التقنية المناسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. هذا كان من الضروري تقديم المساعدة غير الملائمة يمكن أن يؤثر سلباً على آفاق التنمية. ومن الأهمية بمكان أن الويبو والدول الأعضاء والأمانة استثمرت الوقت لمناقشة هذه المسألة ودراسة، على وجه الخصوص، ما العمل وما لم يكن. ينبغي أن تظل الشفافية والمساءلة المبادئ الأساسية التي تركز عليها مساعدة الويبو التقنية في جميع الأوقات.
316. وفسر وفد الكاميرون الصمت في القاعة على أنه توافق في والآراء. ويمكن للجنة أن تشرع على أساس هذا الافتراض.
317. وقال وفد كينيا، متحدثاً باسم مجموعة البلدان الأفريقية انه اذا كان هناك اتفاق، فإنه يمكن تنفيذ التوصيات ألف (3)، (C 1) و (2)، (D2، و (E 2) و (3) من الاقتراح المشترك.
318. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه لا يعتقد ان هناك اجماعاً. كانت اللجنة قد أمضت عدة ساعات مناقشة هذه المقترحات. لم يكن هناك اتفاق ولا يبدو الوفود من إيجاد وسيلة للمضي قدماً.
319. واستفسر الرئيس عن الطريق إلى الأمام.
320. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه يعتقد أن المجالات الوحيدة للنظر توصيات الفئة باء. وقد لوحظ ذلك من خلال منسق المجموعة باء. أي أعمال أخرى لا بد من القيام به في هذا المجال.
321. وأكد وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن البنود المحددة التي يجب اتباعها في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وأكد أن توصيات الفئة باء وعناصر اقتراح الاتحاد الاوروبي كانت المناطق الوحيدة للنظر في مزيد من العمل في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وأشارت المجموعة إلى تعليقاتها على التوصيات المحددة التي حددتها مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية في الدورة الماضية. أشار تعليقات بوضوح أنه لم يكن هناك إجماع حول ذلك.
322. وذكر وفد جنوب أفريقيا أن الاستعراض الخارجي كلف من قبل منظمة وجاء الخبراء بتوصيات بناء على النتائج التي توصلوا إليها. ولذلك، طلب الوفد من الأمانة أن توضح ما إذا كان سيكون هناك أي ضرر في تنفيذ تلك التوصيات. على سبيل المثال، (2 C) في الاقتراح المشترك من قبل مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية، كان وفد على البند غير مقتنع أنه سيكون ضاراً للأمانة العامة لإعداد مبادئ توجيهية لضمان عمليات شفافة لاختيار الخبراء الخارجيين وهلم جرا. أنها بحاجة إلى أن تكون على قناعة بأن مثل هذا العمل سيكون ضاراً. أيضاً هناك حاجة الوفد توضيحاً من الأمانة لسبب لا يمكن تنفيذ بعض التوصيات المحددة.
323. وذكر الأمانة (السيد بالوش) أنه سؤال صعب. يمكن للأمانة أن تفعل الكثير، إن لم يكن كل شيء. ومع ذلك، فإنه يجب أن تستند إلى اتفاق بين الدول الأعضاء. وكانت نقطة الانطلاق في تقرير المراجعة الخارجية أن الدول الأعضاء سوف مناقشة الاتفاق ويطلب من الأمانة لتنفيذ تلك التوصيات. يطلب من الأمانة قراراً واضحاً من أجل المضي قدماً.
324. وذكر وفد الكاميرون إنه يتوقع بعض الاعتراضات من الدول الأعضاء والتي كان من الطبيعي. ومع ذلك، فإنه إذا الوفود مساعدة يمكن أن توفر أسباب لماذا لم تتفق مع جوانب معينة من الاقتراح. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى الطلب الذي تقدم به وفد كندا للوفود لشرح لماذا لم تتفق مع قائمة المتحدثين التي اقترحتها الأمانة بشأن المؤتمر الدولي. لن يتحقق الاعتراض بطانية دون تقديم أسباب تضاف إلى دائرة الخلاف والتقدم.

325. وردّد وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، التعليقات التي أدلت بها وفود كل من جنوب أفريقيا والكاميرون. ذكر الفريق مناقشة قائمة المتحدثين للمؤتمر الدولي. وأشارت إلى مقترحات بشأن الخبراء والاستشاريين في القسم هاء من الاقتراح المشترك مع مجموعة جدول أعمال التنمية. إذا كانت اللجنة تواجه بالفعل تحديات في التعامل مع بعض هذه القضايا وكان هناك اقتراح التي يمكن حل بعضها، أنه يستحق مزيداً من التفكير والمناقشة. كانت بعض المقترحات الواردة فيه عملي جداً، وسوف يساعد اللجنة على حل بعض القضايا.

326. وعلق الرئيس المناقشات في تلك المرحلة للسماح بإجراء مشاورات غير رسمية.

اختصاصات الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية (تابع)

327. استأنف الرئيس المناقشات بشأن اختصاصات الاستعراض المستقل. دعا النائب السابق لرئيس لاطلاع اللجنة على نتائج المشاورات غير الرسمية التي عقدت في اليوم السابق.

328. وقدم نائب الرئيس السابق ملخصاً للمناقشات التي جرت خلال المشاورات. وقد تحقق تقدم ملموس. وكانت الوفود بناءً للغاية في المناقشات. وأشارت إلى المقترحات المذكورة في اللجنة في اليوم السابق على أجزاء من المواصفات بشأن الخلفية، غرض ونطاق الاستعراض المستقل. في المشاورات، تم الاتفاق مبدئياً أنه إذا تم قبول أجزاء أخرى من مشروع المواصفات، من شأنه أيضاً أن تقبل تلك المقترحات. نوقشت في قسم الأسئلة الرئيسية التي ينبغي تناولها في الاستعراض المستقل وكانت النتيجة واعدة. لم تكن هناك اعتراضات قوية. كانت تلك المسائل الرئيسية بشأن أهمية وأثر وفعالية وكفاءة واستدامة. كان هناك مسألة تتعلق بأهميتها. أدلى نائب الرئيس ووفد شيلي مقترحات منفصلة على صياغة الفقرة الفرعية على أهميتها كما كان بعض الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية مشكلة مع مصطلح "المستفيد". أرادوا معنى أن تكون دقيقة. بدلاً من ذلك، فإن مصطلح "المستفيد" كما يمكن استبدال مصطلح "الدول الأعضاء" أو "أصحاب المصلحة". يعتقد النائب السابق لرئيس المجلس على الاقتراح المقدم من وفد شيلي وأيد على نطاق أوسع. وظل النص المقترح وأعربت عن أملها اتفاق سيتم التوصل إليها. عدا ذلك، وقد أيدت إلى حد كبير الأسئلة الرئيسية من جانب الدول الأعضاء. على الرغم من أن بعض كان تفضيلات أخرى، وكانوا على استعداد ليكون مرناً على صيغة والذي كان بناءً للغاية. تم تخطي القسم على منهجية كما كان أسهل جزء من المواصفات. الأعضاء أيد إلى حد كبير عناصر منهجية لاستخدامها من قبل الخبراء. لم يكن هناك شيء جديد في المنهجية. وتضمنت مقترحات المجموعات الإقليمية. تم فحص لفترة وجيزة القسم. يمكن للدول الأعضاء قبول النص، على الرغم من قد يكون هناك بعض الاقتراحات البسيطة مثل الدراسات الاستقصائية الإلكترونية، وسائط مختلفة من المقابلات وتركز المناقشات الجماعية. وكانت هذه القضايا البسيطة. على فريق الاستعراض نفسه، أثرت مسألة حيوية بالنسبة لعملية اختيار الخبراء. وكانت مسألة ما إذا كان ينبغي للدول الأعضاء أن تشارك، أو ما إذا كان ينبغي تمكين الأمانة لتحديد والانخراط الخبراء تمشياً مع إجراءات الويبو المعمول بها، مع الأخذ في الاعتبار المعايير التي تحددها الدول الأعضاء في المواصفات. كانت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء ليس في صالح الإدارة المفصلة العملية. أنها لا تحبذ تورطهم في تلك المرحلة من العملية. بعض الدول الأعضاء مثل أثار وفد أستراليا اعتراضات فيما يتعلق فكرة مشاركتها في عملية الاختيار. وقيل إن الدول الأعضاء ينبغي أن تثق الويبو وقواعدها المعمول بها، والسماح للأمانة العامة لإشراك خبراء الصحيح تمشياً مع تلك القواعد والمعايير التي ستنشأ في المواصفات. لم يكن لديك الكاربيبي توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وكان وفد البرازيل رأي مخالف. كانت مستعدة أن تشارك في عملية اختيار بعض الدول الأعضاء. ومع ذلك، لم تناقش الوضع في تورطهم. وكانت العديد من الدول الأعضاء المعنية أنه إذا أعدت الأمانة قائمة قصيرة لتأييد الدول الأعضاء، فإنه قد يؤدي إلى مناقشات مطولة على القائمة. ما زالت لم تحسم قائمة المتحدثين للمؤتمر الدولي. المقطع التالي. "يجب أن تتم عملية الاختيار بما يتماشى مع إجراءات الويبو القائمة وبالتشاور مع الدول الأعضاء" كان بين قوسين. وحثت الدول الأعضاء على حل المشكلة. وأشارت إلى أن الغالبية العظمى منهم لا يريد أن يشارك في عملية الاختيار. ومع ذلك، فإن عدداً من الدول الأعضاء على استعداد للمشاركة. عقدت بعض الدول الأعضاء ترى أن الدول الأعضاء لا يمكن أن تشارك في اختيار الخبراء العاملين إذا كان مطلوباً

أن تكون مستقلة. وبالتالي، لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. لم تناقش المقاطع على إنجازها والميزانية نظرا لضيق الوقت. هناك حاجة إلى الاتفاق على المسائل العالقة المذكورة أعلاه قبل الاتفاق على بقية المواصفات. تأمل النائب السابق للرئيس أن المزيد من التقدم لن يتحقق ذلك اليوم نظرا لاستعداد الدول الأعضاء للدخول في حوار بناء لوضع اللمسات الأخيرة على المواصفات خلال الدورة. عمم النص من المناقشات غير الرسمية لجميع منسقي المجموعات.

329. وأشار وفد اليابان، متحدًا باسم المجموعة باء، إلى أن الوقت محدود، وكان العديد من القضايا لم يتم مناقشتها. أن يواصل الفريق إلى المشاركة بشكل بناء بهدف وضع اللمسات الأخيرة على المواصفات بواسطة 18:00 يوم الجمعة. من أجل أن تكون بناءة وإبداء المرونة، أيدت المجموعة الاقتراح السابق نائب الرئيس الذي قدم إلى الدول الأعضاء في بداية الجلسة غير الرسمية في اليوم السابق. وكان عنوان وثيقة "جلسة غير رسمية 20 مايو 2014". يعتقد أن المجموعة تلقت وثيقة دعم واسع النطاق من الدول الأعضاء ومتوازنة لمصالح جميع المجموعات. ونظرا لأن الوقت كان محدودا، وكان مجموعة مستعدة لقبول الوثيقة وإنهاء عملية غير رسمية. وحثت الدول الأعضاء الأخرى أن تحذو حذوها. مضيفا مفاهيم جديدة في هذه المرحلة لن يساعد على وضع اللمسات الأخيرة على المواصفات خلال الدورة. إذا كان هذا غير ممكن، ينبغي للجنة أن تنظر ثم فتح فقط الفقرات التي لم تناقش بعد.

330. وقال وفد كينيا، متحدًا باسم المجموعة الأفريقية، انه مستعد لمواصلة الانخراط بشكل بناء لضمان المواصفات تم الانتهاء خلال الدورة. لم تكن هناك خلافات كبرى. كان هناك عدد قليل من القضايا ولكنه كان مجرد مسألة يمر بها النص. كان يمكن حلها من خلال المشاورات غير الرسمية.

331. وقال وفد أوروغواي، متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، إنه مستعد لمواصلة المضي قدما والنظر في البدائل التي قدمها نائب الرئيس السابق. كان الاقتراح المقدم من وفد شيلي بشأن مسألة ذات أهمية حلا وسطا جيدا. حث الفريق الوفود على التركيز حصرا على الفقرات الخلافية التي كانت ذات أهمية حيوية وعدم التركيز على النقاط البسيطة التي لم تؤثر على جوهر المواصفات. وستواصل الانخراط بشكل بناء وتقديم مقترحات. وتأمل المجموعة أن العمل يمكن أن يتم الانتهاء قبل الساعة 18:00.

332. وقال وفد بيلاروس، متحدًا باسم مجموعة بلدان القوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، إنه سيكون مرنا في قضية المواصفات. أنه يؤيد موقف المجموعة باء. كما ان الوقت محدود وبقي العديد من القضايا دون حل، يمكن للفريق دعم مشروع مقترحات الرئيس بشأن هذه القضايا.

333. وأيد وفد الجمهورية التشيكية، متحدًا باسم مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق، موقف المجموعة باء فيما يتعلق الفقرات الثلاث الأولى من الاقتراح الذي كان قبل اللجنة. انها مستعدة لإظهار أقصى قدر من المرونة في إجراء مزيد من المفاوضات على الجوانب ذات الأولوية من المواصفات. وتود لتجنب إعادة التفاوض بشأن أجزاء من النص الذي تم الاتفاق عليه.

334. واقترح الرئيس أن تنظر اللجنة في البنود المدرجة على جدول أعمال صباح ذلك اليوم وتقييم مدى التقدم الذي يمكن تحقيقه عليها. ثم يمكن للجنة الاتفاق على إطار زمني للانتهاء من القضايا التي تركت مفتوحة على المواصفات. من المهم عدم إعادة فتح أجزاء من النص التي لم يكن حولها خلاف كبير.

النظر في الوثيقة CDIP/13/8 - الملكية الفكرية والسياحة: دعم الأهداف الإنمائية والحفاظ على التراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية

335. دعا الرئيس اللجنة إلى النظر في وثيقة المشروع بشأن الملكية الفكرية والسياحة: دعم الأهداف الإنمائية والحفاظ على التراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية، وطلبت الأمانة إلى تقديم وثيقة المشروع.

336. ذكر الأمانة (السيدة توسو) أن وثيقة المشروع تم بناء على اقتراح من جمهورية مصر العربية. أنه يستند إلى عدة اعتبارات. والسياحة المصدر الرئيسي للدخل لكثير من البلدان النامية. في العالم المعول اليوم قدرة تنافسية عالية، واتسمت السياحة بشكل متزايد الطلب مصممة خصيصا للمنتجات والخدمات التي عرضها القيمة المضافة متباينة. أصحاب المصلحة في السياحة يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في توفير منتجات عالية الجودة والخدمات للسياح من خلال الاستجابة لمصالح واحتياجات الأكثر الخاصة. في القيام بذلك، فإنها يمكن أن تستفيد من الاستخدام الاستراتيجي لنظام الملكية الفكرية. يعكس مقترح المشروع إلى حد كبير وجهات نظر جمهورية مصر العربية، المؤيد للمشروع. وطلب وفد مصر إلى العمل مع الأمانة لتطوير الاقتراح في وثيقة المشروع جدول أعمال التنمية. وكان الهدف العام للمشروع لتحليل ودعم وتعزيز الوعي بدور النظام وأدوات الملكية الفكرية في تشجيع السياحة وحماية التراث الثقافي في سياق أهداف النمو والتنمية الوطنية. وكان المشروع هدفين محددة. أولا، لبناء قدرات أصحاب المصلحة في السياحة الرئيسية والسلطات الوطنية، بما في ذلك مكاتب الملكية الفكرية، على كيفية استخدام أدوات واستراتيجيات الملكية الفكرية لإضافة القيمة وتنوع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بحماية التراث الثقافي. ثانيا، رفع مستوى الوعي لدى المجتمع الأكاديمي على تقاطع بين الملكية الفكرية والسياحة في إطار سياسات النمو والتنمية المحلية، وذلك بهدف تطوير المواد التعليمية وتعزيز إدراج المناهج المتخصصة في إدارة السياحة المدارس والأكاديميات الملكية الفكرية الوطنية. واقترح أن يتم تنفيذ المشروع في أربعة بلدان رائدة، بما في ذلك مصر. سيكون هناك ثلاث مراحل رئيسية. ستخصص المرحلة الأولى للبحث والتوثيق الأنشطة لتحديد أدوات الملكية الفكرية القائمة أو المحتملة التي يمكن أن تستخدم لتشجيع السياحة وحماية التراث الثقافي. فإن الأمانة وضع مبادئ توجيهية بشأن استخدام أنظمة وأدوات الملكية الفكرية لهذه الأغراض، استنادا إلى الخبرة في العلامات التجارية والتصاميم وحقوق المؤلف والملكية الفكرية المعايير والمبادئ ذات الصلة بالمعارف التقليدية، وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مجالات الملكية الفكرية الأخرى ذات الصلة. وتشمل المبادئ التوجيهية دراسات الحالة شرح أفضل الممارسات في الاستخدام الناجح لنظام الملكية الفكرية الوطني للميزة التنافسية لقطاع السياحة وحماية التراث الثقافي. ان مبادئ توجيهية ودراسات حالة موثقة تشكل أساسا لتطوير المواد التعليمية المناسبة، التي من شأنها أن المقترح اعتمادها في المناهج الدراسية للمدارس إدارة السياحة وأكاديميات الملكية الفكرية الوطنية. سيتم تنفيذ المرحلتين المقبلتين على المستوى القطري في البلدان الرائدة. أنها تنطوي على أنشطة بناء القدرات لأصحاب المصلحة في السياحة الرئيسية والسلطات الوطنية؛ وأنشطة التوعية، بما في ذلك تطوير المواد التعليمية والمناهج المناسبة للمجتمع الأكاديمي عريضة النطاق. في كل بلد التجريبية، سيتم تحديد أصحاب المصلحة في السياحة ذات الصلة بالتنسيق مع المؤسسات الرصاص. تلك المذكورة في وثيقة كانت وكالات ترويج السياحة، وجمعيات الفنادق والمطاعم ومراكز الترفيه، ومنظمي الرحلات السياحية ووكلاء السفر والمتاحف والمؤسسات الثقافية الأخرى. ان اختيار الدول الثلاث تجريبية أخرى تكون مستندة على بعض المعايير، بما في ذلك وجود سياسات وطنية / إقليمية تنمية حيث تعتبر السياحة أداة للتنمية والتخفيف من الفقر وخلق فرص العمل وتمكين المرأة والشباب، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصفة عامة؛ وجود بيئة الأعمال في موقع يتميز الظروف الثقافية والبيئية والتقليدية أو التاريخية الفريدة التي جذبت السياحة، ولكن ظلت حتى الآن غير مستغلة أو كانوا عرضة لخطر المحتلسة أو المهملة؛ وأظهرت الفائدة عند مستويات الأعمال والسياسات لزيادة القدرة التنافسية والقدرات الابتكارية في سياق الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة من أجل التنمية الوطنية. ودعت البلدان المهتمة إلى اعتبار البلدان الرائدة للمشروع أن يقدم اقتراحا إلى الأمانة مع بيان الوكالة أو المؤسسة المسؤولة عن تنسيق الأنشطة على المستوى القطري الرصاص؛ وصف موجز لمصالح السياحة في البلاد، وبيئة الأعمال المتعلقة بالسياحة السائدة (مثل السياحة الثقافية، والسياحة، والصحة، والسياحة البيئية، إلخ)؛ وقدرة

الوكالة الرائدة وأصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة عندما خُصص المشروع. وتضمنت وثيقة المشروع على قائمة المخرجات المتوقعة من الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها، ومؤشرات نجاح المشروع وإنجازها. في تنفيذ المشروع، فإن الويبو إقامة علاقات الاستراتيجية والتشغيلية مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (UNWTO)، في إطار ولايتها، وهي لصون التراث الثقافي غير المادي والحفاظ على التراث الثقافي، ودور السياحة في تعزيز التنمية الوطنية، على التوالي. وكان هذا المشروع أهمية خاصة لجدول أعمال التنمية كما سعى إلى إثبات كيف يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من أدوات الملكية الفكرية لتشجيع السياحة وحماية التراث الثقافي. إن المشروع سيعرض كيفية الاستخدام الاستراتيجي لأدوات الملكية الفكرية يمكن أن تؤثر على الأعمال وتنوع السوق، يساعد في حماية التراث الثقافي والمحتوى، وإنشاء سلاسل القيمة وتحفيز التنمية الوطنية.

337. يعتقد وفد مصر أن الوثيقة قدمت معلومات واضحة ومفيدة عن المشروع. وأوضح الوفد لماذا مصر قد فكرت في المشروع. يجب أن يكون الملكية الفكرية على الموضوع الديناميكية. لا ينبغي أن يكون ثابتا. وهناك حاجة لتوسيع أدوات الملكية الفكرية واستكشاف مجالات جديدة. ولهذا السبب كانت الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى المهتمة لاستكشاف مجالات مثل الرياضة والملكية الفكرية، الملكية الفكرية والثقافة، وغيرها. يمكن للملكية الفكرية والسياحة أيضا أن تكون منطقة جيدة للاستكشاف، خاصة أن قليلا قد تم القيام به على ذلك. وهذا من شأنه أيضا أن يساعد على جذب عملاء جدد وأصحاب المصلحة على المشاركة والاستفادة من نظام الملكية الفكرية. كما ورد في الوثيقة، كان يهدف المشروع إلى الجهات المعنية في القطاع الخاص مثل الفنادق والمطاعم، ووكالات السفر والجمعيات وكذلك الجهات الحكومية مثل مكاتب الملكية الفكرية. فإنه محاولة ربط كلا من أجل جذب العملاء وأصحاب المصلحة الجديدة التي يمكن أن تستفيد من نظام الملكية الفكرية. كان هناك أيضا اتصال مع مرافق التعليم والسياحة من شأنه أن يساعد أيضا على تعزيز المعرفة والوعي من أدوات الملكية الفكرية ونظم لهؤلاء العملاء. وهذا من شأنه المساعدة في نشر المعرفة والمعلومات. يمكن للمشروع أيضا دعم أنظمة الملكية الفكرية العالمية. كان هناك هدف مشترك في الويبو في محاولة لتوسيع أنظمة الملكية الفكرية الدولية القائمة مثل نظام لاهاي للتصميم، ونظام لشبونة للمؤشرات الجغرافية ونظام مدريد للعلامات التجارية. يمكن الاستفادة من هذه جذب أصحاب المصلحة جديدة وعملاء لاستخدام أنظمة الملكية الفكرية. وكان الهدف العام من المشروع هو المساهمة في ولاية الويبو في مجال تشجيع الابتكار والإبداع. ورأى الوفد أن عدد قليل من البلدان تم التنصت بالفعل في مجال الملكية الفكرية والسياحة. في حال اعتماده، من شأنه أن المشروع يساعد على نشر المعرفة في هذا المجال. يمكن أن تستفيد البلدان النامية والمتقدمة مع مناطق الجذب السياحي فضلا عن أصحاب المصلحة في السياحة.

338. وقال وفد إكوادور أن المشروع المقترح كان مثيرا للاهتمام ومهم. وبما أن المشروع يهدف إلى إشراك أصحاب المصلحة الوطنية والإقليمية الرئيسية في مجال السياحة، ودراسة السبل التي استراتيجيات وأدوات الملكية الفكرية يمكن أن تستخدم لإضافة قيمة إلى الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة، فإن الإكوادور ترغب في إدراجها في المشروع التجريبي. فإنه إتاحة جميع الوثائق اللازمة من أجل المشاركة.

339. وقال وفد كينيا إنه يعتقد أن المشروع تم تصميمه جيدا وعلى استعداد للموافقة عليه. كانت الأهداف واضحة ومركزة. ستكون اللجنة قادرة على تقييم المشروع وتقاسم النتائج بعد ذلك. كانت هذه المنطقة الفريدة والتي تمه كينيا. إن دور الملكية الفكرية أهملت في هذا المجال. المشروع يمكن أن تسفر عن نتائج مثيرة جدا للاهتمام. أيد المشروع. وكانت كينيا المهتمين للمشاركة وستقدم اقتراحها ل يتم تضمينها باعتبارها دولة رائدة للمشروع.

340. وأبرز فد اليابان، متحدنا باسم المجموعة باء، أنه تم إتاحة الوثيقة قبل الدورة. ويبدو أن العديد من القضايا ذات الصلة قد أدخلت. مضمون المشروع قد، إلى حد ما، تم تغيير بشكل كبير بالمقارنة مع ورقة المفهوم. وبالتالي، هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لمجموعة دراسة وثيقة المشروع. وتعليق أولي، ذكرت المجموعة أنه كان قلقا بشأن إدراج المعارف التقليدية وأشكال

التعبير الثقافي التقليدي في مجال الملكية الفكرية. تجري مناقشة هذه في محافل أخرى داخل المنظمة. والدول الأعضاء لم تتوصل إلى تفاهم مشترك حول المفهوم الأساسي للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

341. وأشار وفد تايلاند لبيانه العام في الجمعية العامة العام الماضي. واعترف الوفد وتقدير دور الويبو كمقدم خدمة الملكية الفكرية العالمي. ومع ذلك، ينبغي أن تظل التنمية ذات الأولوية للمنظمة كما كان جزءا من أسرة الأمم المتحدة والعديد من الدول الأعضاء لا تزال في حاجة من حيث دمج الملكية الفكرية في أنشطتها الإنمائية. يمكن اعتبار استخدام الملكية الفكرية كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية كخيار قوي بين أدوات التطوير الأخرى. شملت تطوير العديد من المجالات. يمكن لنظام الملكية الفكرية تلعب دورا هاما في المساهمة في التأثير الإيجابي في مجالات مثل المنتجات والخدمات السياحية. لذلك، أيد الوفد اقتراح وفد مصر لمشروع رائد في مجال الملكية الفكرية والسياحة لدعم أهداف التنمية وحماية التراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية. وترتبط هذه الأهداف لهذا المشروع جدول أعمال التنمية بشأن الملكية الفكرية والعلامات التجارية المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. إذا ما اعتمد، يأمل الوفد أن المشروع سيكون فعالا ومفيدا في دعم تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

342. وأيد وفد المكسيك المشروع الوارد في الوثيقة CDIP/13/8 لأنه حقق أهداف جدول أعمال التنمية. وكانت المكسيك المهتمة إلى المشاركة كدولة رائدة. وكانت السياحة قطاع استراتيجي في المكسيك وكانت حاسمة بالنسبة للاقتصاد. ونتيجة لذلك، تضمنت خطة التنمية الوطنية 2013-2018 المكسيك لاستخدام السياحة لخلق فرص العمل. انها تهدف أيضا إلى زيادة إنتاجية هذا القطاع وحماية التراث الثقافي والطبيعي في المكسيك. كان الترويج للسياحة أداة أساسية للحد من الفقر، وخلق فرص العمل، وتمكين المرأة والشباب، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية بشكل عام. يمكن أن تساعد الملكية الفكرية إضافة قيمة في مجال السياحة، الذي كان مطلوبا من أجل البلاد لتحقيق فوائد مباشرة بناء على رفاة المجتمعات وتراثها الثقافي والطبيعي. وكانت المكسيك قد المؤسسات التي كانت قادرة على تنسيق الأنشطة على المستوى الوطني مع الأمانة إذا تم تحديد أنها واحدة من البلدان الرائدة. وأكد الوفد نية المكسيك للمشاركة في المشروع وستقدم اقتراحا إلى الأمانة في الوقت المناسب.

343. وأقر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية السياحة بالنسبة للاقتصادات الوطنية، بما فيها اقتصاد بلده. انها ترى أملا في استخدام أدوات الملكية الفكرية لتعزيز السياحة. ومع ذلك، كان الوفد عددا من الشواغل مع مقترح المشروع. أولا، لا يمكن أن تدعم أي عمل في مجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كما كانت موضوع مفاوضات لجنة المعارف التقليدية الجارية. فإنه أيضا لا تدعم أي عمل في مجال المؤشرات الجغرافية كما ينبغي أن يترك هذا الموضوع إلى اللجنة الدائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوفد لا يدعم وضع مبادئ توجيهية وكانت كل دولة عضو ذات سيادة ويجب اتخاذ قرارات السياسة الخاصة بها. وتساءل الوفد عما إذا كان المشروع ينطوي على أية تكاليف الموظفين. وثيقة المشروع حددت فقط تكاليف غير الموظفين.

344. ذكر وفد ترينيداد وتوباغو أن السياحة مصدر رئيسي للدخل بالنسبة للبلاد ومنطقة البحر الكاريبي. ولذلك، رأى الوفد أن المشروع يسمح في تلك المنطقة لمواصلة تعزيز تنمية اقتصاداتها من حيث الدخل والصرف الأجنبي والإنتاجية والتعليم الملكية الفكرية. كان الترويج للسياحة هدفا رئيسيا للسياسة ترينيداد وتوباغو مع سعي البلاد لتنوع من قطاع النفط والغاز. وكان وفد قدمت الاقتراح الأصلي الذي قدمه وفد مصر في الدورة السابقة إلى اللجنة عاصمة لها. ويجري النظر في المشروع المقترح بعناية كما كانت هناك فوائد محتملة للبلاد. ويود الوفد الاقتراح الجديد إلى مزيد من مناقشتها في اللجنة. من شأنه أن يجعل المزيد من التعليقات في الدورات المقبلة للجنة.

345. وذكر وفد رواندا أن بلده يرغب في بناء صورة أخرى والمضي قدما. ولم تريد أن تكون معترف بها من قبل الإبادة الجماعية التي وقعت في البلاد منذ 20 عاما. يمكن المعترف بها رواندا من خلال أشياء أخرى كثيرة وكان السياحة أحد

المجالات التي يمكن أن تساعد في البلاد. ولذلك، طلب الوفد من الأمانة أن تدرج رواندا بين الدول التي سيتم اختيارها للمشروع.

346. وقال وفد بيرو أن مثل هذه المشاريع سوف يكون لها تأثير على العمالة والتنمية. كانوا في غاية الأهمية بالنسبة للجنة الملكية الفكرية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في التنمية. وكانت السياحة جزءا مهما من الناتج القومي الإجمالي في بيرو، خاصة وأن ماتشو بيتشو التي تقع في البلاد. وكانت وزارة السياحة والتنمية المسؤولة عن تنوع وتعزيز السياحة، فضلا عن مساعدة السياح. كان هناك ميزانية لهذه المشاريع معينة. سوف تكون مهمة بيرو للمشاركة. كانت هناك بعض القضايا العالقة في جدول أعمال الدورة، لكنها يمكن حلها في الاجتماعات غير الرسمية. كان المشروع المقترح يستحق وليس هناك حاجة للانتظار حتى نوفمبر للتوصل إلى قرار. يمكن مناقشته ووضع المسات النهائية خلال الدورة.

347. وقال وفد اليونان، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إنه يعتقد أن اقتراح وفد مصر بشأن الملكية الفكرية والسياحة مثير للاهتمام ويحتمل أن تضيف قيمة إلى القدرة التنافسية ومزيد من التنمية للبلدان المشاركة في المشروع. ومع ذلك، لاحظوا تلك الوثيقة CDIP/13/8 تم إعادة صياغة كبير وإتاحتها إلا مؤخرا جدا. لم يكن هناك ما يكفي من الوقت بالنسبة لهم للنظر على نحو كاف ذلك. وبالتالي، ونظرا للضغوط الوقت التي تواجهها اللجنة، يعتقد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه سيكون من الأفضل السماح للمناقشة الوثيقة CDIP/13/8 أن يستمر في الاجتماع المقبل للجنة. وتعليقا الأولي، أعربوا عن قلقهم إزاء بعض العناصر التي أدخلت في الاقتراح الحالي.

348. وذكر وفد كينيا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، أن هذا المجال مهم. وكان يمكن أن تستفيد الدول الأعضاء. يتعين على الوفود المشاركة في حل المخاوف من أجل أن تترسخ المشروع. وكان عدد من البلدان، بما في ذلك كينيا، وعبرت عن رغبتها في المشروع. كان يستحق النظر فيه. تأمل وفود الدول الأعضاء أن الانخراط بطريقة منسقة لاعتماد المشروع خلال الدورة.

349. وأعرب وفد الجمهورية التشيكية، متحدثا باسم مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق، عن تقديره للموضوع جديد في صناعة السياحة والاستخدام الفعال للملكية الفكرية في هذا المجال. كان واعد. هناك فوائد محتملة لمختلف الدول الأعضاء. العلامات التجارية، واستخدام العلامات التجارية والعلامات التجارية شهادة خاصة للدلالة على جودة الخدمات السياحية، ينبغي النظر. الخبرات وأفضل الممارسات ذات الصلة في البلاد، ينبغي تقاسم المستويين الإقليمي والمحلي. من وجهة النظر هذه، فإن جودة ووضوح اقتراح العناصر الرئيسية في ضمان التنفيذ الفعال للمشروع في المستقبل. لذلك، سعت المجموعة التوضيح فيما يتعلق بنتائج المشروع، في نطاق الدول المشمولة وعملية اختيار البلدان للمشاركة في المشروع. ينبغي أن تركز مقترح المشروع على نطاق أضيق من أصول الملكية الفكرية في صناعة السياحة من أجل تنفيذها لتكون مفيدة وفعالة.

350. وذكر وفد تنزانيا أن السياحة هي صناعة متنامية. كان تنزانيا وجهة سياحية. وبالتالي، فإنه تعلق أهمية كبيرة على هذه المنطقة وكان مهتما للمشاركة في المشروع.

351. وذكر وفد السنغال أن قطاع السياحة مهم لبلده. كان مصدرا هاما للدخل وساهم بشكل كبير في الناتج القومي الإجمالي للبلد. كان هناك انخفاض في عائدات صناعة السياحة في السنغال. في السبعينات، تلقى السنغال أكثر من 9 مليون سائح سنويا. وكان هذا الرقم انخفض الآن إلى 450,000. ويجري وضع سياسة وطنية. ويجري اتخاذ الإجراءات اللازمة لدراسة كيف يمكن تنشيط هذا القطاع. ولذلك، كان وفد كثيرا لصالح اقتراح وفد مصر. كانت السنغال مهتم جدا في المشاركة وإدراجها في المشروع.

352. وذكر وفد زيمبابوي أن وفد مصر قد قدمت اقتراحا في الدورة الثانية عشرة من اللجنة. وطلب أن تعمل مع الأمانة لتطوير الوثيقة إلى مقترح المشروع. قال إن الوفد لا يعرفون ما كان يشير وفد اليونان عندما ذكر أن الوثيقة قد تم إعادة صياغتها بشكل كبير بسبب التقديم الأولي به وفد مصر كان مجرد وثيقة تحدد نواياهم. بشكل منفصل، أبلغ الوفد اللجنة أن

زيمبابوي رشح كأفضل وجهة سياحية لعام 2014 من قبل المجلس الأوروبي حول السياحة والتجارة. دعيت الوفود لزيارة زيمبابوي والتمتع الضيافة من شعبها. ويمكن أن يتعرض لها أشكال التعبير الثقافي التقليدي، والتمتع شلالات فيكتوريا وهلم جرا. فإن المشروع المقترح على تحويل صناعة السياحة في زيمبابوي وأعتبر إلى المستوى التالي، مع مراعاة أن الملكية الفكرية أصبحت عاملاً مهماً في النمو الاقتصادي لكثير من البلدان. وكانت السياحة أحد القطاعات القليلة التي كانت تنفر من الملكية الفكرية. وصلة يمكن أن تستفيد زيمبابوي وبلدان أخرى مع الصناعات السياحية. دون الملكية الفكرية، لن يكون هناك أي تمييز في المنتجات التي تقدمها كل بلد ومنطقة. على سبيل المثال، المشتركة زيمبابوي شلالات فيكتوريا مع زامبيا. يمكن أن تستخدم الملكية الفكرية إضافة إلى الأنشطة السياحية في تلك المنطقة من البلاد. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء لدراسة الوثيقة بطريقة إيجابية وتقديم الاقتراحات التي يمكن أن تعزز تنفيذ المشروع. كان النقاش في اللجنة المختلفة. أن اللجنة كانت تناقش القضايا التجارية في سياق السياحة. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن غالبية الدول الأعضاء كانت داعمة للمشروع.

353. وأعرب وفد الكاميرون عن دعمه للمشروع. كان الكاميرون الكثير من الامكانيات في مجال السياحة. كان من المعروف للعب كرة القدم والسياحة. وأشار الوفد إلى قائمة طويلة من الدول التي أبدت رغبتها في المشاركة في المشروع. كانت الكاميرون مهمة أيضاً على المشاركة وإدراجها في المشروع.

354. وذكر وفد كوستاريكا أن بلده غني في التنوع البيولوجي. وكان قطاع السياحة أحد المصادر الرئيسية للدخل والتنمية في كوستاريكا، وهي بلد صغير في أمريكا الوسطى. الملكية الفكرية يمكن أن تجلب فوائد هامة لهذا القطاع. ولذلك، أعرب الوفد عن تأييده للمشروع المقترح من وفد مصر ويأمل أن يتم تنفيذه.

355. وذكر وفد الهند أن المشروع المقترح من قبل وفد مصر يستحق أن يرحب به الجميع لأن هناك صناعات السياحة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية والبلدان المتقدمة. ان مشروع تعزيز وتوسيع نطاق الاستفادة من الملكية الفكرية في منطقة الجديدة التي كانت غير مستغلة تقريباً حتى الآن. فيما يتعلق الشواغل التي أثارها المجموعة بآء وكذلك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وذكر الوفد أن المناقشات في اللجنة كانت مختلفة، والتي أبرزها وفد زيمبابوي. ذكرت وثيقة المشروع أن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من شأنه فقط أن تعالج في سياق أدوات الملكية الفكرية القائمة. وبالتالي، ينبغي أن يكون هناك أي مخاوف. حتى لو كان هناك، يمكن تسويتها من خلال المناقشات ويمكن تنقيح الوثيقة. ينبغي للجنة اعتماد المشروع كما أنها ستساعد العديد من الاقتصادات الوطنية لخلق فرص العمل وتعزيز صناعة السياحة. وكانت منطقة مهمة جداً للاقتصاد العالمي.

356. واعتبر وفد غواتيمالا المشروع ابتكارياً وتجديدياً. فإنها تسهم في التنمية الاقتصادية للبلدان، وخاصة تلك التي كانت غنية من حيث الثقافة والسياحة.

357. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن دعمه للمشروع. وأشارت إلى أنه في الدورة الماضية، قدمت وفد مصر ورقة المفهوم. بعد ذلك، طلب للعمل مع الأمانة لتطويره في وثيقة المشروع. ورأى أن أغلبية الدول الأعضاء كانت داعمة ليم الموافقة على المشروع. التي كانت وفود أخرى من القضايا يمكن تسويتها من المخاوف. ولم تكن القضايا الكارثية التي يمكن أن تؤدي إلى اللجنة عدم الموافقة على المشروع. فإن إدراج المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في المشروع لن يعرض للخطر المناقشات والمفاوضات الجارية في اللجنة الحكومية الدولية. لذا، حث الوفد الوفود لدعم الاقتراح.

358. وصرح وفد شيلي أن المشروع يدخل ضمن نطاق عمل اللجنة. فإنه استكشاف قضية عملية. المشروع يمكن أن تستفيد الدول الأعضاء لأنه تحليل ودعم وتعزيز الوعي بدور النظام وأدوات الملكية الفكرية في تشجيع السياحة وحماية التراث الثقافي. وأيد الوفد المقترح التنسيق مع هيئات أخرى مثل اليونيسكو ومنظمة السياحة العالمية التي كانت مختصة في هذه المجالات. أيد تطوير هذه المبادرة. عند اختيار البلدان على المشاركة في المشروع، وينبغي إعطاء الأولوية لتلك التي كان المقومات السياحية غير المستغلة من أجل تعزيز مساهمتها في البلدان التي تحتاج صناعة السياحة.

359. وأشار الرئيس إلى أن الوثيقة قد ولدت الكثير من الاهتمام والدعم من الحضور. ومع ذلك، أعرب عن انشغال بعض الوفود باعتباره الطريق إلى الأمام، اقترح الرئيس أن وفد مصر والأمانة يمكن أن تتفاعل مع تلك الوفود التي أعربت عن قلقها. والتمس وجهة نظر وفد مصر بشأن ما إذا كان ذلك سيكون مجدياً.

360. وأشار وفد مصر إلى الوفود التي تحدثت لصالح المشروعو أعربت عن تأييدها له، وهي الأكوادور وكينيا وتايلاند والمكسيك ورواندا، وترينيداد وتوباغو، وبيرو، مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق بعبارة عامة وتزانيا وزيمبابوي والكاميرون وكوستاريكا والهند وغواتيمالا وجنوب أفريقيا وشيلي. كان مسرور أن الاقتراح التقى تطلعاتهم. وأشار الوفد إلى الشواغل التي أعربت عنها المجموعة بآء. وكان الشغل الشاغل أن بعض القضايا التي تطرقت إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفي هذا الصدد، أكد وفد التعليق الذي أدلى به وفود الهند وجنوب أفريقيا أن هذه كان علي القيام به مع مسار لجنة المعارف. لا علاقة المشروع إلى وضع المعايير أو تلك العملية. ولجنة المعارف التقليدية دينامية خاصة بها، وينبغي ألا تكون مرتبطة. وأبرز الوفد أن التراث الثقافي يشاركه من قبل جميع البلدان. على سبيل المثال، فإنه يعتقد يستحق أوروبوليس أن وصفت في جميع أنحاء العالم. ويمكن استخدام نظام الملكية الفكرية كأداة إضافية لزيادة الوعي حول أهمية هذا التراث الثقافي المهم أن اليونان مشتركة مع بقية العالم. كان الاحتفال السنوي جون جنفوا في جنيف مثال آخر. ويمكن أيضا أن يكون وصفت المناطق في الولايات المتحدة مثل جراند كانيون ويمكن تطبيق أدوات الملكية الفكرية لجذب المزيد من الزوار. بعض من الصناعات اليدوية في اليابان يمكن أن تكون بمثابة أمثلة من المنتجات الثقافية التي يمكن أن تستفيد من نظام الملكية الفكرية. وأكد الوفد أن المشروع لا علاقة لوضع المعايير أو مسار لجنة المعارف التقليدية. وهو مرن، ويعتقد أن اقتراح الرئيس ووفد بيرو يمكن أن يكون مفيداً. ويكمن أن يعقد الوفد والأمانة اجتماعاً غير رسمي مع الوفود التي أعربت عن قلقها. ويمكن أن تعمل على الوثيقة المنقحة التي يمكن تقديمها في وقت لاحق اليوم بمساعدة الأمانة.

361. وقال الرئيس إن اقتراحه سيتم تطبيقه نظراً لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. وأعرب عن أمله في أن تؤدي إلى وثيقة منقحة لتنظر فيها اللجنة.

362. وصرح وفد مصر أنه يمكن الدعوة لعقد اجتماع غير رسمي مع الوفود للعمل على وثيقة منقحة ما قد يقدم إلى اللجنة في وقت لاحق اليوم.

363. وأكد وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة بآء، أنه بحاجة لمزيد من الوقت لمراجعة وثيقة المشروع حيث تم إتاحتها قبل الاجتماع. فإن مجموعة دراسة الوثيقة في الفترة الفاصلة قبل الدورة المقبلة. يمكن للجنة أن العودة إلى هذه المسألة في الدورة المقبلة واتخاذ قرار بشأن عملية إجرائية.

364. وذكر وفد مصر أنه لا يمكن إجبار الوفود إلى العمل على مستند إذا لم تكن على استعداد للقيام بذلك. وقد نشرت الوثيقة في مايو 2. منذ ذلك الحين، وكان الوفد لم يتلق أي تعليقات أو مقترحات من الوفود على الوثيقة. وهو يظل منفتحاً وعلى استعداد للنظر في أي تعليقات أو أفكار من الوفود.

365. وأيد وفد الجزائر البيان الذي أدلى به وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأيد المشروع. وهو نهج جديد ومثير للاهتمام لدراسة الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية من خلال السياحة، وقطاع التنمية مهم للغاية في جميع أنحاء العالم وليس فقط بالنسبة للبلدان النامية. ومن المؤسف أن اللجنة لا يمكن أن تبني المشروع في هذه الدورة. ومع ذلك، أعرب عن أمله في أنها ستكون قادرة على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وبعض الوفود قد تحتاج مزيداً من الوقت للرد على الاقتراح. ومن شأن الجلسات غير الرسمية أن تساعد في حل همومهم والتأكد من انه لن يكون هناك مزيد من التأخير في اعتماد المشروع في وقت لاحق.

366. وذكر وفد الكاميرون أن قطاع السياحة لا يتطلب الكثير من التكنولوجيا باهظة الثمن. المشروع يمكن أن يقدم مثالا جيدا لقصة نجاح في عمل اللجنة. لذا، ينبغي للجنة تعطيه فرصة. ينبغي أن يكون هناك بعض المرونة. كان لا بد أن يكون هناك قلق. فيمكن تناولها مع المناقشات من خلال.

367. وذكر وفد اندونيسيا أن المشروع يجب أن يناقش بشكل أكبر. ورأى الجدارة في الاقتراح. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة المؤرخة في 2 مايو 2014. كان ذلك قبل ثلاثة أسابيع من انعقاد دورة اللجنة. وقد قدمت بعض الملاحظات على الاقتراح. أيد فكرة عقد اجتماع غير رسمي لمناقشة الاقتراح. يمكن أن تؤخذ المخاوف المتعلقة بمسار لجنة المعارف التقليدية أو مناقشات حول المؤشرات الجغرافية في أثناء تلك المشاورات.

النظر في الوثيقة CDIP/13/9 - تكوين الكفاءات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة من الناحية التكنولوجية كحل لتحديات إنمائية محددة - المرحلة الثانية

368. افتتح الرئيس مناقشات حول المرحلة الثانية من مشروع بناء القدرات في مجال استخدام التكنولوجيا الملائمة - محددة التقنية والمعلومات العلمية وحلا لتحديات التنمية التي تم تحديدها. ودعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

369. وأشارت الأمانة (السيد شنكورو) التي أجري تقييم مستقل من يونيو الى سبتمبر 2013 بعد المرحلة الأولى تم الانتهاء من المشروع في نيسان من ذلك العام. فإنها أشارت أيضا إلى تصميم إطار المشروع؛ إدارة المشاريع، بما في ذلك أدوات الرصد والإبلاغ؛ فعالية المشاريع؛ واحتمال استدامة النتائج المحققة. تنفيذ المرحلة تلقت الدعم الكبير من اللجنة في دورتها الـ 12. ونتيجة لذلك، وافقت اللجنة على تمديد المشروع إلى المرحلة الثانية. وطلبت للتوصيات الواردة في تقرير التقييم ليتم تضمينها في وثيقة المشروع للمرحلة الثانية. وفقا لذلك، تم إعداد الوثيقة CDIP/13/9، مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات المقيم وتعليقات الدول الأعضاء بشأن تنفيذ المرحلة الأولى تغطي وثيقة المشروع للمرحلة الثانية العديد من القضايا الهامة. أولا، أنها توفر معايير واضحة وشاملة لاختيار أقل البلدان نموا المشاركة لجعل المشروع أكثر ذات صلة ومستدامة على الطلب. ثانيا، أدخلت اتفاقية شراكة أو مذكرة تفاهم لتوضيح أدوار والتزامات الدول المشاركة والويبو. ثالثا، إعداد مبادئ توجيهية بشأن أفضل السبل لإجراء عملية لتحديد مجالات الحاجة لضمان التشاور وتحديد الأولويات والملكية وثائق صحيحة. رابعا: إعداد مبادئ توجيهية تحدد معايير الاختيار، وتكوينها، المواصفات، كرسي والبدلات والخوافز والتنسيق والوضع القانوني لفريق الخبراء الوطني. خامسا، قدمت مبادئ توجيهية بشأن أفضل السبل ينبغي تنفيذ مشروع لتعزيز بناء القدرات للبحث البراءات، وإعداد تقارير البراءات، والمناظر الطبيعية وخطط الأعمال. سادسا، قدمت مبادئ توجيهية بشأن ما يجب مراعاتها في عملية الرصد والمراجعة والتقييم، وكيفية الحصول على أفضل للخروج منه. سابعا، قدمت اقتراحات بشأن مدة المشروع المناسبة. الثامنة. انها حددت والمنظمات التي يمكن أن تلعب دورا هاما في تنفيذ المشروع الموصى بها. وتضمنت الوثيقة أيضا تنفيذ الجدول الزمني، نموذج طلب أن يتم الانتهاء من البلدان المستفيدة والاحتياجات من الموارد. كان بناء القدرات التقنية في أقل البلدان نموا يعتمد على السياسات المحلية التي يمكن أن تشجع على استخدام المعلومات العلمية والتقنية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية أيضا. كانت هناك أيضا عوامل أخرى مثل الاكتشافات التكنولوجية والموارد الطبيعية والثقافة التي يمكن أن تعزز وتشجع على استخدام التكنولوجيا كأداة للتنمية. نقص الادخار والاستثمار جعل من الصعب بناء قواعد والمؤسسات التكنولوجية في أقل البلدان نموا، واستخدامها من أجل التنمية. كان فهم أساسي لاستخدام المعلومات العلمية والتقنية لتحقيق التنمية على ان تبقى مفتوحة لتعميق الحقيقي للعمليات العالمية للابتكار ونشرها، والمرات الرئيسية من خلالها السياسات والجغرافيا والاقتصاد والثقافة يمكن أن تشكل تدفق التكنولوجيات حول العالم.

370. ورحب وفد جمهورية كوريا بالانتهاء بنجاح من المرحلة الأولى من المشروع التي بدأت في 2010. يأمل في الخبرات والممارسات المستخدمة في بنغلاديش ونيبال وزامبيا على أساس تجريبي سيتم توسيعه إلى الدول الأعضاء الأخرى التي تمني تكييفها لظروفها الخاصة. أيد الوفد الموافقة على المرحلة الثانية، والتي ركزت على دعم ثلاثة بلدان رائدة لتنفيذ خطط أعمالهم

وتوسيع المشروع لمشاركين جدد لتعظيم نتائج المرحلة الأولى لمكتب الملكية الفكرية الكوري قد شرعت في تطوير التكنولوجيا المناسبة منذ عام 2010 وكان على استعداد لتقاسم خبرتها في هذا المجال.

371. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لوثيقة المشروع التفصيلية التي أعدتها الأمانة. الوثيقة CDIP/13/9 بدا لمعالجة الشواغل والتوصيات لتقييم المرحلة الأولى فيما يتعلق بتصميم واستراتيجية تسليم المشروع. وأكد الوفد أن الاستدامة والتكرار للمشروع مهمة جدا. سيكون مهتما لسماح المزيد عن رصد على المدى الطويل لتنفيذ المشاريع في البلدان الرائدة المرحلة الأولى. على وجه الخصوص، فيما يتعلق بتنفيذ خطط العمل، فإن وفد تكون مهمة في معرفة كيفية مهارات تخطيط الأعمال التقنية والعلمية وضعت في المرحلة الأولى استخدمت من قبل المشاركين. يمكن إدراج مراقبة في المرحلة الثانية وينعكس في وثيقة المشروع لضمان استدامته. أعرب عن أمله في هذه المعلومات الإضافية على التنفيذ الكامل للمشروع من شأنه أن يكشف قصص النجاح وأفضل الممارسات التي يمكن استخدامها من قبل الدول الأعضاء الأخرى لتكرار المشروع مع الحد الأدنى من الدعم من الويبو.

372. ورحب وفد اليونان، متحدًا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بالمرحلة الثانية من المشروع ويأمل أن الدروس المستفادة من تقرير التقييم على المرحلة يمكن تطبيقها أُنًا حسبًا يكون مناسبًا.

373. وصرح وفد بنغلاديش أن المعرفة والتكنولوجيا كان دائما استخدامها لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية. لذا، كان من الضروري لتعزيز المهارات الفنية والعلمية في البلدان الأقل نمواً من أجل دفعهم لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ان المشروع سيساعد على تعزيز القدرات الوطنية لتحسين الإدارة، وإدارة واستخدام المهارات في البلدان الأقل نمواً. من شأنه أن يساعد أيضا على بناء قاعدة تكنولوجية سليمة وتسهيل نقل المعرفة. واعتبر المرحلة الأولى من المشروع من قبل المقيمين والمستفيدين أقل البلدان نمواً لتكون ناجحة للغاية. باعتبارها واحدة من ثلاثة بلدان رائدة، كان وفد عن رأي مفاده أن اللجنة ينبغي أن توافق المرحلة الثانية من المشروع لدعم ثلاثة بلدان رائدة لتنفيذ خطط أعمالهم وتوسيع المشروع لأقل البلدان نمواً الأخرى. وأعربت عن أملها أن احتياجات النهج القائم سيستمر في المرحلة الثانية. انه يتوقع أيضا خبراء وطنيين لاكتساب المزيد من المهارات في بحث البراءات من خلال مشروع. لأن المشروع كانت فعالة إلى حد ما، فإنه ينبغي أن تدرج في ميزانية الويبو العادية. ينبغي تخصيص موارد كافية لتنفيذ المرحلة الثانية. وأعرب عن أمله أن الشركاء في التنمية أيضا دعم التنفيذ السليم وتوسيع المشروع لأقل البلدان نمواً أخرى في المستقبل. وأعربت عن تقديرها لدور الويبو، لا سيما مساهمة شعبة البلدان الأقل نمواً في تنفيذ المشروع. انها تتوقع نطاق وتواتر المشروع ليمتد توسيع نطاقه.

374. وقال وفد جمهورية تنزانيا أن بناء القدرات أمر حاسم لتحسين الوضع في أقل البلدان نمواً. لذا، كان المشروع مهم جدا. أعرب الوفد عن تطلعه لنتائج المرحلة الثانية. وكان الوفد يتوقع المزيد من البلدان ليمتد تضمينها في المشروع التجريبي.

375. وذكر الرئيس أن المرحلة الثانية من المشروع تمت الموافقة عليها، نظرا إلى عدم وجود اعتراضات من الحضور.

النظر في الوثيقة CDIP/13/INF/7 - الدراسة الاستكشافية الخاصة بقطاع التكنولوجيا والمعلومات المصري ودور الملكية الفكرية: تقييم اقتصادي وتوصيات

376. قدمت الأمانة (السيد فنسنت ونش) دراسة استطلاعية على قطاع تكنولوجيا المعلومات المصري ودور الملكية الفكرية. كان ذلك جزءا من مشروع أوسع للجنة تدار من قبل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين. قدمت الدراسة نظرة ثاقبة حول الخصائص الرئيسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري. دور الملكية الفكرية في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء في مجالات الأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن الخدمات والبرمجيات؛ الاستخدام الحالي للملكية الفكرية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر. والسياسات التي يمكن أن تسهم في تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الابتكار المحلي وفرص العمل والنمو الاقتصادي المرتبطة بالملكية

الفكرية. واستندت الدراسة على جمع البيانات والإحصاءات الحديثة؛ استبيان حازما ومسح للشركات؛ بعثة لتقصي الحقائق ومقابلات منظمة؛ ورشة عمل مع أصحاب المصلحة.

377. وقدمت ممثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية (السيدة الشناوي) لمحة عامة عن الخصائص الرئيسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري. وهو قطاع هام يساهم في النمو الاقتصادي وفرص العمل في مصر. وساهم في تطوير القطاعات الأخرى، ولا سيما التعليم والرعاية الصحية والسياحة. وحقق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معدلات نمو مرتفعة من نحو 17٪ إلى 18٪ قبل 2011. وتحققت معدلات نمو إيجابية بعد الثورة في 2011. وبلغت مساهمة ناتجها المحلي الإجمالي حوالي 3٪. واصلت صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الارتفاع. بقيت مصر وجهة استثمارية جذابة لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأجنبية التي تركز على تقديم واستضافة الأنشطة في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأعمال المكاتب.

378. وذكرت الأمانة (السيد ونش فنسنت) أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر المتخصصة في الخدمات والعمليات التجارية الاستعانة بمصادر خارجية. وكان من المفهوم جيدا نسبيا دور الملكية الفكرية في مجال الأجهزة. ومع ذلك، كان أقل فحوص دورها في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات والتعهد. كانت هذه المنطقة من أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط كما كان تركيزها الأولي عادة على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تأمل الأمانة أن الدراسة تكون ذات صلة أيضا إلى بلدان أخرى. في العقدين الماضيين، كانت مناطق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الاتصالات الرقمية، وتكنولوجيا الكمبيوتر وأشياء الموصلات، والمجالات ذات الصلة مثل التكنولوجيات الطبية شهدت أسرع نمو في تسجيل البراءات على المستوى العالمي. كان هذا يرجع في معظمه إلى ارتفاع نفقات البحث والتطوير، استثمارات كبيرة رأس المال الاستثماري والابتكار. ومن العوامل الأخرى اهتماما لبناء قاعدة التكنولوجيات المحلية لتجنب دفع الإتاوات ورسوم الترخيص للشركات الأخرى؛ استراتيجيات لإخراج غابة البراءات لمنع المنافسين. والرغبة في درء المنازعات المتعلقة بالبراءات. كان هناك درجة عالية من الحماية للبرمجيات من خلال مختلف أشكال الملكية الفكرية. ومع ذلك، فإن دور الملكية الفكرية في مجال خدمات التمهيد كان أقل تحليلها على الرغم من أن هذا القطاع كان معظم أهميتها بالنسبة لكثير من البلدان النامية. درست عدة ورقات صعود خدمات تكنولوجيا المعلومات الهندية وصناعة البرمجيات. ومع ذلك، لا يعتبر ملكية الملكية الفكرية معيارا رئيسيا في نجاح الهند في هذا القطاع. ومع ذلك، فإن بعض مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات ببو هندية بارزة تحجيمها بشكل ملحوظ النشاط الإيداع الملكية الفكرية في السنوات القليلة الماضية. كانت نتائج الدراسة على امتصاص الملكية الفكرية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصري ربما صالحة للعديد من القطاعات الأخرى في البلاد وغيرها من البلدان النامية. وجدت الدراسة أن شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصرية لم يتقدم عدد كبير من طلبات البراءات. في الحالات التي تقدمت لحماية البراءات، فعلوا ذلك على المستوى الوطني دون حماية اختراعاتهم في الخارج. وقد قدمت غالبية البراءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية من خلال الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية. يبدو المخترعين مع الجنسية المصرية أو الإقامة في عدد من إيداعات البراءات في الخارج. على الرغم من أن مصر لديها نظام نماذج المنفعة، وكانت البيانات غير متوفرة على امتصاص الحالي في سياق هذه الدراسة. وأشار الأدلة القولية إلى الاستخدام المنخفض أو غائبا من نظام نماذج المنفعة من قبل شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر. كان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصري أيضا ليست التقييم المستعمل العلامات التجارية. وكانت غالبية التسجيلات من الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات.

379. وذكر ممثلة الوزارة (السيدة الشناوي) أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصري لا يزال واعد على الرغم من التحديات التي ذكرتها الأمانة. والكفاءات العاملة في صناعة البرمجيات المحلية من ذوي المهارات العالية والمتعلمين. كان مركز الابتكار ريادة الأعمال (TIEC) التكنولوجيا وبرنامج المتميز والمناهج الدراسية. تم إطلاق الاستراتيجية الجديدة أيضا ICT هذا العام. وتضمنت الركائز الأساسية لريادة الأعمال والابتكار وتصنيع الإلكترونيات في مصر. وكانت الحكومة قد خصصت استثمارات كبيرة في هذا الصدد. بالإضافة إلى السياسات، فإن هذه العوامل تساعد الحكومة على تحقيق أهدافها في

هذا القطاع. وقدمت ممثلة الوزارة نظرة عامة على توصيات السياسة العامة الواردة في الدراسة. أولاً، يمكن بصناع القرار إجراء تحول في السياسة الاستراتيجية نحو الابتكار وزيادة أعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية مع ضمان تحسين التنسيق وتقييم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق العرض الموجود. يمكن تطوير ثقافة وسمعة للبحث والابتكار والملكية الفكرية على الصعيد المحلي من خلال TIEC. برنامج زيادة الحاضنات والمشاريع الجديدة في مصر خلال السنوات الخمس القادمة؛ الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية التي تم تحديدها لتوليد العائدات من الملكية الفكرية في السنوات الخمس القادمة؛ وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الابتكار. وكانت الوزارة بدأت التنسيق مع الوزارات الأخرى مثل وزارة التربية والتعليم العالي لتشمل الملكية الفكرية في المناهج الجامعية وإنشاء برامج الابتكار في المدارس. ثانياً، يمكن تعميم التدريب العملي على حقوق الملكية الفكرية في برامج ريادة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا من شأنه خلق الوعي والتركيز أيضاً على بناء قدرات أصحاب المشاريع، والشركات المبتدئة والشركات الصغيرة والأكاديميين والعاملين في المهن القانونية على دور الملكية الفكرية في الابتكار وكيفية حمايته واستخدامه والاستفادة اقتصادياً من الملكية الفكرية. فإنها تكمل برنامج سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واستخدام الملكية الفكرية في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات معقد للغاية وينبغي تقييم بشكل أكثر وضوحاً. ثالثاً، مؤسسات الملكية الفكرية القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشركات والابتكار. لا ينبغي أن تناقش سياسات الملكية الفكرية في عزلة بل كجزء من مجموعة أوسع من السياسات. والجهات الفاعلة سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمؤسسات الملكية الفكرية المصرية الرسمية يمكن أن تعمل بشكل وثيق. ويلاحظ قلة الاتصال الرسمي بين المخترعين المحليين، مجموعات التكنولوجيا والجامعات التقنية والمؤسسات الملكية الفكرية. وسيضطلع بالعمل في هذا الصدد، وخصوصاً إنشاء سبعة قرى ذكية جديدة في السنوات السبع المقبلة. ومن المطلوب أيضاً مراجعة الخدمات والمساعدة التي تقدمها مؤسسات الملكية الفكرية التقليدية في سياق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد بدأ العمل على مراجعة قوانين الملكية الفكرية في مصر. كان ذلك في إطار عمل اللجنة الوطنية لتنسيق الملكية الفكرية برئاسة وزير الشؤون الخارجية. ورغم أن اللجنة يبدو أنها حالياً موجهة أكثر نحو التنسيق بين الوزارات بشأن مسائل الملكية الفكرية الخارجية، يمكن أن تلعب دوراً هاماً في مسائل تنسيق السياسات على مفترق الطرق بين الملكية الفكرية وسياسات الابتكار القطاعية.

380. وذكر الأمانة (السيد ونش فنسنت) أن الدراسة حددت أيضاً الحاجة إلى المزيد من العمل في بعض المجالات التي ما زالت الأسئلة. اقترح ينبغي أيضاً أن تكون مجالات البحوث المستقبلية ذات الصلة إلى العديد من الدول الأعضاء الأخرى. أبرزت الأمانة بعض المناطق، بما في ذلك دور الملكية الفكرية في الاستيلاء بالابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات التمهيد. دورها في تعزيز صعود خدمات تكنولوجيا المعلومات والتمهيد المحلية القوية في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ إلى أي مدى كانت أسواق الخدمات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفتوحة للداخلين الجدد إلى السوق ودور الملكية الفكرية في هذا الصدد، مع الأخذ في الاعتبار أن نماذج البرمجيات الملكية والمعايير وقضايا التشغيل البيئي كانت عوامل هامة في هذا القطاع؛ كيفية تعظيم الآثار غير المباشرة الإيجابية من الأنشطة المحلية للشركات متعددة الجنسيات، ودور الملكية الفكرية في هيكلة علاقات بين نظام التدبير المنزلي، وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية والشركات متعددة الجنسيات لتحقيق أقصى قدر من تلك الآثار غير المباشرة. ما الدروس التي يمكن استخلاصها من الهند وبلدان أخرى مع خدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرائدة ومقدمي بيو فيما يتعلق بجميع هذه المناطق. كان هناك أيضاً مسألة تنقل الموظفين المهرة والمخترعين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصري وكيف ساهم في الابتكار.

381. وذكرت ممثلة الوزارة (السيدة الشناوي) أن الدراسة ساعدت على توضيح كيفية يمكن المؤسسات الملكية الفكرية والفاعلين في الملكية الفكرية أداء دور في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصري في المستقبل. ويمكن للبلدان النامية الأخرى، ولا سيما قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها، أن تستفيد أيضاً من هذه الدراسة وتوصياتها. وتهدف السلطات الوطنية إلى تحويل التوصيات إلى خطة عمل سيتم إطلاقها في الأشهر القليلة المقبلة. وبحث الدراسة في الملكية

الفكرية من منظور قانوني واقتصادي وانمائي. ويُنظر إلى الملكية الفكرية كعامل مهم يمكن أن يسهم في النمو الاقتصادي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصري والبلد ككل.

382. وصرح وفد مصر أن توصيات السياسة كانت واسعة وغطت مختلف جوانب نظام الملكية الفكرية حول كيفية الاستفادة صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العام. والدروس المستفادة من التجربة المصرية يمكن تكييفها لتطبيقها في بلدان أخرى. وتوصيات السياسة العامة جديدة بمزيد من التفصيل في خطة العمل التي تم تخصيصها لاحتياجات مصر والمجالات ذات الأولوية. وأعرب الوفد عن ترحيبه بها وتطلعه إلى تكييفها من أجل تسخيرها لمعالجة جوانب تطوير وإيجاد حوافز لريادة الأعمال في السوق المحلية لصناعة البرمجيات والصناعات الأخرى ذات الصلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، فإنه أيضا يكون من المفيد أن ننظر في كيفية وقف هجرة الأدمغة. وعلى سبيل المثال، فإن العديد من الخبراء في هذا المجال يعملون في الشركات متعددة الجنسيات التي دعيت للذهاب إلى مصر للاستعانة بمصادر خارجية. والبلاد يمكن أن تستفيد من ابتكار خبراءها في هذا المجال في مصر والخارج. ولم يعثر البلد على وسيلة ملموسة للاستفادة منها خارج نطاق التشغيل. وكان معدل التوظيف في قطاع تكنولوجيا المعلومات المصري كانت عالية منذ وقت مبكر من هذا القرن. ويمكن تشجيع أصحاب المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع للتسجيل ومعرفة الكيفية التي يمكن أن تستفيد من نظام حماية الملكية الفكرية من أجل السوق المحلية. هذا يمكن أن يساعد في المدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية وغيرها إلى الاعتماد أكثر على العالم الإلكتروني، بدلا من التركيز على الوثائق. كما جاء في العرض، وترأس لجنة التنسيق الوطنية الملكية الفكرية من قبل وزير الشؤون الخارجية. والوزارة عضو فيها، وستعرض الدراسة في اللجنة كجزء من أنشطتها. ومن شأن ذلك أن يساعد في التنسيق مع الهيئات والجهات المعنية الأخرى في عملية التنفيذ.

383. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن سروره لان الخبراء أجروا مقابلات فضلا عن البحوث وتحليل الأدبيات المتوفرة شامل. وأعرب عن أمله في المعلومات الواردة في الدراسة من شأنها أن تساعد الحكومة المصرية على الاستفادة الكاملة من نظام الملكية الفكرية لمزيد من النمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حاسم في البلاد. انها تعلمت الكثير عن خطط في هذا الصدد من خلال العرض التقديمي. تحقيقا لهذه الغاية، لاحظ الوفد أن الكتاب خُصص إلى أن بناء الوعي بالملكية الفكرية والتسويق التجاري قد يكون أفضل طريقة للمضي قدما بالنسبة للحكومة المصرية لدعم زيادة الابتكار والنمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم التوصل إلى استنتاج مماثل في العديد من الدراسات الاقتصادية التي درست مختلف قطاعات الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. قد حكومتها الخاصة وصلت إلى نفس النتيجة فيما يتعلق المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، كان يعمل محليا لدعم تلك الشركات الصغيرة من خلال رفع الوعي بالملكية الفكرية ومساعدتهم على وضع استراتيجيات للتسويق الملكية الفكرية. وكان وفد بيرو لاحظ الحاجة إلى مشاريع ملموسة ذات تأثير العالم الحقيقي للخروج من الوبو. ورأى الوفد أن الدول الأعضاء، على أفضل وجه عن طريق الجهود الرامية إلى مساعدة الحكومات في بناء هذا النوع من الوعي والقدرة على الابتكار على المستوى المحلي، بدلا من تكليف العديد من الدراسات التي ربما سيصل إلى نفس النتائج، ومجرد تحليل وتقرير عن الثغرات. ولهذا الغاية، فإن الوفد دعم الأنشطة المستقبلية في الوبو التي كانت الفوائد العملية وتأثير ملموس مثل إنشاء TISCs إضافية، حول مشروع التي كانت قد سمعت شيئا سوى الهذيان الاستعراضات.

384. وأشار وفد الجزائر إلى أن الدراسة والعرض موجهان نحو الملكية الفكرية بشكل مفرط. ورأى أن دور الملكية الفكرية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا ينبغي أن يدرس فقط من منظور الابتكار. ينبغي أولا فحصه من حيث الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا لا سيما وأن البلدان النامية على مستويات مختلفة من التنمية، وتفتقر إلى الشركات التي لديها المعرفة والمهارات اللازمة لاستخدام الملكية الفكرية فضلا عن الموارد المالية لإيداع طلبات الملكية الفكرية. وتطلع الوفد إلى المسألة من منظور الجمهور، بدلا من منظور القطاع الخاص. أنه جمعها من العرض التقديمي الذي ركزت الدراسة على هذا الأخير. يبدو أن الهدف أن يكون تطوير شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع الابتكار في هذا القطاع. ومع

ذلك، يعتقد الوفد أن المنظور العام والمجتمعي لا ينبغي إهمالهما. ويجب للسياسات والويبو ككل أن تنظر في الدور الرئيسي الذي يلعبه نقل التكنولوجيا في هذا المجال، بدلا من التركيز فقط على الملكية الفكرية كغاية في حد ذاتها. ولا بدّ للدراسة أن تكون متوازنة وعدم التركيز فقط على الابتكار والقطاع الخاص. وأعرب الوفد عن اهتمامه بسماع آراء المحاضرين في هذا الصدد.

385. وقدّم ممثل شبكة العالم الثالث بعض الملاحظات على الدراسة. أولا، على الرغم من أن استخدام الملكية الفكرية كان منخفضا جدا، كان واضحا أن مصر كانت ناجحة جدا في خلق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبتكرة للغاية. وذكرت الدراسة أنه في شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصرية الأكثر ابتكارا، كان مستوى الوعي بالملكية الفكرية والمنفعة الاقتصادية منخفضة. ومع ذلك، كان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصري المتقدمة نسبيا. وقد تمت دون استخدام قوي للملكية الفكرية. الثانية، أشارت الدراسة أيضا إلى عدم وجود المهارات والوقت والموارد المالية والمعوقات في استخدام الملكية الفكرية. ثالثا، استندت الخيارات السياسية على افتراض أن الملكية الفكرية شأنه أن يساعد على نمو الصناعة. ومع ذلك، هناك حاجة أيضا تقييما لآثار الملكية الفكرية. ينبغي أن يميز البراءات ونماذج المنفعة والعلامات التجارية. يجب تقييم لا مقطوعة جميع أشكال الملكية الفكرية معا في الآثار يمكن أن تكون مختلفة في كل فئة. بعض الأسئلة البحوث المشاركة تبحث في الهند، وكان أيضا ليست متقدمة جدا في استخدام الملكية الفكرية. وذكرت الدراسة أنه فقط في السنوات الأخيرة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الهندي الأبرز ومقدمي الخدمات ببو قد تحجيمها بشكل ملحوظ بأشقة الايداع الملكية الفكرية الخاصة بهم. وكانت الهند قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متقدمة جدا. وذكر أيضا أنه عندما كانت مملوكة الملكية الفكرية معظمها كيانات متعددة الجنسيات، كان من المرجح أنها يمكن أن تصبح عائقا أمام الشركات المحلية للوصول إلى المعرفة وتعزيز موقف الكيانات متعددة الجنسيات. هناك أبعاد مختلفة لهذه المشكلة. هناك حاجة لمعالجة هذه القضايا والنظر في الآثار المترتبة على الملكية الفكرية عند وضع خطة العمل. وذكرت الدراسة أن المزيد من البحوث يحتاج إلى القيام به من أجل فهم أفضل للقضية. وفي هذا الصدد، أكد الممثل أن الآثار المترتبة على الملكية الفكرية اللازمة ليتم تقييمها. لا ينبغي أن يفترض أن الملكية الفكرية ستستفيد النمو.

386. ودعا الرئيس مؤلفي الدراسة للرد على أسئلة وتعليقات من الحضور.

387. وأقرت الأمانة (السيدة فنسنت ونش) أن منطقة الأبحاث الرئيسية للدراسة ركزت على محاولة تحسين حالة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الابتكار. في هذا السياق، كان وفد الجزائر الصحيح أن التركيز كان على القطاع الخاص ودور الملكية الفكرية في هذا السياق. كان هناك اثنين من الأهداف الرئيسية في التحليل. كان أول من تجنب مشيرا إلى أن الملكية الفكرية حل كل ظرف من الظروف. كان هناك الكثير من الفروق الدقيقة في الدراسة. ومسألة ما إذا كان الملكية الفكرية للتطبيق أو مناسبة في ظروف معينة أثرت. كان ذلك ممها. وقد وصفته بقدر كبير من التفصيل في هذه الدراسة، خاصة فيما يتعلق قطاع البرمجيات. نوقشت التوازن بين نماذج الملكية لتطوير البرمجيات مفتوحة المصدر والنهج وكذلك أثرها على العمالة والنمو. وكان الهدف الثاني لتجنب النظر فقط في البراءات. ناقشت دراسة الأشكال المختلفة للملكية الفكرية، واقترح أن العلامات التجارية هي أدوات تخصيص أكثر كفاءة في بعض الظروف. وأشارت الأمانة إلى تعليقات وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وذكرت أن الدراسة كان لها هدف عملي. كانت الفكرة لتطوير السياسات القائمة على الأدلة. ان دراسة كمدخل لخطة العمل التي ستضعها مصر.

388. وذكرت ممثلة الوزارة (السيدة الشناوي) أن هناك الكثير من المبادرات في مصر للوصول إلى المعرفة. إلا أن الدراسة لم تركز فقط على القطاع الخاص. كما تضمنت القطاع العام. كما ذكر في العرض، فإن التنسيق مع الوزارات الأخرى التي تساعد الجمهور، لا سيما الطلاب في المدارس والجامعات، لفهم الملكية الفكرية في مرحلة مبكرة. كان هذا مهم جدا. كما ان TIEC يقوم بأنشطة لزيادة الوعي العام. تم وضع برنامج مصمم خصيصا وأطلق لهذا الغرض. في المستقبل، سوف تكون الملكية الفكرية عنصرا في برنامج الابتكار الوطني. واستندت مجموعة من الأهداف على عوامل وإنجازات حقيقية في قطاع

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات العشر الماضية. كما ذكر ممثل شبكة العالم الثالث، وحقق القطاع الكثير دون وعي جيد للملكية الفكرية أو حتى باستخدام الملكية الفكرية. وبالتالي، فقد حان الوقت لذلك ليتم تضمينها في الإطار السليم، وتعظيم الفوائد التي يمكن استخلاصها من ذلك. وسيطلب مساعدة الويبو لدمج الملكية الفكرية في السياسات والاستراتيجيات في المستقبل.

النظر في الوثيقة CDIP/13/12 - معلومات عن الأنشطة المتعلقة ببرنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية، وخاصة منها المعلومات عن الجوانب المتعلقة بالتنمية

389. أشارت الرئيس إلى أن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، طلبت في سلسلة اجتماعاتها 52 في ديسمبر 2013 من برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية (البرنامج 18) إبلاغ الدول الأعضاء في الدورة الثالثة عشرة للجنة على تنمية جوانب توجهات أنشطتها. ودعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

390. وعضت الأمانة (السيد فيتشارد) مقدمة للبرنامج 18. تأسست في البرنامج والميزانية لفترة 2009/2008. بحلول ذلك الوقت، أدرج الملكية الفكرية في المناقشات التي جرت في المحافل الدولية الأخرى بشأن التحديات العالمية مثل تغير المناخ والصحة العامة. ومع ذلك، لم يكن لديك الويبو القدرة المؤسسية لتوفير المدخلات في تلك المناقشات. لذلك، اقترح المدير العام وافقت الدول الأعضاء، لوضع برنامج لإلقاء نظرة على التقاطع بين الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية مثل تغير المناخ والصحة العالمية. قدم برنامج المعلومات وتحليل الواقع القائم. لكن، وكما ورد في وثيقة البرنامج والميزانية لفترة السنتين هذه، سيتم التركيز على تطوير ونجاح، ومشاريع تركز على النتائج الملموسة التي النفوذ الابتكار والملكية الفكرية من أجل التنمية. كانت الأنشطة الأساسية للبرنامج في هذا المجال. تضمنت مشروعات برنامج ويبو ريسرتش وبرنامج ويبو غرين. السابق كان كونسورتيوم تهدف إلى تعزيز الابتكار في مجال أمراض المناطق المدارية المهملة (المنسية) والسل والملاريا. وقدم هذا الأخير منصة لتسهيل نقل التكنولوجيا الحضرية. كان كل جانب التنمية وشعروا آثار هذه التحديات العالمية معظمهم في البلدان النامية.

391. وأبرزت الأمانة (السيد كراتيغر) بعض الأنشطة الرئيسية للبرنامج. كانت الشرائح من العرض المتاحة عند الطلب. الويبو رد: كان البحث أهم نشاط لها. كان الهدف هو تحفيز وتسريع البحث والتطوير على علاجات ولقاحات جديدة لأمراض المناطق المدارية المنسية والملاريا والسل، من خلال توفير منبر حيث قدمت الملكية الفكرية والدراسة المتوفرة للباحثين المؤهلين عالميا. يجب أن أولئك الذين يرغبون في الانضمام إلى كونسورتيوم توافق على مبادئ معينة. يجب أن تجعل أصول الملكية الفكرية المتاحة بموجب تراخيص الملوك الحالية للبحث والتطوير والإنتاج في أي مكان في العالم، وما ينتج عنها من مبيعات المنتج يجب أن تكون خالية من الملوك في جميع أقل البلدان نموا. وكانت وثيقة مع تفاصيل المبادئ المتاحة خارج القاعة في جميع لغات الأمم المتحدة. توفير شراكة المحور، تدار من قبل المشاريع البيوتكنولوجيا للصحة العالمية (BVGH)، وهي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة، ودعم الأطراف المعنية في منح التراخيص وفرص التعاون البحثي، وإمكانيات التواصل وخيارات التمويل للبحث والتطوير. تم إطلاق المبادرة في 2011 مع 30 عضوا. حاليا، هناك 83 عضوا و 56 التعاون البحثي. محفظة المخدرات المعنية في المقام الأول. كانت هناك أيضا بعض التشخيص. ومع ذلك، كان هناك القليل جدا على اللقاحات. وتضمن خط أنابيب محفظة الأنشطة المتعلقة بالبحوث الأساسية، واكتشاف، والمصادقة الهدف، والتحسين وبعض الأعمال قبل السريرية. فإن الأمانة قريبا نشر كتاب عن شركات مختلفة. وبدأت خمسة "استضافة" الترتيبات بدعم من الصندوق الاستئماني لآستراليا في عام 2013 تنطوي على وضع علماء من الكاميرون ومصر وغانا ونيجيريا وجنوب أفريقيا في معاهد البحوث في الهند وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية. كان البحث المتاحة على موقع يوتيوب: فيديو على الويبو رد. وأشارت الأمانة إلى التعاون الثلاثي بين منظمة الصحة العالمية والويبو ومنظمة التجارة العالمية. تم تنظيم ثلاث ندوات التقنية في هذا السياق وأدرجت التفاصيل في الوثيقة. الدراسة الثلاثية، "تعزيز الوصول إلى تكنولوجيا الطبية والابتكار - التقاطعات بين الصحة العامة، والملكية الفكرية والتجارة" كان أول منشور مشترك من قبل المنظمات الثلاث.

كانت هذه المادة متوافرة خارج القاعة. ان الدراسة ستكون متاحة في الإسبانية والفرنسية والروسية والصينية والعربية أيضا. تحولت الأمانة إلى ويو غرين. كان سوق التفاعلي الذي يروج الابتكار ونشر التكنولوجيات الخضراء من خلال ربط التكنولوجيا ومقدمي الخدمات مع أولئك الذين يسعون حلول مبتكرة. كان الهدف هو تعزيز بيئة للابتكار مع تمكين نشر أسرع للتكنولوجيات الخضراء إلى جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان النامية. وتضمنت قاعدة بيانات على الإنترنت التي عرضت على قائمة من منتجات التكنولوجيا الخضراء والخدمات والأصول العقارية الملكية الفكرية، وسمحت للأفراد والشركات لإدراج احتياجات التكنولوجيا الخضراء؛ والشبكة التي ضمت مجموعة واسعة من اللاعبين في سلسلة القيمة والابتكار والتكنولوجيا الخضراء، وأصحاب متصل التكنولوجيا الجديدة مع الأفراد أو الشركات تبحث لتسويق أو ترخيص أو الوصول أو توزيع التكنولوجيا الخضراء. يمكن للأمانة أن مساعدة المنظمات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات للإعلان عن تكنولوجياتها على المنصة. أطلقت الويبو الأخضر في نوفمبر 2013 مع حوالي 34 الشركاء. حاليا، هناك 44 شريكا من مختلف أنحاء العالم. انضم عدد من المنظمات الرئيسية كشركاء، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة (مجموعة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (شبكة مركز تكنولوجيا UNFCCC) المناخ) وتمية المعلومات (المناخ البنك برنامج تغيير العالم). نظمت أيضا بعض الأحداث المتصلة بتغير المناخ. كانت هناك أيضا العديد من المنشورات والدراسات. كانت بعض متوفرة خارج القاعة.

392. وذكرت الأمانة (السيد فيتشارد) أن برنامج ويو ريسرتش ويو غرين سائران في التطور. فإن الأمانة تكون قادرة على مواصلة تطويرها بدعم ومساهمات من الدول الأعضاء. وكانت منظمة تم استخدام قدرة تعبوية لتحفيز التعاون بين أصحاب المصالح المتعددة المؤسسات العامة والخاصة من أجل تحقيق نتائج ملموسة وتساهم في مواجهة التحديات العالمية من خلال نظام الملكية الفكرية واستخدام أدوات الملكية الفكرية. كررت الأمانة أن المنشورات والدراسات متاحة خارج القاعة. ولم تتوفر أيضا نسخا من الشرائح. وقد وصفت عناصر العرض التقديمي في أكبر بكثير من التفصيل في الوثيقة CDIP/13/12. يمكن الحصول على الدول الأعضاء المعنية من خلال تشجيع المؤسسات العامة والخاصة ذات الصلة على المشاركة من خلال المساهمة أو الاستفادة من البحوث في برنامج ويو ريسرتش. أنها يمكن أيضا تشجيع تلك المؤسسات للإعلان عن تكنولوجياتها أو الاحتياجات التكنولوجية على برنامج ويو غرين. الدول الأعضاء التي كان يمكن أن الصناديق الاستئمانية في الويبو النظر اقتداء الاسترالي من خلال توفير الأموال لرعاية أنشطة مثل استضافة ترتيبات لتطوير البلاد الباحثون في المختبرات للمساعدة في تعزيز الأبحاث في مجالات مثل أمراض المناطق المدارية المنسية على وجه الخصوص. دعت الأمانة الدول الأعضاء على استكشاف هذه الاحتمالات. يمكنهم الاتصال بالأمانة لمناقشة التعاون أو التعاون ممكن. في الندوة القادمة التحديات العالمية، واضعي الدراسة بعنوان "تكنولوجيا الطاقة المتجددة: تطور سياسة الآثار - أدلة من الأدب البراءات" ستدعى لعرض أعمالهم. أنها بنيت على دراسة سابقة أجراها تشاتام هاوس، وذلك باستخدام بيانات البراءات والمعلومات التجارية على تحديد الاتجاهات في تطوير وتوزيع تكنولوجيات الطاقة المتجددة. ان الندوة أيضا فرصة للدول الأعضاء للتفاعل مع الأمانة. وفي الوقت نفسه، سيكون من سعاد لتقديم أي معلومات قد تكون مطلوبة.

393. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه حضر الندوات الإعلامية لشعبة الملكية الفكرية والتحديات العالمية التي وقعت في الماضي على هامش اجتماعات اللجنة. وقد تعلمت الكثير عن البرامج من خلال تلك الاجتماعات. ومع ذلك، كان من المفيد أيضا الحصول على معلومات إضافية من خلال الوثيقة والعرض التقديمي الذي كان أدلى به للتو. المعهد الوطني الأمريكي للصحة، وكالة الأبحاث الطبية في البلاد، كان شريكا في برنامج ويو ريسرتش لبضع سنوات حتى الآن. وأعرب الوفد عن سروره لمعرفة المزيد من التقرير حول توسيع منصة وأنشطة المشاريع الأخرى، ولا سيما ترتيبات استضافة بدأت في عام 2013، مما انعكس حقا الطبيعة العالمية للعمل في العلوم الصحية. الكاميرون ومصر وغانا ونيجيريا وجنوب أفريقيا والهند وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وجميع العاملين في هذه التبادلات العلمية الأولية. أعرب عن أمله في أن كان شيئا يمكن أن يستمر في المستقبل. لوحظ أن برنامج ويو غرين، السوق تفاعلي للتكنولوجيات الخضراء أطلقت في العام الماضي، يبدو أن بدأ بداية جيدة مع 40 شركاء من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي وأكثر من 800 إدخال التكنولوجيا في

السوق على الانترنت. رأى الوفد الكثير من الوعد في المنصة. كان مهتماً لمعرفة المزيد عن العمل الذي تقوم به لخلق أداة ممكنة المناظر الطبيعية براءة يسمى "الويبو الأساسية" لتوفير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات ذات الصلة بالتكنولوجيات الصحية الأساسية. ويود الوفد لسماح المزيد عن أداة لأنها المتقدمة. شعبة يمكن أن تستضيف ندوة وقت الغداء حول هذا الموضوع على هامش اجتماع اللجنة في المستقبل، حسب الاقتضاء. وأخيراً، لاحظ الوفد أن عمل الشعبة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية بشأن الملكية الفكرية وقضايا الصحة ومؤثرة جداً. بدءاً من التدريب والندوات وورش العمل والمطبوعات وإقامة الشبكات، وكان من الواضح أن شعبة كان مساهماً رئيسياً في المناقشات وتحسين فهم تقاطع الملكية الفكرية مع الصحة العالمية.

394. وأعرب وفد اليابان عن تقديره لأنشطة الويبو الجارية بشأن مختلف القضايا العالمية، وبخاصة برنامج ويبو ريسرتش وبرنامج ويبو غرين، الذي تم صناعة اليابان بنشاط. حكومتها أيضاً تم توفير مختلف وسائل الدعم في هذه المجالات من خلال الصندوق الاستئماني لليابان. وقد استخدمت بعض هذه الموارد لدعم إدارة الملكية الفكرية ورشة عمل تدريبية للعلماء الأفارقة، وإنتاج أشرطة الفيديو لتسليط الضوء على عمل العلماء "استضافت" من قبل أعضاء برنامج ويبو ريسرتش. تقدم المعرفة، عقدت التكنولوجيا والسياسة والممارسة في كينيا في يونيو الماضي: المؤتمر المعني بتغير المناخ الابتكار في أفريقيا. وقد تم تمويل جزئي من قبل الصندوق الاستئماني لليابان. وهناك أيضاً خطط لعقد حلقات دراسية في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ في المستقبل القريب. وأخيراً، أكد الوفد أنه من المهم إيجاد إطار الذي مكن الصناعة على التبرع للقضايا العالمية. وستواصل التعاون بنشاط مع الويبو في هذا الصدد.

395. وذكر وفد البرازيل الذي قدم الطلب لهذه الدورة المعلومات من قبل الجمعية العامة تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات اللازمة لتقييم التقدم المحرز في البرنامج وأنشطته. في هذا الصدد، ان جلسة إعلامية حققت هدفها كما قدمت الوثيقة لمحة موجزة عن أنشطة البرنامج. فإنه تمكن الدول الأعضاء من توفير التوجيه اللازم للأمانة في الدورة 22 للجنة الميزانية. وينبغي تنفيذ آلية المعلومات على أساس منتظم لتعزيز قدرة الأمانة الاستشارية لمساعدة الدول الأعضاء. كان من المهم دائماً لتحسين الشفافية في الويبو، لا سيما بشأن القضايا التي تؤثر على كل الدول الأعضاء. ورحب الوفد عرض ويتطلع إلى استمرار هذه العملية. الأنشطة التي تقوم بها الويبو لا ينبغي أن يتدخل في المناقشات التي تجري في المحافل المتخصصة بشأن تغير المناخ، والأمن الغذائي والصحة العالمية. كانت الاتفاقية الإطارية المحفل المناسب لإجراء مناقشات بشأن تغير المناخ، وخصوصاً على طرائق التعريف ونقل التكنولوجيات السلمية بيئياً. وقع أنشطة الويبو حول هذا الموضوع على أساس طوعي وغير ملزمة. أعرب الوفد عن تقديره ممارسة بما في ذلك إخلاء في المواد التي وضعها البرنامج لجعل من الواضح أن الآراء المعرب عنها في المنشورات كانت آراء أصحابها ولا تمثل بالضرورة آراء الدول الأعضاء والأمانة. وطلب الوفد معلومات إضافية عن تنفيذ المنصات الإلكترونية. وأشارت إلى برنامج ويبو ريسرتش وأشار إلى أن 49 التعاون البحثي كانت في مكان اعتباراً من شهر فبراير من هذا العام. سيكون من المفيد أن تعرف كيف شملت العديد من تلك تعاون البلدان النامية فضلاً عن تفاصيل مشاركتها. فيما يتعلق برنامج ويبو غرين، أبرز الوفد أن أحدث تقرير للامم المتحدة بشأن تغير المناخ وذكر أنه على الرغم من حقوق الملكية الفكرية قوية قد يعزز تطوير ونقل التكنولوجيات الخضراء في البلدان المتقدمة، كان هناك عدم وجود أدلة لدعم تعزيز الملكية الفكرية في البلدان النامية البلدان. في هذا السياق، أعرب عن حريصة على معرفة المزيد عن العمل والنتائج المحققة فيما يتعلق بهذا النظام الأساسي.

396. وأشار وفد اليونان، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى أن الوثيقة CDIP/13/12 وأبرزت الجهود الممتازة لجعل الويبو في سياق برنامج ويبو ريسرتش وبرنامج ويبو غرين. كانت المفوضية الأوروبية وهي الداعم الرسمي للويبو رد: بحث. يأمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيها أن هذه المشاريع يمكن أن تتحرك إلى الأمام وتحقيق المزيد من النجاح في معالجة الأمراض المدارية المهملة ونشر التكنولوجيات الخضراء. أنها تتطلع إلى تلقي المزيد من التحديثات من شعبة التحديات العالمية للملكية الفكرية وعلى هذه المبادرات في سياق لجنة الميزانية، التي كان يعتقد المحفل المناسب لهذه المناقشة.

397. وقال ممثل شبكة العالم الثالث إنه يريد أن يعرف كيف استرشد عمل الشعبة من قبل جدول أعمال التنمية وتوصياتها. سيكون إشارة إلى توصيات محددة تكون مفيدة في هذا الصدد.

398. وذكر وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، وذكر أن الويبو رد: كان بحث مبادرة جيدة جدا. نفذت بطريقة ناجحة حتى الآن. لاحظ الفريق أن نظام الملكية الفكرية الحالي عملت بشكل جيد من منظور نقل التكنولوجيا. وأشارت إلى إطلاق ناخج لبرنامج ويو غرين العام الماضي. كان سعيدا لمعرفة أن المشروع قد حصلت على بداية جيدة، وتم تطويره بطريقة جيدة. وشارك أعضاء الفريق بنشاط في جلسات الإحاطة مفيدة جدا التي أجريت باستخدام هامش اللجان المختلفة. أنها تشارك بنشاط في المناقشة في لجنة بناء السلام، التي هي المحفل المناسب لمناقشة برنامج 18. تأمل المجموعة أن نظمت دورات إعلامية على هامش اللجان المختلفة ومناقشتها في المحفل المناسب، وهي ستستمر في لجنة الميزانية بطريقة جيدة. وفي الوقت نفسه، اعترفت قرار الجمعية العامة إلى طلب تقرير من برنامج إلى اللجنة باعتباره قرارا الوحيد، مع الأخذ بعين الاعتبار الصورة الكاملة ووضع البرنامج والميزانية في تلك اللحظة. كان العرض الذي قدمته الأمانة بالمعلومات. ينبغي مواصلة هذا النوع من التمارين في المحفل المناسب.

399. وصرح وفد المكسيك أن الملكية الفكرية عنصرا حاسما التي يمكن أن تساعد البلدان المتقدمة والنامية لتسهيل تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية. فإنها ترغب في معرفة المزيد حول ما تم القيام الويبو في هذا الصدد.

400. وذكر وفد شيلي أن هذه المناقشات كانت مهمة جدا. حقيقة أن عرض على قضايا التنمية والعالمية قد جرت في اللجنة أشارت إلى أنها تعمل في المناطق المختلفة والتحدث مع غيرهم من العاملين في مجال التنمية. كان هذا مهم جدا. في الوقت نفسه، أبرز الوفد أن هناك جوانب أخرى تتعلق التحديات العالمية التي ينبغي أن تدرس في اللجان الأخرى والمناطق الأخرى في المنظمة. لا ينبغي استبعاد إمكانية مناقشة هذه المسائل في مختلف المجالات واللجان المنظمة.

401. وجعا الرئيس الأمانة للرد على أسئلة وتعليقات من الحضور.

402. وأشارت الأمانة (السيد فيتشارد) إلى سؤال من وفد البرازيل على عدد من أوجه التعاون التي تنطوي على البلدان النامية. المعلومات ويجري حاليا إعداد وستقدم عندما كانت جاهزة. شملت التعاون على خمس اتفاقيات الاستضافة التي استفادت الأبحاث في أفريقيا. وأجريت أنشطة تدريبية للباحثين الأفارقة أيضا في جنيف وجنوب أفريقيا. فيما يتعلق بمشاركة كل من البرازيل وذكرت الأمانة أن فورتيك كان شريكا أساسيا في برنامج ويو غرين. كما شاركت في مؤتمرات هاتفية لمواصلة تطوير منصة. لم يكن هناك أي احتياجات التكنولوجيا. ربما يمكن أن تساعد وفد الأمانة للوصول في هذا الصدد. أشارت الأمانة أيضا إلى برنامج ويو ريسرتش وذكر أن بيوكروز كان واحدا من الشركاء المؤسسين. ومثل ذلك عندما تم إطلاق منصة في نوفمبر 2011. وسيكون من المفيد إذا كان وفد ويمكن أيضا أن تساعد الأمانة لتشجيع المزيد من المشاركة في برنامج ويو ريسرتش. كان يسر الأمانة أن فورتيك، وهو مؤسسة بحثية كبيرة ومهمة، وكان عضوا في برنامج ويو ريسرتش. فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل شبكة العالم الثالث على ما إذا استرشد عمل الشعبة من قبل جدول أعمال التنمية، ذكرت الأمانة أن التوصيات 19 و تم ذكر 25، 30، 40 و 42 في الوثيقة. ورأى شعبة ساهم أيضا في بعض البلدان الأخرى، بما في ذلك التوصيات 28 و 31. لذلك، فإنه ساهم بشكل ملموس في تلبية أهداف جدول أعمال التنمية. وافقت الأمانة تماما مع التعليق الذي أدلى به وفد البرازيل أن الويبو لا ينبغي أن يتدخل في المناقشات في المحافل المتخصصة الأخرى. قدمت الويبو المشورة محايدة عندما يطلب منها ذلك. ولم تتدخل. على سبيل المثال، في بعض المناقشات التي جرت في منظمة الصحة العالمية، وطلب من الويبو لتقديم معلومات واقعية حول قضايا مثل المراحل براءة بعض المركبات التي لها صلة بفيروس أنفلونزا H1N1. كان هذا هو نوع المعلومات التي تقدمها المنظمة. وجاء ذلك عقب المناقشات لتوفير المعلومات عند الطلب، وعدم المشاركة كطرف في المناقشات.

النظر في الوثيقة CDIP/13/INF/6 - التحليل المقارن للنهج الوطنية المتعلقة بالتخلي عن حق المؤلف

403. دعا الرئيس اللجنة إلى النظر في تحليل مقارن للنهج الوطني على التنازل الطوعي حقوق الطبع والنشر. وأشار إلى أنه في دورته التاسعة، طلبت اللجنة من الأمانة أن تعرض مواصفات الدراسة في دورته المقبلة. وقد ناقش المواصفات قال في الدورة العاشرة للجنة وطلب من الأمانة المضي قدما في الدراسة. ودعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

404. وأشارت الأمانة (السيد لانتيري) أن إعداد الدراسة نوقش أول مايو 2012 أثناء مناقشة الوثيقة المعنونة "السيناريوهات والخيارات المحتملة بخصوص التوصيات 1 (ج) و 1 (و) و 2 (أ) من دراسة استطلاعية حول حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام" (CDIP/9/INF/2). التوصية 1 (ج) على التالي: "إن التنازل الطوعي عن حق المؤلف في المصنفات والتفاني في الملك العام ينبغي الاعتراف بأنه ممارستها المشروعة للحقوق النشر والتأليف التفردي، إلى الحد الذي تسمح به القوانين الوطنية (ربما باستثناء أي التخلي عن أخلاقية حقوق) وعلى حالة وأعرب رسميا، أبلغ الموافقة الحرة للمؤلف. ومن المؤكد أنه يمكن إجراء مزيد من الأبحاث للخروج على هذه النقطة." وافقت اللجنة على إعداد الدراسة مع فهم أنه يحتاج إلى أن يكون متوازنا في تلبية مصالح المستخدمين وأصحاب الحقوق. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن الدراسة لم يشجع أي نظام محدد، بل مجرد تسليط الضوء على النهج المختلفة المطبقة في مختلف البلدان. ناقشت اللجنة المواصفات في دورته العاشرة 10 وطلب من الأمانة المضي قدما في الدراسة، مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء. وفقا لذلك، تم إجراء تحليل مقارن من قبل الدكتور أندريس غواداموز، محاضر في قانون الملكية الفكرية، جامعة ساسكس، المملكة المتحدة. دعت الأمانة استشاري، وهو من مواطني كوستاريكا، لتقديم الدراسة.

405. وعرض المستشار (الدكتور غواداموز) أبرز عناصر الدراسة. وذكر أن قضية التخلي الطوعي حقوق الطبع والنشر وإما تجاهل أو عدم التعامل بوضوح مع في العديد من القوانين. في بعض الولايات القضائية، لم يكن يجوز لأصحاب الحقوق على التنازل طوعا حقوقهم، بينما سمح البعض الآخر. هذا يمكن أن ترجع إلى طبيعة حق المؤلف نفسه. المبرر الاقتصادي أو النفعية لحقوق الطبع والنشر رأى أنها أقرب إلى الملكية التقليدية. ولذلك، ينبغي أن يكون من الممكن لأصحاب الحقوق للايجار أو بيع أو حتى التخلي عن حق المؤلف. ومع ذلك، إذا كان يعتبر حقوق الطبع والنشر من منظور أخلاقي، مماثلة لحق غير قابل للتصرف للشخصية، في التخلي عنه سيكون من المستحيل. وهكذا، كل ذلك يعتمد على النظرية السائدة بشأن حماية حق المؤلف في كل ولاية قضائية. مستشار المشار إليها المصطلحات المستخدمة في التقرير. عبارة "التنازل" و "نبد" قد يكون لها بعض دلالات سلبية، وخاصة بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في تعزيز نطاق الملك العام. في بعض الدوائر، ولذلك يفضل مصطلح "التفاني". حاول تقرير للتغلب على هذا عن طريق استخدام كل المصطلحات بالتبادل. وبالإضافة إلى ذلك، تم استخدام مصطلح "التخلي" بطريقة كان مختلفا قليلا عن سياقها المعتاد. وشمل التقرير عدة بلدان. كان واحدا من المخاوف ما إذا كانت البلدان التي وفرت حماية قوية للحقوق المعنوية ستكون قادرة على السماح للتنازل أو التخلي حق المؤلف. في هذا الصدد، كانت كينيا مثال جيد. في كينيا، كان من الممكن للمؤلفين لنبد حقوق الطبع والنشر الخاصة بهم. المادة 45 (1) من قانون حق المؤلف صرح، "الأعمال الآتية تنتمي إلى الملك العام [...] (ب) يعمل في مجال الكتاب الذي تخلت حقوقهم". المادة 45 (2) من قانون صرح قائلا "لأغراض الفقرة (ب) ونبد من قبل المؤلف أو خلفه في عنوان حقوقه يجب أن يكون خطيا وعلى الملأ ولكن لا يكون أي تنازل من هذا القبيل لا يكون مخالفا لأي كان الالتزام التعاقدية السابق المتعلقة بعمل. "هذه الممارسة الجيدة كما وصفت الإجراءات لنبد. قدمت كولومبيا مثال جيد على كيف يمكن فصل تنازل المؤلف والحقوق المعنوية. جعلت قانون حق المؤلف تمييز واضح بين الطبيعة غير القابلة للتصرف الحقوق المعنوية وإمكانية نقل أو التنازل عن حقوق التراثية. على الرغم من سمح تخلي حقوق التأليف والنشر، وذكرت المادة 30 من القانون ما يلي: "الفن. 30 (1) الحقوق المعنوية [] المذكورة أعلاه لا يجوز التنازل عنها أو نقلها. عندما نقل المؤلفين وتأذن ممارسة حقوقهم التراثية أنها تمنح التمتع والتصرف المشار إليها في العقد منها، و[الأخلاقية] الحقوق المنصوص عليها في هذه المادة الاحتفاظ". تم فصل علاج حقوق التراثية والحقوق المعنوية أيضا في ولايات قضائية أخرى مثل شيلي. لا يمكن التنازل عن الحقوق المعنوية في معظم البلدان. ومع ذلك، سمح تنازل المؤلف في بعض البلدان مثل شيلي وكولومبيا والهند وكينيا. لم يكن هذا واضحا في

العديد من الولايات القضائية الأخرى التي تم تحليلها. مزيد من التفاصيل يمكن العثور عليها في التقرير. كان من المفهوم أن حقوق الطبع والنشر مهم جدا بالنسبة للاقتصاد والناس بشكل عام. يمكن العثور على بعض الأمثلة التخلي حقوق الطبع والنشر من قبل الأفراد والمؤسسات. معظمهم من المشاريع العلمية المعنية مثل مشروع الجينوم البشري ومشروع هاب ماب، وهو جهد دولي لتحديد أوجه التشابه والكتالوج الوراثية والاختلافات في البشر لأغراض الصحة. يمكن تجاوز الشكوك القانونية المحيطة بئذ من خلال استخدام أنظمة التراخيص المفتوحة مثل المشاع الإبداعي صفر (CC0). وكانت العديد علم، وعرضت جميل تراخيص تتراوح بين يكرس العمل مباشرة إلى الملك العام لتراخيص أصيق مع العديد من القيود. تعمل CC0 والتفاني واضحة في الملك العام الذي يتنازل المؤلف عن حقوق التراثة إلى أقصى حد يسمح به القانون. سمحت لبند الطوعي حق المؤلف والتنازل عن جميع الحقوق التراثة. فإذا كان لا يجوز التنازل الطوعي في ولاية قضائية، خالية من الاتاوات، غير قابلة للتحويل، غير ترخيص من الباطن، رخصة غير حصرية وغير قابل للإلغاء وغير مشروط لممارسة جميع الحقوق في العمل أن يمنح. كان هذا نفس تأثير وضع العمل في الملك العام. هناك العديد من الشركات التي تبنته CC0، بما في ذلك المكتبة البريطانية، مكتبة جامعة هارفارد، وحكومة هولندا، جامعة مونترال ويورويانا. في 9 أيار، أصدرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية خطة العمل البيانات المفتوحة في الولايات المتحدة. تم الترخيص لها بموجب العالمي الملك العام التفاني CC0 1.0. وفي الختام، أكد المستشار أنه لم يجد الكثير من الأدلة على أن هناك العديد من الأفراد الذين يرغبون في التخلي عن حقوق الطبع والنشر الخاصة بهم. وقد تم ذلك في الغالب من قبل المؤسسات التي لديها شكل ما من أشكال الالتزام العام أو التشريعي لتكريس الأعمال إلى الملك العام. وكانت هذه منطقة مهمة لإجراء مزيد من البحوث.

406. وأغلق الرئيس مناقشة هذا البند نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور.

النظر في الوثيقة CDIP/13/10 - مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني المتعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي - الجزء الثالث

407. فتح الرئيس باب النقاش بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني المتعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي - الجزء الثالث. ودعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

408. ذكرت الأمانة (السيد اليان) أنه في الدورة الحادية عشرة، وطلب من اللجنة إعداد وثيقة على اثنين من المرونة المتعلقة بالبراءات، وهي نطاق الاستبعاد من البراءات للنباتات، والمرونة فيما يتعلق والبراءات، أو الاستبعاد من البراءات، الاختراعات المتعلقة بالبرمجيات. كانت منهجية لإعداد وثيقة لنفس الوثائق السابقة على المرونة البراءات ذات الصلة. وتناولت جوانب المرونة قال وشملت اثنين من المرفقات التي تحتوي على الجداول التي تصنف مختلف جوانب المرونة والأحكام القانونية ذات الصلة في عدد من الولايات القضائية. تم تقسيم الوثيقة إلى جزأين. الجزء الأول يركز على نطاق الاستبعاد من البراءات للنباتات. وقدمت، على وجه الخصوص، توضيحا للطرق مختلفة لتنفيذ التزاماتها بموجب المادة 27.3 من اتفاق تريبس فيما يتعلق النباتات. لم يشملها الحيوانات وأصناف النباتات في الدراسة. وثيقة أبرزت الفرق بين النباتات والأصناف النباتية. كان التمييز مهم لأنه في العديد من الولايات القضائية التي كان الخط الذي يقسم آليات الحماية المتوفرة للاختراع معين. وقد تم تنفيذ الوثيقة تركز على طريقة المادة 27.3 (ب) من اتفاق تريبس في قوانين البراءات في الدول الأعضاء فيما يتعلق النباتات. تم تحديد الخيارات المختلفة بما في ذلك، باستثناء النباتات من حماية البراءات. باستثناء الأصناف النباتية من حماية البراءات. باستثناء النباتات والأصناف النباتية من حماية البراءات. السماح للبراءات للنباتات. وباستثناء أو السماح البراءات من العملية البيولوجية الأساسية لإنتاج النباتات. ويتضح هذا في الوثيقة مع الإشارة إلى الأحكام الواردة في القوانين الوطنية. قدم الجزء الثاني توضيحا من القضايا المتعلقة البراءات المتعلقة بالبرمجيات والمناهج المختلفة المعتمدة على المستويات الوطنية والإقليمية. بدأت مع مقدمة عامة إلى الاختراعات ذات الصلة البرمجيات. لم اتفاق تريبس لا يحتوي الأحكام التي كانت محددة البراءات من الاختراعات ذات الصلة البرمجيات، في حين أن المادة 10.1 من الاتفاقية ينص على حماية برامج الكمبيوتر تحت قانون حقوق التأليف والنشر. تأسست المبدأ العام لبراءات من الاختراعات في المادة 27.1 من الاتفاقية. المواد 27.2

و27.3 المنصوص عليها بعض الاستثناءات الممكنة من البراءات. يمكن تصنيف القوانين الوطنية للدول الأعضاء تحت ثلاث فئات، وهي، باستثناء برامج الكمبيوتر صراحة من البراءات. السماح صراحة على البراءات من برامج الكمبيوتر. وتفتقر إلى أحكام محددة بشأن البراءات من برامج الكمبيوتر.

409. وكرر وفد شيلي موقفه على أهمية المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف. ساهم وجود هذه المرونة وحرية كل بلد لتنفيذها للتوازن بين حقوق الملكية الفكرية والوصول إلى المعرفة. مجلس الشيوخ في جمهورية تشيلي كان يناقش مشروع قانون وستكون الدراسة على المرونة أن تكون مفيدة جدا في هذا الصدد. فإنه مساعدة السلطات على فهم أفضل لأوجه المرونة المتاحة في إطار اتفاق تريبس والصكوك الدولية الأخرى.

410. وطلب وفد البرازيل بضعة تصحيحات على بعض البنود حيث جاء نظام الملكية الفكرية الخاص به. وأشارت إلى اللوائح البرازيلية على عمليات لإنتاج النباتات والحيوانات في الفقرة 34 من الوثيقة، وأشار إلى أن مفهوم العملية البيولوجية الطبيعية ونقلت بشكل صحيح في النص. ومع ذلك، ينبغي الحاشية المقابلة الرجوع إلى مبادئ توجيهية أكثر تحديدا في هذا الموضوع، وهي، ثم تحولت المبادئ التوجيهية البرازيلية لفحص البراءات في مجال التكنولوجيا الحيوية والصناعات الدوائية سنت في شهر أغسطس 2002. الوفد إلى المعلومات المقدمة في جدول يلخص نطاق استبعاد من البراءات للنباتات في بلدان مختلفة في الملحق 2 من الوثيقة. ورأى انه قد يكون هناك بعض الارتباك في تجميع البيانات حول البرازيل لقانون الملكية الفكرية لم يذكر صراحة مصطلح "مصنع"، "الأصناف النباتية"، "الحيوان" و "السلالات الحيوانية"، ولكن تضمن عبارات مثل "المعيشة الكائنات الحية"، "الجينوم"، "المادة الوراثية" و "العملية البيولوجية الطبيعية". في هذا الصدد، كان القانون واضحا على استبعادهم من البراءات باستثناء المعدلة وراثيا الكائنات الحية الدقيقة. ولذلك، طلب الوفد من الأمانة أن تحقق من كل مداخل وتصحيح الجدول.

411. وذكر وفد الأرجنتين أن الاستثناءات والقيود على الحقوق المتعلقة بالبراءات كانت مهمة لأنها جعلت من الممكن تصميم نظام الملكية الفكرية التي كانت متوازنة بشكل جيد. انهم تمكن البلدان على التكيف مع تشريعات الملكية الفكرية لاستراتيجيات التنمية الوطنية. المادة 27.3 (ب) من اتفاق تريبس تنص على إمكانية استبعاد بعض الموضوعات من البراءات. وينبغي أن توفر الدول لحماية الأصناف النباتية إما عن طريق البراءات أو نظام قانوني خاص فعال أو أي مزيج منها. اعتمد قرار 243 في الأرجنتين في ديسمبر 2013. ووضع مبادئ توجيهية لتسجيل البراءات، بما في ذلك حماية الابتكارات المتعلقة بالمواد والتكنولوجيا الحيوية الحية. لا تعتبر المواد التي كانت موجودة مسبقا في الطبيعة لتكون الاختراعات لأغراض قانون البراءات. لا تعتبر المادة الحية تتكون من نباتات أو مواد الإكثار وأجزائه أو المكونات التي تؤدي إلى الفرد الكامل الاختراعات وكانت بالتالي لا براءة. كانت الأصناف النباتية لا براءة. كانت محمية من قبل نظام خاص بموجب القانون 20.247 على البذور وتربية النبات وقانون عام 1978 من اتفاقية الاتحاد الدولي. وذكر الوفد أن حماية الأصناف النباتية من خلال البراءات من شأنه أن يخلق احتكارات في منطقة ذات أهمية حيوية. سوف يقتصر البحث والتطوير على أنواع النباتات والبذور للاستخدام الحصري من أصحاب البراءات. حقوق المزارعين على حفظ البذور لاستخدامها الخاص من شأنه أيضا أن تكون محدودة. وبالتالي، قد اعتمدت الأرجنتين لعام 1978 من اتفاقية الاتحاد الدولي. من المهم أن نضع في الاعتبار أن النباتات والأصناف النباتية والبذور كانت المدخلات الأساسية في السلسلة الغذائية. أنها أثرت على أسعار المواد الغذائية والأمن الغذائي في البلدان.

412. وذكر وفد اليابان أن الوثيقة تضمنت بعض أخطاء واقعية فيما يخص القوانين والممارسات الوطنية. وقد قدم تصويبات إلى الأمانة في الكتابة. وبالتالي، سيكون موضع تقدير أنه إذا كان بإمكان الأمانة أن تقدم وثيقة منقحة في دورة مقبلة.

413. وأشار وفد اليونان، متحدًا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى بنية تلك الوثيقة CDIP/13/10 على الوثيقتين CDIP/7/3 و CDIP/5/4. أنها تمثل الجزء الثالث من تحقيقات اللجنة إلى المرونة المتعلقة بالبراءات، وممارسة

الأمر الذي يدل على المرونة الحالية في مختلف الأطر والنظم القانونية المتعددة الأطراف. المرفقات شاملة في الوثيقة CDIP/13/10 قد تكون وسيلة مفيدة لتبادل المعلومات حول استخدام المرونة المتعلقة بالبراءات. قد تساعد البلدان على اتخاذ خيارات السياسات الخاصة بها، على وجه الخصوص، في التنفيذ الجاري لاتفاق ترييس. ومع ذلك، لا ينبغي أن ينظر إلى المرونة التي جرى التحقيق عن توصيات الويبو أو الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ولكن الخيارات لاعتمادها على الحكم في كل دولة من الدول الأعضاء عند الاقتضاء.

414. وطلب وفد غواتيمالا تصحيح أن يكون جعلت في المراجع لتشريعها الوطني في مرفقات هذه الوثيقة. صدر المرسوم رقم 2000-57 في نوفمبر 2000، وليس أيلول 2000، كما نقلت في الوثيقة.

415. وقدم وفد الهند بعض الملاحظات العامة على الدراسة. ذكر أن الوثيقة بدت تشير إلى أن يسمح اتفاق ترييس البلدان لاستبعاد النباتات من البراءات، وتم إعفاء أن الكائنات الدقيقة من هذا الاستبعاد. أنه يعني ضمناً أن جميع الكائنات الدقيقة كانت براءة. ومع ذلك، اقترح التفسير الحرفي للاتفاق ترييس أن الكائنات الدقيقة يمكن أن يكون إلا إذا كانت البراءة يشكل تفي بمتطلبات البراءات. وبعبارة أخرى، يجب أن تكون جديدة وغير واضح. ولذلك، يمكن أن تحدث بشكل طبيعي الكائنات الدقيقة لا تقع ضمن نطاق البراءات، بما في ذلك بموجب المادة 27.3 (ب) من اتفاق ترييس. هذا ينطبق أيضاً على الجينات، البلازميدات وهلم جرا التي تحدث بشكل طبيعي. لم شيء كان القديم لا تصبح براءة على اكتشاف خاصية جديدة، على النحو المنصوص عليه في مذهب الاستنساب. تحسباً لأصيل، ليس من الضروري أن يعترف سمة متأصلة في وقت الاختراع. كان شيئاً موجوداً بالفعل لا براءة. ويدعي لاستخدام جديد، وظيفة جديدة أو غير معروفة الملكية التي كانت موجودة أصلاً في حالة التقنية الصناعية السابقة لم يجعل بالضرورة المطالبة براءة. على سبيل المثال، سلسلة المروج ادعى حصل عليها تسلسل البلازميد التقنية الصناعية السابقة التي لم التسلسل سابقاً، كان متوقفاً من قبل البلازميد التقنية الصناعية السابقة التي تمتلك بالضرورة نفس تسلسل الحمض النووي كما ادعى أليغنوكليوتيد]. هذا لا يمكن أن يكون موضوع براءة، كما أن اكتشاف خصائص مادة معروفة لم تجعل من الرواية. وأشارت الدراسة أنه على الرغم من النباتات استبعدت، الخلايا النباتية أو الجينات قد تكون براءة كما في حالة بعض الولايات القضائية. ومع ذلك، قد يزداد تم استجواب هذا النهج في السنوات الأخيرة. هذا وينبغي أيضاً انعكست في التقرير.

416. وقال وفد تنزانيا إن هذه المرونة ينبغي دائماً الحفاظ لأن اتفاق ترييس، في هذه الحالة المادة 27.3 (ب)، لم يأخذ بها بعيداً عن السلطات القضائية الوطنية. وأشار الوفد إلى زراعة أنواع وطلب توضيحاً بشأن ما إذا كانت أو لم تكن براءة.

417. وذكر وفد الكاميرون أن الدراسة كانت مهمة لدول مثل تلقاء نفسها البحوث الزراعية حيث تم تقلع مرة أخرى. وسيكون من المفيد جداً للكاميرون. فإنه توفير مبادئ توجيهية لمعاهد البحوث الزراعية وتشجيع البحوث في النباتات.

418. وأشار وفد المكسيك إلى خطأين في الوثيقة. صدر قانون الملكية الصناعية من المكسيك في 27 يونيو عام 1991، وليس 25 يونيو 1991. كان التعديل الأخير في 9 أبريل 2012، وليس 4 أبريل 2012.

419. وأعرب وفد فنزويلا عن اعتقاده والتي تم ربط المرونة المتعلقة بالبراءات مع التنمية وحيز السياسات المتاحة للبلدان فيما يتعلق الملكية الفكرية. أثار الوفد إمكانية تغطية المرونة في مجالات الملكية الفكرية مثل العلامات التجارية الأخرى. كانت هناك دراسات شاملة على المرونة المتعلقة بالبراءات. ومع ذلك، يمكن أيضاً أن يكون هناك مرونة في المجالات الأخرى التي قد تكون مهمة بالنسبة لجميع البلدان.

420. وطلب وفد الاتحاد الروسي صحيحاً. ينبغي أن تشير الوثيقة إلى القانون المدني الروسي، وليس قانون البراءات. وقال إن الاتحاد الروسي ليس لديه قانون البراءات. ومع ذلك، كانت الإشارة إلى مادة محددة الصحيحة.

421. وأعرب وفد كوستاريكا عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها وفد فنزويلا. ساعدت تائق من هذا النوع لتسليط الضوء على الأسباب التي تجعل بعض الموضوعات يمكن أن تكون محمية أو غير محمية في إطار مختلف الولايات القضائية. لذا، ينبغي أن تشمل مناطق أخرى من الملكية الفكرية مثل تلك التي اقترحها وفد فنزويلا. وأيدت هذا الطلب لأن الوثائق من شأنه أن يساعد البلدان على التكيف قوانينها مع المعايير الدولية السائدة أفضل.

422. وكرر وفد السلفادور أنه رأى قيمة كبيرة في الوثيقة والعمل الذي تقوم به الأمانة في هذا الصدد. وكانت المعلومات الواردة في دراسة قيمة للغاية وذات الصلة، كما ذكر وفد كوستاريكا وغيرها. وأيد أيضا البيان الذي أدلى به وفد فنزويلا. كان تشجيع السلطات على المساهمة بنشاط أكبر لجهود الأمانة لإثراء وتحديث الوثيقة. كان من دواعي سرور الوفد مع العمل الذي تم القيام به على مدى فترة طويلة من الزمن.

423. وصرح وفد أوروغواي أن العمل المنجز على المرونة المتعلقة بالبراءات كان قيما للغاية. ساعد تحليل لتسليط الضوء على مختلف جوانب الملكية الفكرية. وعلى الرغم من وثائق يمكن تحسينها من خلال مراعاة التعليقات التي أدلت بها الوفود، وكان العمل المنجز جيدة وذات قيمة للدول الأعضاء، ولا سيما مكاتب الملكية الفكرية كما كانت مسؤولة عن تنفيذ تشريعات الملكية الفكرية. وحث الوفد على مواصلة هذا العمل في الويبو. كما انضمت الوفود الأخرى في دعم اقتراح وفد فنزويلا أن العمل على المرونة لا ينبغي أن يقتصر على المرونة المتعلقة بالبراءات. وأيدت دراسة المرونة في مجالات أخرى من الملكية الفكرية في ضوء تأثير ذلك على المجتمع.

424. ودعا الرئيس الأمانة للرد على أسئلة وتعليقات الحضور.

425. وأشارت الأمانة (السيد يمان) إلى أخطاء واقعية في الوثيقة، وذكرت أنه سيتم تصحيحها عندما تم تنقيح الوثيقة. ثم أشار إلى التعليق الذي أدلى به وفد تنزانيا. وكان الغرض من وثيقة لتحليل مساحة السياسة التي كانت متاحة بموجب المعاهدات المتعددة الأطراف مثل اتفاق تريبس، وتسليط الضوء على الخيارات المختلفة لتنفيذها في الأطر القانونية الوطنية والإقليمية دون اتخاذ أي توصيات في هذا الصدد. فيما يتعلق الأصناف النباتية، ذكرت الأمانة أن اتفاق تريبس يسمح للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لاستبعاد النباتات من البراءات. ولذلك، فإنها استبعدت في العديد من الولايات القضائية، كما هو مبين في الوثيقة. كانت هناك أيضا العديد من الولايات القضائية الأخرى التي استبعدت فقط الأصناف النباتية. عندما تم استبعاد هذه، يمكن بعض التطورات مثل التعديلات أو التحسينات الوراثية للنباتات أن تخضع لحماية البراءات، كما هو الحال بالنسبة للاتفاقية البراءات الأوروبية. العديد من الولايات القضائية التي نصت على استبعاد الأصناف النباتية، يسمح للبراءات من تطورات معينة في النباتات. وكانت هذه المرونة. وبالمثل، كان استبعاد النباتات وكذلك الأصناف النباتية أيضا المرونة. كان كلا الخيارين للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. أشارت الوثيقة أيضا إلى عدد من الولايات القضائية حيث كانت النباتات براءة. وأشارت الأمانة إلى التعليقات التي أدلى بها وفد الهند. ناقشت البراءات من المواد الموجودة في الطبيعة بقدر كبير من التفصيل في الوثيقة CDIP/7/3. وناقشت قضايا تتعلق ببراءات هذه المواد، والموقف الذي اتخذته الدول على البراءات من المواد التي، على الرغم موجودة في الطبيعة، وتعرضوا لعملية تقنية لمن العزلة، وتنقية أو التوليف. كما هو موضح في الوثيقة، في بعض الولايات القضائية، المواد الموجودة في الطبيعة يمكن أن تكون براءة إذا ما تعرضوا لمثل هذه العملية. هذا ينطبق على الكائنات الحية وكذلك أنواع أخرى من المواد مثل المواد غير الحية التي كانت موجودة بالفعل في الطبيعة. على الكائنات الدقيقة، ذكرت الأمانة أن الوثيقة CDIP/7/3 حددت عدم وجود تعريف في المادة 27.3 من اتفاق تريبس ومرونة. وثيقة توضح المناهج المختلفة التي اعتمدها البلدان في هذا الصدد. تلك التي اعتمدت التعريف الواسع لمصطلح "الكائنات الدقيقة" يسمح المزيد من التطورات في هذا المجال ليكون براءة، بالمقارنة مع غيرها من الجهات التي اعتمدت تعاريف أضيق لهذا المصطلح.

426. وأغلق الرئيس المناقشات بشأن الوثيقة قيد النظر إذ لم تكن هناك تعليقات أخرى من الحضور.

مواصلة النقاش حول العمل المقبل بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف (الوثيقة CDIP/10/11 Add. والوثيقة CDIP/10/11)

427. دعا الرئيس اللجنة إلى أن تواصل مناقشتها بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف الواردة في الوثيقتين CDIP/10/11 و CDIP/10/11 Add. وأشار إلى أنه تمت مناقشة هذه الوثائق في الدورتين العاشرة والحادية عشرة. وقد تم تحديد أربعة مجالات. وطلبت اللجنة من الأمانة للقيام بمزيد من العمل بشأن المناطق المشمولة في الوثيقة CDIP/13/10، وقررت مواصلة المناقشات حول المناطق المتبقية. ودعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة CDIP/10/11.

428. وأشارت الأمانة (السيد اليان) إلى عرض الوثيقة في الدورة العاشرة للجنة. وغطت أربعة مجالات الممكنة للعمل في المستقبل على المرونة البراءات ذات الصلة. في دورته الحادية عشرة، طلبت اللجنة من الأمانة القيام بالمزيد من العمل على مجالين. غطيت هذه اللجنة في الوثيقة CDIP/13/10. ومع ذلك، لم تعتبر اثنين من المجالات الأخرى أن يكون أولوية عندما جرت مناقشات. أنها المعنية المرونة لتطبيق / لا ينطبق العقوبات الجنائية في إنفاذ البراءات، والتدابير المتعلقة بالأمن التي قد تؤدي إلى الحد من حقوق البراءات (تحتفظ بما يسمى ب "استثناء أمان"). لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المجالات، وأنها كانت مفتوحة للنظر فيها.

429. وأشار الرئيس الصمت السائد في القاعة وسأل ما إذا كان يدل على موافقة أو خلاف استمر على تلك المرونة اثنين. أراد أيضا معرفة ما إذا كان من المستحسن أن تأتي مع قائمة من المرونة في مجالات أخرى للعمل في المستقبل. كانت تلك خياران على الطاولة. كان مطلوبا توجيهات واضحة من اللجنة في هذا الصدد.

430. وقال وفد اليونان، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إنه لا يرى أن الصمت يمكن أن يفسر على أنه موافقة.

431. وأشار وفد الهند لمجالين اثنين متبقيين، واقترح أن يمكن أن يكون هناك تجميع واقعية النهج في ولايات قضائية مختلفة. لا ينبغي أن يؤدي إلى أية توصيات.

432. وصرح وفد فنزويلا أن اقتراح وفد الهند مثيرة للاهتمام. ولم نشاط الرأي وفد اليونان. وأشار الصمت إلى موافقة.

433. وصرح وفد تنزانيا أنه سيكون من الأفضل التركيز على المرونة المتعلقة بالبراءات قبل دراسة المرونة في منطقة أخرى من الملكية الفكرية.

434. وذكر وفد فنزويلا أن المرونة في مجالات أخرى مثل العلامات التجارية يجب النظر فيه. ينبغي توسيع نطاق. دراسة مناطق أخرى يمكن أن تساعد الدول الأعضاء.

435. واستفسر الرئيس ما إذا كان الاقتراح المقدم من وفد الهند بشأن كيفية المضي قدما فيما يتعلق اثنين من المناطق المتبقية مقبول. اعتمد الاقتراح، نظرا إلى عدم وجود اعتراضات من الحضور.

436. وأشار الرئيس إلى أنه قد أطلع اللجنة على نتائج مشاوراته غير الرسمية مع منسقي المجموعات على ثلاثة مشاريع فقرات القرار، أي قرار الجمعية العامة الوبو بشأن المسائل الفكرية ذات الصلة؛ المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية؛ والمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية الوبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وقال انه يفهم أن توافق الآراء في الظهور على مشروع الفقرة بشأن المراجعة الخارجية. ومع ذلك، فإنها قد كاخ مع مضمون الأخرى فقرتين. على قرار الجمعية العامة، تبادل منسقي المجموعات ترى أن على الرغم من أن مشروع الفقرة تعكس الحقائق، يجب على اللجنة في محاولة لايجاد سبيل للمضي

قدما التي كانت أكثر إيجابية مما ذكر. على المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية، ذكر الرئيس أنه ليس من الواضح كيف اللجنة ستمضي قدما في الانتهاء من قائمة المتحدثين وتحديد مواعيد جديدة لهذا الحدث. ومع ذلك، أعرب عن بعض الآراء المثيرة للاهتمام بشأن السبل الممكنة للمضي قدما. فهم الرئيس قد وفد أوروغواي تم التشاور مع الوفود الأخرى بشأن مشروع نص. وطلب من الأمانة أن تلا مشروع الفقرة على قرار الجمعية العامة لليوبو بشأن المسائل الفكرية ذات الصلة.

437. وذكرت الأمانة (السيد بالوش) أنها حاولت وصف الوقائع الوضع مع توجيهات الرئيس. وقدم مشروع الفقرة لمنسقي المجموعات في اليوم السابق. كان على النحو التالي، "تحت البند 7 من جدول الأعمال، ناقشت اللجنة قرار الجمعية العامة لليوبو بشأن المسائل المتعلقة الفكرية (الوثيقة CDIP/12/5). لا يمكن للجنة التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة."

438. وقال وفد كينيا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، إنه إذا تم ترك الفقرة على هذا النحو، أنه يعني ضمنا أن أي خطوات أخرى من شأنه الواجب اتخاذها في هذا الشأن. كان صحيحا أن اللجنة لا يمكن أن توافق على هذه المسألة. ومع ذلك، ينبغي أن تركز على ما يمكن عمله لحل المشكلة.

439. واستفسر الرئيس ما إذا كانت هناك أي مقترحات محددة في هذا الصدد.

440. وقال وفد كينيا إنه يعتقد أن وفد اليابان قد قدم اقتراحات باسم المجموعة باء.

441. وقال وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، أن مشروع الفقرة كان واقعيًا. وهو يناسب المجموعة.

442. وأكد وفد أوروغواي، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، أن العمل يجب أن تؤخذ وفقا للولاية الممنوحة من قبل الجمعية العامة. لا يمكن إسقاط هذه القضية. يجب على لجنة تحقيق ولاية وتقرير عن ما حدث.

443. واقترح وفد جنوب أفريقيا أن اللجنة يمكن أن تفكر في المسألة والعودة إليها في مرحلة لاحقة. يجب على اللجنة تقديم توصية إلى الجمعية العامة. ربما يمكن أن يطلب من رئيس الجمعية العامة إجراء مشاورات غير رسمية قبل انعقاد دورة اللجنة المقبلة.

444. وذكر وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، أنه لم ينكر أن اللجنة ينبغي أن يكون في خط مع الولاية التي منحها الجمعية العامة وتقديم تقرير عن الوضع الحالي. في الوقت نفسه، يجب على اللجنة أن تضع في اعتبارها تعليق من قبل رئيس الجمعية العامة أن القضايا العالقة في اللجان لا ينبغي أن تعرض على الجمعية العامة للمناقشة. ولذلك، إذا كان بعض الإجراءات الضرورية، ينبغي أن تستمر القضية لمناقشتها على مستوى اللجنة، وليس في الجمعية العامة.

445. وذكر وفد كندا أن الفقرة ينبغي أن تعكس مناقشة في الجلسة العامة. في الواقع، لم تمثل ما قيل في هذا الصدد. ولذلك، فشل الوفد أن نرى لماذا ينبغي أن يضاف أي تفسير آخر. لم يناقش الاقتراح المقدم من وفد جنوب أفريقيا.

446. وأشار فد ألمانيا إلى اقتراح وفد اليابان. توصية يمكن أن تكون أن اللجنة ستواصل مناقشة في دورته المقبلة.

447. وأوضح وفد جنوب أفريقيا أنه مجرد أكد أن مشروع الفقرة لا يمكن أن تترك على هذا النحو. كان على اللجنة من أجل التوصل إلى توصية إلى الجمعية العامة. وبالتالي، ينبغي للجنة التفكير في هذه القضية، والعودة إليها في مرحلة لاحقة. كان عليه أن يعطي شيئا للجمعية العامة. ربما يمكن القول أن اللجنة ستواصل المناقشات. كان لا بد من أقرتها الجمعية العامة كما كان مقرر من الجمعية.

448. وأعرب وفد الهند عن تأييد للتدخلات من وفود ألمانيا وجنوب أفريقيا أن التقرير ينبغي على الأقل أن موضوع الدولة ستناقش مرة أخرى في اللجنة. من المفهوم أن اللجنة يمكن أن توافق على مبدأ أن الجمعية العامة يجب عدم إقتال كاهل مع مسائل لم تحل من كل وجنة. يجب أن يعكس التقرير حقيقة أن المسألة تحتاج إلى حل على مستوى اللجنة.

449. وصرح وفد الكاميرون أن اللجنة يجب توجيه توصية إلى الجمعية العامة إذا تطلبت ولاية للقيام بذلك. ويمكن أن تتضمن توصية طلب مزيداً من الوقت لمناقشة هذه المسألة. ينبغي أن تعكس اللجنة على ذلك. إذا كان غير قادر على العمل على قضايا غير الفنية، قد الجمعية العامة انطباع أن اللجنة لا تقوم بعملها. قد تم تحقيق الكثير في اللجنة. سوف إعادة توجيه توصية إلى الجمعية العامة بشأن هذه المسألة تكون متنسقة مع إنجازات اللجنة. كان مضمون التوصية الهامة.

450. وأعرب فد أوروغواي، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، عن اعتقاده بأن اقتراح وفد ألمانيا يمكن أن تكون فكرة جيدة. يمكن للجنة أن تقرر مواصلة المناقشات في دورة اللجنة الرابعة عشرة. ان الامر سيستغرق مكان بعد الدورة الجمعية العامة. ينبغي للدول الأعضاء في محاولة لإيجاد حل نهائي لهذه المسألة. في أي حال، يمكن اقتراح وفد ألمانيا أن يكون حلاً. فإنه يعطي إشارة إيجابية أن اللجنة تتعامل مع هذه المسألة، وكانت الدول الأعضاء الالتزام مناقشة. يأمل الفريق يمكن أن التوصل إلى حل نهائي. تأجيلها إلى الدورة المقبلة قد تكون الحل الصحيح.

451. وذكر وفد جنوب أفريقيا أن الأمانة يمكن إعداد مشروع القرار، ولكن كان عليها أن تتضمن توصية إلى الجمعية العامة. كان الجمعية العامة أن تقرر أن تقوم اللجنة مواصلة مناقشة هذه المسألة في أجل أن تفعل ذلك. التي لا يمكن أن تقررها اللجنة. كان عليها أن يقرره الجمعية العامة.

452. وطلب الرئيس من الأمانة قراءة فقرة مشروع القرار بناء على المناقشات التي دارت في القاعة.

453. وقرأت الأمانة ما يلي، "تحت البند 7 من جدول الأعمال، ناقشت اللجنة قرار الجمعية العامة للويو بشأن المسائل ذات الصلة باللجنة (الوثيقة CDIP/12/5). ولم تستطع اللجنة التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وتطلب اللجنة إلى الجمعية العامة تمديد هذه الولاية لمدة سنة أخرى".

454. والتمس وفد الهند توضيحاً بشأن استخدام مصطلح "ولاية". وهي تود أن تعرف ما إذا كان هذا يشير إلى قرار مواصلة مع ممارسة الرياضة وإذا كانت ولاية فقط لسنة واحدة.

455. وقال الرئيس إنه يعتقد أنه سيكون من الأفضل التمسك اللغة في قرار الجمعية العامة "تطلب من اللجنة لمناقشة هذه المسائل اثنين خلال دورتها الثانية عشرة والثالثة عشرة". هذه العبارة: "مواصلة مناقشة هذه المسائل اثنين" يمكن أن تستخدم بدلاً من مصطلح "ولاية". وتم الاتفاق في وقت لاحق أن انه سيعمل على المشروع المنقح مع الأمانة. سيتم تقاسمها مع الوفود.

456. وصرح وفد فنزويلا أن اللغة التي اقترحتها الرئيس يمكن أن تستخدم. استخدام مصطلح "ولاية" وعندئذ يمكن تجنبها.

457. والتفت الرئيس إلى مشروع فقرة القرار عن المؤتمر الدولي. وأشار إلى وفود الأهمية المتعلقة على المؤتمر. العديد من الطرائق لمؤتمر الجوانب تم الانتهاء بعد عملية مضمينة. ومع ذلك، ظلت اثنين من القضايا العالقة، وهي قائمة المتحدثين وتواريخ للمؤتمر. وقال انه يفهم ان وفد أوروغواي مشاورات مع الوفود الأخرى وعملت على مشروع القرار الفقرة.

458. وذكر وفد أوروغواي أن اقتراحه يستند إلى مناقشات مع منسقي المجموعات الإقليمية. أرادت بعض الوفود لعقد مؤتمر مع القائمة الحالية من المتحدثين، والبعض الآخر يود أن يكون لديك إمكانية لاقتراح أسماء أخرى. وقال إن الأمانة لا يعرف ما

إذا كان هؤلاء على لأحة لا تزال متاحة. لذلك، يعتقد أن المجموعة لن يكون من الممكن القول أن القائمة النهائية. ان مرت المواعيد المقترحة وأنه لم يكن على يقين من أن جميع من هم على قائمة كانت لا تزال متاحة. كان على اللجنة أن تقرر أولاً على بعض التواريخ. وبمجرد القيام بذلك، فإن الأمانة معرفة ما إذا كان الخبراء لا تزال متاحة. عندما تم القيام به، وسوف تقدم فرصة للدول الأعضاء ومجموعات لتقديم اقتراحات للقائمة. سوف تؤخذ بعين الاعتبار من قبل هذه الأمانة في إعداد القائمة النهائية، إذا كانت المتحدثين لم يعد متاحاً أو ترغب في المشاركة في المؤتمر. وكان الوفد مشاورات مع أمريكا اللاتينية والكاربي، منسقي المجموعات الإقليمية الأخرى والعديد من الوفود. أنه تم إعطاء الضوء الأخضر لإعداد مشروع مقرر الفقرة. يمكن تعميم نص. وأيد اقتراح أمريكا اللاتينية والكاربي. كان الهدف هو إيجاد حل نهائي والتوفيق بين الموقعين المذكورة أعلاه فيما يتعلق قائمة المتكلمين. وقد أعد بهذه الروح. قال إن الوفد لا تعرف نتائج المناقشات في المجموعات الإقليمية. ومع ذلك، ارتكبت أمريكا اللاتينية والكاربي على الاقتراح.

459. ودعا الرئيس وفد أوروغواي لقراءة اقتراحه لتنظر فيه اللجنة.

460. وقرأ وفد أوروغواي ما يلي، "في إطار البند 7 من جدول الأعمال، ناقشت اللجنة مسألة المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وافقت اللجنة على أن عقده / مؤتمر في [التاريخ ربما يناقش في الدورة الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة، أو أي تاريخ آخر]. وطلب من الأمانة التحقق من توافر الخبراء المقترحين كمتحدثين في القائمة الواردة في الوثيقة WIPO/IPDA/GA/13/INF/1 Prov. ويدعى الأعضاء [والمجموعات، إذا اتفق على ذلك] إلى تقديم قائمة من الخبراء قبل [15 يونيو] كي تنظر فيها الأمانة عند وضع اللمسات الأخيرة على قائمة المتكلمين [في حال نشأت الحاجة للماء الشواغر] [بهدف استبدال المتحدثين غير المتوافرين بمرشحين جدد].". وذكر الوفد أنه يمكن عمل نسخ وتسليمها إلى الأمانة.

461. وذكر وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، أن المبدأ الذي تم الاتفاق ينبغي احترامها. ينبغي أن تعكس ملخص الرئيس فقط المناقشات في الجلسات العامة. ذكر الفريق أنه في تلك المناقشات، أرادت بعض المجموعات قائمة المتحدثين لإعادة النظر. ومع ذلك، قد ذكرت المجموعة أن الوفود يجب أن يحترم ما تم الاتفاق عليه خلال المشاورات غير الرسمية. وينبغي إجراء مؤتمر مع القائمة الحالية من المتحدثين. لم يكن هناك شيء أكثر من ذلك في الجلسة العامة. ينبغي أن تعكس ملخص الرئيس فقط ذلك. لا ينبغي إعادة التفاوض على مضمون المناقشة في إعداد ملخص الرئيس. ينبغي أن تعكس ما دار في الجلسة العامة بطريقة دقيقة. في هذا الصدد، كانت اللجنة قد ناقشت مسألة المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وقدمت الوفود وجهات النظر المتباينة، وسوف تواصل اللجنة مناقشة هذه المسألة في دورة مقبلة. وينبغي أن تنعكس هذه الحقائق في ملخص الرئيس. العناصر الجديدة التي لم تناقش في الجلسة العامة لا ينبغي أن تناقش في إعداد ملخص الرئيس.

462. وذكر وفد فنزويلا أن الجلسة العامة لا تزال مستمرة. كانت حقيقة أن بعض على لأحة قد لا تكون قادرة على المشاركة في المؤتمر. كان على اللجنة أن تقرر ما يجب القيام به مع قائمة. وذكرت الأمانة بالفعل أنه لا يعرف ما إذا كانت جميع تلك على أنها كانت لا تزال متاحة. كان الاقتراح المقدم من وفد أوروغواي بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية وسيلة للخروج. فإن تلك على لأحة الذين كانوا لا تزال متاحة سيدعى، أو على الأقل، التي سيتم مناقشتها. أمريكا اللاتينية والكاربي يعتقد أن هناك بعض الذين لن يكون قادراً على المشاركة. وحث وفد المجموعة باء للنظر في الاقتراح كما لا تزال هناك سبع ساعات للذهاب قبل نهاية الجلسة العامة.

463. وأعرب وفد البرازيل عن اعتقاده بأن نص اقتراح يعكس فحوى المناقشات، ومعظمهم لأنه ذكر أن على الأمانة أن تأخذ في الاعتبار القائمة. وأكد الوفد أن مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية قد اقترحت أسماء أخرى، وأنها لم تؤخذ بعين الاعتبار في القائمة. ولذلك، كان الاقتراح في الوقت المناسب. وأشار الوفد إلى التعليقات التي أدلى بها وفد فنزويلا وذكر أنه كان من المعقول أن نفترض أن بعض المتحدثين لن يكون متاحاً. وذكر الاقتراح ما يلي: "[في حال الحاجة

لملء الشواغر ينشأ". أنه يعني ضمناً أن الأمانة سوف تأخذ في الاعتبار الأسماء المقترحة على أساس افتراض أنه لن يكون هناك حاجة لاستبدال، ولكن ليس مشروطاً بالحاجة لاستبدال.

464. وأكد وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، أن لديها مشكلة مع القائمة. ولهذا السبب لم يعقد المؤتمر. إذا كان هناك مشكلة مع القائمة، كان لا بد من تسويتها قبل الانتقال إلى الخطوة التالية لعقد المؤتمر. يعتقد أن المجموعة ومجموعة جدول أعمال التنمية كانت قائمة غير متوازنة. اقترح مجموعته حاولت سد تلك الفجوة. كان الجانب الوحيد من الفقرة والتي قد تكون إشكالية عبارة "بهدف استبدال المتحدثين المتاحة مع المرشحين الجدد"، لأن ما كان على اللجنة أن قائمة مؤقتة. وكانت قائمة في الدورة الأخيرة، ولكن هناك تحديات وأنه لا يمكن التوصل إلى قرار. فإن اللجنة يكن لديك قائمة لهذه الدورة. كان عليه في عملية الخروج مع مواعيد جديدة فضلاً عن قائمة جديدة من المتحدثين. ستستخدم القائمة في الدورة الأخيرة كأساس أو توجيهي لوضع لأئحة جديدة. اقترح اقتراح أمريكا اللاتينية والكاربي بأن في إعداد قائمة جديدة، كل مجموعة إقليمية يمكن تقديم اسمين أن ينظر إلى جانب أسماء أخرى في تلك القائمة. وذكرت الأمانة أن 20٪ إلى 30٪ منهم قد لا تكون متاحة. كرر الفريق التي كانت اللجنة قائمة في الدورة الأخيرة، لكنه لم يكن لديك واحدة لهذه الدورة. كانت هناك عدة اقتراحات على الطاولة ل طرح قائمة جديدة. ينبغي للجنة النظر فيها، انظر أفضل السبل لمواجهة التحديات في الجلسة السابقة وإبرام هذه العملية.

465. وتلا الرئيس الفرع ذي الصلة من ملخص للدورة الحادية عشرة، "تم الاتفاق على أن تتولى الأمانة وضع قائمة المتحدثين في المؤتمر، وتعميمها على مجموعة المنسقين للمصادقة عليه".

466. ولاحظ فد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، أن بعض المتكلمين على القائمة قد لا تتوفر للمؤتمر. ومع ذلك، يمكن تطبيق نفس الإجراء لملء الشواغر. يمكن للأمانة إعداد قائمة، مع مراعاة الممكن الشواغر. ألم يكن من الضروري إدخال الإجراءات الجديدة التي خرقت المبدأ الذي تم الاتفاق عليه في الماضي. إدخال إجراءات جديدة مثل تقديم المتحدثين اقترح اختلف من حيث المبدأ المتفق عليه. يمكن الوثوق بالأمانة لملء الشواغر التي قد تنشأ. المبدأ المتفق عليه الذي تم تطبيقه في إعداد قائمة المتكلمين ضرب التوازن الدقيق بين الشفافية وتجنب الجزئية. لذا، ينبغي أن تطبق أيضاً في إعداد قائمة للمؤتمر القادم.

467. وقال وفد مصر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، إن الاقتراح المقدم من وفد أوروغواي على ما يبدو حل وسط جيد. وقال إن النص الذي تم تعميمه في اليوم السابق لم يتضمن إشارة إلى اثنين من الأجزاء الموضوعية بين قوسين في نهاية "، [في حال الحاجة إلى ملء الشواغر]" و [بهدف استبدال المتحدثين غير المتوافرين بمرشحين جدد] ". وأعرب عن اعتقاده أنه لا ينبغي أن يكون مشروطاً. كما ذكر وفد كينيا، فإنه من غير المؤكد أن جميع من هم على القائمة سيكونون متاحين. وكانت اللجنة بدأت مناقشة مواعيد جديدة، مما يعني أنه كان أيضاً في عملية اختيار قائمة جديدة. وبالتالي، فإنه لا ينبغي أن يكون مشروطاً بملء الشواغر أو استبدال المتحدثين غير المتاحين. ولذلك، فإن الوفد يفضل وضع نقطة بعد كلمة "المتحدثين". ومع ذلك، فإنه على استعداد لقبول الاقتراح المقدم من وفد أوروغواي.

468. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية توضيحاً إجرائياً. وهي تود أن تعرف ما إذا كانت اللجنة تناقش ملخص الرئيس أو إذا كان ذاهباً إلى البند 7 من جدول الأعمال في مناقشة مضمون المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. إذا كانت اللجنة تناقش موجز الرئيس في إطار البند 9 من جدول الأعمال، فإن وفد صدى الشواغل التي أعربت عنها منسق المجموعة الإقليمية على أن اللجنة تتطلع إلى الورا، وليس إلى الأمام، مع ملخص الرئيس. يجب أن تعكس ما تم مناقشته. لم يتم التوصل إلى اتفاق في المناقشات لأن بعض الوفود لم تتفق على قائمة المتحدثين التي اقترحتها الأمانة، واقترحت بعض الوفود أيضاً إلى إعطاء المرونة للأمانة العامة لإيجاد متحدثين البديل إذا لم تكن متاحة المتحدثين الأصلي. كان ذلك في حدود المناقشة في اليوم السابق. إذا من ناحية أخرى، تناقش اللجنة هذا البند مرة أخرى، وربما يحتاج إلى أن يذكر في المحضر أنه تم إعادة فتح المناقشة.

469. أوضح الرئيس أن اللجنة ناقشت هذا البند في الجلسة العامة. تقديم فقرة مشروع مقرر بشأن هذه المسألة كان المقصود فقط لمساعدة اللجنة توافق بشأن كيفية المضي قدما.

470. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى ترتيب أولويات القضايا في هذه الدورة. يمكن للجنة أن تقرر تخصيص خمس عشرة دقيقة على الأكثر لهذا البند. إذا ظهر شيء، يجب على اللجنة الانتقال إلى البنود الأخرى التي لا يزال كثير لا بد من مناقشتها. فيما يتعلق المسألة قيد المناقشة، ذكر الوفد أنه لديه ثقة كاملة في عمل الأمانة وأراد أن يعطي الضوء الأخضر للمؤتمر. انها تريد المضي قدما في المؤتمر في أقرب وقت ممكن. واتفق مع وفد فنزويلا التي كانت ربما هناك المتحدثين على القائمة التي لن تكون متاحة. ومع ذلك، يجب على اللجنة السماح للأمانة أن تفعل ما عرفت كيفية القيام أفضل. وكان الكثير من الخبرة في تنظيم الأحداث، ودعوة المتحدثين وهلم جرا. ولذلك، فإن أسرع طريقة للمضي قدما في السماح للأمانة باستخدام القوائم الخاصة بهم الداخلية والإجراءات المعتادة في الاتصال الخبراء، واستكمال القائمة إذا كانت بعض متوفر، وتنظيم المؤتمر مرة واحدة وإلى الأبد. وأعرب عن أمله أن يتم التوصل إلى اتفاق في هذه الدورة. إذا لم يكن كذلك، كان للجنة أن نكون واقعيين ووقف المناقشة بعد فترة زمنية معينة.

471. وأبدى فد أوروغواي، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، بعض الملاحظات. أرادت جميع الوفود إلى حل نهائي. قد يكون من المفيد لقضاء المزيد من الوقت على هذه المسألة. ولا يهم ما إذا كانت اللجنة تناقش ملخص الرئيس أو قضية طالما تم العثور على الحل. وتحدث وفد كينيا عن التواريخ. شهدت المجموعة هذا كما وضع الدجاجة والبيضة. لا يمكن مناقشة قائمة دون مواعيد نهائية. عندما تم تنظيم مؤتمر أو ندوة، لن تكون مغلقة قائمة حتى اليوم الأخير للغاية. شيء يمكن أن يحدث في اللحظة الأخيرة. لذلك، لا يمكن كتابة القائمة في الحجر. ردت المجموعة على تعليق من وفد اليابان باسم المجموعة باء وذكر أنه يجري احترام الإجراء. لم يتم تغييره. ستمنح الدول الأعضاء التي ترغب في اقتراح أسماء فرصة للقيام بذلك. ومع ذلك، يجري الحفاظ على هذا الإجراء. وهذا هو السبب أشير إلى الوثيقة الأولية.

472. وذكر وفد الجمهورية التشيكية، متحدثا باسم مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق، ذكر أنه تمكن من الاتفاق على قائمة المتحدثين التي يتم اختيارها بعناية من الأمانة للموضوعات المؤتمر بناء على العمليات المتفق عليها سابقا. يجب أن يوضع في الاعتبار أن هناك العديد من المواضيع وتم اختيار المتحدثين لكل موضوع. وبالتالي، لم يكن قائمة بسيطة. في الوقت نفسه، اعترفت المجموعة بالجهود التي يبذلها وفد أوروغواي إلى إيجاد حل وسط والمضي قدما. ويود الفريق أيضا للمضي قدما من أجل مؤتمر لتأخذ مكان. لن يكون هناك مشكلة السلمية حل مناقشات المشاركين في مجال الملكية الفكرية والتنمية. ولذلك، كان مجموعة مستعدة للنظر في الاقتراح المقدم من وفد أوروغواي مع الاتفاقات والإجراءات السابقة يوضع في الاعتبار. يمكن النظر جديد المتكلمين من الأمانة فقط في حالات عدم توفر شواغر أو، كما ورد في النص المقترح. ان المجموعة لم يسمع اعتراضات على أي من المتحدثين من قبل أولئك الذين لم يتمكنوا من الموافقة على القائمة. وكان الشيء الوحيد المذكور التوازن. شهدت الوفود توازن مختلف. إذا كان هناك مشكلة مع اللغة المحددة، فإن المجموعة ترغب في سماع عن ذلك، والنظر في ما إذا كان يقوم الجدارة. خلاف ذلك، فإنه لا يرى مشكلة في المضي قدما بشأن هذه المسألة.

473. وقال وفد جنوب أفريقيا إنه يعتقد أن انشغال اللجنة صار بعيدا عن المشكلة الرئيسية. لم أيد قائمة التي أعدتها الأمانة للمصادقة عليه من قبل الدول الأعضاء. وبالتالي، فإن الوفد لا يفهم لماذا اللجنة كان على وشك العودة إليها. الاقتراح المقدم من وفد أوروغواي حاول حل المشكلة تتعلق بحقيقة أن القائمة ليست مقبولة لدى جميع الوفود. وبالتالي، اقترح أن الدول الأعضاء يجب تقديم أسماء لتتنظر الأمانة في وضع الصيغة النهائية للألحة. كان توافر تلك الموجودة على قائمة قضية أخرى. أن مشكلة واجهت العام الماضي لم يذهب بعيدا حتى لو جميع من هم على قائمة كانت متاحة نظريا. لا تزال لا تقبل القائمة. لذا، ينبغي إيجاد حل لهذه المشكلة بالذات. وبصرف النظر عن الجملة الأخيرة التي كانت بين قوسين، باقتراح وفد أوروغواي على الأقل استولت على حقيقة أن اللجنة سوف تكون قادرة على حل المشكلة. كان عليه أيضا حقيقة أن ليس كل من تضمهم القائمة ستكون متاحة. على سبيل المثال، أدرج الوزراء الحالي التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا في قائمة كمتحدث رئيسي.

سيتم تشكيل حكومة جديدة في الأسبوع التالي وانه يمكن نقلها. يجب تغيير القائمة كما قدمت به الأمانة في فبراير من العام الماضي. الاقتراح المقدم من وفد أوروغواي وفرت مخرجا.

474. وذكر وفد الكاميرون أن المسألة تحتاج إلى مغلقة. إذا كانت معيبة من حيث التوازن الجغرافي في القائمة، أعطى الوضع الحالي للأمانة فرصة لتصحيح ذلك. الاقتراح المقدم من وفد أوروغواي خففت الأرض. ومن الصحيح أن بعض على القائمة لن تكون متاحة. وبالتالي، كان هناك إمكانية من محل محلهم. ينبغي للأمانة أن تضع في اعتبارها شكاوى من بعض الجماعات الأخرى لأن المتحدثين كان اختيار استنادا إلى القضايا التي سيتم مناقشتها. إذا كان الهدف من مؤتمر لمناقشة التنمية، لن تتحقق إذا لم تنعكس الآراء ووجهات النظر الأخرى. ولذلك، إذا المجموعة الأفريقية وغيرها من الجماعات وتثير مخاوف، لا ينبغي تجاهلها. قدم اقتراح من وفد أوروغواي فرصة للتصدي لها. لن تؤخذ ولاية بعيدا عن الأمانة. يجري احترام الإجراءات. كانت القضية ببساطة للحصول على كل المناطق والجماعات على متن الطائرة.

475. وقال وفد بيلاروس، متحدثا باسم مجموعة بلدان القوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية إنه فهم أن المشكلة الرئيسية مع قائمة المتحدثين كان التوازن. وأعربت عن تقديرها الاقتراح المقدم من وفد أوروغواي. يمكن أن تكون هناك نهاية للمناقشات والمزيد من القوائم يمكن إعداد ورفض. ولذلك، ينبغي بذل المشكلة واضحة. ما كان يعتبر ينبغي ذكر التوازن. كان لدى المجموعة إلا ممثل واحد عن دراسة حالة عن قبرغيزستان. ومع ذلك، لم نرى أي مشاكل مع القائمة التي أعدتها الأمانة. شجع الفريق جميع الوفود أن تكون مرنة كما كان أن أبسط طريقة للخروج من المشكلة.

476. وأكد وفد مصر، متحدثا باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، أنه يريد أن يضيف إلى القائمة وعدم الحذف منها. وذكر بأن المجموعة لم تقل بعدم بقاء أولئك الموجودين على القائمة. انها مجرد تريد إضافة المزيد من الأسماء إلى القائمة. الاقتراح المقدم من وفد أوروغواي قدمت بعض الفسحة، خاصة وكانت الأمانة قد ذكرت أن البعض على القائمة قد لا يكونون متاحين. وبالتالي، لم يكن هناك مجال للمناقشة. ومع ذلك، يجب على اللجنة أن تقرر أولا على مواعيد من أجل الحصول على إطار زمني لعملية بشأن القائمة، وتقديم أسماء واتخاذ القرار النهائي في هذا الصدد.

477. واستأنف الرئيس المناقشات. والتفت إلى مشروع فقرة القرار على قرار الجمعية العامة للويو بشأن المسائل الفكرية ذات الصلة، وذكر أن الاقتراح الأصلي قد تحسن. وقد تم تعميم مشروع النص. ودعا الأمانة إلى قراءة الفقرة.

478. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) النص التالي، "في إطار البند 7 من جدول الأعمال، ناقشت اللجنة قرار الجمعية العامة للويو بشأن المسائل المتعلقة باللجنة (الوثيقة CDIP/12/5). ولم تستطع اللجنة التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل. وفقا لذلك، تطلب اللجنة إلى الجمعية العامة تمكينها من مواصلة النقاش خلال دورتها الرابعة عشرة والخامسة عشرة وتقديم تقرير وتوصيات بشأن المسائل إلى الجمعية العامة في عام 2015". وأوضحت الأمانة أنه بعد تدخل وفد الهند، وكان الجزء الأخير من الجملة الثانية بالضبط نفسه في قرار الجمعية العامة.

479. وقال الرئيس إنه تم اعتماد الفقرة، نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور. وانتقل بعد ذلك إلى مشروع فقرة القرار عن المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وقال انه يفهم أن اقتراح وفد أوروغواي قد عمم وتساءل عما إذا كان يمكن للجنة أن توافق على ذلك.

480. وذكر وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، أن موقفها لم يتغير. وناقشت اللجنة القضية، ولا يمكن التوصل إلى اتفاق. وسيكون التعامل مع هذه القضية في الدورة المقبلة.

481. وقال وفد أوروغواي، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، إنه يعتقد أن الوقت قد حان لسحب اقتراحه. كان بحية أمل لأن هناك مجموعة لا تريد المضي قدما. لم تعد تلك المجموعة المقترح أو نظر في البدائل. أنها حصلت في المسائل

الإجرائية ولا تريد أي حركة على الإطلاق. بيد أن العديد من الوفود الأخرى أعربت الاتفاق. كان عدد قليل فقط التي لم تبذل أي جهد للنظر في المقترحات. كان هذا مؤسف ويعتقد أن المجموعة كان من الممكن التوصل إلى حل في ذلك اليوم.

482. وأكد وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، أن المؤتمر هام. على اختيار المتحدثين، ذكرت المجموعة أن المهمة الموكلة إلى الأمانة تمتد إلى إيجاد بدائل على أساس المعايير نفسها عندما ظهرت الشواغر. إنها ملتزمة الانخراط بشكل بناء من أجل المؤتمر على المضى قدماً. يجب أن يعكس القرار الفقرة الواقع. لم يكن لديك مجموعة اقتراحا اللغة وتركها إلى الأمانة لإعداد مشروع التي تعكس الواقع.

483. وقدم وفد المملكة المتحدة اقتراحاً يعتقد أنه يعكس الوضع. كان هذا على النحو التالي، "اتفقت جميع الوفود على عقد مؤتمر ويمكن للأمانة اتخاذ الخطوات اللازمة لتنظيم وفقاً لذلك". وأشار إلى أنه لم تكن هناك اعتراضات على انعقاد المؤتمر.

484. وقال وفد كينيا، متحدثاً باسم مجموعة البلدان الأفريقية أنه لن يحدث أي فارق إذا تم نقل القضية إلى الدورة المقبلة إلا إذا كانت هناك بعض الأفكار الجديدة. تأجيل القضية لأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق لم يكن حلاً. فإنه لن يساعد إذا كان وسيلة للتعامل مع هذه القضية لم يكن وصفه. تود اللجنة أن تسير ذهاباً وإياباً مع القائمة والإجراءات، ويمكن أن تكون هناك نهاية للتأجيل. إذا كانت اللجنة غير مستعدة لحل القضية، فإنه يمكن القول أيضاً أنه لم يكن مهتماً وإغلاق القضية.

485. وقال وفد مصر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، إنه يعتقد أن المناقشات تسير إلى الوراء. وغني عن القول أن نذكر بأن الدول الأعضاء وافقت على عقد مؤتمر لما سبق الاتفاق على ذلك. فإن اللجنة لن تنفذ القرار السابق إذا قيل إن الأمانة ستنظمه وفقاً لذلك. وسيكون معنى ذلك استبدال هذا القرار بشيء جديد لم تناقش. لم يكن هناك اتفاق على أن اللجنة سوف تعود عما تم الاتفاق عليه منذ أكثر من عام. كان من المفترض أن يعقد المؤتمر هذا العام. كان الاقتراح المقدم من وفد أوروغواي وسيلة جيدة للخروج من هذا الطريق المغلق. في هذا السياق، كرر الوفد أن الفقرة المقترحة يجب أن تنتهي بعد عبارة "وضع اللمسات الأخيرة على قائمة المتحدثين". يجب إزالة الشروط المتعلقة بالشواغر وعدم توافر المتحدثين.

486. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن لاقتراح أمريكا اللاتينية والكاريبي مكيف على حقيقة أن القائمة الأصلية من المتحدثين كانت مقبولة لدى جميع الدول الأعضاء. وفد جنوب أفريقيا ووفود أخرى من المحتمل أيضاً، قد ذكرت أن القائمة الأصلية كانت غير مقبولة. وبالتالي، فإنه لا معنى لمناقشة الاقتراح الكاريبي إذا كان الشرط المسبق أدرجت في ذلك غير مقبول للدول الأعضاء.

487. وقال وفد سويسرا إن عناصر الاقتراح المقدم من وفد المملكة المتحدة ليست جديدة. وأكد الوفد أن اللجنة ينبغي أن تتبع العملية التي تقرر من أجل المؤتمر المزمع عقده. كان هذا موقفها منذ بدء المناقشات. وطلبت اللجنة من الأمانة أن تقدم قائمة المتكلمين وتنظيم المؤتمر. يجب أن تستمر هذه العملية. كان الاقتراح المقدم من وفد المملكة المتحدة وسيلة عملية للمضي قدماً في أسرع وقت ممكن لعقد المؤتمر. إذا كان الوفود مشكلة مع هذه العبارة: "اتفقت جميع الوفود لعقد مؤتمر"، وهذا تم الاتفاق عليه من قبل، يمكن ذكر أن الوفود أكدت التزامها لعقد المؤتمر. إذا كانت هذه هي المشكلة، هناك العديد من الطرق للتغلب عليها. وأشار الوفد إلى النقطة التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وذكر أنه كان نقطة مركزية. إذا كانت المشكلة القائمة الحالية من المتكلمين، فإن اللجنة بحاجة إلى العودة شوطاً طويلاً لإيجاد بدائل للقائمة فضلاً عن التواريخ. إذا أرادت الوفود حقاً هذا المؤتمر، كان الاقتراح المقدم من وفد المملكة المتحدة أبسط وأكثر عقلانية وسيلة للمضي قدماً.

488. صرح وفد مصر، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية أن الوفود كانوا يتحدثون من اثنين من وجهات نظر مختلفة. لم يكن هناك أرضية مشتركة. يبدو أن هناك سوء فهم متعمد للتدخلات السابقة. كان من المفترض أن بعض الوفود مشاكل مع القائمة الأصلية التي كانت مكيفة لقائمة الإقليمية. لم لغة اقتراح من وفد أوروغواي ليست الدولة التي كانت مكيفة لقائمة الإقليمية. ذكر أن الوفود قد تشير أسماء إلى الأمانة.

489. وأشار وفد جنوب أفريقيا للتدخل في وقت سابق، وأكد أن اللجنة ينبغي أن تركز على المشكلة التي حصلت عليه في الوضع الحالي. كلفت اللجنة الأمانة على صياغة قائمة إلى أن يتم التصديق من قبل الدول الأعضاء. وجاء ذلك مع قائمة. يريد كل من المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية لاقتراح أسماء لإضافة إليها. هذه الأسماء لم تقبل وفود أخرى. كان ذلك واقعياً. ونتيجة لذلك، لم يكن هناك اتفاق. قدم اقتراح من وفد أوروغواي فرصة للدول الأعضاء لاقتراح أسماء إضافية لقائمة أن الأمانة ستعد. وكان لتبني القائمة السابقة لأن معظم الناس على أنها لن تكون متاحة. في تبني القائمة، ستسمح الدول الأعضاء فرصة لإضافة إليها. ويمكن بعد ذلك عقد المؤتمر. يبدو أن بعض الوفود لا يريدون حل المشكلة. ان تأجيل المناقشة حتى نوفمبر لا يؤدي بالضرورة إلى اتفاق. يمكن أن يكون ذلك خاضعاً لمزيد من التأجيل حتى 2020. المقترح من قبل وفد أوروغواي توفير وسيلة للمضي قدماً. ومع ذلك، فإن بعض الوفود لا تريد المضي قدماً. وفود لم يعد يصر على تأييد قائمة فإن الأمانة تأتي مع. انها تريد فقط فرصة لإضافة أسماء التي سوف تنظر الأمانة عند وضع اللمسات الأخيرة على القائمة. وكان واضحاً أن بعض الوفود كانت عازمة على عرقلة العملية من المضي قدماً.

490. وذكر وفد أوروغواي، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، أن الشيء الوحيد المطلوب كان للوفود المهتمة أن تعطى فرصة لتقديم الأسماء. لم يتم تغيير الإجراء. قدمت اقتراحها احتمال واحد أو اسمين لتقديمها. فإن الأمانة اتخاذ قرار وفقاً للإجراءات المبينة في الوثيقة التي تثبت الولاية. كان كما على التوالي إلى الأمام لأن ذلك. إذا أرادت الوفود للمضي قدماً وعقد المؤتمر، ينبغي أن يكون هناك بعض المرونة. أولئك الذين يريدون وضع أسمائهم إلى الأمام ينبغي أن يسمح للقيام بذلك. دعيت جميع الدول الأعضاء للقيام بذلك. وبالتالي، فإن المجموعة لا تفهم ما هي المشكلة، ولماذا كان من الصعب جداً لإظهار بعض المرونة.

491. وقال وفد اليونان، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إنه يؤيد اختصاص الأمانة بشأن هذه القضية. لم يكن لديهم أحد المتحدثين على القائمة. ومع ذلك، يعتقد أنهم يجب إحراز تقدم في المنظمة. من أجل التسوية، فإنها يمكن المضي قدماً في اتخاذ قرار بشأن المؤتمر الدولي. أنهم لم يفهموا لماذا كانت الخلافات كبيرة جداً.

492. وانضم وفد الكاميرون إلى النداء الذي عبر عنه وفد أوروغواي. وذكر الوفد أن إمكانية اقتراح أسماء لا ترقى إلى رفض القائمة. باقتراح أسماء، ساعدت الدول الأعضاء الأمانة في مهمتها في البحث عن مرشحين جدد في حال كان بدائل في هذا الشأن. كان المقصود من اقتراح لتسهيل مهمة الأمانة. وأكد الوفد أن اقتراح وفد أوروغواي كان حلاً وسطاً جيداً. ذكر أن اقتراحات كان لا بد من النظر فيها من قبل الأمانة. أنها ستنظر الأمانة على أساس المعايير التي تضمن التمثيل الجغرافي والمعرفة. في نهاية المطاف، سيتم اتخاذ القرار من قبل الأمانة. سيكون من الممكن لجميع الوفود لتقديم المقترحات. وحثت الوفود إلى بذل جهد وتجنب تبادل الاتهامات.

493. وقال وفد كينيا، متحدثاً باسم مجموعة البلدان الأفريقية إن الوفود بحاجة إلى العمل بشكل بناء من أجل حل هذه القضية والمضي قدماً. من المفهوم أن جميع الدول الأعضاء أراد المؤتمر المزمع عقده. عندما كان هناك مشكلة، والبحث عن حلول لحلها بطريقة لم تضيف أو إطالة أمد القضية. في هذا الصدد، إذا الوفود تسير على التمسك بمواقفها القديمة، فإنها ستكون هناك حتى وقت متأخر.

494. وأشار وفد زيمبابوي إلى أن جانين أبتقت الناشئة في جميع أنحاء المداولات. كانت هناك الوفود التي لا تريد للأمانة أن التفاصيل الدقيقة في عملية اختيار المتحدثين. كان هناك أيضاً مسألة الموافقة على قائمة المتكلمين. وأشار الوفد أيضاً أن لا أحد قد اعترضت على القائمة. أن بعض الوفود ترغب في إضافة أسماء. ومع ذلك، أولئك الذين ذكر أنهم لا يريدون التدخل في إدارة الأمانة كانت ضدها. ويود الوفد إجابة واضحة على أن تقدمها الأمانة بشأن ما إذا كان من المقبول أو الممكن للوفود لتقديم المزيد من الإضافات إلى القائمة التي تم تعميمها. كان هذا السؤال ليس للدول الأعضاء أن تقرر أنها سوف الإدارة المفصلة

الأمانة. كما ذكر وفد الكاميرون، فإن الإضافات تساعد على تسهيل عمل الأمانة. وقد تعجز جميع الخبراء في المنطقة وكانت الدول الأعضاء التطوع لتقديم أسماء إضافية. انهم لا يعترضون على القائمة الحالية. أنها مجرد أريد أن أضيف بعض الأسماء.

495. وذكرت الأمانة (السيد بالوش) أن المناقشات في الاجتماعات غير الرسمية التي جرت في الفترة بين الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة. شعرت الوفود أن هناك حاجة للحد من الموضوعات. وأنفق الكثير من الوقت في محاولة لتحديد جماعي الموضوعات. كان عدد من المتحدثين إلى أن تحديدها بوضوح من حيث عدد الدول التي كانت مطلوبة على كل موضوع وكذلك من وجهة نظر الميزانية. كما هو مبين في البرنامج المؤقت الذي تم توزيعه في اليوم السابق، كان هناك عدد محدد من المتحدثين تحت كل موضوع. كانت هناك أيضا المتكلمين في دراسات الحالة التي طلبتها الدول الأعضاء. ومع ذلك، كان القرار تماما في أيدي الدول الأعضاء. ان شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية ذهبت إلى مكتب المراقب المالي لتأمين ميزانية وأعيد المال غير المنفق. فإن الشعبة ستحتاج إلى التحقق مع مكتب المراقب المالي إذا كانت ميزانية كافية.

496. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه ليس متأكدا إذا كانت الوفود تبحث في نفس نص الاقتراح المقدم من أمريكا اللاتينية والكاريبي. يبدو كما لو كانوا يبحثون في نصوص مختلفة. وكان الوفد نصا يتضمن ما يلي، " وطلب من الأمانة للتحقق من توافر الخبراء اقترح كمتحدثين في القائمة الواردة في الوثيقة WIPO/IPDA/GA/13/INF/1 Prov. " وذكر أنه في الفقرة الثانية من الاقتراح. وقد أعدته الأمانة قائمة قال وفقا لمعايير معينة من قبل اللجنة. وقال إن الوفد ليس لديه أي مشاكل كبيرة مع اقتراح وفد أوروغواي. وكانت الفقرة الثانية جزء منه. إذا كنت قادرا على جميع الدول الأعضاء توافق على طلب الأمانة للتحقق من توافر تلك الموجودة على القائمة الأصلية، تقديم أسماء لبدائل يمكن بعد ذلك مناقشتها. وكان وفد مفتوحة للمناقشة على افتراض أن القائمة الأصلية كانت مقبولة لجميع الوفود وستقوم الأمانة بدء التحقق من توافر تلك على ذلك. إذا الوفود قراءة نفس الاقتراح، لم تتضمن إقرارا من القائمة الأصلية. فإن الأمانة لم تحقق من توفر المتحدثين في تلك القائمة إذا الوفود لم توافق على ذلك. وأشار إلى أن معظم المتحدثين سيتحدث فقط لمدة 15 دقيقة. إذا تم إجراء إضافات إلى القائمة الأصلية، لن تكون هناك آثار في الميزانية، وسوف يقتصر لكل متكلم لتقديم عرض 5-10 دقيقة. وأعرب عن اعتقاده أنه لن يكون من الممكن أن أقول أي شيء الموضوعية أو القيمة في عشر دقائق. ان المتحدث تكون قادرة على إعطاء مقدمة فقط. وبالتالي، لا يمكن إضافة المزيد من المتحدثين داخل نفس الإطار الزمني للمؤتمر وعن طريق الحفاظ على نفس المواضيع. وكانت خمس عشرة دقيقة الحد الأدنى. أراد وفد المؤتمر أن لها قيمة.

497. وقال وفد ألمانيا إنه يؤيد التصريحات التي أدلى بها وفود كل من اليابان واليونان والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وأشارت إلى أن اللجنة لم تكن في بداية عملية تفاوضية. كانت هناك مفاوضات مكثفة وكان هناك نتيجة لذلك من حيث الإجراءات. تلك التي أراد المؤتمر أن يعقد اتباعها بدقة الإجراءات. تقرر أن تقوم الأمانة وضع قائمة وعرضها على الدول الأعضاء للمصادقة عليه، وهو ما يعني قول نعم أو لا. وقد استخدم مصطلح "تأييد" عمدا. عندما تقرر الإجراءات، يمكن للمجموعات الإقليمية لا تتوقع من جميع تفضيلاتهم الواجب توافرها. على سبيل المثال، كما ذكر وفد اليونان، والأمانة لم يلتقط متحدث من الاتحاد الأوروبي. مع ذلك، أنه لم يكن السبب في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الاعتراض على القائمة. وإنما كان العكس. عموما، كانت قائمة مقبولة لهم. وأيدوا ذلك. يتعين على الوفود أن تلتزم الإجراءات المتفق عليها. تلك التي يريد تعديل القائمة، في تناقض مع ما تم الاتفاق عليه، يجب طرح أسباب واضحة للرجعة في القيام بذلك.

498. وقال وفد الجمهورية التشيكية، متحدثا باسم مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق، إنه يعتقد أن الدعوة لتأييد لا يعني دعوة لاستكمال القائمة. كان هناك تمييز واضح. ذكر الفريق أنه عندما تم التفاوض اللغة، كانت كلمة "تأييد" من بين تلك التي جمعت إجماع بعد بعض المناقشات. وأشارت المجموعة إلى تعليق من وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن معظم المتحدثين كان فقط 15 فتحات دقيقة. وسيكون مؤتمر لمدة يومين مع موضوعات محددة. ولذلك، فإن استكمال قائمة يعني إما استبدال بعض الأسماء أو تمديد مدة المؤتمر. من شأنه أن يكون منطقة مختلفة تماما للمناقشة. وذكر أيضا أن معظم المتحدثين لم تكن متوفرة. ومع ذلك، لا يمكن أن يعرف هذا كما انه لم يطلب المتحدثين. كان هناك قائمة موجودة. إذا لم تكن متوفرة شخص ما،

ينبغي أن تكون الأمانة قادرة على النظر متحدثين آخرين ليحلوا محلهم، بما في ذلك تلك التي اقترحتها الدول الأعضاء. كان اقتراح الكاريبي على طول تلك الخطوط. ومع ذلك، يمكن لبعض الوفود التي حث الآخرين على النظر في الاقتراح لم يقبل هذه الشروط. ولذلك، حتى إذا كان الاقتراح أن ينظر، فإن اللجنة لن تكون قادرة على الاتفاق على ذلك. وبالتالي، يمكن للفريق أن يفهم لماذا أمريكا اللاتينية والكاريبي سحبت اقتراحها. كانت المجموعة ليست متأكدة ما كانت اللجنة مناقشة. فإن الخيار الأفضل أن يكون لإقرار القائمة والمضي قدما في المؤتمر. إذا كانت بعض الوفود ليست في وضع يمكنها الموافقة على القائمة، يمكن للجنة على الأقل أن تطلب من الأمانة للتحقق من توافر تلك الموجودة على قائمة من أجل الحصول على مزيد من الوضوح بشأن ما إذا كانت هناك حاجة أسماء جديدة. يمكن أن ينعكس هذا القرار في الفقرة.

499. وأقر وفد المملكة المتحدة بأهمية المؤتمر. وقال إنه يؤيد عقد المؤتمر. طرح وفد سؤاليين البلاغية للدول الأعضاء. أولا، كم من المؤتمرات الناجمة نظمت الأمانة في الماضي دون إشراك الدول الأعضاء؟ ثانيا، لماذا تأخر المؤتمر في خطر وعدم اتخاذ مكان على الإطلاق؟ وأشار الوفد إلى اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية وقدمت الاقتراح. الجملة: "إذا ما يكفي من المتحدثين المتاحة، تتفق الدول الأعضاء للمؤتمر عقده"، يمكن أن تضاف في نهاية الفقرة الثانية. سيتم حذف الفقرة الأخيرة.

500. وقال وفد الكاميرون إنه يعتقد أنه كانت هناك مشكلة تتعلق إضافة وتبديل. لو استمعت إلى الأمانة والشواغل التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. كان الطلب ليس عن زيادة عدد المتكلمين في المؤتمر. وكانت القضية التي كان من المتوقع الوفود للموافقة على القائمة المقدمة من الأمانة. ومع ذلك، على دراسة القائمة، وجدت بعض الوفود لم يحترم معيار التوازن الجغرافي بشكل صحيح. كان من الواضح تقريبا أن بعض المتكلمين لن تكون متاحة. لذلك، عندما تم استبداله بها، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن بعض المناطق لم يمثل بشكل صحيح. وهذا لن يضيف شيئا للتكليف.

501. وأوضح وفد كينيا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، أنه عندما يشار إلى التوازن، تتعلق قضية التوازن في وجهات النظر، والتوازن الجغرافي ليس في حد ذاته. انها تريد أن يكون مؤتمر حيث مثلت كلا المنظورين. ويمكن تحقيق ذلك بطرق مختلفة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما ورد. ويمكن أيضا أن يتحقق ذلك إذا كان المتحدثين من المنطقة نفسها وجهات نظر مختلفة جدا. ولذلك، كانت القضية لا حقا عن التوازن الجغرافي. وكان نحو التوازن بين وجهات النظر. ذكر الفريق أن الرئيس قد اقترح في البداية أن مشاورات غير رسمية تعقد. الدول الأعضاء لم تكن في صالح هذا الاقتراح. سوف ومع ذلك، يعتقد أن المجموعة مشاورات غير رسمية تكون مناسبة لأن المندوبين لم يرغب في الاعتراض على أي شخص على القائمة في الجلسات العامة والمناقشات سوف يؤدي إلى أي مكان. الوفود يجري الدبلوماسي. لا أحد يريد أن ينتقد أي شخص على القائمة. كان لدى المجموعة الملاحظات لكنها لا تريد أن تذكر لهم في الجلسة العامة. كانت هناك طلبات للوفود أن نشير حيث كان لديهم التحديات. إن الجلسة العامة لن تكون المحفل المناسب القول الذين لديهم مشاكل مع على القائمة. يجب التعامل مع التحديات بطريقة يتم بموجبها الحفاظ على سلامة الأشخاص المختارة أو إهملها.

502. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه يتفق تماما مع وفد كينيا. الناس لن تناقش في الجلسة العامة. ومع ذلك، فإنه أشار إلى أن هناك مشاورات غير رسمية بشأن هذا الموضوع بالذات قبل ستة أشهر، وأحضر ليس اسم واحد حتى غير مقبولة.

503. صرح وفد تنزانيا بأن القضية ليست حول إضافة أسماء إلى قائمة المتحدثين في المؤتمر. ولم يكن من الممكن لإضافة أسماء كمتحدثين عندما لم المحدد. فهم الوفد أن طلب المعنية إعطاء خيارات إضافية للأمانة العامة لممارسة وفقا لتقديرها الخاص عند اختيار أسماء لإدراجها في القائمة النهائية للمتحدثين. وشدد على أن اختيار استبدال الأمانة.

504. وأشار وفد جورجيا إلى اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية واقترح حلا وسطا. هذه العبارة: "إذا لزم الأمر، التماس الاقتراحات من الدول الأعضاء من أجل استبدال المتحدثين متوفر"، يمكن إضافتها في الفقرة الثانية في نهاية الجملة"، وطلب

من الأمانة للتحقق من توافر الخبراء اقترح و المتحدثين في القائمة الواردة في الوثيقة
." WIPO/IPDA/GA/13/INF/1 Prov.

505. وقال وفد البرازيل إنه يعتبر الاقتراح المقدم من وفد أوروغواي وسطا معظم الوفود. وكان وفد أوروغواي التنسيق مع الوفود الأخرى للتأكد من أن الاقتراح متوازن ومعقول وغادر من المبدأ الأساسي أنه كان هناك خلاف الواقع. لا ينبغي النظر في الحجج لماذا لم يكن هناك خلاف. الاقتراح المقدم من وفد أوروغواي حاولوا ردم الخلافات. كان هذا هو السبب لماذا كان يجري إعادة فتح هذا البند. الوقت قد حان لجوهر. لم يكن هناك أي نقطة في إعادة صياغة نفس الحجج.

506. وأشار الرئيس إلى أن المناقشات لا تزال تدور في حلقات مفرغة، على الرغم من الجهود لسد الثغرات. ودعا الأمانة لقراءة مشروع فقرة القرار بشأن هذا البند.

507. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) مشروع الفقرة على النحو التالي: "ناقشت اللجنة مسألة المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وتلقى اقتراح وفد أوروغواي اهتماما من اللجنة. وتقرر مواصلة مناقشة هذه المسألة في الدورة المقبلة."

508. وقال وفد أوروغواي، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، إنه يسحب اقتراحه. لذا، سيكون من الأفضل عدم تسجيله.

509. وقال الرئيس إن الإشارة سيتم إزالتها. وطلب من الأمانة أن تقرأ الفقرة المنقحة.

510. وقرأت الأمانة ما يلي: "ناقشت اللجنة مسألة المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وتقرر مواصلة مناقشة هذه المسألة في الدورة المقبلة."

511. واستفسر الرئيس ما إذا كان هناك أي اعتراض على هذه الفقرة.

512. واستفسر وفد الهند بشأن ما إذا كان قد قرر أن المشاورات بين الدورتين لن تقوم بها الأمانة أو الرئيس عن هذه القضية. إحالة القضية إلى الدورة المقبلة قد لا يساعد على حلها، وسوف تستمر هذه القضية لا بد من تأجيلها. وفد تعلق أهمية كبيرة على المؤتمر. كان هذا هو السبب في أنها كانت صامتة بناءة.

513. وقال وفد الكاميرون إن تأجيل الأمر يعطى انطبعا بأن الخلاف كان عميقا. أنه نداء. كان من المتوقع أن تصادق على قائمة الوفود. وأعرب عن اعتقاده أنه حتى لو أنها لم تفعل ذلك صراحة، معظم الوفود أيد ضمنيا القائمة. وأعرب عن اعتقاده أنه منذ اعترضت لا أحد علنا إلى القائمة، وأيد ذلك. إذا كان تأييد المعبر عنها، ويمكن أن يتم ذلك. الوفود من لديهم الشجاعة لتأييد القائمة. فإن الأمانة المضي قدما في هذه المهمة وسيتم الحفاظ على القائمة. كان مجرد طلب من الأمانة أن يحيط علما عامل قال عندما كان هناك حاجة لاستبدال. أنها لم تصل إلى حد رفض القائمة. وأعرب الوفد عن يخشون أنه إذا تم دفع هذه المسألة إلى دورة لاحقة، سيتم تصلب المواقف. يمكن إعطاء الوفود فرصة لإعادة النظر في مواقفها، اعتماد قائمة وإعطاء الأمانة ولاية لتنظيم المؤتمر مع هذه القائمة. ومع ذلك، إذا كان هناك حاجة للاستبدال، وطلب من الأمانة أن تأخذ علما بهذا العامل. انها بسيطة على هذا النحو.

514. وذكر وفد الهند أن الأمانة ومن الواضح بحاجة الى إيجاد بديل إذا لم تكن متوفرة خبير. لن تكون الأمانة تنقيح برنامج كامل لهذا السبب. وحث الوفود أن تكون مرنة وتسمح للأمانة أن تولي الاعتبار الواجب إلى الأسماء الأخرى التي اقترحت عندما كانت هناك حاجة لاستبدال.

515. وكان الرئيس مترددا في استئناف المناقشات بشأن هذه المسألة كما كانت هناك غيرها من البنود التي تحتاج إلى الاتفاق عليها. وأشار إلى أنه لم تكن هناك ردود فعل لنداء وفد الكاميرون.

البند 9 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

516. دعا الرئيس اللجنة إلى النظر في مشروع ملخص الرئيس بكامله. وطلب من الوفود عدم إدخال عناصر إضافية التي لم تكن ذات أهمية حاسمة. ودعا الأمانة إلى قراءة الفقرة 1.

517. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) النص التالي، "وعقدت الدورة الثالثة عشرة للجنة من 19-23 مايو، وحضر 2014. الدورة 90 دولة عضوا و 28 مراقبا." وأشارت الأمانة إلى أن قد تتغير الأرقام والعدد النهائي وسيتم ذلك بعد الاجتماع.

518. وقال الرئيس إن الفقرة 1 اعتمدت نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور.

519. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) الفقرات من 2 إلى 4 كما يلي:

"الفقرة 2: أعادت اللجنة انتخاب السفير محمد سياد دواليه، الممثل الدائم لجيبوتي، رئيسا.

الفقرة 3: اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال كما هو مقترح في الوثيقة CDIP/13/1 Prov.3.

الفقرة 4: في إطار البند 4 من جدول الأعمال، اعتمدت اللجنة مشروع تقرير الدورة الثانية عشرة للجنة الوارد في الوثيقة CDIP/12/12 Prov."

520. وقال الرئيس إن الفقرات 2 إلى 4 اعتمدت نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور.

521. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) الفقرة 5 كما يلي: "في إطار البند 5 من جدول الأعمال، استمعت اللجنة إلى بيانات عامة من الوفود. في حين تؤكد دعمها لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، أعربت الوفود عن التزامها الانخراط في حوار بناء بهدف للتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الهامة قبل الدورة، مثل الانتهاء من وضع مواصفات الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية".

522. وقال الرئيس إن الفقرة 5 اعتمدت نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور.

523. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) الفقرة 6 على النحو التالي، "في إطار البند 6 من جدول الأعمال، نظرت اللجنة في تقرير المدير العام بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، الوارد في الوثيقة CDIP/13/2. ورحبت اللجنة بالاستعراض الشامل لتنفيذ جدول أعمال التنمية خلال عام 2013، الوارد في التقرير، وأعربت عن تقديرها للتقدم المحرز. وأجاب نائب المدير العام، السيد أونياما، على الملاحظات التي أبدتها الوفود وجدد التزام الأمانة بدعم الدول الأعضاء في الويبو في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية".

524. وقال الرئيس إن الفقرة 6 اعتمدت نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور.

525. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) الفقرة 7 على النحو التالي:

"في إطار البند نفسه من جدول الأعمال، نظرت اللجنة في تقارير تقييم المشاريع التالية:

"1" تقرير التقييم على مشروع بشأن الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، الوارد في الوثيقة CDIP/13/3؛

"2" تقرير التقييم على مشروع بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً الوارد في الوثيقة CDIP/13/4؛

"3" تقرير التقييم على مشروع بشأن الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي، الواردة في الوثيقة CDIP/13/5؛

"4" تقرير التقييم على مشروع بشأن الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة، الوارد في الوثيقة CDIP/13/6؛

"5" تقرير التقييم الذاتي على مشروع بشأن البراءات والملك العام، الوارد في الوثيقة CDIP/13/7.

وعقب تقديم تقارير التقييم، جرى تبادل لوجهات النظر. وتقرر أن الأمانة سوف تتخذ الإجراءات المناسبة بشأن التوصيات الواردة في التقارير، مع مراعاة التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء. ووافقت اللجنة على توصية بتمديد مدة المشروع على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لسنة واحدة، مما يتيح إنجاز الأنشطة المتعلقة ضمن ميزانية المشروع المتبقية".

526. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجملة الثانية من الفقرة الأخيرة، وذكر أنه لم يكن الصحيح للواقع. أبداً قررت اللجنة أن تأخذ على متن جميع التوصيات. كان هناك عدد منهم. أبداً قررت اللجنة على ذلك. ولذلك، فإن الوفد يود الجملة الثانية التي يتم حذفها.

527. وقال وفد الهند إنه لا يتذكر أي معارضة لتنفيذ التوصيات حسب الاقتضاء. ولذلك، إذا كان شيئاً المناسب، سيتم تنفيذه. كان لا بد ينعكس في الفقرة.

528. وردت الأمانة (السيد بالوش) على الملاحظة من قبل وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأشار إلى أن الجملة قال وتضمنت عبارة "مع مراعاة التعليقات التي أدلى بها الدول الأعضاء". سيتم إدراج جميع التفاصيل في التقرير للدورة. على سبيل الممارسة العملية، ذهبت الأمانة من خلال التقرير بعد كل دورة وفحصها التعليقات على كل توصية من التوصيات لرؤية التي سيتم تنفيذها. ومع ذلك، كان ليصل إلى الدول الأعضاء لاتخاذ قرار.

529. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن التوصيات لم تكن اعتمدت تلقائياً من قبل الدول الأعضاء. انهم بحاجة للاتفاق عليها بعد أن قدم التقارير. قال إن الوفد لا يتذكر الموافقة على اعتماد جميع التوصيات. بعض التوصيات دعا إلى دراسات إضافية، ودعا بعض لتمديد المشاريع، ودعا البعض لمعالجة القضايا التي تتطلب موارد بشرية والمالية كبيرة. لا يمكن افتراض أن توصيات اعتمدت تلقائياً مجرد أياً من الوفود ذكر أنها لم توافق على اعتماد التوصيات. كان لا بد من بيان الإيجابي هناك.

530. وقال وفد مصر إنه يعتقد أن القرار الواضح الوحيد فيما يتعلق بتمديد المشاريع كان في إطار مشروع بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، والتي كانت ضمن ميزانية المشروع المتبقية. وقال إن المجموعة تعتقد بأن جميع التوصيات عملية وسيتم تنفيذها في ضوء الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء. ولذلك، إذا لم تكن هناك اعتراضات واضحة لتلك التوصيات، ذلك يعني أن الدول الأعضاء تعطي للأمانة التفويض لمواصلة عملها في هذا الصدد.

531. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن المشروع فيما بين بلدان الجنوب تمت الإشارة في جملة منفصلة. وكان الوفد لم يطلب لهذه الجملة إلى إزالتها كما أنها تعكس ما حدث في وقت سابق من الجلسة. وفد المطلوبة للجملة الثانية من الفقرة الأخيرة إلى إزالتها كما أنه لا يعكس ما تبين. ولم يتفق الوفد أبدا على اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن جميع التوصيات الواردة في تقارير التقييم.

532. وذكر الرئيس أنه إذا كانت الجملة ستحذف، فلا بد من البحث عن مخرج للسير قدما. وأشار إلى أن الأمانة قد تأتي بقاءة من التوصيات للدورة القادمة. والتمس وجهة نظر الأمانة بشأن الطريق إلى الأمام.

533. وذكرت الأمانة (السيد بالوش) أن إحدى الطرق هي إعادة النظر في تقارير التقييم. وبدلا من ذلك، يمكن تجميع التوصيات الواردة في تلك التقارير التقييمية في وثيقة للدورة المقبلة. ويمكن للوفود تقديم ملاحظات بشأن تنفيذها أو عدم تقديمها.

534. واستفسر الرئيس عن الكيفية التي ستعكس في فقرة القرار.

535. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى أن الفقرة يمكن أن تشمل ما يلي، "قررت اللجنة إعادة النظر في توصيات تقارير التقييم في دورتها المقبلة". وهذه الطريقة واحدة. والأمر في يد اللجنة.

536. وقال وفد الهند إنه يرغب في معرفة ما كان يمارس في الماضي فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقارير التقييم. وتساءلت عما إذا كان لغة مماثلة قد أدرجت في موجز الرئيس فيما يتعلق بالتوصيات، أو إذا تم فحص فردي من قبل اللجنة. وأشار الوفد أيضا إلى أن هناك الكثير من العناصر المتعلقة فيما يتعلق توصيات المراجعة الخارجية للمساعدة الويبيو التقنية. وقال إن الوفد لا يجذب النظر في توصيات كل تقرير على حدة باسم اللجنة لم يكن لديها الوقت للقيام بذلك. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي قدمت تقارير التقييم إلى اللجنة.

537. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن لا شيء قد الوفود طلبت من الأمانة في المناقشات بشأن تقارير التقييم لمتابعة جميع التوصيات. دعت بعض التوصيات للعمل في المستقبل. لذا، كان لديهم آثار من حيث الموارد المالية والبشرية. لم بعض التوصيات لا يتطلب توسيع أو توسيع مشاريع أو دراسات. يمكن للأمانة أن متابعة تلك وفقا لتقديرها لو كانوا على تحسين المشروع أو شيء من هذا القبيل. ومع ذلك، عددا من التوصيات دعت إلى دراسات إضافية. فإن هذه تحتاج إلى تقديمها بصورة واضحة وافقت عليها اللجنة.

538. واستفسر الرئيس عن الكيفية التي يمكن أن تنعكس في فقرة القرار.

539. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن قرار يجب أن يعكس ما جرى أثناء المناقشات بشأن تقارير التقييم والدولة التي قدمت تعليقات الدول الأعضاء. بقية الجملة يمكن أن تبقى سليمة. كان تمديد مشروع التعاون بين بلدان الجنوب في حدود الميزانية الحالية توصية الوحيدة التي تم الاتفاق عليها صراحة.

540. وذكر وفد مصر كل التقارير لا تعجبه ولا يريد تنفيذها جماعيا للتوصيات الواردة فيها. ومع ذلك، انه لا بد من عمل شيء مع التقارير. ولم تعد فقط كي تقرأ في القاعة وتترك على الرف. وتساعد تقارير تقييم اللجنة في اتخاذ قرار بشأن الإجراءات المستقبلية. كما ذكر وفد الهند، فإنه ليست المرة الأولى التي درست اللجنة تقارير التقييم. إذا لم تكن فقرة القرار تنص على ما يمكن القيام به مع التوصيات، يمكن للأمانة أن تطلب من الدول الأعضاء تقديم تعليقات مكتوبة عليها، ويمكن للجنة اتخاذ قرار بشأن التوصيات الواردة في الدورة المقبلة. كان على اللجنة إيجاد طريقة من خلالها يمكن دراسة التقارير ومناقشة التوصيات الواردة فيه واتخاذ قرار بشأنها. كان هذا ضروريا كي توجه المناقشات نحو اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات. إذا ما تركت جانبا، قد تم إنفاق المال على ممارسة ليس لها قيمة حقيقية للمستقبل.

541. وقال وفد كينيا ، متحدًا باسم مجموعة البلدان الأفريقية أنه إذا تم استثمار المال والموارد البشرية لإجراء العملية، واعتبر أن تكون مهمة وينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة. إذا كانت اللجنة جادة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ، وكانت موجهة المشاريع نحو تحقيق هذا الهدف، كان للنظر في النتائج، وإلا فإنه يبدو أن اللجنة ليس لديها نية لتنفيذ أو القيام بأي شيء حول البنود المدرجة في جدول الأعمال. ذكر الفريق أنه في عدة مناسبات ذكر أن الوفود لم تتفق على المضي قدما. حاجة الدول الأعضاء إلى التفكير في ما تريد حقا والنتائج من حيث عمل اللجنة.

542. وأشار وفد الهند إلى تدخل وفد الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتقد أنه لديها مخاوف بشأن التوصيات التي تتطلب موارد إضافية في الميزانية وتلك التي دعا إلى الدراسات الجديدة التي يتعين الاضطلاع بها. واقترح الوفد أن هذه يمكن استبعاد إضافة الجملة القول بأنهم سوف تنظر اللجنة في دورة مقبلة. يمكن أن يكون الطريق إلى الأمام. ومع ذلك، فهم الوفد أن هناك سابقة. لم تم تقديمه تقارير التقييم مرة الأولى إلى اللجنة. عرضت هذه التقارير في السنوات القليلة الماضية. فهم الوفد أيضا لم تكن هناك مشاكل بشأن بعض التوصيات. إذا كان هؤلاء يمكن أن تضطلع بها الأمانة في حدود الموارد الموجودة، يجب أن لا تتم إزالة هذه الجملة من قرار الفقرة.

543. وقال وفد الكاميرون إنه يعتقد أن الشواغل التي أعرب عنها وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن تفعل مع الطريقة التي صيغت الفقرة. الجملة "، وقرر أن الأمانة سوف تتخذ الإجراءات المناسبة بشأن التوصيات الواردة في التقارير، مع مراعاة التعليقات التي أدلى بها الدول الأعضاء"، أعطى صلاحيات واسعة للأمانة ويفترض أنه يعرف أين كان هناك الاتفاق أو الاختلاف. ورأى يمكن أن تبقى هذه الجملة. ومع ذلك، إذا كان خص المشروع على التعاون بين بلدان الجنوب خارج، وكان من الضروري أيضا لتسليط الضوء على مناطق أخرى حيث كان هناك اتفاق وكذلك تلك التي كان هناك خلاف.

544. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه يعتقد أن المسألة فعلا مسألة التدبير الإداري للجنة. كما أشار العديد من الوفود، وكان للجنة أجنده واسعة النطاق. وأعرب عن اعتقاده أنه من أجل الحفاظ على العمل إلى الأمام في اللجنة، أن هناك حاجة لمناقشة كل مشروع كما جاء في جدول الأعمال، والوصول إلى استنتاجات و ثم الانتقال. إذا كان الوفود للذهاب باستمرار إلى عملية اتخاذ القرار في كل شيء ملخص الرئيس، فإنها ستكون دائما هناك حتى وقت متأخر جدا ليلة الجمعة أو في وقت مبكر من صباح اليوم السبت. ولذلك، رأى الوفد أن تعكس بدقة ملخص ما حدث. ومع ذلك، اقترح الوفد في روح التوافق ان هناك شيئا يمكن أن تدرج على غرار ما يلي: "إن الأمانة سوف تتخذ الإجراءات المناسبة على التوصيات التي ليست لها آثار في الميزانية".

545. وقال وفد الجزائر إنه يتفق من حيث المبدأ مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية لما جاء في كل من تقييم خمسة تقارير أن دعيت اللجنة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في المرفق. ولم يتضمن ذلك اتخاذ قرارات ملزمة. وأعرب عن اعتقاده أنه من الضروري أن يذكر في المحاضر أن الوفود لا تدعى فقط إلى أن تأخذ علما بوثائق إذ أن الأمانة ستتخذ إجراءات دون معرفة الوفود مسبقا بما سيتم القيام به. ولذلك، اقترح الوفد أن الجملة الافتتاحية لمشروع الفقرة يمكن أن تعدل ليصبح نصها كما يلي: "في إطار البند نفسه من جدول الأعمال، نظرت اللجنة وأحاطت علما بتقارير تقييم المشروع التالي". كان هذا بالضبط ما حدث. أما الجملة. "وقررت أن الأمانة سوف تتخذ الإجراءات المناسبة بشأن التوصيات الواردة في التقارير، مع مراعاة التعليقات التي أدلى بها الدول الأعضاء" فسيتم حذفها، ويمكن للجنة أن تدعو الأمانة إلى تجميع التوصيات للنظر فيها في دورة مقبلة. إن الجوانب الأخرى من الفقرة تبقى كما كانت دقيقة.

546. وقال وفد مصر إنه يعتقد أن الموقف الذي أعرب عنه وفد الجزائر وسطا. انه يسمح بالشفافية ومزيد من المناقشة حول مضمون التوصيات. ولذلك، أيد الوفد الاقتراح.

547. وفهم وفد الهند أن الوفود قد اتخذت علماً تقارير التقييم، ولم المطلوبة لاتخاذ أي قرارات في هذه الدورة. ومع ذلك، فإنها ترغب في معرفة ما إذا كانت هناك حاجة لاتخاذ قرارات الوفود بعد تجميع هذه الأمانة والواردة في وثيقة منفصلة، أو إذا كان مجرد يتعين عليهم أخذ علماً بها.

548. وقالت الأمانة (السيد بالوش) إن السؤال كان الدلالات والممارسة في منظومة الأمم المتحدة. وكان الفقرتين العمل القياسية. أن يحيط علماً لا يعني مجرد النظر في وثيقة. كانت هناك أربع فقرات عمل موحد للتقارير الويبو. في حالة تقديم تقارير التقييم، قيل دائماً أن دعيت اللجنة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات لأنه من غير المؤكد ستتخذ هذا الإجراء. إذا طلب إلى الأمانة تجميع التوصيات من تقارير التقييم في وثيقة منفصلة لمزيد من العمل، فإن الفقرة يكون العمل القياسية للوفود لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

549. ودعا الرئيس اللجنة إلى النظر في الفقرة 13 على المواصفات لاستعراض المستقل كما كان نائب الرئيس السابق على وشك الرحيل. فدعاه إلى أخذ الكلمة.

550. وصرح النائب السابق للرئيس الذي حقق تقدماً ممتازاً في المشاورات غير الرسمية. واتفقت الوفود على عدد من الفقرات وأجزاء من المواصفات. للأسف، فإنه لا يمكن وضع اللمسات الأخيرة بسبب الخلاف حول كلمة واحدة تتعلق الخبرة العملية فريق من الخبراء ليتم التعاقد الويبو. ومع ذلك، وقالت انها تعتقد أن هناك احتمال كبير أن المواصفات سوف يتم الاتفاق عليها قبل جلسة اللجنة المقبلة. تم الاتفاق على أجزاء أخرى من المواصفات إلى حد كبير من قبل الدول الأعضاء. كان هناك خلاف بين المجموعة باء والمجموعة الأفريقية على كلمة واحدة. الدول الأعضاء الأخرى كانت غرامة معها. أرادت مجموعة واحدة كلمة "عملية" لحذف، في حين أن مجموعة أخرى يود أن يكون الحفاظ عليها. على الرغم من أن هناك احتمالاً أن المواصفات أن يتم الاتفاق في الدورة اللجنة القادمة، سيتم تأجيل الاستعراض المستقل لأن عملية ستستغرق سنة واحدة لإكمال.

551. واستفسر الرئيس ما إذا كان نائب الرئيس السابق يقترح استمرار المشاورات غير الرسمية أن ما بين الدوريتين.

552. وذكر النائب السابق للرئيس أن اجتماع تشاوري غير رسمي واحد يمكن أن يحدث قبل الدورة اللجنة القادمة لحل القضية العالقة الماضية. كان هناك إمكانية أن المواصفات يمكن بعد ذلك وافقت اللجنة في الدورة المقبلة. كان هناك تقدماً هائلاً ويجب أن لا تضيع. ومع ذلك، وقالت انها لا تعرف ما إذا كانت المشاورات غير الرسمية سوف يكون مقبولاً لدى الدول الأعضاء.

553. واستفسر الرئيس عما إذا كان يمكن للجنة أن توافق على اقتراح من نائب الرئيس لعقد اجتماع واحد لمشاورات غير رسمية لوضع اللمسات الأخيرة على المواصفات. تم الاتفاق، بالنظر إلى أنه لم تكن هناك اعتراضات من الحضور. وقال الرئيس إن الأمانة سوف إعادة النظر في مشروع القرار فقرة وفقاً لذلك. ودعا اللجنة إلى النظر في الفقرة 8.

554. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) الفقرة 8 كما يلي: "في إطار البند 6 من جدول الأعمال أيضاً، ناقشت اللجنة الوثيقة المتعلقة بمواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني المتعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي - الجزء الثالث (CDIP/13/10). وأعرب عدد من الوفود عن الاهتمام والتقدير لعمل الأمانة في هذا المجال. وعرضت بعض الوفود تصحيحات واقعية إلى المرفقات. وعلقت الوفود أيضاً على الجوانب الموضوعية للوثيقة. وأعرب عن اهتمام أيضاً لتوسيع هذا العمل ليشمل مجالات أخرى من الملكية الفكرية".

555. وقال الرئيس إن الفقرة 8 اعتمدت نظراً لعدم وجود ملاحظات من الحضور.

556. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) الفقرة 9 كما يلي:

"نظرت اللجنة، في إطار البند 7 من جدول الأعمال في مقترحات المشاريع التالية:

"1" مشروع بشأن الملكية الفكرية والسياحة: دعم أهداف تنمية وحماية التراث الثقافي في مصر والبلدان النامية الأخرى، الواردة في الوثيقة CDIP/13/8. جرى تبادل للآراء، حيث أعرب عدد من الوفود عن تأييدها للمشروع. قررت اللجنة مناقشة المشروع في دورته القادمة؛

"2" المرحلة الثانية من مشروع بناء القدرات في مجال استخدام التكنولوجيا الملائمة - محددة التقنية والمعلومات العلمية وحلا لتحديات التنمية التي تم تحديدها، الوارد في الوثيقة CDIP/13/9. وافقت اللجنة على مقترح المشروع."

557. وأشار وفد مصر إلى مشروع بشأن الملكية الفكرية والسياحة، ويود الجملة الثانية لتحل محلها مع ما يلي "، جرى تبادل للآراء، حيث أعرب عدد من الوفود عن تأييدها للمشروع وكذلك اهتمامها بأن تعتبر واحدة من البلدان الرائدة التي سيغطيها المشروع. ينبغي للدول الأعضاء إرسال التعليقات أو النقاط التوضيحية إلى الأمانة بحلول الموعد النهائي في 15 يونيو على وثيقة المشروع". وخلال المناقشات، قيل أنه كان هناك عدم كفاية الوقت لدراسة الوثيقة بالتفصيل. ولذلك، اقترح الوفد أنه في ما بين الدورتين، يمكن أن تقدم الوفود نقاط توضيحات وتعليقات إلى الأمانة من أجل أن يكون على استعداد لتقديم الردود وإجراء تعديلات طفيفة على وثيقة المشروع، إذا لزم الأمر، من دون تغيير التوجه ونطاقه. وهذا من شأنه تمكين اللجنة من إجراء مناقشة مثمرة والقرار في الدورة المقبلة.

558. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن تضام الجملة، "أعربت وفود أخرى عن مخاوف" بعد الجملة "جرى تبادل للآراء، حيث أعرب عدد من الوفود عن تأييدها للمشروع". وأشار الوفد إلى الاقتراحات به وفد مصر، وذكرت أن التاريخ لا ينبغي أن تعاد صياغتها. لم تذكر الموعد النهائي 15 يونيو للدول الأعضاء لتقديم تعليقاتها في المناقشات. كذلك لم يذكر تقديم تعليقات الدول الأعضاء. قررت اللجنة مناقشة المشروع في الدورة القادمة. وأبرز الوفد أن الغرض من ملخص الرئيس كان لتعكس السجل، وهذا لم يكن انعكاسا دقيقا لما تبين في القاعة. بدا للجنة أن تفعل ذلك مرارا وتكرارا، أولا مع الفقرة 7 ثم مع هذه الفقرة.

559. وذكر وفد اليونان، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أنه يمكن أن تقبل هذه العبارة: "وكذلك مصلحة في أن تعتبر واحدة من البلدان الرائدة وكذلك المهتمين في أن تعتبر واحدة من البلدان الرائدة" أو شيء بهذا المعنى. ومع ذلك، فإنها أيضا مثل الجملة التالية التي يمكن ان تضاف، "طلبت وفود أخرى لمزيد من التوضيح".

560. وأوضح وفد مصر أنه تم اقتراح مناقشة مؤقتة، وليس بقرار من اللجنة لإجبار الدول الأعضاء على القيام بذلك. كان اقتراح فقط لمنحهم فرصة لرفع مخاوفهم في شكل مكتوب إلى الأمانة. ومن شأن ذلك تمكين الأمانة لتكون جاهزة مع وثيقة لاعتمادها في الدورة المقبلة.

561. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئاسة توضيح ما إذا كانت اللجنة إعادة فتح البند من جدول الأعمال أو إذا كان يناقش ملخص الرئيس. ويود الوفد أن يعرف لماذا كان يجري إعادة فتح بند جدول الأعمال وتناقش اللجنة ما ينبغي القيام به في ما بين الدورتين عندما لم تذكر في المناقشة.

562. وأشار الرئيس إلى أنه في المناقشات، اقترح أصحاب المشروع المزيد من المشاورات لتقديم توضيحات للشواغل التي أعربت عنها الوفود المختلفة. ومع ذلك، كانت الاستجابة من الوفود الأخرى السلبية. ثم ذكر دعاة المشروع أنه لا يمكن إجبار الدول الأعضاء على المشاركة في المناقشات عندما لم تكن على استعداد للقيام بذلك. جمعت الرئيس أن كان هناك توافق في

الآراء على إدراج إشارة إلى الاهتمام الذي أبدته العديد من الوفود الأخرى. كان ذلك واقعي ولا يمكن إنكاره. كان عليه أيضا أن بعض الوفود أعربت عن قلقها وطلبت توضيحات. وأعرب عن اعتقاده ينبغي أن تنعكس هذه الجوانب في القرار الفقرة. استحق المشروع الاهتمام الذي كان مدعوما من قبل العديد من الوفود في اللجنة.

563. وأعب وفد كينيا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، عن دعم التعليقات التي أدلى بها وفد مصر. الطريق إلى الأمام كانت هناك حاجة لتجنب خطر تأجيل اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان المقترح ينبغي المضي قدما في الدورة المقبلة. يجب أن تكون هناك طريقة عملية للتعامل مع القضايا وعدم تأجيل كل القضايا إلى الدورة المقبلة. ان النهج الحالي يؤدي العمل المزدوج للدورة المقبلة. فإنها ستحتاج للتعامل مع جدول أعمال هذه الدورة وكذلك ما سيتم مناقشته في تلك الدورة. وكانت هذه العملية مكلفة ومستهلكة للوقت. لم يكن وسيلة فعالة من حيث التكلفة لإدارة وقت اللجنة ومواردها. وهناك طريقة عملية للتعامل مع القضايا ينبغي أن توجد، والآن يتحقق أي شيء. سيكون كل شيء يستمر تأجيله. دعمت المجموعة اقتراح وفد مصر لأنه كان وسيلة عملية للتعامل مع هذه القضية، وعلى إبرام ذلك في الدورة القادمة بدلا من تأجيلها مرة أخرى إلى الدورة التالية.

564. وقال وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، إنه يؤيد تعليق الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ينبغي احترام هذا المبدأ. كانت تعمل اللجنة حاليا على إعداد ملخص الرئيس، والتي ينبغي أن تعكس فقط ما جرى في الجلسة العامة. لا ينبغي أن تدرج عناصر جديدة في هذه المرحلة. ولذلك، من منظور منهجي، قضية بشأن العمل المؤقت لا ينبغي مناقشتها.

565. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه مرتاح للغة التي اقترحتها الرئيس لأنه كان واقعيًا. فهو عكس ما حدث في الجلسة العامة فيما يتعلق بهذا المشروع.

566. وطلب وفد مصر مزيدا من التوضيح من الوفود التي عارضت تقديم التعليقات والنقاط التوضيحية إلى الأمانة قبل انعقاد الدورة المقبلة. ويود الوفد أن يعرف إذا كان ذلك اعتراضا على المشروع. وكان هناك دعم كبير خلال المناقشات. دون عملية انتقالية، فإنه لن يكون من المؤكد أن قرارا سيتخذ في المشروع في الدورة المقبلة، ويمكن تأجيل ذلك لمدة عام. أراد وفد التأكد من أن العملية تمضي قدما بدلا من تأجيلها.

567. وكرر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن اللجنة لم تناقش مزايا المشروع ما لم يتم فتح هذا البند من جدول الأعمال. انها تناقش ملخص الرئيس. ورأى أنه من غير المناسب لمناقشة المشروع في تلك المرحلة. وكان الوفد أعرب عدد من الشواغل. كان على يقين من أن الأمانة أخذت علما بها. يجب أن تساعد على تحسين المشروع قبل الدورة المقبلة. تناقش اللجنة ما حدث في الماضي، وليس ما سيحدث في المستقبل. كان على يقين من أنه يمكن للأمانة إيجاد طرق لطلب الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقات في هذه الأثناء. قد فعلت ذلك من قبل ويمكن تنقيح المشروع بما يرضي جميع الوفود. ومع ذلك، لم تكن اللجنة قد مناقشته في هذه النقطة.

568. وقال فد اليونان، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إنه يدعم بشدة إتمام اللجنة عملها ضمن إطار زمني معين. وأيدوا أيضا البيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء أن اللجنة تناقش فقط ملخص الرئيس. أليس كذلك إعادة فتح المشروع. أرادوا ملخص لتعكس ما حدث فعلا خلال الجلسة العامة. لم يناقش مشاورات ما بين الدورتين. ولذلك، فإنها تدعم بقوة اقتراح الرئيس.

569. وأشار وفد الجمهورية التشيكية، متحدثا باسم مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق، إلى بيانه بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وذكرت أن جاء موقفها بناء على اقتراح واضح. طلبت المجموعة توضيحات بشأن عدة مناطق من الاقتراح. بعد طلبها، ان المجموعة تتطلع إلى تلقي اقتراح منقح التي سيتم مناقشتها في الدورة المقبلة. وفي هذا الصدد، اقترح الفريق أن

الجملة الأخيرة في الفقرة ليصبح نصها كما يلي: "قررت اللجنة مناقشة الاقتراح المنقح للمشروع في دورتها المقبلة". ثم سيكون من الواضح أن الاقتراح سيتم تنقيحها لتعكس شواغل محددة أو طلبات التوضيح من قبل العديد من الوفود، بما في ذلك مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق.

570. وافق وفد الكاميرون أن هناك دعم شعبي لهذا المشروع. وأعرب عدد كبير من الدول الأعضاء أيضا رغبتهم في أن تكون البلدان الرائدة للمشروع. إذا كان وفد مصر كان يطلب لهذا أن أبرز، من شأنه أن يجعل الفقرة أكثر تماسكا. ومع ذلك، اعترف الوفد أيضا أن بعض الوفود الأخرى قد طلبت توضيحات. هذا وينبغي أيضا المذكورة في هذه الفقرة. يمكن للجنة ثم الانتقال إلى الفقرة التالية.

571. وصرح وفد مصر أنه إذا كان هناك اعتراض على خطوة مرحلية بما في ذلك، فإنه يود تعديل الجملة الأخيرة على النحو التالي، "قررت اللجنة مناقشة المشروع في دورتها المقبلة بهدف إقرارها".

572. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن اللجنة ستنظر بالتأكيد الاقتراح. ومع ذلك، فإنه لن يكون دقيقا القول أنه سيكون بهدف إقرارها.

573. ودعا الرئيس الأمانة لقراءة الفقرة 7، بصيغتها المنقحة.

574. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) الفقرة الأخيرة من الفقرة 7 بعد تعديلها كما يلي "عقب تقديم تقارير التقييم، جرى تبادل لوجهات النظر. وتقرر أن الأمانة ستقوم بتجميع قائمة من التوصيات الواردة في تقارير التقييم وتقديمها إلى الدورة المقبلة للجنة للنظر فيها".

575. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس، على مواصلة مع الفقرات الأخرى. فإنه تفكير في الصيغة المقترحة لأنه ما زال لا تعكس ما حدث في الجلسة العامة. ومع ذلك، إذا كان للوفد الوقت الكافي للتفكير، فإنه قد يكون قادرا على إما التوصل إلى لغة بديلة أو تأييد هذا كاستثناء.

576. وقال الرئيس إن مشروع الفقرة المنقحة سيجري توزيعه. ثم دعا اللجنة إلى النظر في الفقرة 10.

577. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) الفقرة 10 كما يلي: "ناقشت اللجنة وثيقة العمل بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني المتعدد الأطراف (CDIP/10/11). ووافقت اللجنة في وثيقة على اثنين من المرونات المتعلقة بالبراءات تكون على استعداد للمناقشة في دورة قادمة للجنة، وهي المرونة لتطبيق أو عدم تطبيق العقوبات الجنائية في إنفاذ البراءات (TRIPS المادة 61) والتدابير المتعلقة بالأمن الذي قد يؤدي إلى الحد من حقوق البراءات (ما يسمى ب "استثناء أمان") (ترييس المادة 73)". أبلغت الأمانة اللجنة أن وفد الهند قد اقترح بعض التعديلات على النص بعد أن تم تعميمه. اقترح الوفد إدراج فاصلة بعد عبارة "المرونة لتطبيق أو عدم تطبيق". واقترحت أيضا أن عبارة "على أساس تجميع واقعي مع أي توصيات على الإطلاق"، أن تدرج في الجملة الثانية بعد كلمة "وثيقة".

578. وقال الرئيس إن التعديل الثاني الذي اقترحه وفد الهند كان انعكاسا دقيقا لمناقشة هذا البند من جدول الأعمال. اعتمد الفقرة 10 مع التعديلات التي اقترحتها وفد الهند، نظرا لأنه لم تكن هناك اعتراضات من الحضور.

579. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) الفقرة 11 كما يلي: "وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات عن أنشطة برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية، وخاصة في الجوانب المتعلقة بالتنمية، الواردة في الوثيقة CDIP/13/12".

580. وقال الرئيس إن الفقرة 11 اعتمدت نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور.

581. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) تلا الفقرة 12 على النحو التالي "ناقشت اللجنة قرار الجمعية العامة للويبو بشأن المسائل ذات الصلة باللجنة (الوثيقة CDIP/12/5). لا يمكن للجنة التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل. وفقا لذلك، تطلب اللجنة إلى الجمعية العامة تمكينها من مواصلة النقاش خلال دورتها الرابعة عشرة والخامسة عشرة وتقديم تقرير وتوصيات بشأن المسألتين إلى الجمعية العامة في عام 2015".
582. وقال الرئيس إن الفقرة 12 اعتمدت نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور. والتفت إلى الفقرة 13.
583. أبلغت الأمانة (السيد بالوش) اللجنة أن الجزء الأخير من الفقرة 13 لم تكن مدرجة في الوثيقة التي تم توزيعها. وقرأت الأمانة الفقرة على النحو التالي: "ناقشت اللجنة مواصفات الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. بعد عرض موجز من قبل الميسر ونائب الرئيس السابق للجنة، قررت اللجنة عقد اجتماع واحد ما بين الدورات للسماح إلى اتفاق بشأن القضايا العالقة. سنتناقش اللجنة هذه المسألة في دورتها المقبلة".
584. وقال وفد الجمهورية التشيكية، متحدثا باسم مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق، إنه يفترض أن مصطلح "اجتماع ما بين الدورات" المشار إليها اجتماع غير رسمي يعقد قبل الدورة للجنة القادمة. ويود الفريق أن أعرف إذا كان الافتراض الصحيح.
585. ودعم وفد المملكة المتحدة للتعليق الذي أدلى به وفد الجمهورية التشيكية نيابة عن مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وأشارت إلى أن اللغة المستخدمة في ملخص الرئيس للدورة السابقة، واقترح ما يلي، "طلب من رئيس اللجنة لعقد مشاورات غير رسمية واحدة قبل دورة اللجنة الرابعة عشرة".
586. وقال الرئيس إن الأمانة سوف تعيد النظر في مشروع الفقرة بناء على تلك التعليقات.
587. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) الفقرة 14 كما يلي: "ناقشت اللجنة مسألة المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. تقرر مواصلة مناقشة هذه المسألة في الدورة المقبلة".
588. وذكر وفد مصر أن الفقرة يجب أن تكون واقعية. لذلك، فإنه ينبغي أيضا الإشارة إلى أن اقتراح حل وسط قدم وفسلت اللجنة في التوصل إلى توافق على ذلك.
589. وأبلغ الرئيس وفد مصر أن اقتراح حل وسط حذف من الفقرة لأن أصحاب الاقتراح قرروا سحبه.
590. وذكر وفد الجزائر أن الفقرة يمكن أن تكون متوازنة إذا ذكرت أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق. كما لم يكن هناك اتفاق على قرار الجمعية العامة للويبو ومواصفات الاستعراض المستقل. وعلى الوفود أن تقرر هل ينبغي ذكر الخلافات فيما يتعلق بجميع القضايا الثلاث.
591. واستفسر الرئيس عما إذا كان وفد الجزائر كان يقترح ان الخلاف في هذا المجال ينبغي أن ينعكس أيضا في الفقرة.
592. وذكر وفد الجزائر أن الخلاف بشأن هذه المسألة ينبغي أن ينعكس أيضا.
593. واقترح الرئيس ما يلي: "لا يمكن للجنة التوصل إلى اتفاق وقررت مواصلة المناقشة".
594. وقال وفد الكاميرون إنه يعتقد باه يمكن تحسين صياغة لأنه أعطى انطبعا أن اللجنة لم توافق على فكرة عقد المؤتمر. كان الخلاف ليس على ذلك. ينبغي أن تعكس صياغة اتفاق واسع في هذا الصدد.

595. وقال الرئيس إن القضية المعلقة تعنى بقائمة المتكلمين. والفقرة يمكن أن تعكس حقيقة أن لم يكن هناك اتفاق على ذلك. وأكد مجدداً أنه تم إحراز تقدم هائل بشأن إجراءات أخرى للمؤتمر. وسيتم تنقيحه مشروع النص وفقاً لذلك.

596. وقرأت الأمانة الفقرة 15 كما يلي: "ناقشت اللجنة الاستعراض الخارجي لمساعدة الويبو التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثائق CDIP/8/INF/1، CDIP/9/14، CDIP/9/15، CDIP/9/16 و CDIP/11/4). واستمعت اللجنة إلى آراء متباينة بشأن مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض، مع الاعتراف بأن تنفيذ جدول أعمال التنمية هو عمل متواصل. وقررت اللجنة أن تنظر في المسألة في دورتها المقبلة."

597. واقترح وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، حذف الجملة "استمعت اللجنة إلى آراء متباينة بشأن مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض، مع الاعتراف بأن تنفيذ جدول أعمال التنمية هو عمل متواصل".

598. وقال وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، إنه يعتقد بأن الجزء الأول من هذه الجملة زائد عن الحاجة. وبالتالي، فإنه يمكن أن تذهب جنباً إلى جنب مع اقتراح وفد كينيا.

599. وأعرب فد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه لتدخل به وفد اليابان باسم المجموعة باء فيما يتعلق عبارة "الاعتراف بأن تنفيذ جدول أعمال التنمية كان التقدم في العمل". ومع ذلك، وفيما يتعلق الاقتراح الكامل من قبل وفد كينيا، أكد الوفد أنه سعى للتعبير عن ما حدث فعلاً في اللجنة. ولذلك، فإن الجملة "، أعربت اللجنة عن وجهات نظر متباينة"، ينبغي الحفاظ عليها.

600. وصرح وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، قائلاً إنه لم يكن متأكداً ما إذا تباينت وجهات النظر بشأن مواصلة تنفيذ لأن هناك مقترحات وأنها لم تناقش بالتفصيل. لا يمكن ذكر أنه كانت هناك آراء متباينة بشأن مواصلة تنفيذ لأن اللجنة لم حتى وافقت على كيفية تنفيذ التوصيات. ولذلك، كانت الفكرة لمناقشة هذه المسألة ومن ثم الاتفاق على عمل لتنفيذ التوصيات. يمكن القول أن اللجنة ناقشت القضية وافقت على النظر فيه في الدورة المقبلة.

601. وأشار وفد الكاميرون أن أعرب عن آراء مختلفة بشأن كل قضية تقريباً مناقشتها في اللجنة. وبالتالي، يمكن أن يكون زائداً عن الحاجة لهذا أن ينعكس في الفقرة. اقترح الوفد أن يتم إزالته والاقترح تحت آراء متباينة في أن يذكر فيما يتعلق تقريباً جميع القضايا. لم يتم التوصل إلى اتفاق وتم نقل المسألة إلى الدورة المقبلة. هو أن القضية الحقيقية.

602. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى اقتراح وفد الجزائر فيما يتعلق بالمناطق الأخرى أن يكون هناك توازن مناسب، واقترح ما يلي: "إن اللجنة لم تصل إلى اتفاق، وقررت النظر في هذه المسألة في دورة مقبلة لها".

وقال الرئيس إن الأمانة سوف تعيد النظر في مشروع فقرة القرار استناداً إلى التعليقات التي أدلى بها الوفود. وانتقل بعد ذلك إلى الفقرة 16.

603. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) الفقرة 16 كما يلي:

"وفي إطار البند 7 من جدول الأعمال أيضاً، ناقشت اللجنة وأحاطت علماً بالوثائق التالية:

"1" الدراسة القطرية المتعلقة بالابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي: طب الأعشاب الطبية في غانا، الواردة في الوثيقة CDIP/13/INF/2؛

"2" الدراسة القطرية المتعلقة بالابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي: قطاع تشغيل المعادن غير الرسمي في كينيا، الواردة في الوثيقة CDIP/13/INF/3؛

"3" الدراسة القطرية المتعلقة بالابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي: الشركات غير الرسمية المصنعة لمنتجات العناية الشخصية والمنزلية في جنوب أفريقيا، الواردة في الوثيقة CDIP/13/INF/4؛

"4" التحليل المقارن للنهج الوطنية المتعلقة بالتخلي عن حق المؤلف، الوارد في الوثيقة CDIP/13/INF/6؛

"5" الدراسة الاستكشافية الخاصة بقطاع التكنولوجيا والمعلومات المصري ودور الملكية الفكرية: تقييم اقتصادي وتوصيات، الواردة في الوثيقة CDIP/13/INF/7.

604. وقال الرئيس إن الفقرة 16 اعتمدت نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور. التفت إلى الفقرة 17. ورأى أنه لا ينبغي أن تشكل أي مشاكل كما كان واقعا. الفقرة 17 اعتمد يعطى عدم وجود ملاحظات من الحضور. ودعا الأمانة إلى قراءة فقرات مشروع استنتاج أن نقحت وفقا لتعليقات من الحضور.

605. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) الفقرة 13 على مواصفات الاستعراض المستقل على النحو التالي "ناقشت اللجنة مواصفات الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. بعد عرض موجز من قبل الميسر ونائب الرئيس السابق للجنة، السيدة ايكاترين إيغوتيا، قررت اللجنة عقد اجتماع غير رسمي واحد قبل الدورة المقبلة للجنة للسماح إلى اتفاق بشأن القضايا العالقة. ستناقش اللجنة هذه المسألة في دورتها المقبلة".

606. وطلب وفد المملكة المتحدة إلى الأمانة أن تعمم أحدث نسخة من المواصفات للدول الأعضاء.

607. واقترح وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، استخدام مصطلح "مشاورات غير رسمية" لتعكس القرار الذي اتخذ في الدورة الماضية.

608. وقال الرئيس إن الفقرة 13 اعتمدت مع اقتراح المجموعة باء، نظرا إلى عدم وجود اعتراضات من الحضور.

609. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) الفقرة 14، بصيغتها المنقحة. كانت على النحو التالي: "ناقشت اللجنة مسألة المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. ولم تتوصل اللجنة إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وتقرر مواصلة مناقشة هذه المسألة في الدورة المقبلة".

610. وأشار وفد مصر إلى تعليقات وفد الكاميرون، وذكر أن الفقرة ينبغي أن تعكس الجانب الذي كان حوله خلاف. وإلا فسيبدو أن اللجنة لم تتفق على عقد المؤتمر.

611. وأشار الرئيس إلى ما تم الاتفاق عليه، واقترح أن الجملة الثانية ليصبح نصها كما يلي، "إن اللجنة لم تتوصل إلى اتفاق بشأن قائمة المتحدثين للمؤتمر". ذكر الرئيس أن الفقرة 14 اعتمدت مع التعديل المقترح، نظرا إلى عدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. والتفت إلى الفقرة 15.

612. وذكرت الأمانة أن الجملة الأولى من الفقرة 15 بقيت على حالها. تم تعديل الجملة الثانية على النحو التالي: "لم تستطع اللجنة التوصل إلى اتفاق وقررت النظر في المسألة في دورتها المستقبلية".

613. واقترح وفد الجزائر استخدام مصطلح "دورة مقبلة" بدلا من "دورة مستقبلية". وقد استخدمت في السابق في الفقرات الأخرى.

614. وقال الرئيس إن الفقرة 15 اعتمدت مع التعديل المقترح من قبل وفد الجزائر، بالنظر إلى أنه لم تكن هناك ملاحظات أخرى من الحضور. والتفت إلى الفقرة 7.

615. واقترح وفد سويسرا العودة إلى النص الأولي المقترح من قبل الأمانة. فإنه يسمح لبعض العمل الذي يتعين بدأت استنادا إلى التعليقات التي أدلى بها الدول الأعضاء. وقد استخدمت هذه الطريقة في الماضي وسيسمح للجنة للمضي قدما. كان وسيلة عملية لبدء بعض الأعمال ضمن الميزانية التي تم تخصيصها لهذه الأنشطة. إن النص الأصلي تسهيل عمل اللجنة في المستقبل.

616. واستفسر الرئيس ما إذا كانت هناك أي اعتراضات على اقتراح وفد سويسرا. وأبرز أن النص الأصلي المقترح للفقرة 7 شملت الجمل التالية "وعقب تقديم تقارير التقييم، جرى تبادل لوجهات النظر. تقرر أن الأمانة سوف تتخذ الإجراءات المناسبة بشأن التوصيات الواردة في التقارير، مع مراعاة التعليقات التي أدلى بها الدول الأعضاء". النص الأصلي للفقرة 7 اعتمد نظرا لأنه لم تكن هناك اعتراضات من الحضور.

617. وذكر وفد مصر أنه في ضوء المناقشات بشأن هذه الفقرة، يمكن أن يطلب من الأمانة أن تحليل القرارات المستقبلية إلى اللجنة بطريقة قائمة أكثر على اتخاذ الإجراءات. ويمكن للجنة اتخاذ قرارات بشأن التوصيات على هذا الأساس.

البند 8 من جدول الأعمال – العمل المقبل

618. دعا الرئيس الأمانة لقراءة قائمة القضايا أو الوثائق المخصصة للدورة التالية.

619. قرأت الأمانة لأحة القضايا والوثائق المخصصة للدورة القادمة منوهة إلى أن القضايا الأربعة الأولى مأخوذة من الدورة الحالية. وأتت اللائحة على النحو التالي:

"1" بالنسبة لمواصفات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، ستقوم الأمانة بعقد جلسة غير رسمية في الوقت المناسب تناقش خلالها اللجنة المواصفات وتضع المسات النهائية عليها.

"2" بالنسبة لقرار الجمعية العامة حول المسائل المتعلقة بلجنة التنمية والملكية الفكرية، تأمل الأمانة أن يتابع النقاش بعد أن تنظر الجمعية في تقرير اللجنة.

"3" والمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية

"4" المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

"5" التقرير السنوي لسير المشاريع قيد التنفيذ والتوصيات التسع عشرة للتنفيذ الفوري

"6" التقارير التقييمية حول المشاريع المستكملة، مثل المشروع حول الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

"7" مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية. إذ ناقشت اللجنة الدورة الماضية وثيقة عن الموضوع وطلبت مراجعتها من أجل الدورة القادمة

"8" ستطرح بعض الدراسات المنطوية تحت المشروع حول الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدورة القادمة بما فيها تلك المذكورة في الفقرة 17 من ملخص الرئيس. وربما يزداد عددها.

"9" بالنسبة للمرحلة الثانية لمشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيأمل أن تستطيع اللجنة تمحيص الدراسات وتقديم بيانات تحضير المرحلة الثانية للمشروع لينظر فيها الدورة القادمة. ورغم أن اللجنة لم تستطع النظر في الدراسات في هذه الدورة، إلا أن الأمانة ستحضر المرحلة الثانية للمشروع وتقدمه برفقة التقرير التقني للنظر اثناء الدورة القادمة. والسبب هو إعراب العديد من الدول الأعضاء عن اهتمامها بالموضوع. وتضمن المرحلة الثانية الاستمرارية، ولكن يبقى للدول الأعضاء القرار في تنفيذ مرحلة ثانية من عدمه.

"10" ستستأور اللجنة مع مدراء مشاريع جدول أعمال التنمية ليقدموا بعض الدراسات والمعطيات في الدورة القادمة.

البيانات الختامية

620. رأى الرئيس أن الكثير أنجز خلال الدورة، مع وجود بعض التحفظ. وتطلب الاتفاق على بعض البنود الهامة لجدول الأعمال جهداً كبيراً، ولكن أنجز الكثير. ولو تركت المسائل الخلافية على حالها لكان هذا اجماعاً للجهود التي بذلت. وفي بيانه الافتتاحي، حث المدير العام للجنة على أن تحاول كسر حاجز الخلاف، ورغم فشل اللجنة في ذلك إلا أنها حققت تقدماً ملحوظاً.

621. كرت الأمانة (السيد أونياما) جاهزية المنظمة واستعدادها لمساندة كل جهود الدول الأعضاء. فكانت هناك نتائج إيجابية جداً، وبعض الخلافات، ولكن دائماً كانت الأمانة داعمة كل الدعم لجهود الدول الأعضاء.

622. أشار وفد كينيا متحدثاً باسم المجموعة الإفريقية إلى أنه كان بالإمكان تحقيق المزيد رغم وعي الوفد بالتقدم الذي أنجز. وأملت المجموعة الإفريقية وجود روح تعاونية أعلى في الدورة القادمة لكي تستكمل القضايا العالقة وتعالج القضايا المتراكمة يجري التعامل مع قضايا جديدة. وقد أظهرت اللجنة صعوبة العمل المرتبط بالتنمية. وبالرغم من العوائق العديدة التي تقف في طريق المضي قدماً إلا أنه يمكن اعتبار الملكية الفكرية محركاً للتنمية. وكانت هذه قضايا شائكة. وسيأتي وقت يكون فيه توازن الإنفاذ و المسائل التي تمس المصلحة العامة أمراً طبيعياً، فالمسألة لا تتطلب سوى إعادة توجيه من حيث المنظور. وتؤمن المجموعة بأنه ومع مرور الوقت ستجري الموازنة بين مصالح اصحاب الحقوق والضرورات العامة.

623. وصرح وفد اليابان متحدثاً باسم المجموعة باء، بأن سبع سنوات مضت على اعتماد الجمعية العامة لجدول أعمال التنمية الذي اعتقد البعض أنه سيعلم ولادة عهد جديد للويو، وبأن اعتبارات التنمية ستحدد كل جوانب عمل المنظمة. ولطالما نظرت المجموعة، حتى قبل اعتماد جدول أعمال التنمية، إلى العمل المرتبط بالتنمية كككون ضروري لنظام ملكية فكرية حيوي ومتجدد، واعتبرت الملكية الفكرية أداة هامة للتنمية. ومع ذلك فإن المجموعة لا تؤيد مفهوم أن تنظر الويو إلى كل القضايا عبر عدسة التنمية. وترى المجموعة أن الوقت قد حان لتفكر الويو ملياً بانعكاسات جدول أعمال التنمية، حسنهما وسيئهما، على المنظمة. وفي هذا الصدد، كان من المؤسف عدم التوصل إلى اتفاق على المواصفات التي يمكن ان تكون خطوة في الاتجاه الصحيح، بالرغم من كل التقدم الكبير والمرونة التي أبدتها المجموعة بهدف اتمام وضع المواصفات في هذه الدورة. وكررت المجموعة أن أهداف الويو واضحة تماماً ومنصوص عليها في المادة الثالثة من اتفاقية الويو. فقد انشئت المنظمة لإنفاذ حماية الملكية الفكرية حول العالم عبر تعاون الدول. وكنتيجة منطقية وقع جدول أعمال التنمية الذي اعتمده الجمعية العامة تحت نفس المظلة، وكان من الجلي أن يتم تطبيقه بطريقة تتماشى وأهداف المنظمة. وكان هذا واجباً لا خياراً. أي و بمعنى آخر، لا ينبغي ان يغير جدول أعمال التنمية طبيعة المنظمة، ولا أن يغير مسارها. وينبغي أن يسهم الجدول في تحقيق اهداف المنظمة بأن يضمن جعل الاعتبارات الإنمائية جزء لا يتجزأ من عمل الويو، وأن يدعم أهداف اتفاقية الويو، فالجدول لم يأت ليحل محلها. وأعربت المجموعة عن قلقها العميق لكون العديد من النقاشات الدائرة حول جدول أعمال التنمية، لا على تنفيذه الفعلي، متناقضة بالكامل مع الأهداف المذكورة سابقاً، كما أعادت خطوات إيجابية في عدد من القضايا ومن بينها قضايا التنمية

الموضوعية. وتعطي حادثة وقعت الأسبوع الماضي مثالا على ذلك. وكانت تنمية وتنفيذ المعايير من قبل اللجنة المعنية بمعايير الويبو من الأنشطة الرئيسية بغية نشر المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية التي هي جزء أساسي من عمل الويبو لتحقيق أهدافها، وعاد هذا بالنفع على المكاتب الصغيرة واليافعة بشكل خاص. ولا ينبغي للجنة أن تضعف وتعيق أنشطة المنظمة الأساسية بنسيان أهداف المنظمة. وينبغي أن يكون تنفيذ قرار الجمعية العامة متماشيا مع أهداف المنظمة. ورأت المجموعة أن توصيات جدول أعمال التنمية نفذت طبقا لما سبق بنجاح، وأن جدول أعمال التنمية حقق غايته في أن تكون الاعتبارات الإنمائية جزء لا يتجزأ من عمل الويبو. وأشادت المجموعة في هذا الصدد بعمل المدير العام والأمانة واللجنة. ثم لفتت المجموعة الانتباه إلى بنية دخل المنظمة وأكدت على اختلافها عن سائر منظمات الأمم المتحدة. وعلى الدول الأعضاء أن تشرح لمن يزودون المنظمة بالإيرادات عبر إيداعهم للطلبات في نظام التسجيل الدولي، كيف انفق ما دفعوه وكيف سيعود عليهم هذا بالنفع بشكل مباشر أو غير مباشر. وتتحمل الدول الأعضاء في المنظمة مسؤولية هذا الشرح. وفي الختام، كررت المجموعة التزامها بالانخراط في الأنشطة المرتبطة بالتنمية بما يتماشى مع أهداف المنظمة كهيئة مختصة بالملكية الفكرية.

624. وأكد وفد جمهورية التشيك متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أن المجموعة تنظر للجنة كأكثر منتدى ملائم للدول الأعضاء لتتشارك فيه بخبراتها في حقل الملكية الفكرية والتنمية. وعبرت المجموعة عن اقتناعها بوجوب حصر العمل المرتبط بتوصيات جدول الأعمال في اللجنة. فهذه هي الطريقة الأكثر فعالية للتعامل مع قضايا التنمية ضمن المنظمة. ويمكن تحسين عمل اللجنة عن طريق مساهمات متكررة من خبراء مكاتب الملكية الفكرية الوطنية، وعروض عن أفضل الممارسات وتجارب المنظمات المستفيدة في تنفيذ مشاريع ضمن حقل الملكية الفكرية والتنمية. وتودّ المجموعة أن تركز اللجنة عملها على مشاورات أكثر موضوعية وتهدف لتحقيق النتائج. ورحبت بكل اقتراحات المشاريع المبنية على مطالب واضحة من قبل الدول الأعضاء في مبادراتها الأصلية. وجلبت العمليات الموجهة قُطرياً الفائدة لأنها عكست احتياجات كل بلد بما يلائمه سواء كان بلدا ناميا أو من البلدان الأقل نمواً أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأما عملية المراجعة، فينبغي لها أن تستمر وتعزز لجعل التقييمات واضحة وشفافة ومقرونة بالأدلة ومُسببة. ويمكن تحسين جودة وفعالية واستمرارية مشاريع جدول الأعمال. ومع أن المجموعة تضم عددا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إلا أنها مستعدة للمشاركة في عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بشكل مكثف وموضوعي يعطي مستخدمي أنظمة حقوق الملكية الفكرية نتائج ملموسة.

625. وصرح وفد اليونان متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، أن التزامه بالترويج لتنمية مستدامة في كل أصقاع المعمورة كان جلياً. إذ بلغ حجم المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية التي أنفقتها المجموعة 42 مليار يورو، أي أكثر من 40% من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية العالمي. وتمتعت البلدان النامية ومن ضمنها عدد من دول المجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، بعلاقة مثمرة مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في هذا السياق. ويعطي دعم المجموعة للمساعدة التقنية وبناء الكفاءات في سياق الويبو، مثالا آخر على التزام المجموعة بالتنمية. وذكرت النقاشات الدائرة خلال الدورة المجموعة بتنوع ونطاق الأنشطة الإنمائية للمنظمة تماشيا مع توصيات جدول أعمال التنمية الخمس وأربعون. وضمن هذا الإطار الواسع، يبقى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين بالترويج للمساعدة التقنية وبناء الكفاءات كوسيلة لتعزيز القبول العالمي لقواعد الملكية الفكرية المتفق عليها دولياً. وتابعت المجموعة باهتمام شديد عروض تقارير التقييم الخارجية لعدد من المشاريع المكتملة، وأملت أن تستخدم كل الدروس المستفادة في تصميم وتنفيذ المشاريع المستقبلية. وخبّبت الفشل في الوصول إلى اتفاق نهائي على مواصفات المراجعة المستقلة أمل المجموعة. ورغم ذلك حدث تقدم خلال الأسبوع وسويت عدة قضايا عالقة. وسيكمل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مشاركتهم البناءة في البحث عن حلول يقبلها الجميع. وتحدّد اتفاقية الويبو دور المنظمة بشكل واضح. فمهمّة الويبو كضامن ومروج لحقوق الملكية الفكرية أعطتها دوراً منفرداً في تسهيل تحقيق الازدهار والمساهمة في تنمية الاقتصاد العالمي. وكان اعتماد توصيات جدول أعمال التنمية عام 2007 أداة تركيز وإطاراً مفيداً لعمل الويبو في المسائل المتعلقة بالتنمية، دون تغيير الدور الجوهري للمنظمة. وفي هذه المرحلة احتاجت الدول الأعضاء للتفكير في دور اللجنة المستقبلي لتضمن استمرارها بتقديم مساهمة مفيدة لمهمّة الويبو. وتطلعت المجموعة للمساهمة في هذه المهمة.

626. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنّ عدداً من الوفود تحدث خلال الأسبوع عن الحاجة إلى دمج جدول أعمال التنمية بشكل أوسع في كل أوجه عمل الويبو. وتساءل العديد عن مدى تركيز الويبو على حماية الملكية الفكرية. وذكر الوفد أنّ اتفاقية الويبو تنص على أنها أنشئت بهدف "إنفاذ حماية الملكية الفكرية عبر العالم من خلال التعاون بين الدول". واتفقت الدول الأعضاء على توصيات جدول الأعمال فمن أجل التعاون على دعم التنمية عن طريق استخدام وحماية وإنفاذ الملكية الفكرية. ولكن لاحظت المجموعة مؤخراً أنّ جدول أعمال التنمية استخدم لإعاقة التقدم في عدد من هيئات الويبو. فقد انتهى اجتماع اللجنة المعنية بمعايير الويبو الأسبوع الفائت دون نتائج وهو أمر ذو عواقب على المنظمة والدول الأعضاء. وأمّا ما أعاق إحراز التقدم في ذلك الاجتماع، فهو إصرار بعض الوفود على أنّ تقدم هذه اللجنة التقنية تقريراً عن تنفيذها لجدول أعمال التنمية. كما أخفقت الجمعية العامة وفي ثلاث مناسبات في عقد المؤتمر الدبلوماسي المعني بإبرام معاهدة بشأن قانون التصاميم بسبب طلب بعض الوفود لفقرة تحدد المساعدة التقنية كشرط مسبق. ومن المؤسف أنّ سوء تصوير جدول أعمال التنمية عرقل في السنوات السبع الماضية الأثار والجهود الإيجابية للمنظمة، والتي يفيد كثير منها البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بشكل مباشر. فدور الويبو كما جاء في نصّ اتفاقيتها هو إنفاذ حماية الملكية الفكرية، وهو هدف لم يأت جدول أعمال التنمية لتغييره. بل جاء جدول أعمال التنمية لجعل الاعتبارات الإنمائية جزءاً لا يتجزأ من عمل الويبو، لا ليعرقل عملها. ولطالما أكّد الوفد أنه لا ينبغي أن يؤثر تنفيذ جدول أعمال التنمية سلباً على العمل الموضوعي للجان الويبو. وإذا ما استمر جدول أعمال التنمية في الوقوف عثرة أمام العمل الموضوعي للمنظمة في تحقيق أهدافها الرئيسية، فربما لأنّ الوقت حان لإعادة تفكير جماعية في وظيفته.

627. وصرح وفد الصين بأنّ نتائج جيدة تحققت. ومع هذا، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله. وعقد الوفد الأمل على أن تستطيع الدول الأعضاء العمل معاً بمزيد من المرونة لجسر الفجوات والاختلافات المتنوعة بغية تحقيق الأهداف. وقال إنه سيواصل الانخراط في المناقشات على نحو بناء من أجل إنجاز المزيد من النتائج الإيجابية في الدورة القادمة.

628. وتحدث وفد أوروغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي معرباً عن أسفه لعدم قدرة اللجنة على الوصول لاتفاق بشأن قضايا أساسية. وقال إن رحا الاختلافات ما فتئت تدور على مدى شهر في المنظمة، بل إن المشروعات لم تُفحص خلال الدورة من جراء الوقت المستغرق في المفاوضات التي لم تسفر للأسف عن شيء. وكالعادة، بذلت المجموعة قصارها لبناء الجسور لكن هذه الجسور لم تكن كافية لتحقيق توافق في الآراء. وتكرر ظهور بعض المواقف المتطرفة. وبعد استماع المجموعة إلى بيانات بعض المجموعات والوفود، كان الشاغل الأكبر من أي وقت مضى كيف يرى هؤلاء المنظمة. وبدا أنهم تناسوا أن الويبو وكالة تابعة للأمم المتحدة تشارك في المناقشات بشأن جدول أعمال التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015. وبدا أنهم ينظرون إلى الويبو وكأنها شركة تجارية. وقال إن من الضروري مناقشة التنمية. ومع هذا، يبدو البعض حساساً حيال كلمة "تنمية" وهذا أمر مثير للقلق. ولا يلزم تذكير الدول الأعضاء بسبب إنشاء الويبو. وصرح بأن المجموعة تؤكد أنّ المنظمة أيضاً جزء من الأمم المتحدة وأنّ التنمية أمر مركزي في اعتماد توصيات جدول أعمال التنمية البالغ عددها 45 توصية. ولا تُعطى الدول الأعضاء هبة بذلك ولا فتناً، بل إن التنمية جزء لا يتجزأ من عمل المنظمة. وتلك هي رؤية الوفد للمنظمة ولن تتغير. وصرح بأن المجموعة ستحافظ على مرونتها من أجل إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها اللجنة، ولن تتأثر بالتعنت. وستواصل المشاركة في المناقشات بتوجه إيجابي. ويستلزم الأمر تحقيق تقدم كبير والتصدي للمشكلات. وقال إن المجموعة ليست بحاجة للتذكير باتفاقية الويبو. فهي سبب إنشاء الويبو. فهناك عناصر ملموسة يجب ألا تُجحد ولا يمكن أن تُجحد. وأكدت المجموعة للرئيس التزامها بعمل اللجنة.

629. وصرح وفد مصر بأنّ جدول أعمال التنمية غير مسار عمل المنظمة، من كونها نادياً حصرياً له طبيعة تقنية إلى مزيد من الانخراط في منظومة الأمم المتحدة ككل كمنظمة أممية متخصصة تحت مظلة التنمية، والتوجه نحو التنمية عن طريق اتخاذ التنمية، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن كأركان ركينة في عملها. وصرح بأنّ التنمية حق قائم بذاته وتلك هي الطريقة التي ينبغي أن تنظر بها المنظمة إلى طريقة عملها في المستقبل في إنجاز الأهداف الكلية لمنظومة الأمم المتحدة. ولقد كان جدول أعمال التنمية إعادة توجيه كلي للسياسة الخاصة بالمنظمة. وأكد الوفد أنه لا ينبغي اختزال جدول أعمال التنمية ولا يمكن

اختزاله، إلى مجرد تقديم المساعدة التقنية، وهو نشاط تضطلع به الويبو قبل بدء تنفيذ جدول أعمال التنمية وتعميمه في عمل المنظمة. ورغم الطبيعة الفريدة التي أكدت بها بعض الوفود بشأن مصادر تمويل المنظمة فإن المنظمة عليها أن تبقى منظمة يقودها الأعضاء، تخدم الصالح العام وليس مصلحة القلة. وراح يقول إن الدول الأعضاء لا تخضع للمساءلة إلا أمام شعوبها وليس أمام أي هيئة أخرى. ولاحظ الوفد أنه في مناسبات عديدة جرى التأكيد على أن وظيفة وولاية الويبو هي الترويج لحماية الملكية الفكرية. ومع هذا، فإن عنصر التعاون تغاضى الناس عنه. وفي الشهور الأخيرة، وكما ذكر وفد أوروغواي كانت هناك درجة عالية من التعنت في عمليات الويبو. وقد وضع هذا التعنت وجاهة المنظمة وعملها المستقبلي بالنسبة إلى نظام الملكية الفكرية ذاته في محل تساؤل لأنه ما دامت لم تتحقق مصالح كل الدول الأعضاء من خلال التعاون، فلن يجرز أي تقدم وهذا يتطلب مراجعة عمل الويبو. وناشد الوفد الدول الأعضاء التي تعيق العمليات ولديها صورة محدودة للغاية حول ما ينبغي أن تعمله الويبو أن تراجع مواقفها وأن تعيد توجيه مسارها تجاه الأغلبية في دوائر المنظمة وكلها من الدول الأعضاء. وختاماً، أكد الوفد أن الويبو وكالة أممية متخصصة تحت مظلة موجهة نحو التنمية. وهذا ما يجب أن تكون عليه نظرتنا حيال المنظمة ووظيفتها وعملها.

630. وأعرب وفد البرازيل عن أسفه إذ لم تتناول اللجنة كل بنود جدول الأعمال نظراً لضرورة مناقشة قضيتين مهمتين. وفي الوقت ذاته، أعرب عن تقديره لأن الوقت المنقضي لم يذهب سدى. ومرة أخرى، دارت مناقشات مفتوحة بشأن موضوعات مهمة خاصة باللجنة. وأكد الوفد أن تنفيذ جدول أعمال التنمية يمضي في المسار الصحيح. وسيستغرق الأمر وقتاً حتى تعمم التوصيات تماماً في عمل الويبو. ومع هذا، لا بد أن تضي العملية قدماً، وإلا فإن ثمة مخاطرة بأن تكتسح الخلافات كل العمل الجاري في المنظمة. وصرح الوفد بأنه يحاول أن ينظر إلى نتائج الدورة بطريقة متفائلة. وفي هذا السياق، رحب بأن اقتراحاً لجسر المواقف بشأن الإجراءات للإعداد للمؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية أخذ يكتسب دعماً ملحوظاً. وعقد آملاً على أن تستطيع اللجنة استغلال ذلك عند مناقشة هذه القضية مرة أخرى. ورأى أن المناقشات بشأن تفاصيل اختصاص المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية مفيدة إذ تحقق تقدم جيد خلال المفاوضات القائمة على النصوص، ومكنت المناقشات الوفود من اكتساب فهم أفضل لمواقف بعضها البعض. وفي هذا السياق، أكد الوفد أن المراجعة المستقلة ينبغي أن تكون شاملة من منظور نطاق تقييم تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، دون الاقتصار على أي جانب من جوانب جدول أعمال التنمية أو إعطائه الأولوية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى الملخص الذي قدمه النائب السابق للرئيس وصرح بأن وجهة النظر التي ذكرها للتو بدت بنهاية الدورة متفق عليها لدى مجموعات كثيرة، وليس مجموعة واحدة في القاعة. وختاماً، شارك الوفد الوفود الأخرى في التعبير عن خيبة أملها لأن الكثير من بنود جدول الأعمال لم تحسم على نحو واضح. وعقد الأمل على إيجاد حلول مستقبلاً. فالغياب التام للتقدم في قضايا اللجنة ليس في صالح أي من الأعضاء.

631. ورأى وفد إندونيسيا أن جدول أعمال التنمية ليس حجر عثرة كما ذكر أحد الوفود. فالويبو وكالة أممية متخصصة. ولذا، هناك التزام قانوني بالامتنال لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لفت الوفد الانتباه إلى أن المادة 55 (أ) من الميثاق تنص على "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على الاحترام الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وسلط الوفد الضوء على أن التنمية ذكرت صراحة في هذه المادة. وأشار أيضاً إلى المادة 56 من الميثاق، "يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين ومشاركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة 55". وانتقل الوفد إلى المادة 3 من اتفاقية الويبو وسلط الضوء على العنصر الخاص بالتعاون بين الدول. ورأى أن كل الدول الأعضاء في الويبو عليها التزام قانوني بالامتنال لميثاق الأمم المتحدة إذ أن الويبو وكالة أممية متخصصة. ولا يمكن تعريف التنمية فقط كمساعدة تقنية. وينبغي تنفيذ كل توصيات جدول الأعمال والامتنال لها. وأعرب عن عزمه على التعاون مع كل الدول الأعضاء في الويبو على تنفيذ أهداف المنظمة واتفاقية الويبو وميثاق الأمم المتحدة.

632. ووجد وفد جنوب أفريقيا بعض المداخلات مثيرة للقلق. وأعرب عن أسفه لعدم التوصل لاتفاق على عدد من القضايا. وأبدى الوفد استعداده للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتحسين بيئة العمل والاتفاق على القضايا. ومع هذا، تبنت بعض الوفود وجهة نظر مفادها أن المنظمة يمكن أن تعود إلى مرحلة ما قبل عام 2007. وهذا أمر سيواصل الوفد محاربتة. وقال إنه فهم اتفاقية الـيـيو. ومع هذا، فإن المنظمة ليست شركة تجارية كما أن الدول الأعضاء ليست جزءاً من مجلس إدارتها. والدول الأعضاء مسؤولة فقط أمام شعوبها، بغض النظر عن مصادر تمويل الـيـيو. وصرح الوفد بأنه مسؤول فقط أمام شعب جنوب أفريقيا. ورفض تماماً الاقتراحات المقدمة بأن يكون مسؤولاً أمام أي جهة أخرى. وشدد الوفد على أن الدول الأعضاء يلزمها العودة إلى مرحلة التأسيس للوقوف على كيفية سير الأمور في طريق خطأ ولحالة إيجاد حل. فالويو جزء من مجتمع الأمم المتحدة، وهو مجتمع من بلدان أعضاء على قدم المساواة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة. لذا لا من سبيل لتهديد بعض الوفود بالعودة إلى حقبة ما قبل عام 2007. وجدول أعمال التنمية لن يذهب بعيداً. وشدد الوفد على أن التنمية ليست بمشروع، بل إنها عملية مستمرة وليس لها إطار زمني. وصرح بأنه سيواصل المشاركة في إيجاد الحلول المبتغاة للمضي قدماً بالمنظمة. ومع هذا فإنه سيفقد في وجه أي محاولة لاختزال جدول الأعمال في درجة أدنى من الأهداف الكلية للمنظمة. وحث الوفد كل الدول الأعضاء على التركيز على حل القضايا التي أسفرت عن غياب التقدم في الـيـيو وعدم الإشارة إلى أشياء من قبيل المساءلة أمام من قدم تمويلًا للمنظمة. ووجد الوفد أن بعض تلك الملاحظات تقشعر لها الأبدان وأنها هجمة مباشرة على أهداف التنمية ككل التي احتاجت المنظمة أن تتوجه نحوها كجزء من منظومة الأمم المتحدة. وهذا أمر ستطرحه بعض الوفود على أعلى مستوى من خلال سفرائها بغية إيجاد حل على أعلى مستوى حول كيفية مضي المنظمة قدماً. وشدد الوفد على أن الـيـيو لن تعود مطلقاً إلى حقبة ما قبل عام 2007. وصرح بأن جدول أعمال التنمية وضع لكي يبقى وكان لزاماً على المنظمة أن تنفذ توصياته. وأضاف أنها عملية مستمرة وحث الدول الأعضاء على العمل معاً لتحقيق أهداف جدول أعمال التنمية وتوصياته.

633. وشدد وفد شيلي على التزامه بجدول أعمال التنمية. وقال إن من المهم النظر في الاقتراحات الملموسة التي بوسعها تمكين البلدان من تنفيذ الاتفاقيات بالتأشبي مع مستوى التنمية الخاصة بها. وصرح بأنه ينبغي تطوير وتنفيذ أنظمة الملكية الفكرية بطريقة متوازنة. فجدول أعمال التنمية قيم بالنسبة إلى عمل المنظمة. ومع هذا أصيبت العمليات بالشلل. واعتمد جدول أعمال التنمية بغية إنجاز التقدم. ولذا، فإن الوفد يعتقد الأمل على أن يتحقق الاتفاق على قضايا أكثر في الدورة القادمة من خلال نهج عملي يسمح للجنة بإنجاز النتائج المتوقعة والمأمولة.

634. وتحدث وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية مؤكداً للجنة مرونته حيال كل القضايا التي لم تحل بغية إنجاز أهداف "الأسرة العالمية للملكية الفكرية". وشجع كل المجموعات والدول الأعضاء على اتباع هذا النهج.

635. وصرح وفد الكامبيرون بأن المنظمات الدولية وطّنت نفسها على سياق متغير. وكل البلدان متبصرة بالدور الذي يمكن أن تؤديه الملكية الفكرية كقوة دفع محممة للتنمية. وصرح بأن المنصات والهيكل تُعد على قدم وساق. وقال إن الـيـيو إن لم تتكيف مع هذا الوسط ربما خرجت من المشهد. فالأمر يتجاوز حماية الملكية الفكرية، إذ إن بعض الدول تستخدم نماذج حماية فريدة من نوعها وتتحرك بها قدماً. لذا، فإن التحدي القائم هو أن تتكيف الـيـيو مع تلك الوقائع. وهذا جزء من الأهداف الكامنة وراء جدول أعمال التنمية. وراح يقول إن العقبات متوقعة ومن المفيد تحديدها. ورأي الوفد أن تقدماً مستداماً قد تحقق رغم جوانب القصور تلك. وأفاد بأن ليس لديه انطباع بأن هناك مشكلات بين بعض الدول. وأردف قائلاً إن الوفود تنظر فقط إلى التنمية من زوايا مختلفة من العالم. وينبغي أن يكون للتنمية أثر عالمي. وصرح بأن اللجنة منصة مفيدة وأن الـيـيو بوسعها أن تكون القوة الدافعة للتنمية العالمية بفضل الملكية الفكرية.

636. ورأى وفد جمهورية كوريا أن أهداف الوفود تكمن في إيجاد مستقبل أفضل للجميع، بما في ذلك الأجيال القادمة. ومع المرونة في المفاوضات والمناقشات، سيكون هناك مستقبل أفضل للجيل القادم والمجتمع العالمي. وقال إن المرونة تتطلب

النظر إلى الدول الأعضاء كجيران، والتفكر أكثر في موقفها، بذلك يمكن إنجاز نتائج أفضل. وعقد الوفد الأمل على إجراء مناقشات مثمرة وتحقيق نتائج أفضل في الدورة القادمة.

637. وأحاط الرئيس علماً بالبيانات المدلى بها. وقال إن الشواغل لا تزال قائمة ودعا الجميع للتفكر معاً في وضع اللجنة وما ينبغي عليها عمله بشأن جدول أعمال التنمية. وصرح بأن الأسئلة والقضايا المطروحة خطيرة جداً وتتعلق بأهداف جدول أعمال التنمية. وقال إنه مقتنع بأن نتائج التفكير الجماعية ستسمح للدول الأعضاء بتأكيد إرادتها السياسية لمواصلة المناقشات وتعميقها بغية إنجاز الأهداف. وأفاد بأن المفاوضات المتعددة الأطراف تطرح تحدياً. إلا أنها مهمة ويلزم أن تستمر. وقال إنه منذ أن شغل منصب الرئيس لم يكن مطلقاً بهذا القدر من القلق والأمل في آن واحد، ذلك أن أفضل القرارات تُتخذ عندما تطل الأزمة برأسها.

638. وتوجه الرئيس والدول الأعضاء والأمانة بالشكر في بياناتهم الختامية للجميع على مشاركتهم وعملهم خلال الدورة.

[يلي ذلك المرفق]

**LISTE DES PARTICIPANTS/
LIST OF PARTICIPANTS**

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Pragashnie ADURTHY (Mrs.), First Secretary, Humanitarian Affairs, Permanent Mission, Geneva

Mandixole MATROOS, First Secretary, Political Affairs, Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE/ALGERIA

Abdelkader ARAOUA, attaché (Affaires étrangères), Direction générale des relations économiques et de la coopération internationale, Ministère des affaires étrangères, Alger

ALLEMAGNE/GERMANY

Harald SCHOEN, Desk Officer, Combatting of Product Piracy, Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Pamela WILLE (Ms.), Counsellor, Economic Department, Permanent Mission, Geneva

ANDORRE/ANDORRA

Montserrat GESSÉ MAS (Mme), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ANGOLA

Alberto GUIMARAES, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Sami Ali ALSODAIS, Deputy Director-General for Technical Affairs, General Directorate of Industrial Property, King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Robyn FOSTER (Ms.), General Manager, Policy and Governance Group, IP Australia, Canberra

CDIP/13/13

Annex

2

James BAXTER, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

AUTRICHE/AUSTRIA

Vera FUCHS (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BAHAMAS

Bernadette May BUTLER (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BANGLADESH

Mohamed Nazrul ISLAM, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Ivan SIMANOUSKI, Head, International Cooperation Division, National Center of Intellectual Property (NCIP), Minsk

BELGIQUE/BELGIUM

Mathias KENDE, deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

BOSNIE-HERZÉGOVINE/BOSNIA AND HERZEGOVINA

Lidija VIGNJEVIĆ (Mrs.), Director, Institute for Intellectual Property of Bosnia and Herzegovina, Mostar

BRÉSIL/BRAZIL

Milene DANTAS (Ms.), Deputy Coordinator, Coordination of IP Global Issues, National Institute of Industrial Property (INPI), Rio de Janeiro

Flavia ELIAS TRIGUEIRO (Mrs.), Head, Division of Pharmaceutical Patents I, Directory of Patents, National Institute of Industrial Property (INPI), Rio de Janeiro

BULGARIE/BULGARIA

Boryana ARGIROVA (Mrs.), Third Secretary, United Nations and Cooperation for Development Directorate, Ministry of Foreign Affairs, Sofia

CDIP/13/13

Annex

3

BURKINA FASO

Moussa TRAORE, directeur général, Centre national de la propriété industrielle, Ministère de l'industrie, du commerce et de l'artisanat, Ouagadougou

Habraham SOMDA, chef, Département du transfert de technologie, Centre national de la propriété industrielle, Ministère de l'industrie, du commerce et de l'artisanat, Ouagadougou

CAMEROUN/CAMEROON

Likiby BOUBAKAR, secrétaire permanent, Comité national de développement des technologies (CNDT), Ministère de la recherche scientifique et de l'innovation, Yaoundé

Agbor-Ambang ANTEM AKO, sous-directeur, Sous-direction de la propriété industrielle, Ministère des mines, de l'industrie et du développement technologique, Yaoundé

Pascal NGUIHE KANTE, chef, Division de valorisation et de la vulgarisation des résultats de la recherche, Ministère de la recherche scientifique et de l'innovation, Yaoundé

Jean Baptiste KOUNA, chef, Secrétariat technique, Commission des normes et de la propriété intellectuelle, Comité national de développement des technologies (CNDT), Ministère de la recherche scientifique et de l'innovation, Yaoundé

CANADA

Saïda AOUIDIDI (Ms.), Analyst, Policy, Planning, International Affairs and Research Office, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Gatineau

Sophie GALARNEAU (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

CHILI/CHILE

Andrés GUGGIANA, Asesor Legal, Departamento de Propiedad Intelectual, Dirección de Relaciones Económicas Internacionales, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago

Marcela PAIVA (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

CHINE/CHINA

WU Kai, Director General, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

QIU Junchang (Ms.), Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

CDIP/13/13

Annex

4

COLOMBIE/COLOMBIA

Juan José QUINTANA ARANGUREN, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Gabriel DUQUE, Embajador, Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Juan Camilo SARETZKI, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

María Catalina GAVIRIA BRAVO (Sra.), Consejera Comercial, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

COSTA RICA

Luis Amado JIMÉNEZ SANCHO, Subdirector General, Registro Nacional de Costa Rica, San José

CÔTE D'IVOIRE

Kablan Jean Baptiste Gnonko DIGBEU, chef de service, Office ivoirien de la propriété intellectuelle (OIPI), Abidjan

Kumou MANKONGA, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

DJIBOUTI

Mohamed Siad DOUALEH, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

ÉGYPTE/EGYPT

Walid Mahmoud ABDELNASSER, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Adel OWEDA, Acting Director, Egyptian Patent Office, Ministry of Scientific Research, Academy of Scientific Research and Technology (ASRT), Cairo

Mokhtar WARIDA, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Heba MOSTAFA (Ms.), First Secretary, Innovation and Technology Unit, Ministry of Foreign Affairs, Cairo

EL SALVADOR

Martha Evelyn MENJIVAR CÓRTEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉQUATEUR/ECUADOR

Juan Carlos CASTRILLÓN JARAMILLO, Ministro, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Lucía GUTIÉRREZ GARCÍA (Sra.), Jefa, Área de la Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Eduardo SABROSO LORENTE, Consejero Técnico, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Ministerio de Industria, Energía y Turismo Oficina Española de Patentes y Marcas, Madrid

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Peter MULREAN, Chargé d'Affaires, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Karin L. FERRITER (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Melissa KEHOE (Ms.), Counsellor (Economic and Science Affairs), Permanent Mission, Geneva

Carisa LACROSSE (Ms.), Senior Foreign Affairs Officer, Office of Intellectual Property Enforcement, Bureau of Economic, Energy and Business Affairs, U.S. State Department, Washington D.C.

Marina LAMM (Ms.), Attorney Advisor, Office of Policy and External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Jennifer NESS (Ms.), Attorney Advisor, Office of Policy and External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), IP Attaché, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Maria MELNICHUK (Ms.), Specialist, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property (Rospatent), Moscow

Arsen BOGATYREV, Attaché, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Nestor MARTINEZ-AGUADO, rédacteur, Propriété intellectuelle et lutte anti-contrefaçon, Direction générale de la mondialisation, du développement et des partenariats, Ministère des affaires étrangères, Paris

CDIP/13/13

Annex

6

GÉORGIE/GEORGIA

Ekaterine EGUTIA (Mrs.), Deputy Chairman, National Intellectual Property Center (SAKPATENTI), Tbilisi

GHANA

Alexander BEN-ACQUAAH, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Alexandros ALEXANDRIS, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Paraskevi NAKIOU (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

Aikaterini EKATO (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

GUATEMALA

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial de Comercio (OMC), la Organización Mundial de la Propiedad Intelectual (OMPI) y la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo (UNCTAD), Ginebra

GUINÉE/GUINEA

Aminata KOUROUMA-MIKALA (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

HONGRIE/HUNGARY

Virág HALGAND DANI (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

INDE/INDIA

Sanjay Kumar LAL, Under Secretary, Department of Industrial Policy and Innovation, New Delhi

Amitava CHAKRABORTI, Deputy Controller, Patents and Design, Patent Office, Calcutta

Alpana DUBEY (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Triyono WIBOWO, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Edi YUSUP, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

CDIP/13/13

Annex

7

Ahmad Mujahid RAMLI, Director General, Directorate General of Intellectual Property Rights, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Razilu RAZILU, Executive Secretary, Directorate General of Intellectual Property Rights, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Karjono KARJONO, Director, Information Technology, Directorate General of Intellectual Property Rights, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Nina Saraswati DJAJAPRAWIRA (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Sabirin MOCHTAR, Deputy Director, Prevention and Enforcement, Ministry of Communication and Informatics, Jakarta

Agus WIBOWO, Deputy Director, Law and Cooperation, Directorate General of Industrial Manufacturing Base, Ministry of Industry, Jakarta

Andriensjah ANDRIEANSJAH, Head, Foreign Affairs Division, Directorate of Cooperation and Promotion, Directorate General of Intellectual Property Rights, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Indra APRIADI, Head, Section for Prevention, Ministry of Communication and Informatics, Jakarta

Andos Manggala LUMBANTOBING, Head, Section for Intellectual Property Rights Affairs, Directorate for Trade, Industry, Investment and Intellectual Property Rights, Foreign Affairs, Jakarta

Suranho SURAHNO, Head, Finance Division, Secretariat, Directorate General of Intellectual Property Rights, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Erik MANGAJAYA, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Setio HARTONO, Secretary, Directorate General of Industrial Manufacturing Base, Ministry of Industry, Jakarta

Muhammad TAUFIQ, Assistant to the Deputy Director, Standardization and Technology, Directorate General of Industrial Manufacturing Base, Ministry of Industry, Jakarta

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Nabiollah AZAMI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Hiyam NEAMAT MAHMOOD (Mrs.), Director General, Industrial Property Department, Central Organization for Standardization and Quality Control (COSQC), Ministry of Planning, Baghdad

Wisam SAEED AASI, Head, Industrial Property Department, Industrial Property Department, Central Organization for Standardization and Quality Control (COSQC), Ministry of Planning, Baghdad

CDIP/13/13

Annex

8

IRLANDE/IRELAND

Cathal LYNCH, Attaché, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Tiberio SCHMIDLIN, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Hirokazu NAKANO, Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Kazuhide FUJITA, Deputy Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Yoshinari OYAMA, Deputy Director, Legislative Affairs Office, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Kunihiko FUSHIMI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Zain AL AWAMLEH (Mrs.), Acting Director, Industrial Property Protection, Ministry of Industry, Trade and Supply, Amman

KAZAKHSTAN

Nurlan AKAYEV, Deputy Chairman, Branch of the State Enterprise, National Institute of Intellectual Property, Ministry of Justice, Almaty

KENYA

Edward Kiplangat SIGEI, Chief Legal Counsel, Kenya Copyright Board, Office of the Attorney General and Department of Justice, Nairobi

Timothy KALUMA, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Liene GRIKE (Mrs.), Expert, Permanent Mission, Geneva

LUXEMBOURG

Christine DALEIDEN DISTEFANO (Mrs.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

CDIP/13/13

Annex

9

MADAGASCAR

Haja Nirina RASOANAIVO, conseiller, Mission permanente, Genève

MALAISIE/MALAYSIA

Noor Mohamad Hazman HAMID, Assistant Director, Intellectual Property Corporation of Malaysia (MyIPO), Kuala Lumpur

Nurhana IKMAL (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALTE/MALTA

Laura DESIRA (Ms.), Economics Officer, Commerce Department, Valletta

MAROC/MOROCCO

Salah Edine TAOUIS, conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Sara MANZANO MERINO (Sra.), Asistente, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Gilles REALINI, deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

MOZAMBIQUE

Miguel Raúl TUNGADZA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MYANMAR

Win Zeyar TUN, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

OMAN

Ahmed AL-SAIDI, Director, Intellectual Property Department, Directorate General of Organizations and Commercial Relations, Ministry of Commerce and Industry, Muscat

Fatima AL-GHAZALI (Ms.), Minister (Commercial Affairs), Permanent Mission, Geneva

CDIP/13/13

Annex

10

PAKISTAN

Aamir HASAN, Director General, Intellectual Property Organization of Pakistan (IPO-Pakistan), Islamabad

Irfan BOKHARI, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Zoraida RODRÍGUEZ MONTENEGRO (Sra.), Representante Permanente Adjunta, Misión Permanente de Panamá ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

PARAGUAY

Roberto RECALDE, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Margreet GROENENBOOM (Ms.), Policy Advisor, Innovation Department, Intellectual Property Section, Ministry of Economic Affairs, The Hague

PÉROU/PERU

Hebert TASSANO VELAOCHAGA, Presidente, Consejo Directivo, Instituto Nacional de Defensa de la Competencia y de la Protección de la Propiedad Intelectual (INDECOPI), Lima

POLOGNE/POLAND

Elzbieta BALCEROWSKA (Ms.), Chief Expert, Promotion and Innovation Support Department, Patent Office, Warsaw

Wojciech PIATKOWSKI, First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Filipe RAMALHEIRA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

KANG Huiman, Deputy Director, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

KIM Shi-Hyeong, Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Lesly FRANCO CUZCO (Sra.), Asesora Técnica, Oficina Nacional de la Propiedad Industrial (ONAPI), Ministerio de Industria y Comercio, Santo Domingo

Ysset ROMAN (Sra.), Ministro Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S
REPUBLIC OF KOREA

KIM Myong Nam, Director, Department of International Registration, Trademark, Industrial Design and Geographical Indication Office (TIDGIO), Pyongyang

KIM Myong Hyok, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

JANG Yong Ho, Adviser, Senior Examiner, Department of International Registration, Trademark, Industrial Design and Geographical Indication Office (TIDGIO), Pyongyang

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Evžen MARTÍNEK, Lawyer, International Department, Industrial Property Office, Prague

Jan WALTER, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE-UNIE DE TANZANIE/UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Hakiel Ombeni MGONJA, Assistant Registrar, Intellectual Property Division, Business Registrations and Licensing Agency (BRELA), Dar es Salaam

Toba HOROMBO (Mrs.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Daniela BUTCA (Mrs.), Expert, International Cooperation Bureau, Bucharest

Ioana CHIREA (Ms.), Expert, International Cooperation Bureau, Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Francis ROODT, Senior Policy Adviser, UK Intellectual Property Office (UK IPO), Newport

RWANDA

Myriam GATSIMBANYI (Ms.), Professional in Charge of Intellectual Property Policy, Ministry of Trade and Industry, Kigali

CDIP/13/13

Annex

12

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Silvano TOMASI, nonce apostolique, observateur permanent, Mission permanente d'observation, Genève

Carlo Maria MARENGHI, attaché, Mission permanente d'observation, Genève

SÉNÉGAL/SENEGAL

Birane NIANG, secrétaire général, Ministère de la culture et du patrimoine, Dakar

Ndèye Fatou LO (Mme), premier conseiller, Mission permanente, Genève

SRI LANKA

Asitha Kumar SENEVIRATNE, Additional Secretary (Policy Development), Ministry of Industry and Commerce, Colombo

Dilini GUNASEKERA (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Alexandra GRAZIOLI (Mme), conseillère propriété intellectuelle, Mission permanente, Genève

Ursula SIEGFRIED (Mme), conseillère juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle, Berne

THAÏLANDE/THAILAND

Navarat TANKAMALAS, Trade Officer, Department of Intellectual Property, Bangkok

Chuthaporn NGOKKUEN (Ms.), Second Secretary, Department of International Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

TOGO

Essohanam PETCHEZI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Justin SOBION, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CDIP/13/13

Annex

13

TUNISIE/TUNISIA

Abderrazak KILANI, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Youssef BENBRAHIM, directeur général, Organisme tunisien des droits d'auteur et droits voisins, Tunis

Jalel SNOUSSI, directeur, Coopération multilatérale, Ministère des affaires étrangères, Tunis

Raja YOUSFI MNASRI (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Ismail GÜMÜS, Patent Examiner, International Affairs Department, Turkish Patent Institute (TPI), Ankara

URUGUAY

María del Rosario MOREIRA MÉNDEZ (Sra.), Encargada Relaciones Internacionales, Dirección Nacional de la Propiedad Industrial, Ministerio de Industria, Energía y Minería, Montevideo

Juan BARBOZA, Segundo Secretario, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Oswaldo REQUES OLIVEROS, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

VIET NAM

NGUYEN Duc Dung, Director, International Cooperation Division, National Office of Intellectual Property (NOIP), Hanoi

MAI Van Son, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

YÉMEN/YEMEN

Hussein AL-ASHWAL, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

CDIP/13/13

Annex

14

ZIMBABWE

Garikai KASHITIKU, Principal Administrative Officer, Ministry of Foreign Affairs, Harare

Blessing SHAVA (Ms.), Law Officer, Policy and Legal Research, Ministry of Justice, Legal and Parliamentary Affairs, Harare

Winnet MUPASO (Mrs.), Intellectual Property Senior Examiner, Intellectual Property Office, Ministry of Justice, Legal and Parliamentary Affairs, Harare

Rhoda Tafadzwa NGARANDE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

SOUDAN DU SUD/SOUTH SUDAN

Gloria Gune LOMODONG (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE
(ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

Christopher KIIGE, Director, Industrial Property, Harare

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT
ORGANIZATION (EAPO)

Khabibullo FAYAZOV, Vice-President, Moscow

L'UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges Rémi NAMEKONG, Senior Economist, Geneva

UNION EUROPÉENNE/EUROPEAN UNION

Oliver HALL-ALLEN, First Counsellor, Permanent Delegation to the United Nations, Geneva

ORGANISATION INTERNATIONALE DE LA FRANCOPHONIE (OIF)

Aïda BOUGUENAYA (Mlle), assistante de coopération aux affaires économiques, Genève

CDIP/13/13

Annex

15

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

Jayashree WATAL (Ms.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

WU Xiaoping (Ms.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

ORGANISATION DE COOPÉRATION ISLAMIQUE (OCI)/ORGANIZATION OF ISLAMIC COOPERATION (OIC)

Slimane CHIKH, ambassadeur, observateur permanent, Délégation permanente, Genève

Halim GRABUS, premier secrétaire, Délégation permanente, Genève

SECRÉTARIAT D'INTÉGRATION ÉCONOMIQUE CENTRAMERICAINE (SIECA)/CENTRAL AMERICAN ECONOMIC INTEGRATION SECRETARIAT (SIECA)

Javier GUTIERREZ RAMIREZ, Asesor, Temas Comerciales, Despacho de la Secretaria General, Guatemala

IV. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association internationale pour le développement de la propriété intellectuelle (ADALPI)/International Society for the Development of Intellectual Property (ADALPI)

Brigitte LINDNER (Ms.), Chair, Geneva

Barbara BAKER (Ms.), General Secretary, Geneva

Centre international pour le commerce et le développement durable (ICTSD)/International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)

Pedro ROFFE, Senior Associate, Geneva

Jeremy DE BEER, Expert Advisor, Geneva

Dick KAWOOYA, Expert Advisor, Geneva

Ahmed ABDEL LATIF, Senior Program Manager, Geneva

Alejandro MATSUNO REMIGIO, Program Assistant, Geneva

Civil Society Coalition (CSC)

Céline GRILLON (Ms.), International Advocacy Coordinator, Paris

Chambre de commerce internationale (CCI)/International Chamber of Commerce (ICC)

Jennifer BRANT (Mrs.), Consultant, Geneva

CDIP/13/13

Annex

16

Conseil national pour la promotion de la musique traditionnelle du Congo (CNPMTC)

Jacques MATUETUE, président, Kinshasa

Odette KASONGO KANZA (Mme), secrétaire générale, Kinshasa

Colette MAMBU KEINA (Mme), expert, Gestion collective des droits d'auteurs, Kinshasa

Fédération internationale des associations de producteurs de films (FIAPF)/International

Federation of Film Producers Associations (FIAPF)

Bertrand MOULLIER, Senior Expert, Paris

Sandro FIORIN, Adviser, Paris

Simone LAHORGUE (Mrs.), Adviser, Paris

Silvia RABELLO (Mrs.), Adviser, Paris

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)

James LOVE, Director, Washington, D.C.

Organisation pour un réseau international des indications géographiques

(ORIGIN)/Organization for an International Geographical Indications Network (ORIGIN)

Victor AMBLARD, Intern, Geneva

V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Mohamed Siad DOUALEH (Djibouti)

Secrétaire/Secretary: Irfan BALOCH (OMPI/WIPO)

VI. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

Geoffrey ONYEAMA, vice-directeur général/Deputy Director General

Irfan BALOCH, secrétaire du Comité du développement et de la propriété intellectuelle (CDIP) et directeur, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Secretary to the Committee on Development and Intellectual Property (CDIP) and Director, Development Agenda Coordination Division

Georges GHANDOUR, administrateur principal de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Senior Program Officer, Development Agenda Coordination Division

Ammar IBRAHIM, administrateur adjoint chargé de l'appui au programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Associate Program Support Officer, Development Agenda Coordination Division

[نهاية الوثيقة]